المـــواطنـــــة

فى مصروالدول العربية

(دراسة مقارنة)

تاليف

ماجى الحلوانى

ماجستيرتنمية بشرية وباحثة دكتوراة

الطبعة الاولى

٢٠١٥م

الناشر

مكتبة الوفاء القانونية

محمول : 00201003738822 الاسكندرية

obeikandi.com

obeikandl.com

مقدمة

تختلف معاني المواطنة بحسب الهوية الثقافية والسياسية والعرق والطبقة الاجتماعية. وبذلك فإن المواطنة تبنى اجتماعيا وتوحي بمجموعة من المعاني والقيم والافتراضات حول الأمة والمجتمع السياسي. فالمواطنة هي شكل من أشكال الإنتاج الثقافي، وينبغي أن نفهم تشكل المواطنة باعتبارها عملية أيديولوجية نعاين من خلالها أنفسنا، وكذلك علاقتنا بالآخرين وبالعالم في نظام معقد من المصالح والعلاقات، غالبا ما يكون متضاربا

والبحث عن معنى الانتماء غريزة فطرية يحتاجها كل إنسان . وعادة ما ينسب الإنسان لأبيه،و أسرته، ومن ثم لوطنه وعقيدته. ومع أن هذا الواقع يبرز عددا من صراع الانتماءات بين هذه الدوائر وغيرها ويتعداه إلي إيجاد عدد من التوترات والمخاطر على المستوى الأسرى والوطني بل والعالمي ، فإن الحاجة اليوم أكثر إلحاحا إلي نمذجة واعية لتأطير هذه الانتماءات وإبراز منظومة من التفاعل فيما بينها لتخدم كل واحدة منها الأخرى فيما يحقق مصلحة المجتمع ورفاهيته.

فالوطن هو مواطنيه بالتعبير عن ذواتهم الواعية بالمحسوس وما قطعة الأرض التي تضم الجبال والسهول والوديان والبيوت والمنشآت التي نسميها الوطن تحديدا إلا لأنها تنتمي إلينا فنحن من حرثنا وزرعنا وحصدنا وبنينا ومتنا وعشنا فوق هذه التضاريس التي ما كانت لتعني لنا شيئا لو لم نكن فوقها وبالتالي فان أهميتنا للوطن تساوي بنفس الدرجة أهميته لنا والوطن مكون إذن هو مكون ثلاثي التركيب بأضلاعه الإنسان والمكان والزمان وهو يتداخل في مكوناته الثلاثة حد

التماثل بحيث لا يصبح ممكنا فيما بعد فصل الإنسان عن مكانه أو زمانه والعكس صحيح فكما صاغ الإنسان زمانه في المكان وشكل مكانه في الزمان فهما أي الزمان والمكان يتدخلان في تركيبته حتى في الشكل فالمناطق الباردة تعطي للإنسان شكلا ولونا مختلفين عن المناطق الحارة وهكذا فلا علاقة إذن بين الشكل والثقافة والإرادة المجردة بل هما تركيبة ناتجة عن تأثيرات واقعية يعطى الإنسان دورا مكملا فيهما لا دورا حاسما وحيدا وكذا فيما يخص الزمان والمكان فان الأدوار هنا متممة لتشكيل الوطن ولتحديد المواطنة وأيا كانت المكونات فان المعتقد أو الفكر لا يخضعان أبدا لتغييرات ولا يملك المكان أن يؤثر في قرار الإنسان حول معتقده فالمكان هنا حامل لأزمنته والمعتقدات متعلقة بالأزمنة فحين اعتقد الناس المسيحية لم يكن أحدا بقادر على الاعتراض عليهم أو منعهم وهم حاربوا في سبيل ذلك إلى أن استقروا على دينهم أو معتقدهم وكذا حين فعلت الأجيال القادمة في الإسلام فهم أيضا حاربوا وكافحوا في سبيل حقهم ومعتقدهم واليوم لم يعد بإمكان احد منع الآخرين من امتلاك معتقدهم بحجة انه الأكثرية مثلا وإلا لأصبح من حق الغير في أماكن أخرى أن يفعل نفس الشيء فعصر السيد الذي يلزم عبده بمعتقده والإقطاعي الذي يلزم قنه كذلك قد ولى ولم يعد السيد الرأسمالي اليوم بقادر على التدخل في فكر عامله فالمواطنة حق مرادف للزمان والمكان بكل تجلياتهما ولا يمكن فصلهما عن بعضهما كما لا يمكن عزل الإنسان عنهما أبدا.

ولعل القاسم المشترك في وقتنا الحاضر المعبر عن وجود قناعة فكرية وقبول نفسي والتزام سياسي بمبدأ المواطنة في بلد ما ،يتمثل في التوافق المجتمعي على عقد اجتماعي يتم بمقتضاه اعتبار المواطنة وليس

أي شيء آخر عداها ،هي مصدر الحقوق ومناط الواجبات بالنسبة لكل من يحمل جنسية الدولة ،دون تمييز ديني أو عرقي واضح أو بسبب الذكورة والأنوثة ومن ثم تجسيد ذلك التوافق في دستور ديموقراطي .

فالمواطنة في حاجة إلى أن تفهم وتدرس على أنها مركب يحتوي على عناصر مختلفة من الهويات والحقوق والواجبات بدلا من كونها مفهوم موحد

وأن وضحت المواطنة علي مدي ثلاثة قرون متتالية ، شهد كل منها نمو عنصر أو مكون من مكوناتها ففي القرن الثامن عشر ظهر المكون الأول وهو المكون المدني (الحقوق المدنية) كالحرية والمساواة أمام القانون . وفي القرن التاسع عشر ظهر المكون الثاني (الحقوق السياسية) والتي تتضمن إقرار حقوق الأفراد في المشاركة السياسية والترشح للوظائف العامة . وفي القرن العشرين ظهر المكون الاجتماعي (الحقوق الاجتماعية) مثل الحق في الرفاهية الاجتماعية من تعليم وصحة وضمان اجتماعي والتي بدونها يصعب تأمين المكونين الأولين وفى القرن الواحد والعشرين تبذل العديد من الاوطان العربية الجهد الحثيث فى رفع معدلات الانتماء لاوطانهم بعد ان اتخذت العديد من الفرق الاسلامية منهجا ضد الوطنية الى جانب دعوات الانفصالية فى عالم تعددت مشاربه وانتقل الى مفهوم الوطن العابر وواقعية الهجرة وانتقال مفهوم الوطن والوطنية والمواطنة من مفهوم تقليدى الى مفهوم متشعب ومتراكم تتداخل عنده عوامل الثقافة والمعرفة والحقوق والواجبات وفى هذا الكتاب نتولى شرح مفهوم المواطنة داخل المجتمعات العربيةحول مفاهيم الحق والواجب والحقوق والطائفية والاقلية.

obeikandl.com

obeikandl.com

obeikandl.com

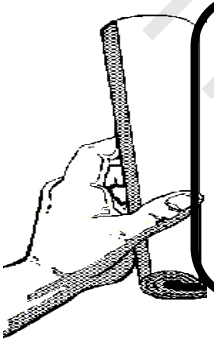

الفصل الأول

الفرد والمجتمع والمواطنة

obeikandl.com

obeikandl.com

"التربية تعني الحرية من كل عبودية"

التربية:-

هي فن قراءة الذات لإعادة صياغة تجلياتها ومظاهر أدائها ضمن الجماعة، ولتوفير قراءة مناسبة وسليمة للذات لا بد من فهم العلاقة الجدلية الرابطة بين الذات الفرد والذات الجماعة بمعنى أن القراءة للذات الفردية غير ممكنة دون القدرة على قراءة الذات الجماعية وهذا يعني التداخل المستمر لتربية الذات الفردية مع التربية الجماعية، ففي حالة الذات الفردية لا بد للآخر لتوفير آلية التربية للذات، والآخر هنا هو الجماعة أو ذوات الأفراد المنتمين للجماعة، والجماعة في مفهوم العصر الحديث ليس لها حدود فهي تبدأ من الأسرة وتنتهي بالمجتمع الإنساني وتفقد التربية معناها إن لم تحمل أهدافا ووسائل واليات لتطبيق الوسائل وصولا للأهداف المنشودة.

المدنية:-

تعبير اجتماعي عصري ويعني التوافق والتكيف الإنساني لإنشاء علاقة مشتركة بين مجموع الأفراد والمؤسسات التي تتكون منها الجماعة وهو رديف لتعابير المدنية والتي هي شكل من أشكال التجمع الإنساني الطوعي المشترك في المكان والزمان والحركة والمجتمع المدني هو تطور عصري تخلى عن كل مظاهر العنف والعدوانية بين البشر وتنازلت فيه الجماعات المختلفة عن اختلافاتها لصالح التلاقي على قاعدة مشتركة ولذا أنت تجد اليوم في المجتمعات المدنية أصول عرقيه أو دينية مختلفة ولكنها متوافقة على استمرار الحياة المشتركة وفق آليات تنظم هذه العلاقة وتساعد على استمرارها.

والتربية المدنية إذن هي تدريب الذات على قبول الآخر لان الفعل الجماعي مستحيل بالذات المنفردة، وحتى يصبح الفعل الجماعي ممكنا لابد من وجود الجماعة التي تملك مقومات الوجود الوطني، الديني، القومي ولا بد لهذه الجماعة أن تتكون من ذوات متماسكة صاحبة رؤيا للمشترك ولا يمكن للذات الجماعية إلا أن تكون مستعدة لقبول الآخر لا متماثلة أو منصهرة وإلا فإنها تفقد القدرة على الفعل في سبيل التطور والتطوير، وتعيش حالة من مراوحة المكان والزمان في آن معا فالاختلاف في رؤية المشترك واحدة من أهم أدوات تطوير الذات الجماعية وتصليب بنائها شريطة أن تملك الجماعة القدرة على فهم أهمية الاختلاف بين مكوناتها أفرادا ومؤسسات على قاعدة قبول الآخر وإدراك أهمية وضرورة وجوده والاختلاف مع الآخر ضروري لفهم الذات وواحدة من أهم أدوات كشف الذات وفهم مضامينها وتجلياته وتطويرها ويعرف ابن خلدون في قدمته التربية الدنية على أنها " جانب التربية الذي يحدث شعور العضوية في جماعة حتى تتسق حياتها لفائدتها المتبادلة"

والمشاركة تنشئ بين أعضائها نظما " واليات ضرورية لتنظيم الحياة واستمرارها"، وكلما تطورت وترسخت هذه الآليات الناظمة للعلاقة بين المشاركين، ساهم ذلك أكثر في تطوير البنية العامة للمجتمع وأدى إلى تطوير سماتة المدنية أكثر فأكثر واهم ما يميز مدنية أي مجتمع معرفة الحقوق والواجبات تجاه أفراده ومؤسساته وما بينهما وتحديد المبادئ العامة لانتظام الحياة المشتركة.

الحقوق في المجتمع المدني

في تعريفها للمجتمع المدني تقول أماني قنديل في مجلة عالم الفكر العدد ٣ كانون الثاني ١٩٩٩ بعنوان تطور المجتمع المدني في مصر أن المجتمع المدني هو مجمل " التنظيمات التطوعية الحرّة التي تملأ المجال العام بين الأسرة، والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم، ومعايير الاحترام، والتراضي، والتسامح، والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف "، بينما يعتبر محمود حواس المجتمع المدني في مجلة الاتحاد العربي للعلوم بعنوان العالم العربي والمجتمع المدني عدد ٩٥ صفحة ٢٥٧ على انه " تنظيم الناس لأنفسهم للمشاركة في حل مشكلاتهم، والتعبير عن آرائهم ومعتقداتهم، والدفاع عن مصالحهم في مواجهة الآخرين بشكل سلمي.. والمدنية التي يشتق منها لفظ مدني تعني الأسلوب المتحضر في التعامل والتسامح مع الآخرين"

وبالتالي فان حقوق الأفراد والجماعات في المجتمع المدني تتميز بأنها تأخذ بعين الاعتبار دور الآخر واليات التمايز والحدود والخصوصية بين الأفراد أنفسهم وبينهم وبين مؤسساتهم الأهلية والرسمية بأبهى تجليات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية كمؤسسات الدولة السياسية وتتفاوت هذه الحقوق بتفاوت البنى الفوقية للنظم السياسية القائمة والتي تعتمد في الأساس على طبيعة العلاقات الإنتاجية القائمة والتي تفرق بين النظم الرأسمالية والاشتراكية والإقطاعية العشائرية كما أن وضوح الحقوق والواجبات في البناء الواضح للمجتمع المدني يجعل آليات العيش في هذا المجتمع قائمة أيضا وفق أسس أكثر وضوحا وهو يحدد بشكل

دقيق الحدود بين الأنا والآخر والذات والجماعة ويمكن تعداد بعض الحقوق والحريات والتي على رأسها الحرية والحق في الحصول على الحق وممارسة الحرية بعينها ومنها:

التجمع السلمي:

الغالبية العظمى من البلدان الفقيرة أو ما يسمى بالبلدان النامية با في ذلك البلدان العربية لا تسمح لمواطنيها بالقيام بأية اجتماعات احتجاجية سلمية إذا لم تكن بناء على رغبتها وتنفيذا لأهدافها أو في سبيل تمجيد الحاكم ومن خلال أتباعه وبالتالي فان ذلك يحرم جهور المواطنين من ابسط الحقوق في التعبير العلني السلمي عن أية احتجاجات أو اعتراضات على أنشطة تمس حياتهم وشؤونهم العامة من قبل أصحاب القرار

التنقل والإقامة والسفر:

تلزم الحكومات مواطنيها على الحصول على اذونات بالسفر أو الحصول المسبق على تأشيرات دخول لأراضيها لمواطني الدول الأخرى وفي الحال العربي فان المواطن العربي ملزم بالحصول على تأشيرة دخول وإذن إقامة وكفيل في حين لا يلزم ذلك للزائر الأجنبي (الغربي) كما أن في الكثير من الحالات فان حق الحصول على وثائق السفر مقيد بإرادة أجهزة الأمن في تلك البلدان.

الحق في المشاركة:

منعت سلطات الاحتلال مواطني القدس من حقهم في المشاركة بالانتخابات التشريعية الفلسطينية بشكل طبيعي ووضعت أمامهم كل

العراقيل الممكنة كما أنها باحتجازها الآلاف من الأسرى الفلسطينيين فإنها تمارس بشكل متواصل حرمانهم من حريتهم وحقهم في المشاركة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لشعبهم، وذلك يتكرر في بعض البلدان العربية كمنع بعض الأقليات أو من هم بدون جنسية أو الغير قادرين على الحصول على باقات هوية أو المسافرين خارج البلد أو المعتقلين السياسيين وبعض البلدان تمنع النساء مثلا من حق الانتخاب والترشيح أو المشاركة في الحياة السياسية للبلد.

الحق في الحياة:

والحق في الحياة يأتي أصلا من قدرة الفرد على التمتع بحياته كانسان بكامل أهليته دون أن ينغص عليه احد هذه القدرة وتعلم البشرية أن الله وحده هو مانح الحياة وهو من يملك الحق المطلق بإيقافها، لكن الحياة في العيش الفلسطيني مختلفة كليا بسبب عدم انصياع قوات الاحتلال لأبسط معايير حق البشر بالحياة والتمتع بها فالفلسطيني بعرفهم قابل للموت والاصابه والاعتقال والطرد والملاحقة وانتهاك حرمات بيته ومكتبه وسائر ممتلكاته وذلك ينسحب أيضا على حالة العراقي والصومالي والأفغاني وحيث يوجد الاحتلال أو حيث توجد الأنظمة القمعية الديكتاتورية.

الحقوق البيئية:

أن تتنفس وتأكل وتشرب وتعيش في بيئة صالحة وايجابيه هو حق طبيعي ولك الحق الكامل والحرية المطلقة في ممارسته إلا في الحال الفلسطيني فالمراقبين يعرفون جيدا أن العديد من أنواع المأكل والمشرب التالفة والغير صالة للاستخدام الآدمي أو منتهية الصلاحية تجد مكانها

في أسواق الأراضي الفلسطينية، إلى جانب كل ما هو ستعمل ن الملابس وحتى السيارات والأجهزة الكهربائية، وفي بعض البلدان العربية تبين في أكثر من حال تأجير الأرض الصحراوية كدافن للنفايات النووية للغرب أو السماح بإقامة معامل وصانع لا تسمح الدول الغربية بإقامتها على أراضيها.

الحماية من التعذيب:

تشير كل التقارير الحقوقية بما في ذلك جهات محايدة وعربيه وإسرائيلية أحيانا إلى تعرض الفلسطينيين للتعذيب في مراكز الاعتقال المختلفة بهدف إجبارهم بالقوة على الإدلاء باعترافات ادانه لهم وللآخرين ولا زال المعتقلون في العراق أو غوانتانامو أو المعتقلات السرية يتعرضون لكل صنوف البطش والتعذيب رغما عن كل الأنظمة والقوانين والمواثيق والأعراف الدولية والإنسانية بما في ذلك التعاليم الدينية.

الحماية من التمييز وعدم المساواة:

رغم كل المحاولات المعلنة الرسمية وشبه الرسمية وأنشطة المنظمات غير الحكومية ومحاولات عديد الأحزاب والحركات إلا أن عدم المساواة والتفريق على أساس الدين أو الطائفة أو العرق لا زالت منتشرة في عديد البلدان ومنها البلدان العربية والمهزلة الكبر أن الدولة الديمقراطية الأولى في العالم العربي تقوم ديمقراطيتها على احترام هذا التفريق

الحماية من العقاب الجماعي:

طوال سنوات الاحتلال المتواصلة تعرض الفلسطينيون ولا زالوا

لكافة أشكال العقاب الفردي والجماعي بواسطة القوه العسكرية ودون أدنى اعتبار لأبسط معايير حقوق الإنسان وكذا يعيش اليوم العراقيون كما عاشت المناطق التي احتلت من لبنان.

السجناء والمحتجزين:

اعتقلت قوات الاحتلال خلال عام ٢٠٠٨ ما يزيد عن ٢٥٠٠ موان فلسطيني غالبيتهم العظمى من الضفة الغربية وحتى نهاية العام ٢٠٠٨ كان لا يزال ما يزيد عم ٩٠٠٠ فلسطيني موجودين قيد الاعتقال في معسكرات ومراكز اعتقال وسجون تديرها جهات مختلفة مثل الجيش والشاباك وسلطات السجون علما بان ذلك يعتبر انتهاك علني وصارخ لاتفاقية جنيف الرابعة، بما في ذلك المادة ٧٦ والتي تنص على عدم جواز نقل المدنيين المحتجزين لدى القوه المحتلة خارج مناطق سكناهم، هذا الحال الذي لا يقتصر على فلسطين بل يتعداه إلى كل البلدان المحتلة فهو أيضا لا يقتصر على السلطات المحتلة فعديد الأنظمة لا زالت تمارس أنظمة الحبس والاحتجاز ضد معارضيها السياسيين وأحيانا بدون محاكمة أو بدون الحق بالدفاع عن النفس أو بدون شروط إنسانية للاعتقال والحجز وحتى الدول التي تعيش حالة ما من الديمقراطية لا تتورع عن القيام ببعض الأنشطة المادة لديمقراطيتها ويتعرض أعضاء الأحزاب المشاركة في البرلمان للاعتقال والمسائلة بسبب معتقداتهم السياسية.

العدالة الدولية:

تواصل المؤسسات الدولية بما فيها منظمة الأمم المتحدة غض الطرف عن كافة الإجراءات الإسرائيلية المنتهكة لحريات وحقوق

الشعب الفلسطيني وفي المقدمة مواصلة احتلالها للأرض الفلسطينية وضربها عرض الحائك بسائر قرارات الأمم المتحدة وكذا تفعل مع الاحتلال الأمريكي للعراق ومواصلة احتلال إسرائيل لأراضي لبنانية وسورية.

المحاكمة العادلة:

يتعرض الأسرى الفلسطينيين لانتهاك حقوقهم الطبيعية ويعرضون على محاكم عسكرية تنتمي لنفس القوه المحتلة وبالتالي فإنهم لا يحصلون على حقهم في محاكمة عادلة وغير منحازة إلى جانب منعهم من تواجد محامي معهم أثناء عمليات التحقيق وعدم عرضهم على القضاء لفترات احتجاز طويلة تتخللها أعمال التحقيق والتنكيل.

تداول المعلومات و إنترنت:

رصد المتعاملون مع ألشبكه ألعنكبوتيه تدخلات من جهات غير معروفه في نشاهم الخاص على الشبكة بما في ذلك سرقة بريدهم الخاص وشكى العديدين من استخدام بريدهم الالكتروني لأغراض يبدو أنها تخدم الاحتلال أو تضر بالفلسطينيين بما في ذلك إغلاق مواقع وتدمير بيانات حين تكون معاديه للاحتلال الإسرائيلي.

تبين أيضا أن هناك جهات تدير أنشطة عنكبوتيه موجهه خصيصا للإساءة للفلسطينيين بما في ذلك القضايا المتعلقة بالحرمات الشخصية والأخلاقية وتوزيع إعلانات تضر بصورة المرأة الفلسطينية بشكل متعمد وعلى نطاق واسع، من جانب آخر فان عديد البلدان العربية لا زالت تستخدم وسائل للحد من قدرة مواطنيها على الوصول إلى

المعلومات عبر الشبكة العنكبوتية وتقدم لهم فقط ا ترغب بتقديمه.

حرمة الحياة الخاصة:

داهمت قوات الاحتلال البيوت والمنشآت الخاصة بدون أي مسوغ قانوني أو إعلام مسبق وانتهكت بذلك حرمة الحياة الخاصة لبني البشر والتي تكفلها سائر الأعراف والقوانين الدولية كما أشارت العديد من التقارير إلى إخضاع المواطنين الفلسطينيين لشتى أنواع التعذيب الجسدي وبشكل يحط من كرامة الإنسان وآدميته في الكثير من الأحيان.

حرية الاعتقاد والعبادة:

تمنع قوات الاحتلال بالقوة المسلمين والمسيحيين من الضفة الغربية وقطاع غزه وأحيانا بقرارات محاكم بعض المواطنين من داخل الخط الأخضر من الوصول إلى القدس بهدف الصلاة بينما تعتبر ذلك حقا مطلقا لليهود فقط.

حرية الرأي والتعبير:

حتى اليوم ومع كل المتغيرات والتطورات الدولية فان العربي تحديدا لا زال لا يملك كل الحق في التعبير والاعتقاد إلا على طريقة اعتقاد وتفكير الحاكم

حقوق اقتصادية و اجتماعية:

ارتفعت نسبة الفقر في الضفة الغربية إلى ٥٥٪ وفي قطاع غزه إلى ٨٠٪ وهي نسبه عاليه جدا وتتجاوز كل الحدود المعقولة عالميا ورغم أن الاحتلال هو المسبب الرئيس في الحالة الفلسطينية إلا أن هناك نسب

متفاوتة ولكن تتصاعد من الفقر في العالم العربي والبلدان النامية ويصل ذلك الى حد انتشار المجاعة والأوبئة وعدم قدرة المواطنين على الحصول على العناية الصحية الأولية الضرورية لهم كالعلاج

حقوق الطفل:

طوال العام ٢٠٠٨ احتجزت قوات الاحتلال في السجون ومراكز الاعتقال حوالي ٢٤٨ طفل فلسطيني دون سن الثامنة عشره.

حقوق اللاجئين:

واصل الاحتلال الإسرائيلي بكل مؤسساته تنكره العلني لكل ما يمت لحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم ووقف نعهم من ممارستهم حرية الإقامة في وطنهم وعلى أرضهم دون أي مانع أو عائق.

حقوق المرأة:

احتجزت قوات الاحتلال طوال العام ٢٠٠٨ حرية ٦٩ امرأة فلسطينية في السجون ومراكز الاعتقال، مع ضرورة الإشارة إلى ما تتعرض له الأنثى من تفريق في المجتمع العربي بكل أشكال التمييز الجائرة رسميا وشعبيا.

ذوي الاحتياجات الخاصة:

الأبرز في الأمر أن قوات الاحتلال لم تقف عند د عدم العمل ن اجل التخفيف على ذوي الاحتياجات الخاصة وتقديم العون والخدمات اللازمة لهم بل كانت واحد من الأسباب الرئيسية إن لم تكون الأولى في زيادة نسبة ذوي الاحتياجات الخاصة بين أبناء الشعب الفلسطيني في

obeikandi.com

كافة أماكن تواجده عبر استخدام سائر أنواع الأسلحة ضد المدنيين الفلسطينيين في الوطن والخارج.

مواثيق و اتفاقيات:

انتهكت قوات الاحتلال سائر المعاهدات والمواثيق والأعراف الدولية وذلك عبر ما يلي:

احتجاز الأطفال ومنعهم من حقهم الطبيعي في التمتع بطفولتهم.

تقييد حرية المواطنين في الحركة والتنقل عبر الحواجز والجدار.

الحد القسري والعنيف من قدرة المواطنين من الحصول على رزقهم أكان ذلك بتقييد الوصول إلى الأراضي الزراعية بوجود الجدار أو منع العمال من الوصول إلى أعمالهم.

حقوق الصحفيين:

تمنع قوات الاحتلال الصحفيين في كثير من الأحيان من حريتهم في الوصول إلى مصدر الخبر ويتعرضون لأعمال عنف بما فيها عدم تحييدهم أثناء العمليات الحربية وتعرض العديدين منهم لعمليات إطلاق نار بما في ذلك القتل.

الحق بالعلاج:

رصدت منظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام العديد من الحالات التي تعرض فيها الفلسطينيون لحالات منع من القدرة على الوصول إلى مراكز العلاج وتأخير سيارات الإسعاف ومنعها من تجاوز

الحواجز العسكرية.

الحق بالتعليم:

تعرضت المؤسسات التعليمية الفلسطينية لكل أشكال البطش والتدمير المادي كما منعت الحواجز والإجراءات من وصول التلاميذ والمدرسين إلى مدارسهم وجامعاتهم سواء كان ذلك بأوامر الإغلاق أو الهدم والتخريب أو الحواجز الاحتلالية التي تعيق وتعطل حركة البشر.

الحق بالعمل:

تنتشر البطالة بشكل ستشري في البلدان النامية ورغم أن الاحتلال يتحمل السبب الرئيس في الحالة الفلسطينية أو العراقية إلا أن هذا السبب غير موجود في الغالبية المطلقة من البلدان وتتحمل حكومات تلك البلدان ومؤسساتها المسئولية الكاملة عن ذلك

الحق في التنظيم:

حق الأفراد بالانتظام في مؤسسات مدنية كالأحزاب والنقابات والاتحادات والجمعيات والنوادي، وفي الكثير من الأحيان واجه ويواجه المواطن العربي كل أشكال المنع والتضييق أو اللجوء إلى شق هذه المؤسسات وإقامة مؤسسات بديلة أو موازية أو فرض قيادات غير منتخبة ودائمة ديمومة الحياة بما يعني مصادرة حق أعضاء هذه المؤسسات في ممارسة خيارهم الديمقراطي وهذا عادة ما يؤدي إلى تدمير هذه

المؤسسات ومنعها من القيام بدورها الذي من المفترض أنها تأسست من اجله، وفي أمثلة عديدة فان الأحزاب نفسها تمارس نفس ممارسات الأنظمة فتبقي هذه المنظمات الحزبية والشعبية مغلقة على نفسها منعا لقدوم رياح التغيير إليها بما لا يطال قياداتها الأبدية وبالتالي فان الحق بالتنظيم يصبح مرتبطا بشكل بشع بإرادة حفنة من الأشخاص المسيطرين على دفة الأمور وفي خدمة بقائهم في مواقعهم.

الواجبات في المجتمع المدني:

يعتبر أداء الأفراد لواجباتهم تجاه المجموع واحدا من أهم أعمدة الحفاظ على البناء الديمقراطي أو التأسيس الثابت والمتين لإقامته فالحصول على الحق والكفاح في سبيل ذلك ليس الطريق الوحيد لذلك بل هو نتيجة للمقدمة القائمة على أداء الواجب ولا يمكن للحصول على الحق أن يكون حقيقيا وشرعيا ومبررا إذا لم يقترن بنفس الدرجة بالالتزام الحقيقي بالقيام بالواجب بنفس حدة الرغبة بالحصول على الحق أو الحرية في أي من مجالاتها فكما أن الحقوق والحريات هي أهم انجاز للنضال الإنساني الجماعي عبر القرون فان الواجبات هي الضمان الأكيد لمواصلة الحفاظ على هذه الحقوق والحريات وبالتالي فان من المفيد تربية الفرد الاجتماعي بروح الواجبات بنفس الدرجة التي تفرض تربيته بالتمسك بحقوقه وحرياته كما أن القانون الدولي لحقوق الإنسان يهتم بوضع القيود على الحريات والحقوق بما يحمي الواجبات وضرورة القيام بها **ولذا فان المادة ٢٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على ما يلي:**

- على كل فرد واجبات إزاء الجماعة، التي فيها وحدها يمكن أن

تنمو شخصيته النمو الحر المتكامل؛

- لا يخضع أي فرد، في ممارسته حقوقه وحرياته، إلا للقيود التي يقرها القانون مستهدفا بها، ضمان الاعتراف الواجب بحقوق وحريات الآخرين واحترامها، والوفاء بالعادل من مقتضيات الفضيلة والنظام العام ورفاه الجميع في مجتمع ديمقراطي؛

- لا يجوز في أي حال أن تمارس هذه الحقوق على نحو يناقض مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

ويمكن توضيح واجبات الفرد أو الجماعات تجاه المجموع العام بما يلي:

١- من واجب الفرد أن يمارس حقوقه وحرياته بمسئولية واعية لعلاقته بجماعته وحرياتها وحقوقها أفراد وجماعه على قاعدة تنتهي حريتك عندما يبدأ تعارضها مع حرية غيرك أو يتوقف حقك عندما يقترب من الانتقاص من حقوق الآخرين.

٢- مقاومة ومعارضة كل الأفعال والممارسات التي تتعارض مع حقوق الإنسان وحرياته.

يجب أن ندرك أن مقابل كل حق واجب يشابهه فكما أن لي الحق بالحياة فان من واجبي حماية حياة الآخرين وصونها والحفاظ عليها وهكذا، وكما ان من حقي المشاركة في أية عملية انتخابية مثلا فان من واجبي أن احترم نتائجها

obeikandl.com

التربيـة المدنيـة هـي ترسـيخ وإشـاعة المفـاهيم المعـبرة عـن أنمـاط السلوك الناظم للعلاقة بين الأفراد بعضهم ببعض وبـين الأفـراد والجماعـة وتشـكيلاتها السياسية والفكرية والاقتصادية والاجتماعيـة الحكوميـة والأهلية وعلاقة هذه التشكيلات بعضها ببعض على أساس التكاملية والاختلاف في الرؤى على قاعدة السعي المشترك للوصول نحو الأفضل وعلى قاعدة انعدام المطلق في مسائل التربية المدنية، فمثلا لا يعني احترام الرأي والرأي الآخر وحق الاعتقاد والتعبير أن لا تلتزم الأقلية مثلا برأي الأغلبية في المفاصل الضرورية للتقدم أو الانتقال إلى مرحلة أخرى. فمع ضمان حق الأقلية في التعبير والاعتراض والمسائلة إلا أن عليها التعلم كيف تلتزم بتنفيذ قرار الأغلبية عمليا مع التمسك بالموقف ألاعتقادي نظريا لكن من غير الجائز أن يسمح للأقلية مثلا الاستنكاف عن المشاركة في مهمة الدفاع عن الجماعة إذا لم تتوافق آلية الدفاع لديها مع موقف الأغلبية .

جميع الدول والجماعات التي تنتهج الأسلوب الديمقراطي في إدارة شؤونها تعطي الحق في التعايش والتعبير والاختلاف مثل اتخاذ القرار لكنها تلزم الأقلية عمليا بذلك بعد اتخاذ القرار مع استمرار حقها في التعبير والدفاع عن موقفها بالوسائل السلمية والفكرية باستخدام وسائل الأعلام أو الاجتماعات أو التظاهر أو غير ذلك.

في بعض البلدان يعطي النقاش للوصول إلى اتفاق فترة طويلة وأحيانا تبدو مملة وغير مجدية لدا البعض كما في هولندا مثلا فهم يصفون أنفسهم بأنهم يحبون الكلام كثيرا ولذا يمارسونه بأقصى درجة ممكنة للوصول إلى مواقف مشتركة.

فالتربيــة المدنيــة إذن مهمــة متشــعبة تحمــل مضــامين سياســية واجتماعية وثقافية واقتصادية، وينبغي للمناهج أن تعالج موضوع التربية المدنية أن تأخذ في الحسبان كل هذه الجوانب الرئيسية في المجتمع

مصادر التربية المدنية:

يمكن القول أن مصادر التربية المدنية متعددة فالتاريخ والحضارة والفكــر الإنســاني والأديــان والقــيم والعــادات والتقاليــد والعلــوم والتكنولوجيا كل ذلك يمكن له أن يكون مصدرا متعددا من مصادر ومكونــات مفــاهيم ومنــاهج التربيــة المدنيــة، فالتــاريخ والحضــارات الإنسانية تقدم أمثلة كثيرة عن اندثار حضارات بكاملها عن طريق القهر والتسلط والديكتاتورية وسيادة القالية وإلزام الأغلبية بتنفيذ رغبات الأقلية كأنظمة الرق والعبودية والإقطاع، كما أن مصادر الوعي في الفكر الإنساني من فلسفات وآداب وعلوم جميعها تحدثت عن احترام إنسانية الإنسان وأهمية سيادة مجتمع أخلاقي متعاون متفاهم وجمهورية أفلاطون اكبر مثال على ذلك. وجاءت الأديان السماوية ايضا لترسخ نظرية احترام إنسانية الإنسان وتقديس حقوقه وحرياته وحريات الآخرين والأمثلة على ذلك كثيرة (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا) تنتهي حريتك عندما تبدأ حرية الآخرين، كالجسد الواحد إذا اشتكى منة عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى، لا يؤمن أحدكم حتى يحب لاخية ما يحب لنفسه، كما أن القيم والعادات والتقاليد بها الكثير من التعارض ويمكن فحصها أو الأخذ بما هو جيد منها كالتعارض بين الأمثال ومنها " العب وحدك تبجي

راضي " مقابل الجنة من غير ناس ما بتنداس " "احرث وادرس لبطرس "

مقابل " زرعوا فأكلنا ونزرع فيأكلون" وينبغي تقديم العلوم والتكنولوجيا وتطورات العصر الحديث كإثبات على أن الفرد دون الجماعة ضعيف وغير قادر على الاستمرار، فأنت لتأكل خبزا فقط بحاجة لأرض وحراثة وماء وبذار وحصاد وتنقية ونقل ومطحنة ومخبز وكل واحدة منها بحاجة للكثير الكثير لكي تكون فلا يمكن للمخبز وحده أن يكون فهو بحاجة إلى بناء وماكنات وعمال ومواد وكهرباء وماء وما إلى ذلك، ولو فصلنا كل واحدة لوجدنا الكثير وهذا يساعد على إدراك الفرد لأهمية الآخر في حياتة الفردية الخاصة .

مؤسسات التربية المدنية

أين يمكن أن نمارس التربية المدنية وكيف ؟

١- الأسرة:.

هي الخلية الفاعلة الأولى في مسيرة التربية المدنية للفرد وفيما يتلقى الطفل أصول الصدق والعدالة والصراحة والمشاركة والتكافؤ، أو الكذب والتميز والتفرقة والتفرد والنفاق ولأمد ليس بعيدا مثلا سادت في الريف الفلسطيني عادة إرغام الطفل على تقبيل أيادي زوار أسرته خصوصا إذا كانوا ذوي جاه وفي حالات كثيرة كان الطفل يستمع لوالديه يشتمون الرجل وينعتونه بأقبح الألفاظ بعد ان يغادر، أو أن الطفل الذكر مميز في التعامل عن الطفلة الأنثى أو الأكبر مميز عن الأصغر أو أن المتفوق في دراسته محبوب ويلقى التقدير والمتخلف عنة

مهما كانت نسبة التخلف مذموم ومكروه أو أن الولد وهذا يعني الابن او الابنة مهما بلغ من العمر " لا يجوز له أن يناقش ما يقوله والده مهما كان مفرطا في الخطأ مثلا الطاعة العمياء واجب وملزمه وعدم الالتزام بها يوجب العقوبه وخصوصا العقوبة البد نية، والسنوات الأولى القليلة التي يعيشها الطفل داخل أسرته لها اكبر تأثير على تأسيس شخصيته فيما بعد وخصوصا وان الأسرة تبقى المكان الأكثر التصاقا بالطفل حتى وصوله إلى مرحلة الشباب ولذا تأخذ الأهمية الأولى في مجال التربية المدنية.

٣- المدرسة:.

لقد انتهى نهائيا عصر مدرسة التلقين والعصا والمعلم العابس طوال الوقت وأهمية الاحترام القائم على الخوف والرهبة بين التلميذ ومدرسه، والمدرسة العصريه الآن هي مدرسة التعاون والتفاهم وفتح آفاق البحث وتوسيع مدارك التلميذ وبدل لغة امتحان الحفظ اللفظي، وجدت امتحانات البحث والدراسة وبدل التلقين وجدت أساليب إثارة السؤال وبدل العبوس والجمود وجد التفاهم وأضيفت الى مناهج الرياضيات واللغة والدين ودروس الثقافة والتربية المدنية والوطنية ودروس الموسيقى والكمبيوتر والمسرح والنشاط اللامنهجي. وتلعب المدرسة أهميه قصوى في موضوع التربية المدنية فهي المجال الأكثر اتساعا من الاسره لاكتشاف الآخر والتعاطي معه، ويمكن لمدرسي التربية المدنية والوطنية والنشاطات اللامنهجية تعليم الطلبه آلية التعاون واحترام الآخر وفهم أهمية عمل المؤسسات كإقامة مجالس للفتيان أو لجان منتخبة للصفوف والمدارس أو نوادي للأنشطة أو نماذج للحكومة المنتخبة

وإشاعة أجواء النقاش والاعتراض والاختلاف بواسطة اللغة والفكر والمنطق وتعارض الآراء وأهمية الاستماع لرأي الآخر لفحص رأي الذات قبل تعلم مخالفة الآخر قبل معرفة راية أو دون فحص راية او دون إعطائه الفرصة لتبرير رأيه، وهذا يمكن أن يتجلى بإقامة حلقات النقاش أو تشكيل فرق ذات تعارض وهمي ودفع كل فريق للدفاع عن وجهة نظرة أمام الفريق الآخر كان يأخذ الفريق الأول موقف تأييد الامتحانات فقط في نهاية العام ويأخذ الفريق الثاني موقف تأييد الامتحانات مرتين في العام ثم يتم تطوير التجربة وصولا إلى القضايا الاجتماعية والسياسية وغيرها، وذلك يستلزم أيضا إعادة النظر بالمناهج المدرسية والتأكد من تناسبها مع مفاهيم التربية المدنية .

٣- الجامعة:.

تكتسب الحياة الجامعية أهمية كبيرة في تنمية وصقل البناء الاجتماعي للفرد بسبب من الدور الأكاديمي والنشاطي للجامعة وكذلك طبيعة الظروف التي توفرها الحياة الجامعية لتطوير أدوات التواصل والتفاعل الإنساني بين الأفراد بعضهم ببعض وبين الأفراد والمؤسسة وتوفر المؤسسات النشاطية في الجامعة كمجلس الطلبة والنوادي والاتحادات والكتل الطلابية الفرصة لانتقال الطالب الى الحياة السياسية وتداعيها والصراعات بين التيارات السياسية وكلما توفرت الأجواء الديمقراطية وساهمت المسيرة الأكاديمية والأنشطة في خدمة التفكير الديمقراطي وجرت انتخابات مجالس الطلبة مثلا بأجواء ديمقراطية كلما نقل هؤلاء الطلبة تجربتهم إلى الحياة العملية خارج أسوار الجامعة وكلما ساهموا أكثر فأكثر في ترسيخ وإشاعة مفاهيم

التربية المدنية في المجتمع بأسرة .

٤- المؤسسة الغير حكومية

تقوم المؤسسات الغير حكومية بدو ر اشمل وأكثر أهمية في تعميق وترسيخ مفاهيم التربية المدنية إن هي أدارت شؤونها وفقا لذلك، بمعنى أن إشاعة الديمقراطية والتعاون والحوار داخل المؤسسات الأهلية نفسها بما في ذلك التنظيمات السياسية يساهم إلى ابعد الحدود في تعميق مفهوم التربية المدنية في المجتمع بأسره ويعتبر ذلك قوة في المثال يمكن الاعتماد عليه

٥- المؤسسات الحكومية : .

والمقصود هنا السلطات الثلاث القضائية والتشريعية والتنفيذية وهي تمتلك الأهمية القصوى بسبب قدرتها على التأثير بواسطة سن القوانين والتشريعات وضمان وصيانة تنفيذها وحمايتها وذلك يمكنه أن يوفر الأجواء المطبقة للتربية المدنية في كافة جوانب الحياة وفي مقدمتها الحياة السياسية التي تتقاطع جدليا مع الحياة الاجتماعية والاقتصادية وتجلياتها

٦- الإعلام: .

للصورة والكلمة، للمرئي والمسموع والمقروء، للكلمة المطبوعة أو الكلمة المرافقة للصورة وتأثيراتها عبر الفضائيات و الانترنت لوسائل الاتصال المختلفة والتي جعلت من العالم اصغر من اصغر قرية فيه تأثير كبير على تربية الإنسان وسلوكه بدءا من البرامج الموجهة للأطفال

obeikandl.com

وانتهاء بالبرامج الموجهة لصناع القرار والسياسيين. والإعلام جعل التربية الوطنية المعزولة مستحيلة ولذا أصبحت التربية المدنية الإنسانية هي الأساس ولا بد للتربية الوطنية من الاقتران بها .

إن الإشارة إلى مؤسسات التربية المدنية عبر النماذج المذكورة ليس بهدف التعداد المنعزل لكل مؤسسة أو هيئة بل للإشارة إلى أهمية التكامل في أداء هذه المؤسسات أو الهيئات، فأسره ديمقراطية في دولة ديكتاتورية أو بمدرسة للتلقين أو أحزاب لا تعرف للحوار معنى أو جامعات مغلقة على نفسها كل واحدة من ذلك بمفردها تصبح عديمة الجوى ولذا لا بد من التكامل في أداء الجميع في سبيل سيادة مفاهيم التربية المدنية وتحويلها الى سلوك حي وممارسة عملية .

برامج التربية المدنية

ينبغي لبرامج التربية المدنية في المؤسسات التعليمية خصوصا أن تلغي أساليب التعليم العقيمة كالتلقين والبصم والتكرار والتسميع الأعمى، إن ذلك يذكر بنكتة كانت شائعة بين طلاب المدارس حيث يسال احدهم الآخر " إن كان بعرف لماذا يغمض الديك عينية ويرفع رأسه إلى أعلى حين يصيح فيجيب الآخر لأنه باصمها بصم ". لذا فان من المفروض أن تتميز مناهج وبرامج التعليم العام وفي سبيل خدمة برامج التربية المدنية أن تعتمد أساليب البحث العلمي والحوار وتشجيع الاكتشاف ومنهجية التعاون الجماعي في البحث العلمي والاتصال والتواصل بين الطلبة والدارسين من جهة ومدرسيهم ومجتمعهم المحلي من جهة أخرى وينبغي للعلوم أن تعكس واقع الحال وحاجة العصر والمجتمع المحلي وان يتم تشجيع التفكير العلمي المنهجي.

كيف يمكن أن نربي مدنيا

أ. التربية المدنية علم في طور التشكيل :

لازالت فكرة التربية المدنية فكرة جنينية فهي اقرب الى الفلسفة منها إلى أي من العلوم الأخرى فموضوع التربية المدنية يشمل اللغة والتاريخ والرياضيات والفن والتكنولوجيا ، فهو إذن علم أداء العلوم وتسخيرها لخدمة المجتمع المدني، وهو العلم المكلف بإيجاد الآليات والبرامج الكفيلة بذلك وباختصار فهو علم جتمعة المعارف والعلوم .

ب. التربية المدنية علم نقل المعرفة :

وهذا يعني بأية رؤى يمكن أن ننقل إلى المتلقي سائر المعارف وعلى أية أرضية يمكن نقل الرياضيات أو الفيزياء أو التاريخ أو اللغة إلى المتلقي، هل ننقل له لغة عنصرية معادية للآخرين أم لغة إنسانية، هل ننقل له لغة فردية أنانية أم لغة اجتماعية فاعلة ومشاركة. هل نلقن الدارسين للمحاسبة علم المحاسبة على أسس العلوم البحته وبعيدا عن أهميته للبنية الاجتماعية بالكامل فان نحن فعلنا ذلك قدمنا للمجتمع لص وفاسد مؤهل للقيام بلصوصيته وفساده مستخدما علمه البحت وعكس ذلك قدمنا حارسا أمينا وفاعلا في تطوير مصادر الدخل العام مثلا.

التربية المدنية علم السلوك:

والسلوك يعني التعاطي مع الآخر فهو يتشكل عادة لسبب وجود الآخر فلا احد يكترث لسلوك شخص منعزل في غرفة منعزلة أو حتى في صحراء شاسعة فارغة، فالتربية على السلوك يعني التربية على قبول

openkanal.com

الآخر والتعاطي معه واليات ذلك وباختصار فالتربية على السلوك واحدة من أهم مقومات التربية المدنية .

التربية المدنية بين السلبي والايجابي:

ينبغي للتربية المدنية أن تسعى لشطب المفاهيم السلبية مقابل ترسيخ المفاهيم الايجابية، فالاكتشاف والإبداع بديل التلقين والحفظ الأعمى، والحوار الهادف البناء مقابل التنفيذ الأعمى للقرارات والمشاركة مقابل التلقي والفعل الايجابي مقابل الشوفينية والإنسانية مقابل العنصرية وهكذا إلى ما هنالك من أمثلة حية .

الوطن تربية:

ما هو الوطن ومن الذي يصنعه ويجعل منه حقيقة قائمة على الأرض وكيف يمكنك أن تشعر بالاعتزاز بانتمائك إليه وأين أنت منه وما هو دورك في صياغته وهل أنت فاعل في ذلك آم مجرد متلقي ومنفذ لا أكثر وإذا كنت فاعل فكيف وإذا كنت متلقي فمن الفاعل إذن.

أسئلة قد تبدو للوهلة الأولى بديهية لكنها في جوهر الأمر بالغة التعقيد، واحد في العادة لا يلجأ إلى طرحها على ذاته على قاعدة أنها من البديهيات أو على قاعدة الهروب من الإجابة.

أنت فلسطيني ومن وطن مسلوب ومنتهك علنا على رؤوس الأشهاد وأنت مغادر إما للعمل أو هروبا أو رغما عنك لكن السؤال هو ماذا تفعل بمواطنتك، أنت في الخارج وتسعى جاهدا للحصول على جنسية البلد الذي تعتاش منه، أو انك تحلم بالحصول على جنسية بلد تعتقد انه نموذجي أو أن الحياة به أسهل أو انه ديمقراطي أو انه بلد قوي يغنيك عن

ضعفك في مواجهة الأقوياء الذين يغلقون الأبواب في وجهك وعلى ذلك يسوق البعض في سهراتهم حكايات وحكايات عن ذلك، ومن تلك الحكايات:

خبير فلسطيني في البترول جاء إلى بلد عربي للعمل فرفضوه عاد إلى أمريكا وحصل على الجنسية ثم عاد بصفته أمريكيا فرحبوا به وهذه الحكاية تروى بألف شكل وشكل عن الحدود والجوازات وبطاقات المرور ويكررها الفلسطيني وهو ممتعض ولكنه أيضا حالم بان يكرر التجربة ليتشفى بالعرب الذين يرفضونه فلسطينيا ويقبلونه أمريكيا أو أوروبيا.

الحكاية ليست مجرد رواية عادية فهي تعبير عن رغبة دفينة لدى المظلوم والضعيف للاستقواء على من هم أقوى منه بمن هو أقوى ونهم ولذا يهرب المبدع العربي إلى أوروبا ويحمل جنسيتها ليمارس شتيمة بلده كما يشاء وهي أتت أصلا من تربية متجذرة في الحياة العربية وتحملها أمثال وأمثال يرددها العامة دون تفكير.

إلي ما عنده أهل بشتري أهل

إلي ما اله ظهر بنضرب على بطنه

كلب الشيخ شيخ

إلي معه قرش بسوى قرش

لا كرامة لنبي في وطنه

ذلك يعني أن بإمكانك الاستقواء بعشيرة كبيرة ضد عشيرة كبيرة أخرى إذا لم تكن من عشيرة مشابهة فتغيير الانتماء هنا ليس عيبا وليس جريمة وكم من العشائر الكبيرة تضخمت بسبب إقبال العائلات الصغيرة على حمل اسمها عند أول فرصة تتيح لهم ذلك.

المواطنة إذن ليست مجرد كلمة في اللغة ولا يمكن إطلاقها جزافا فهي انتماء بالمعنى الفعلي الممارس على الأرض فلا يجوز لك مثلا أن تهرب وتتنازل عن انتماءك الوطني لصالح هوية غريبة ثم تجلس لتمارس مواطنتك من هناك فالمواطنة واجبات وحقوق على الأرض لا على الورق أو شاشات التلفاز أو صفحات الانترنت والمثل الشعبي لقائل "لا يحرث الأرض إلا عجولها" يستتبع بالضرورة أن الأرض ستبقى بوار إن غابت عنها عجولها أو إن راحت لتحرث أرضا غريبة

ما هو الوطن:

الوطن هو مواطنيه بالتعبير عن ذواتهم الواعية بالمحسوس وما قطعة الأرض التي تضم الجبال والسهول والوديان والبيوت والمنشآت التي نسميها الوطن تحديدا إلا لأنها تنتمي إلينا فنحن من حرثنا وزرعنا وحصدنا وبنينا ومتنا وعشنا فوق هذه التضاريس التي ما كانت لتعني لنا شيئا لو لم نكن فوقها وبالتالي فان أهميتنا للوطن تساوي بنفس الدرجة أهميته لنا والوطن مكون إذن من أبعاد ثلاثة المواطن والمكان والزمان والمكان حين يكون شاغرا لا معنى له كما أن المواطن حين يكون بدون بيت يجوز عليه لفظ المشرد أو اللاجئ أو الغريب وأنت تنجو

من كل هذه التسميات حين تكون في بيتك المبني على أرضك وبين ناسك الذين يعيشون نفس الحال وأيا كانت الظروف الجيدة التي تعيشها فإنها لا تملك خاصية جعلك قادر على التمتع بها إذا كانت أجواء المحيطين بك مغايرة وكذا الزمان في تواصل الحركة والفعل فأنت على ارض بتاريخ ماض لكنه يصبح بلا معنى إذا تحجرت عند ماضويته.

الوطن إذن هو:

المواطن كذات فردية بجماعيتها وحين تفقد الأنا قدرتها على التواصل مع الجماعة فان أول ما تقترب من الانتقام منه هو الرابط مع الأنا الجماعية انتقاما للانا الفردية المهانة وبالتالي فان حماية الرابط الوطن يأتي من خلال حماية الأنا الجماعية للفرد وتحميلها ما تحتمل من واجب الإضافة الايجابية للانا الفرد كمواطن والمواطنة هي سلوك انتماء ترتفع وتيرته حالة التوحد وتنخفض وتيرته في حالات التفريق والتنافر بين الذوات المشكلة للانا الجماعية فحين يصبح للمواطنة المصرية مثلا ذوات محددة تلغي الصفة عن الآخرين كالآخر القبطي أو الآخر الصعيدي أو الآخر اليساري آو المسلم أو اليميني أو البدوي أو الحضري، وكذا فلسطينيا ايضا والحالة تنطبق على الجميع بلا استثناء وحالة العراق اليوم هي الأبرز بسبب بروز الأنا المنغلقة لدى السنة والشيعة والعرب والأكراد والأتراك وغيرهم ولذا فان المواطنة هي أنا جماعية تتعزز أكثر فأكثر بتمتين الشعور بالانتماء لديها وترسيخ منظومة القيم المؤكدة لتوحدها الجماعي فعلا لا قولا، فلا يمكن تصور أنا فردية مكانها على أرضها سجنا أو تعذيبا أو اهانة أو جوع أو مطاردة

obeikandi.com

ثـم نطالبهـا بحمايـة الأنـا الجماعيـة الـتي تركتـه لقمـة سـائغة بأيدي أنا فردية منفوخة لدرجة شطب كل الآخرين والحلول مكان الجماعة.

المكان بمعنى الأرض التي حفر عليها الإنسان وجوده ورسم على صخورها ووديانها وترتبها وبمائها وشجرها الإثبات على انه هنا منذ القدم والانتماء هنا يأتي لفعل الذات المتوارثة فعلا ومتابعة فالأجداد الذين حفروا الاقنية تابع الأبناء إيصالها للحقول وزرع المزروعات ثم مرة أخرى تابعوا بناء اقنية جديدة ومتطورة ثم حفروا الآبار وبنوا السدود من جاء بعدهم تابع فعل الجديد على الأرض وهكذا يتواصل الانتماء بتواصل الفعل الحي المثبت فوق الأرض كتأكيد على وجود الوطن.

الزمان بمعنى الوطن الفعل والتواصل وأي انقطاع لعلاقة الإنسان بالمكان أي توقف لزمن التواصل يعني البدء بالتراجع عن المضمون العملي لوجود الوطن وهو ما تحاول الحركة الصهيونية فعله مع فلسطينيتنا فتواصل الاحتلال والتهجير وتغيير المعالم ووضع الحقائق فوق الأرض لزمان أطول مع بقاءنا في حالة المراوحة او التراجع بمعنى أدق فان ذلك سوف يعني مع مرور الزمن تكرار مأساوي لحالة الهنود الحمر الذين قضوا شجعانا مقاتلين دفاعا عن وجود نسوا أن أهميته تكمن في تكريس الحقائق فوق الأرض.

الوطن إذن هو مكون ثلاثي التركيب بأضلاعه الإنسان والمكان والزمان وهو يتداخل في مكوناته الثلاثة حد التماثل بحيث لا يصبح ممكنا فيما بعد فصل الإنسان عن مكانه أو زمانه والعكس صحيح

فكما صاغ الإنسان زمانه في المكان وشكل مكانه في الزمان فهما أي الزمان والمكان يتدخلان في تركيبته حتى في الشكل فالمناطق الباردة تعطي للإنسان شكلا ولونا مختلفين عن المناطق الحارة وهكذا فلا علاقة إذن بين الشكل والثقافة والإرادة المجردة بل هما تركيبة ناتجة عن تأثيرات واقعية يعطى الإنسان دورا مكملا فيهما لا دورا حاسما وحيدا وكذا فيما يخص الزمان والمكان فان الأدوار هنا متممة لتشكيل الوطن ولتحديد المواطنة وأيا كانت المكونات فان المعتقد أو الفكر لا يخضعان أبدا لتغييرات ولا يملك المكان أن يؤثر في قرار الإنسان حول معتقده فالمكان هنا حامل لأزمنته والمعتقدات متعلقة بالأزمنة فحين اعتقد الناس المسيحية لم يكن أحدا بقادر على الاعتراض عليهم أو منعهم وهم حاربوا في سبيل ذلك إلى أن استقروا على دينهم أو معتقدهم وكذا حين فعلت الأجيال القادمة في الإسلام فهم أيضا حاربوا وكافحوا في سبيل حقهم ومعتقدهم واليوم لم يعد بإمكان احد منع الآخرين من امتلاك معتقدهم بحجة انه الأكثرية مثلا وإلا لأصبح من حق الغير في أماكن أخرى أن يفعل نفس الشيء فعصر السيد الذي يلزم عبده بمعتقده والإقطاعي الذي يلزم قنه كذلك قد ولى ولم يعد السيد الرأسمالي اليوم بقادر على التدخل في فكر عامله فالمواطنة حق مرادف للزمان والمكان بكل تجلياتهما ولا يمكن فصلهما عن بعضهما كما لا يمكن عزل الإنسان عنهما أبدا.

ما هي المواطنة:

الإنسان أولا فلا وطن دون مواطنين ولا مجتمع دون أبناءه ولا تقدم لمجتمع دون تمثل مكوناته في بناء متجانس الأسس موحد القواعد وان

اختلفت فروعه في رؤية الطرق وهذا يشبه الى حد بعيد الشجرة الموحدة الجذور والمختلفة الأغصان وكأنك ترى بها اختلافا في رؤية الوسيلة أو الجهة المناسبة للتوجه إلى الشمس على سبيل المثال ومع ذلك فان الاختلاف في الرؤية لم يضع حدا أو حاجزا أمام تلك الشجرة لتوحيد ثمارها وأيا كانت التربة التي تنغمس فيها هذه الجذور فان قيمتها لا تبدو واضحة للعيان دون الجذع والأغصان ولا تعي مبررا لوجودها دون طرح الثمار في موعدها بل ان البعض يلجأ إلى قطع الشجرة الغير مثمرة أو الغير مفيدة لتحل مكانها شجرة ذات نفع والمسالة ليست تبسيط لعظمة الإنسان وقيمته ولكنها مقاربة للحدود الدنيا فالأمم التي تتوقف عن إنتاج الثروة والفكر وتقديم الجديد لتبرير مشاركتها في المجتمع الإنساني تذوي رويدا رويدا وكم هي الأمم التي سادت ثم اندثرت إلى غير رجعة فقط لأنها توقفت عن أداء دورها كمشاركة في صنع قوت البشرية المادي والروحي فالمواطنة إذن هي التساوي التشاركي حقوقا وواجبات **وهو بهذا يعني الانتماء لقيم محددة أصلا وهي القيم البانية للقيمة الشمولية المواطنة ويمكن تسميتها بما يلي.:**

١- التساوي: وهو باختصار شديد التساوي الرسمي لمجرد مواطن في الدولة مع الجميع أمام النظام الأساسي القائم والقوانين الرسمية والفرص المتاحة عبر التساوي في الحقوق والواجبات بغض النظر عن أية فوارق في اللون أو الدين أو الجنس أو العرق وهو تساوي رسمي وقانوني.

٢- الحق بالأنا الجمعية: وهو حق الإعلان الفردي بالانتماء للانا الجمعية بعيدا عن التفصيلات فقد كان المواطن في الاتحاد

السوفيتي مثلا يعرف نفسه على "أنا سوفيتي" ولا يجد نفسه مضطرا لتقديم تفسير أدق بل على العكس من ذلك كان مجرد تقديم التفسير انتقاصا من مكانة الأنا الفردية وليس العكس والانا الجمعية هنا تنفيذ حي لفكرة المساواة عبر القناعة الذاتية بالجمعية وامتلاك الحق بممارسة هذه القناعة بمعنى أن لا احد يملك القدرة القانونية أو غيرها لمنع الفرد من ممارسة هذا الحق.

٣- الفعل التشاركي: أي السلوك على الأرض عبر المشاركة في بناء الإطار العام والتفصيلي للجماعة في بنيتها القانونية ومجموعة نظمها ومن ثم في بنيتها القيمية وأعرافها وحتى في عاداتها وتقاليدها وهو ليس حق قانوني بل حق تشاركي نشأ بفعل الفعل الممارسة للكيان الجماعي على الأرض ثم توج بالسلوك القانوني المؤسس عبر الانتخابات وبناء الدولة وما إلى ذلك.

٤- الدور الجمعي "القيمي": وهو يعني المشاركة في بناء منظومة القيم المجتمعية التي لا يمكن لقانون ما ان يرسخها أو يفرضها بل تنشا بشكل تلقائي مع تطور أي مجتمع عبر التشارك اليومي التاريخي في صياغة فعل الحياة بكل تجلياته الاقتصادية والاجتماعية وأوجههما ، وهو الدور الأهم والذي يعتبر الوصول اله ممارسة حية للمواطنة مغروسة في بنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفي مجمل نظامه الفكري القيمي

نماذج المواطنة:

هناك الكثير من الرؤى والآراء حول التسميات والتفسيرات لموضوعة المواطنة من جوانبها العدة وبالتحديد هي جوانب لفظية لا أكثر

في الكثير من الأحيان وخصوصا في بلدان العالم العربي أو مجمل ما يسمى بالعالم الثالث فما هي المواطنة التي نفهم أو التي نريد هل هي:

مواطنة الإيمان:

وهو نمط مؤمن باله قادر على إلغاء الكون ذات يوم وبالتالي فهي تعتقد بالدور المؤقت لها ولا ترى ضرورة لكل ما هو قائم ن آراء وتفسيرات ومحاولات لخلق مفاهيم أرضية أو واقعية وبالتالي فهي تدعو إلى تسليم الذات إلى الله وترك الأرض وما عليها والبعض منها يصل حد العبثية في ذلك أو الاقتراب من النهج الوجودي العبثي في الفلسفة وينزوي بعيدا عن الحياة بانتظار الرحيل وهو على أية حال نموذج ضعيف غير مؤثر بشكل أو بآخر في الفكر الإنساني.

مواطنة الوعي:

وهو نموذج لرفع درجة الوعي الفردي لدوره المجتمعي لدرجة أقصى من خلال تصور واعي لمكانة الإنسان على الأرض وقدرته على تجاوز إشكاليات فردانيته المتعددة الجوانب في بوتقة جمعية منطلقة من المصدر المثالي الواعي لا أكثر ومحرضة بقدر كافي من المفاهيم والرؤى الثقافية المستحضرة لإنتاج الفكر الإنساني عبر العصور بما في ذلك الفلسفات المثالية والتعاليم الدينية عبر تفسير أحادي الجانب لها يؤسس لترسيخ فكرة المواطنة المثالية وهي بالتالي يمكن تسميتها بمواطنة القيم.

مواطنة القانون:

وهي مواطنة الحد الأدنى المشترك المنظم للعلاقات بين الناس

كذوات فردية أو ذوات جمعية متمايزة عن بعضها البعض الو منصهرة في بوتقة الدستور أو القانون أو النظام القائم أيا كان وهنا فان كافة النظم تعتقد أنها مؤهلة للقيام بهذا الدور وهي تتخذ من قوة القانون أداة لإلزام الناس باحترام وجودها كممثلة للقانون بعيدا عن دور القانون نفسه في حياة الناس أو قدرته على التعبير عن مصالحهم.

مواطنة المصلحة:

وهي مواطنة تحول الوعي لدى الفرد إلى كائن أناني فري مغلف بجمعية لفظية كاذبة همها الوحيد هو حجم أداء المواطنة وتنفيذ مصالحها المباشرة وهذه المدرسة تعتقد أن الإيمان بنظام المواطنة هو مصلحة فردية تسمح للفرد الاستفادة من أداء المجموع وهي ترفع مصلحة الفرد فوق أي مصلحة وتقدم له رؤية ميكافيلية ذرائعية تسهل عليه الإيمان بدور المجموع ومكانته بهدف انتهازي نفعي يؤسس لصالح الذات تحت شعارات جمعية لفظية لا أكثر.

مواطنة العشيرة:

وهي نموذج إخضاع أبوي قائم على قبول الأب مهما كان والسعادة بوجوده وعدم القدرة على مناقشته أو محاججته أو محاولة التواصل معه عبر السعي نحو الأفضل على قاعدة انه نموذج الأفضل وقد مثل السادات نموذج ذلك بمفاهيمه عن أخلاق القرية وقانون العيب وما شابه.

مواطنة رأس المال:

أو مواطنة ماكينة الإنتاج التي تدفع بالناس للالتفاف من حول

آلة الإنتاج وجعلها أساسا لحياة اجتماعية سياسية وبالتالي تسخير الأفراد لصالح السلعة ومكانتها وتحويل قوة الأفراد ووعيهم إلى جزء من مكونات السلعة وبالتالي جزء من مكونات ومنتجات النقد الذي يحتل الدور الأبرز في حياة الناس.

مواطنة الجتمعة:

والسؤال أية مواطنة إذن نريد وهل لأي من هذه المدارس أو النماذج مكانة حقيقية وقدرة على العيش والاستمرار أم أننا بحاجة لرؤيا مختلفة جديدة تؤسس لحياة أفضل وتأخذ المفيد والايجابي من سائر المدارس فنحن بحاجة لمواطنة الروح والإيمان لاستمرار قدرة الإنسان الفرد على السمو بروحه والارتفاع عن المصالح الضيقة القائمة على المصلحة واللذة والشهوة وتسخير ذلك لما هو أسمى دون ابتعاد الإنسان عن دنيويته أو نفي ذاته المادي بل الارتقاء به نحو الأسمى ماديا برؤية الروح بحيث تتلازم اللذة المادية أيا كانت مع لذة السمو الروحي ومن جانب آخر نحن بحاجة أيضا لمواطنة الوعي كرديف لمواطنة الإيمان ولكن على قاعدة الوعي الجمعي القائم على جتمعة الفعل بما يتلازم أيضا مع جتمعة المعرفة نفسها ليتشاركا في صياغة الغد بشكل أفضل على قاعدة جتمعة الفائدة المرجوة أيضا وفي سبيل ذلك لا بد من الانتظام تحت مسيرات للحياة وضوابط نابعة من المصالح الجمعية للذوات بفر دانيتها المختلفة دون الانتقاص من مكانة الجزء فالجتمعة للفعل هي أيضا جتمعة بالضرورة للوعي وبالتالي جتمعة للضوابط والقيم والنظم الضرورية لانتظام العيش الجمعي على قاعدة السلم الأهلي المتواصل وهنا تأتي مصلحة الذات الجمعية دون أن تذوب وتضيع ملامحها بل تبقى لونا مشكلا لكامل الصورة وضرورية لوجودها فالصورة حين تفقد احد

ألوانها تتغير كليا وفي سبيل بقائها كاملة عليها الاحتفاظ بكل مكوناتها اللونية كاملة وحتى المواطنة العشائرية ببعض قيمها نحتاجها على قاعدة أنها جزء مهم من مكونات الوعي الجمعي لدى الذوات الفردية.

إذن نحن نحتاج إلى مواطنة جمعية قائمة على قاعدة جتمعة الفعل والمعرفة لصالح التقدم إلى الأمام برؤى موحدة يأتي توحيدها من الفعل المشترك الذي يؤسس لفهم مشترك وبالتالي لا مكان لمواطنة تأتي من فوق على شكل مفاهيم مقولبة تخدم هذه الجهة أو تلك هذه الفئة أو تلك وبشكل يرسخ الفردية والذاتية النفعية ولا يلغيها أو يجتمعها، لسنا إذن بحاجة لمواطنة شكلية قانونية مرسمة على الورق في مواد هذا الدستور أو ذاك، بل مواطنة جمعية مشاركة في صياغة مشروع إنساني حضاري متكامل.

مواطنة الأرض:

حقيقة من النوع المطلق

التربية المدنية والمواطنة

لا وجود لمواطنة من النوع الفريد والمطلق فالمواطنة تنامي وانتقال من الأدنى إلى الأعلى فمن مواطنة البيت أو الأسرة إلى الحي القريب إلى المدرسة إلى القرية أو المدينة إلى الدولة الإقليمية إلى الأمة القومية إلى الأمة الإنسانية فان أنت لم تؤسس لمواطنة الانتماء في الأسرة الواحدة على قاعدة التشارك في العطاء والبناء والأخذ أيضا ماديا ومعنويا فان ذلك سيصعب كثيرا الوصول إلى مواطنة المدرسة أو القرية أو المصنع

"مكان العمل" على الطريق نحو مواطنة الدولة القانونية ومن هنا تأتي أهمية التربية المدنية للتأسيس لمواطنة فاعلة مدركة حقيقية وهذا يقودنا إلى الفرق الجوهري بين مواطنة تجميعية ومواطنة اجتماعية بمعنى بين مواطنة رأس المال القائمة على التجميع لصالح دورة رأس المال وبالتالي تشكيل المدن وخلق مجتمعات قائمة على التجميع لغاية اقتصادية بحتة وآنية ونفعية أم مواطنة قائمة على الأساس الاجتماعي الذي تشكل من خلالها مجتمع حقيقي قام أصلا على التشارك وانصهر عبر قرون في صياغة البناء الاجتماعي القائم على القبول رغم الاختلاف وهنا يترسخ الدور الهام للتربية المدنية في إعادة صياغة خيوط الاتصال والتواصل بين الذات الفردية كأنا واضحة ومحددة وبين أل "نحن" كمشكل واعي للانا المكررة المختلفة على قاعدة أن الأنا مكررة بأنا الآخر كمشكل ل "نحن" اجتماعية راسخة بانية لحضارة وتاريخ وغد واضح المعالم يعاود من جديد قراءة خطوط التواصل تلك من خلال تفاعلها بالزمان والمكان برؤية لا تضع للفواصل تلك المكانة الجبرية المغلقة لأبواب الريح العاصف بما هو قائم فعلا لذات جماعية تمتزج بزمان لا يشاركه المكان أو بمكان لا يقرا على جنباته الزمان، إن ذلك يعني التحوصل بالمكان منغلقا عن الفعل وتشكيلاته أو الانتقال بالفعل زمانا بعيدا عن مشكلات المكان وفي كلا الحالتين انفلات بلا أساس وبالتالي فان المطلوب من التربية المدنية معاودة مزاوجة الأنا والآخر وال "نحن" زمانا ومكانا برؤية الانتقال كيميائيا عبر التفاعل الايجابي نحو المعادلة الأفضل.

التربية إذن تبدأ من البيت فان هي لعبت دورا تربويا جمعيا قائما على الأنا والآخر قبولا داخل الأسرة لصالح الفعل المشترك فهذا يعني أن

الأمر سينتقل بنا إلى الحي ولعبة الأطفال الأولى ثم إلى المدرسة ولغة لماذا نتعلم وماذا نتعلم ثم كيف نتعلم، هل نتعلم لان ذواتنا الفردية تحتاج ذلك غدا وفي سبيل ذلك نتعلم فقط ما يؤهل ذواتنا تلك لتحقيق أهدافها المحددة بالجسد ذاته بأبعاده الفسيولوجية تحديدا مطلقا وهل نتعلم بواسطة أدوات الأنا بدءا من لغة الدرس إلى أدواته وانتهاء بالبنية التنظيمية لأسرة المدرسة نفسها لنجد أنفسنا بعد ذلك ننقل ما تلقيناه شكلا ومضمونا إلى المجال الأرحب في البلدة أو الوطن الدولة بمعنى الوطن.

مثلما نجد في دولة المؤسسات أساسا متينا لوجود نظام حي وحقيقي للمواطنة بكامل مؤسساتها فان التربية المدنية بدورها تعتبر الأساس لتسهيل عملية اكتساب فكر وقيم المواطنة ومحدداتها ومفاهيمها والتربية المدنية هي الرافعة الحقيقية لتأهيل الفرد وتعريفه:

حقوقه وواجباته وهما الأساسان الضروريان للفعل الفردي المنتمي للجماعة ودون تحديد الأدوار لكل من الفرد والجماعة من خلال وضوح الحقوق والواجبات للفرد عبر قانون عصري واضح سيجعل ذلك مثارا للفوضى والاعتقاد الخاطئ بما يجوز ولا يجوز من محاولة الأفراد أو الجماعات المنعزلة من اخذ حقوق ليست لهم وعلى حساب آخرين سواء كانوا أفراد ا جماعات أخرى مختلفة لسبب ما والتعريف بالحقوق لا يقصد به فقط الحقوق المدنية والسياسية بل ايضا الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بما في ذلك الحق بالاعتقاد والتعبير.

دور الفرد المنتمي للجماعة ويعني ذلك تربية الفرد على أساس انه جزء من كل وان الجزء يأخذ شكله ومكانته من كونه مكون حقيقي للكل ومجمل الأفراد الأجزاء هم في الحقيقة الكل المجموع وكما يفقد الجزء دوره بعيدا عن الكل فان الكل يغيب بالضرورة في غياب مكوناته كأجزاء فالأدوار هنا تكاملية والانتماء للمجوع يكرس الفرد الحقيقي وأهميتهِ لا العكس

آليات التفاعل الايجابي الضرورية لنجاح علاقة الفرد بالمجوع والكفيلة بخلق مجتمع موحد على أساس المواطنة بتجلياتها الوطنية والقومية ونبذ كل الأنماط السلبية لدى الفرد بما ينعكس بدوره عن غياب مثل هذه الأنماط من المجتمع بشكل عام أو التقليل من وجودها إلى أدنى حد ممكن.

تكريس مبدأ المواطنة المتساوية بعيدا عن العصبوية وهذا يعني عقلنة الانتماء الوطني والقومي بما يكرس أيضا الانتماء الإنساني القائم على نفس مبادئ التكافؤ والمساواة.

تفعيل مبدأ المشاركة السياسية بما يكفل خلق نظام صالح للحكم وسيادة مبدأ القانون وفصل السلطات ورفع دور السلطات التشريعية والقضائية وتفعيل أدوات الرقابة الشعبية المنظمة وفق أسس القانون والدستور ودفع الأغلبية للمشاركة بدل الدور الصامت السلبي.

إن تعريف الناس بحقوقهم هو واحدة ن الروافع الضرورية لخلق مجتمع المواطنة الحقة والصالحة ولقد قدمت الثورة الفرنسية نموذجا في ذلك حين سعت الجمعية الوطنية الفرنسية إلى نشر وتعميم التعليم

والتعريف بحقوق الإنسان في إعلانها الصادر عن الجمعية الوطنية ١٧٨٩- ١٧٩١م والذي ورد في مقدمته " أن ممثلي الشعب الفرنسي المشكلين للجمعية الوطنية لما كانوا يعتبرون الجهل بحقوق الإنسان، أو نسيانها، أو ازدراءها الأسباب الوحيدة للمصائب العامة، ولفساد الحكومات، فقد عقدوا العزم على سرد حقوق الإنسان الطبيعية المقدسة، والتي لا يمكن التنازل عنها " وعن ذلك يقول الفرنسي فوريه عن إعلان الجمعية الوطنية الفرنسية " لقد اكتسب الإعلان طابعاً دينياً مقدساً، وصار للمعتقد السياسي رمزاً، أنه في كل الأمكنة العامة يطبع، وفي مساكن المواطنين، وفيه يتعلم الأطفال القراءة " والهدف من نشر مبادئ حقوق الإنسان وتعريفه بحقوقه وواجباته هو خلق أداة رقابة داخليه على ذاته في سلوكه الاجتماعي بحيث تصبح الذات الراغبة بالمكانة العامة الاجتماعية والمشاركة بها هي الرقيب على الذات في أداء الدور المنوط بها ضمن الجماعة

هناك العديد من الأسئلة التربوية التي لا بد للتربية المدنية من إيجاد الإجابات الحقيقة عليها بل وصياغة هذه الإجابات بما يتلاءم والرؤى التي يسعى المجتمع المعني كمجتمع محدد أو المجتمع الإنساني بشموليته للإجابة عليها ومن هذه الأسئلة التي قد تبدأ من اللحظات الأولى لوجود الذات الفرد في أسرته من لحظات السمع الأولى حتى قبل لحظات تعلم النطق أو القدرة على فعله وينسحب هذا حتى على الألعاب التي سيدفع الطفل إليها قبل أن يملك حرية الاختيار بين لعبة وأخرى فمنع الطفل الذكر من القيام بالعاب المطبخ على قاعدة أنها حكر على الإناث سينسحب غدا أيضا على منعه من فعل ذلك والمشاركة في تلك الأعمال وكذا منع الطفلة الأنثى من ركوب دراجة سيقود غدا إلى

تنفيذ الموقف نفسه وما يشابهه في الحياة العملية ومن تلك الأسئلة.

١- من أنا؟:

السؤال البديهي الأول للطفل داخل أسرته والسؤال موجه نحو الوالدين الذين بإجابتهم سيكونوا قد حسموا الكثير من المسائل والرؤى لدى هذا الوليد ومستقبل هذا السؤال في مكونات أخرى بعد الأسرة الأولى، هل هو الابن الأصغر أو الأكبر أو الأوسط وهل التراتبية هذه توجب موقف كالقول مثلا إن الأكبر هو الأول وبالتالي فان له مكانة خاصة كتسميته البكر أو ربط اسم والده باسمه "أبو فلان" دون أن ينطبق ذلك على الآخرين أو الأصغر المدلل الذي يحتاج رعاية واهتمام الجميع وتحويله إلى اتكالي غير فاعل أو الأوسط المهمل الضائع بين أهمية البكر وضعف الأصغر، أم هو الأنثى المستثنية الأقل مكانة والتي تشبه في أفضل الأحوال قطعة الألماس الثمينة جدا لتكتشف أن مكانتها تلك لم تأت من باب الحرص عليها ولا لأهميتها وإنما لتأثيرها على صاحب القرار الذكر وحالة الفعل في أسرته وأسئلته تلك ستنتقل معه أيضا إلى حياته العامة وسوف يجد نفسه مضطرا للبحث عن إجابات جديدة لنفس الأسئلة في الشارع والمدرسة وصولا إلى الدولة فهل هو ملزم بقانون الحي بتنفيذ العاب معينة اقرها الكبار مسبقا مثلا ولا يجوز له ابتكار لعبة جديدة وهل هو في المدرسة متلقي لا أكثر وملزم بقبول ما يعنى له على انه من المسلمات التي لا يجوز مناقشتها ولا بأية حال من الأحوال وصولا إلى الدولة والنظام العام الذي سيحدد مكانته إن كان فاعلا مشاركا أو تراتبيا دونيا تتحدد مكانته في قدرته على تقديم أفضل الخدمات للسيد الأب في البيت أو السيد الأقوى أو الأكبر في

الحي والشارع أو السيد المدير في المدرسة أو السيد الزعيم الأوحد في الدولة.

٢- من أنت؟:

والسؤال هنا أيضا داخل الأسرة فهل أنت الأب السيد القوي المالك وصاحب القرار الذي لا يناقش على قاعدة انه صاحب الملك وما المقصود بالملك هنا هل هو المال والعقارات وغيرها من الممتلكات المادية أم يشمل ذلك ذوات الأفراد المنتمين للأسرة ذاتها وهل أنت الأم بمعنى المشكل والباني المشارك أم بمعنى المملوك التابع الخادم المغلوب على أمره، هل الأم الحامل المرضع المربية المعلمة على قاعدة الدور أم على قاعدة الإلزام لا أكثر، هل أنت الأخ الأكبر على قاعدة السلطة أيضا أم على قاعدة التعريف العمري، هل أنت الأخ الذكر على قاعدة الفوقية أم على قاعدة التعريف الجنسي لا أكثر وكل نوع من أنوع الإجابة سيكون له أيضا تأثيرات بعيدة المدى على غد الآخرين التشاركية أو التراتبية النفعية والأسئلة نفسها وبنفس الآليات تنسحب أيضا إلى خارج البيت لنجد أنفسنا أمام أنت جديد فحين تكون أنت الذكر فأنت حر في الشارع تفعل ما تشاء وبكل حرية عكس الأنثى وحين تكون أنت المدرس فأنت ملهم تقول ما تريد وعلينا الطاعة وكذا حين تكون أنت الحاكم بأمره.

٣- من هو؟:

وهو هنا بمعنى الآخر والآخر ليس بالضرورة أنت فالآخر هو الغائب أو الحاضر أو الغائب الحاضر فالوالد في البيت حاضرا حتى حين

يغيب جسدا وكذا الحاكم وهو هنا هو الآخر بمعنى الجماعة أيضا وليس بالمعنى الفردي فقط فقد يكون هو مجموع الذكور أو مجموع الإناث أو مجموع بنية النظام الذي نعيش وفقه بإرادتنا أو بدونها لكن السؤال الأهم هو ما علاقة أل "أنا" بال "أنت" بال "هو"؟

٤- من نحن؟:

والآن هل نشكل أنا وأنت وهو نحن على وجه ما وما هي هذه أل نحن التي نشكلها معا هل هي نحن من باب الجنس أو الدين أو اللون أو الوطن أو المصلحة المشتركة أو نحن جماعية بمعنى التساوي بالفعل والوجود وبالتالي في الحقوق والواجبات القيمية أولا ومن ثم وكتحصيل حاصل النظامية القانونية وهنا فان النموذجي هو نحن الجماعية المعروفة وفق بنية الفعل والأداء التشاركي القيمي الجماعي والتي عبر ذلك تصوغ تعريف قانوني وتبني نظاما حيا يعبر عن حقيقة ما هو قائم على الأرض من الجماعة ولصالح وجودها المتواصل تطورا.

الفردية تخلف:

إن من يعود لقراءة مراحل التطور الإنساني سيكتشف أن الفردية المطلقة التي مثلها الديكتاتور الفرد أو الإمبراطور وأسرته وأتباعه وتحويل البشر إلى عبيد لا قيمة لهم سوى تنفيذ أوامر ورغبات السيد المطلق والذي كان يقترب من تمثيل دور الإله هو الذي ساهم في نشوء الحضارات التي نراها اليوم كشاهد على عظمة من مضوا قبلنا على هذه الأرض دون أن يتم التركيز مثلا من قبل الادلاء السياحيين لزوار الأهرامات على سبيل المثال على أولئك الذين قضوا في سبيل أن نرى هذا

الانجاز العظيم، من العبيد الذين لم تدخل جثثهم إلى داخل المقابر التي شيدوها بأجسادهم وجبلوا ترابها بدمائهم نحن هناك نتحدث عن عظمة الفراعنة وعن أباطرتهم الذين خلدهم الجهد المبذول جسديا وفكريا من العبيد بمستويات مختلفة، والسؤال الأهم وهو لماذا غادرتنا حضارة الفراعنة رغم كل هذه العظمة إلا لسبب بسيط وهو أن الاستحواذ المطلق على السلطة وأدواتها ومكوناتها لصالح أي جهة أو طبقة أو فرد أو فئة سيكون مصيره الاندثار مهما طال الزمن.

كل هذا لان هذه الفردية المنحصرة في الفرد المطلق والتي ألغت ذوات الآخرين ايضا بالمطلق انتقلت إلى نموذج اقل حدة عبر مرحلة الإقطاع والتي مثل فيها المالك المطلق للأرض سيد الموقف والقادر على صنع قوت البشرية والتحكم به وبالتالي أصبح من يملك الأرض الأحق تلقائيا بملكية من يعملون عليها ولو جزئيا وقد أسس ذلك لمجتمعات جديدة عرفت معنى قوة العمل وتأثيره حين تحول العمل إلى خبز وأصبح الخبز سلعة تباع في السوق، وذلك يعني أن فردية الإقطاعي قادت إلى مرحلة الإنتاج الرأسمالي وظهور الآلة.

لم يتغير شيء أبدا في العصر الحديث من حيث الجوهر كل ما في الأمر إن أسماء وأنماط محتلي مراكز الصدارة وأصحاب القرار قد تغيروا وتغيرت نماذج الأداء وأنماط السلوك فالإمبراطور أو الإله الفرعوني الذي سخر البشر لبناء قصره حيا وقبره ميتا لم يعد اليوم يحتاج هذا الكم من البشر لنفس الأهداف بينما راح الرأسمالي الجشع يحتاجهم أكثر فأكثر في سبيل تحقيق أطماعه التي لا حدود لها وهو اليوم يجيش الجيوش ويسلحها

ويصرف عليها المليارات في سبيل ممارسة القتل والنهب العلني والأسوأ أن العالم صاغ لنماذج القتل والنهب والاعتداء هذه أنماط عدالة ومأسسها بشكل يكاد يجعل الإنسان البسيط مستعد لتقبلها فالمؤسسات الأممية الاستعمارية وفي مقدمتها مجلس الأمن بات يصدر قراراته العلنية ويشرعن بشكل علني الاحتلال والقتل في سائر بقاع الأرض، بل أن الخجل لم يظهر على جباه الرجال الاممين وهم يشكلون محكمة جرائم الحرب الدولية ويستثنون منها جنود الجيش الأمريكي بالذات دون غيرهم.

المطلق عنصري:

هناك عادة من يعتقد أن المواطنة هي فقط تلك التي يرسم حدودها على مقاسه وان الوطن هو الفكرة أو المعتقد وان من يخالفه الاعتقاد لا يملك الحق بمشاركته الأرض نفسها فالأرض ملك لاعتقاده ومن يعتقده وغير ذلك يفقد حقه ولو بقبر تحت الأرض لا فوقها وتلك هي الأسس والتربة الخصبة التي تعيش وتنمو فيها العنصرية فكرا وسلوكا.

الاختلاف ظاهرة صحية ضرورية:

حين تجد نفسك كثور الساقية تضع على عينيك الحجاب وتواصل الدوران بعيدا عن رؤية ما يجري حولك ودون أن تؤثر أو تتأثر فان ذلك يعني إلغاء كليا لأي إبداع والسبب انك تعيش داخل ظلام ذاتك وبعيدا عن شمس الآخرين أيا كان موقفك من تلك الشمس فأنت بحاجة لها ولو لكي تقيس مدى الإضاءة التي تتمتع بها شمسك ودون ذلك فسيبقى لديك اعتقاد غير مؤكد بأنك الأوحد والأفضل والأكثر

إشراقا ولذا فان الآخر ضروري جدا لفحص أدواتك ورؤاك وإلا فان التقدم والنور سيكونان بعيدان عن عالمك كل البعد ولنتخيل بلدا لا يوجد بها احترام أو تقدير للآخر ورأيه ولا يوجد من يستمع للآخر على قاعدة الأنا الكلية المطلقة والممسكة حسب اعتقادها بكل الحقيقة وغني عن القول ما آلت إليه كل الأنظمة الشمولية التي سعت لإنهاء الآخر فكانت النتيجة نهايتها هي.

ذلك يقودنا للقول إن نظام المواطنة هو الأساس الضروري لخلق حالة التشارك الإبداعية بين مكونات الوطن وهو مقدمة للاعتقاد بان الوطن الخاص هو جزء من الوطن الأرض وان سيادة التشاركية على قاعدة المواطنة بالتساوي بالحقوق والواجبات سيقودنا حتما إلى سيادة الاقتناع بان التشارك بالأرض هو أيضا يعني الحق بالتشارك بالمعرفة كحق بالحصول عليها كمنتج إنساني أممي وبذا نملك الحق أيضا بإنتاجها أو إعادة صياغتها.

نحن فاعلة متحركة:

ما نحتاجه إذن هو نحن فاعلة متحركة عبر توحدها والحراك هنا هو بمكوناتها أي حراك علاقة التفاعل الدائم والحي بين إل أنا وال أنت وال هو مع استمرر تماسك أل نحن، وال نحن قيميا ليست بالتحديد هو المجتمع الصغير بل يمكن أن يكون المجتمع الكبير أو ما قد نسميه البشرية أو الأسرة الإنسانية أو الآدميين فالحراك للجزء على قاعدة وحدة الكل هو نتاج لتجذير العلاقة بين مكونات الكل لصالح بقاءه وتطوره وهو عادة ما يسعى أعداء الكل لاختراقه وتدميره لصالح إبراز المكونات الصغيرة على المكون الأصل وهو الكل وحين تصبح الأنا

اكبر سيكون لذلك قطعا التأثير العكسي على أهمية إل نحن بشكل أو بآخر، وهنا عودة لإلغاء المطلق الأنا أيا كانت أشكال وأحجام الأنا فالآخر مهم حتى لتحديد مكانة الأنا بمكوناتها وتعميماتها.

انتماءات مدمرة

عديدة هي الانتماءات المدمرة للوطن والمواطنة ومنها الانتماءات الجهوية أو الدينية أو العشائرية أو الحزبية ومثال الانتماء الديني هناك المسيحي والمسلم وكذا الانتماء المذهبي شيعي وسني أو بروتستانتي وكاثوليكي والانتماء الجهوي كأبناء الجنوب والشمال أو الريف والمدينة والبدو أو اللاجئ والمقيم، والأسوأ هو الانتماء العشائري والذي يبرز في الكثير من البلدان التي تغيب عنها المواطنة أو تغيب عنها السلطة العصرية ويعطي هذا نتائج سلبية جدا حتى أثناء التطبيق البدائي للديمقراطية وخصوصا في نماذج الانتخابات الفردية أو الجهوية أو ما شابه وقد تصل العشائرية حد السيطرة حتى على الاتجاهات السياسية فأنت عادة تجد أحزابا تمثل في جوهرها قبائل أو عشائر وقد تكون السودان نموذجا صارخا لذلك علما بان ذلك نموذجا سائدا في الشرق والعربي منه خاصة وان بدرجات متفاوتة ونموذج فلسطين عبر تدقيق بسيط يبن مثل هذه الظاهرة وبشكل مخجل أحيانا فالعشائرية تبدو وكأنها هي التي تقود الأحزاب والفصائل الفلسطينية وليس العكس ويمكن ملاحظة ذلك في تشكيلات القوائم الانتخابية حتى الحزبية منها فقد ودت العشائرية والجهوية مكانها في الصدارة في معايير الاختيار والتشكيل وهذا يعني بكل بساطة أن العشائرية متغلغلة حتى في فكر ونشاط أحزاب تدعي أنها يسارية أو ديمقراطية أو ليبرالية.

آليات التثقيف بالتربية الدنية

نشر وتعميم ثقافة التربية الدنية بحاجة لطرق وآليات حديثة ومعاصرة يمكن تحديد أبرزها بما يلي:

أسس بناء التربية المدنية القائمة:

يمكن تعريف أسس التربية المدنية بأنها الأسس القائمة على المعرفة والقيم والأداء والمعرفة هي العلم بالمبادئ النظرية لمقومات التربية المدنية ومكوناتها القائمة على المواطنة والديمقراطية وهي أسس ومعارف يجب أن تبنى بحيث تتلاءم وواقع الحال القائم في البلد المعني أو الظروف الخاصة بالمستهدفين في التثقيف والتعلم، وكذا من الضروري أن تتبع القيم التي ينبغي تعليمها للمتلقي من واقع الحال الذي يعيشه والتراث الثقافي الذي ينتمي إليه فحب الوطن ومساعدة الآخرين والانتماء لهم وصون كرامة البشر هي قيم عامة تجد رموزها بأنماط وأشكال مختلفة في ثقافات الشعوب فيجب إذن إبرازها واستعادة توظيفها لتسهيل مهمة التثقيف والبناء، وينسحب ذلك إلى تعليم الأداء ومهارات ممارسة الحقوق المدنية وآليات استخدام الفكر والمنطق والحوار وقد يجري في سبيل تسهيل المهمة إقامة نماذج مصغرة للمجالس المنتخبة لإدارة الحياة اليومية لجماعة المتلقين أنفسهم في المدرسة أو الجامعة أو حتى داخل صفوف الدرس.

تسليح المتلقي بالمعرفة:

يقع على عاتق المعلم مهمة تسليح المتلقي بالمعرفة العلمية بمفاهيم المواطنة والديمقراطية والمجتمع المدني والحقوق والواجبات وكذا المعرفة

بـالقوانين والأنظمـة السـائدة وآليـات العمـل بهـا ووسـائل تنظـيم الحيـاة السياسـية والاجتماعيـة والمؤسسـات القائمـة علـى ذلـك وأدوارهـا ، وتـأتي أهمية تشجيع القراءة وتوجيهها كمهمة يقوم بها المثقف بالتربية الدنية وتعليم آليات اختيار الكتاب المناسب أو الأغنية المناسبة ورفع مستوى التذوق للفكر والفن وتسهيل الاستفادة من ما يقرا أو يشاهد كتعليم لغة الموسيقى وقراءة الأعمال الفنية.

النظرة العلمية للواقع:

يجب أن يسعى العاملون في تعليم التربية المدنية والتثقيف بها إلى استخدام الواقع المعاش لتعليم المتلقي كيفية تحليل الواقع والاعتراف بوجهات النظر المختلفة والقدرة على الحيادية في القضايا الوطنية العامة لصالح الأفضل وهذا يأتي من خلال وسائل الإعلام المختلفة وتحليل مخرجاتها كالصحف اليومية الوطنية أو الصحف والنشرات الحزبية وإجراء المقارنات اللازمة فيما بينها وتقديم نقد علمي لها ، ومن المفيد إجراء لقاءات مباشرة بين المتلقين حسب مستواهم وصناع القرار في حياته اليومية كان تجري لقاءات مع إدارة المدرسة ومجلس أولياء الأمور ورئيس المجلس المحلي وغيرهم وتعليم المتلقين فن إدارة نقاش مفيد وناجح معهم بما يخدم المصلحة العامة.

تعليم مهارات المشاركة في صنع القرار:

والمقصود هنا ترسيخ فكرة القرار الجماعي بديلا للقرار الفردي وتأتي فكرة تعليم المشاركة على قاعدة أهمية إشراك الآخر الضروري في صناعة القرار وعبر دفع المتلقين إلى مناقشة القضايا العامة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتشريعات ومناقشة الاحتمالات وقانونيتها

وملائمتها للواقع واقتراح بدائل ثم اللجوء إلى التصويت بعد استيفاء النقاش اللازم إلى أقصى درجة ممكنة، ومن الضروري أن يرافق ذلك مناقشة القرارات المقترحة مع الواقع والمصلحة العامة وأهمية أن تنتفي الذات وضيق الأفق خلال التفكير بالقرار وتسيطر المصلحة الوطنية العامة.

تفعيل الفكر النقدي المقارن:

ويعني ذلك تسليح المتلقي بتجارب الآخرين ومساعدته على القدرة على إجراء مقارنات نقدية جذرية لتجربته في ضوء النجاحات والإخفاقات الذاتية وكذا نجاحات وإخفاقات الآخرين عبر اجرء مقارنات تأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة والفوارق بين الجهتين، وقد يشمل ذلك مناقشة التشريعات والقوانين وعل المؤسسات الأهلية والرسمية والحزبية ونمط الديمقراطية وتجاربها ونجاحاتها وإخفاقاتها والأسباب وراء ذلك وطرق الاستفادة من النجاحات وتجنب الإخفاقات.

ترسيخ القيم التعاونية:

ويمكن لذلك أن يتم من خلال تأسيس لجان وهيئات مشتركة بين المتلقين لها أهداف محددة مثل اللجنة الثقافية أو الفنية أو لجنة الكافتيريا أو الصحة العامة أو عبر تشكيل مجوعات لها مهمات يومية قصيرة الأمد كتنظيف المكان أو تجميله مثلا أو مساعدة احد الأحياء بذلك ويقوم المشرف بإعطاء المشاركين أو المتلقين فرصة للنقاش أولا حول خطط العمل وآليات التنفيذ وادوار الأفراد وتنمية المبادرة والتطوع واختيار العمل الأصعب، ومن الضروري أن يجري ايضا فتح باب النقاش بعد الانتهاء لإدارة عملية نقد علني جماعي مباشر وفوري بما يؤسس لنم

جديد للتفكير بالمصلحة العامة وبأسلوب جماعي بهدف تحديد الخلل عند الفرد والجماعة وتعريف الجميع بأخطائهم علنا وبعيدا عن الإخفاء والتورية ما يسهل علاج هذه الأخطاء والتخلص منها وينمي فضيلة التعاون والتطوع وقبول النقد البناء والاستفادة منه.

الاستفادة من الثقافة الشعبية:

في ذاكرة كل شعب أمثال وحكايات شعبية كثيرة تتحدث عن الفضائل الإنسانية الجميلة كالخير ومساعدة الضعيف ونصرة المظلوم والتبرع والمشاركة وإسناد الآخرين واحترامهم وفي الأدب روايات وأشعار عن الشجاعة والإقدام وحب الوطن والتضحية في سبيل الشعب، كل ذلك يجب استحضاره واستخدامه في تثقيف المتلقي بروح العطاء وفضيلة البذل والإيثار وقبول الآخر ومشاركته الدرب نحو الهدف، وقد تملك القصائد المغناة مثلا تأثيرا أكثر من غيرها فلا مانع من استخدامها أو توجيه المتلقي لتعود الاستماع إليها وترديدها مع مناقشة مضامينها الايجابية والتركيز على أهميتها للذات والجماعة.

منهاج التربية المدنية الفلسطيني نموذجا

اعتمدت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية منهاجا للتربية المدنية لتدريسه في المدارس الفلسطينية وفي الصفوف المختلفة وكنموذج عن هذا المنهاج اخترت كتاب التربية المدنية للصف السادس الابتدائي الطبعة الثالثة التجريبية ٢٠٠٧م لأورد الملاحظات التالية:

١- الصور الرئيسية: في الصورة الأولى صفحة ٢ والتي يظهر فيها فريق للكشافة نجد أن الصورة تضم ذكورا فقط ولا تضم أي أنثى على الإطلاق، أما الصورة في الصفحة رقم ١٠ فهي لإناث

فقط يقمن بتنظيف ساحة المدرسة واختيرت مدرسة البنات لذلك وكان فكرة التعليم المختل مثلا غير قائمة في أذهان معدي الكتاب، في صورة المقصف والتلاميذ أمامه صفحة ١٣ عدنا للذكور منفردين، الصورة صفحة ١٧ نشاهد الأب الرجل في دور المعلم المرشد والقوي الذي يرفع يده بشكل يدل على الأستذة والقيادة بينما يجلس الجميع منصتين له بالمطلق وحتى في صورة أفراد الأسرة جاءت صورة الأم تحمل رضيعها وكأنما إشارة إلى الدور الذي عليها أن تقوم به وصورة الفتاة تحمل لعبة لفتاة أخرى بينما جلس الطفل الذكر منفوشا كعسكري يشبه دور والده على كرسي القيادة وهذا يوضح أن هناك مخزون لدى واضعي الكتاب عن الأدوار المختلفة للبشر حسب تصنيفهم الجنسي.، الصفحة ١٨ صورة لفتيات فقط، الصفحة ٢١ صورة لأطفال ذكور فقط، الصفحة ٢٥ صورة لذكور يلعبون بعدم وجود أي أنثى وكذا الصفحة، الصفحة ٢٩ صورة لمرشدة وطالبة وأم

وهنا إناث فقط فلا رشد ذكر ولا أم مع ابن ولا ابنة مع أب، الصفحة ٣٣ على المسرح ذكور والمسرح هنا محدد في الصورة للفاعلين أما في مقاعد المشاهدين فنجد صورة ثلاث إناث مقابل ستة ذكور، الصورة في الصفحة ٣٦ إناث بالكامل وكذا في الصفحة ٤٠ ، في الصفحة ٤٨ والتي يظهر بها ممثلون رسميون لدول العالم جاءت أيضا على هيئة ذكور فقط ، الصفحة ٥٢ جاءت لرجل يظهر انه يراقب المستوطنات الإسرائيلية وقد جاء وحيدا ومن هيئته فهو عجوز لا حول له ولا قوة وهو ذكرا منفردا فهنا تعبير عن الفردية والعجز وغياب المواجهة الجماعية أو الرفض الجماعي للاستيطان واكتفاء بمشاهدة الحدث

وقد ظهر الرجل من الخلف حتى لا نعرف أي تعابير على وجهه، هل هو رافض للاستيطان، مستاء، قابل له، مستكين أو مستعد للمقاومة ولماذا اختيار العجوز لهذا الدور ولم يتم اختيار شبان إشارة للفئة الموجهة لهم هذه المادة مثلا أو لشبان ناضجين؟، الصورة في الصفحة ٥٦ وهي صورة مظاهرة احتجاجية وهي تشير إلى أهم عمل ايجابي جماعي في كل الصور الأخرى جاءت للأسف لأجانب، وكذا جاءت الأنثى في الصورة في المقدمة وترفع العلم، وجاءت اليافطة باللغة الانجليزية في الأعلى والعربية في أسفل اليافطة مما قد يدلل على تراتبية أيضا وكان واضعي الكتاب أيضا استكثروا على أنفسهم صورة لفلسطينيين تنتمي لفعل مشابه فجاءت صورة ضد الاستيطان لرجل عجوز منفرد من الخلف وصور الأطفال الآخرين إما في عراك أو لعب أو تنظيف، وفي الصورة ٥٨ جاءت صورة الجدار حتى بدون شعار رافض له أو بدون إشارة عدائية لوجوده وبدون وجود بشر يشيرون إلى الموقف منه بل جاءت الصورة صامته لجدار صامت وتحتها عبارة غريبة أيضا جاءت كسؤال يقول " ما اثر الجدار العازل على قيام علاقات إنسانية بين الشعوب " والسؤال هل هذا هو الخطر الوحيد أو الرئيس للجدار وهل هكذا يجوز التعبير عن الجدار وبهذا التساؤل البريء والمحايد.

٢- في الصفحة ٤ من الكتاب حديث وتركيز على الواجبات " فالتلميذ داخل المدرسة تقع عليه مسئوليات كثيرة منها : احترام أنظمة المدرسة...." وفي الصفحة ١٤ نقرأ " ويرتبط كثير من مشاكل مجتمعنا باحترام النظام ، ويشكل احترام النظام حلا لمعظم هذه المشاكل..." وفي الصفحة ٢٣ نقرا " إن وضع الأنظمة لغرفة الصف واجب، وان المشاركة فيها لا تقتصر على غرف

الصف..." وهنا يظهر بوضوح غريب غياب أي حديث عن الحقوق في مواجهة الواجبات وفيما عدا إشارة في صفحة النشاط على شكل سؤال في صفحة ٥ فان الحقوق لا تركيز عليها على الإطلاق.

٣- هناك إصرار على تلقين الطلبة الآليات الرسمية المقبولة للاحتجاج فالثورة جريمة، في صفحة ٢٦ نقرا " هناك طرق ايجابية للتعبير عن النفس، وأخرى سلبية ، فمن يثور، ويغضب، ويصرخ، ويمارس العنف، يعبر عن نفسه بطريقة سلبية" وكان واضعي الكتاب يريدون من المتلقي أن لا يثور أبدا، والكلام عام هنا ومن المفترض أن هناك حساسية بالغة لدى الفلسطيني تجاه ذلك فالثورة تعني الثورة ضد الظلم والاحتلال والفقر واستخدامها بهذا الشكل يثير التساؤل كثيرا.

٤- التعود على تحميل الجمهور مسئولية الخطأ أو التقصير وإعفاء السلة الرسمية ن ذلك كدفع الطلاب إلى إيجاد حلول لحديقة المدرسة المهملة أو النفايات والفوضى في ساحة المدرسة دون التساؤل من المسئول عن ذلك ولماذا على الطلبة وحدهم إيجاد الحلول وتنفيذها.

٥- تغييب شبه تام للحديث عن الاحتلال والمقاومة وحتى السلمية منها ففي الدرس الثاني تحديات تواجه العالم صفحة٤٩ نجد أن التحديات منحصرة في التصحر وتلوث البيئة والمخدرات والأمراض المستعصية وحتى الاستعمار الثقافي إلا أن الاحتلال والفقر ونهب خيرات الشعوب مواضيع غائبة كليا عن المادة.

٦- الكتاب المدرسي المذكور سواء في الصور أو المادة المقروءة أو الأنشطة المقترحة يكرس التفريق وعدم المساواة بين الذكر والأنثى رغم أن مقدمة الكتاب تحدثت عن عكس ذلك كليا.

الأحزاب والتربية المدنية

رغم أن الأحزاب تعتبر من أهم مكونات المجتمع المدني، والتي من المفترض أن تلعب دورا خاصا ومميزا في ترسيخ أسس بناء مجتمع المواطنة، وإشاعة فلسفة التربية المدنية في أوساط جمهورها أولا، إلا أن العكس هو الصحيح، فما تقوم به عكس ذلك وخصوصا في الحال الفلسطيني والعربي إلى حد ما، فمن يراقب حال الفصائل الفلسطينية يجدها اقرب إلى العشائرية من الحزبية وقد سبق للدكتور واصف العبوشي أن أشار إلى ذلك في مؤلف خاص صدر بعد أحداث أيلول ١٩٧٠ في الأردن وتحدث فيه عن تجربة الفصائل الفلسطينية في الأردن، وقد ناقش الدكتور هشام شرابي ذلك باستفاضة وبين حج السيطرة العشائرية على البنية الاجتماعية والاقتصادية والفكرية العربية وفي حديث خاص مع المرحوم فيصل الحسيني قال عن زيارة له لإحدى قرى محافظة القدس للتوسط في حل نزاع بين فصيلين انه اكتشف حين جلس مع كل فصيل على حدة من الأسماء خلال التعارف انه كان يجلس مع عشيرتين وكان وجهاء العشيرتين حاضرين في الحوار وتدخلوا في الحوار ومناقشة الاقتراحات والاشتراطات، وأنهم كلاهما في هجومهم على بعضهم البعض أعادوا الأمور إلى أحداث سبق لها أن حدثت في الثلاثينات، ومن يعود إلى وثائق المجلسيين والمعارضين يجد أنهم كانوا ينتمون لعشيرتين قبل الانتماء لموقفين سياسيين وفي الانتخابات البلدية والتشريعية في فلسطين وغيرها لجأت وتلجأ الأحزاب إلى أبناء

العشائر الكبيرة لترجيح كفة كتلتها وضمان حصولها على أصوات العشيرة أولا ، ومن تجارب شخصية للعديدين ممن عملوا في فصائل المقاومة الوطنية فقد كانت تفاجئهم الانتماءات العشائرية لأحزابهم والانقسام العشائري الذي يتحول بشكل تلقائي لانقسام حزبي.

فالتربية المدنية إذن يجب أن تطال الحركات السياسية ، والأحزاب وأنظمتها الداخلية ، وبرامجها ونشاطها العملي على الأرض ، بحيث لا تسمح لقاعدتها بالتحول إلى الانتماء العشائري ، ويذكر عن المرحوم جورج حاوي قول في إحدى المقابلات التلفزيونية انه سال احد أفراد الحزب الشيوعي اللبناني ، إلى جانب من سيقف في حال اختلفت الطائفة مع الحزب ، فأجاب الرفق الشيوعي فورا ، مع الطائفة ، ولذا يعتبر لبنان الأبرز في مثل هذه الظاهرة العربية وللمفارقة العجيبة ، فهو ايضا البلد الأبرز في النموذج الديمقراطي ، وقد يكون السبب وراء نجاح التجربة الديمقراطية هناك ، هو انسجام الأحزاب وتشكيلتها مع الحال المتخلف للبلد وللمجتمع العربي بشكل عام ، فالأحزاب اللبنانية في غالبيتها شبه المطلقة تمثل طوائف ، وجهات وعشائر لا أكثر ، وهي في بعض منها مواصلة عصرية غبية للنظام الإقطاعي ، فالزعماء الإقطاعيين أنفسهم يقفون اليوم على رأس أحزاب ، وفصائل سياسية ، ويغلفون زعامتهم العشائرية بغطاء سياسي مفضوح بالمطلق.

تعتبر اليمن نموذجا آخر واضحا لعلاقة العشيرة في البناء السياسي للدولة والمجتمع ، وقد تبين في الصراع اليمني اليمني أن العشيرة هي التي انتصرت في النهاية ، ورغم الظاهر الايجابي لوحدة طرفي البلد ، إلا أن الفحص في جوهر الأمر سيقودنا إلى أن التخلف هو الذي حقق الانتصار

وليس العكس، وان نجاح توحيد شطري البلد لم يعتمد الأساس الوطني والقومي بل كان بسبب سيطرة البعد العشائري في البلدين، وقد ظهر جليا أن اليمن الديمقراطي اليساري قد خلق تعصبا في مجتمعه بعيدا عن فكر المواطنة، ولذا اختبأ في جلباب هذا التعصب ايضا نفس العقلية المعلنة للعشائرية في الشمال، ولان العشائرية أعمق في جذورها واصلب عودا، أو لان الفكر السياسي المتعصب له في الجنوب لم يجر تحذيره، ولم يجر استخدامه لتحديث البنية الاجتماعية سياسيا واقتصاديتا وثقافيا، فان ما ترك مختبئ دون هزيمة من عصبية قبلية عادت للظهور عند أول منعطف وتمكنت من إلحاق الهزيمة لحد الإفناء بالفكر اليساري التقدمي الذي من المفترض أن يشكل الرافعة الحية لتحديث المجتمع وانجاز نقلة نحو الحداثوية والمعاصرة لكن العكس تماما هو ما جرى وللأسف لا زال يجري حتى يومنا.

الدين والتربية المدنية

لا يستطيع احد أيا كان أن ينكر أهمية الدين في حياة الناس وخصوصا في البلدان الفقيرة والنامية وبالتالي فان من الضروري اخذ ذلك بعين الاعتبار ونحن نتوجه لإشاعة التربية الدنية وثقافتها في أوساط المجتمع، وبلا شك أن الدين الإسلامي يحتل الدور الأبرز في بلدان الشرق ولذا من الضروري أن يشارك الدين في مهمة التثقيف تلك وان لا يسمح لأولئك الذين يصرون على حشر دوره في القالب الذي يريدون ويسعون لتصويره على انه وغيره من الأديان معادية لكل تقدم وتطور، فمن يقرأ الإسلام مثلا على ضوء الرؤية الأكثر حداثوية وحرصا على التقدم والتطور فسيجد انه كان الأسبق إلى طرح قيم التربية المدنية ويسجل التاريخ للرسول العظيم محمد بن عبد الله انه أعلن تأييده لأول ميثاق

لحقوق الإنسان في التاريخ وهو حلف الفضول، كما أن الإسلام دعا إلى مبادئ الديمقراطية بالمفهوم العصري قبل أن يفكر بها احد على الإطلاق في الآية الكريمة سورة آل عمران الآية ١٥٩" وشاورهم في الأمر"، ودافع عن حق الإنسان بالحياة وعن كرامته بقوله تعالى سورة آل عمران آية ١١٠" تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر" كما بين أهمية المساواة وإلغاء الفوارق بين الناس والتفاضلية وحدد ذلك الرسول الكريم في خطبة الوداع " إن ربكم واحد وان أباكم واحد كلكم لآدم وادم من تراب" وفي سورة البقرة آية ٢٥٦ يقول القرآن الكريم " لا إكراه في الدين " وهذا يؤكد أن الإسلام دعا إلى معاملة الناس بالحسنى والإقناع حيث يقول القرآن الكريم في سورة العنكبوت اية٤٦ " ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن " وفي سورة النحل آية ١٢٥ " ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن " كما حث القران الكريم على الأخلاق الحميدة " ولا تصعر خدك للناس ولا تمش في الأرض مرحا " سورة لقمان آية ١٨ " وقل لعبادي يقولوا التي هي أحسن " سورة الإسراء اية٥٣ " قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى " سورة البقرة آية ٢٦٣.

مما تقدم نرى أن للإسلام والأديان دور مهم في تهذيب الأخلاق بشكل عام وفي تسليح الإنسان بالخلق الجميل والقيم الرفيعة وبالتالي فان الاستفادة من تعاليم الأديان السمحة في ترسيخ المبادئ والقيم الجميلة مهم جدا ويعطي اقصر الطرق للوصول إلى الهدف المطلوب مع المتلقين فاستخدام تعاليم السماء لها مفعول السحر في نفوس البشر بشكل عام وهي إلى جانب قدسيتها لها تأثير عميق بسبب سرعة وصولها وتأثيرها وصعوبة مجادلتها أو محاججتها عند العامة، وحتى من لا يجد

نفسه في عالم الإيمان الديني فليس لديه ما يبرر رفضه أبدا للدعوة للقيم الإنسانية النبيلة.

التربية المدنية والقيم الإنسانية

إلى جانب قيم الخير والمحبة والتسامح والعدل والتعاون، فان المواطنة الصالحة تعتبر واحدة من أهم القيم الضرورية لخلق مجتمع حديث حي مترابط، وقادر على تحقيق التقدم والنمو، وإحداث نقلة نوعية إلى الأمام في قضايا المجتمع والوطن الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، فالمواطنة الصالحة أساس صلب للبناء الإنساني الصلب، على قاعدة أن الإنسان هو المكون الأساس لأية معادلة تنموية في الحياة بكل تجلياتها، ومن الضروري أن ندرك أن المواطنة الصالحة هي ايضا اللبنة الأساس في بناء الإنسان الصالح الذي نحتاج، فليس من الممكن إقامة بناء سليم ومتين من خلال طاقم بناء غير صالح وغير منتمي، ولا يدرك مواطنته وأبعادها، وكذا فلا يمكن لنا أن نصل إلى مجتمع من الأصحاء بجهاز صحي فاسد، ولا ينتمي أعضاؤه إلى مواطنتهم ولا يملكون الصلاح الذي نحتاج لخدمة الآخر، واحترام ذاته وحقه بالحياة والصحة، وغني عن القول ايضا أن معلم لا يدرك قيمة المواطنة بأبعادها ولا يحترم مدنية مجتمعه وأعضاء هذا المجتمع سيكون قادرا على تربية جيل حي مؤمن بترابط المجتمع بكل مكوناته وعناصره، وان التلون أساس للتطور وليس العكس فالمطلوب من التربية المدنية إذن المساهمة في إعادة بناء الإنسان الحد اثوي العصري الصالح والمنتمي للمجوع وحسب ابن خلدون في مقدمته فان " إعادة بناء الإنسان هي في صلب مهمة التربية بل هي أصلها وجوهرها "

التربية المدنية والعولمة

لقد أصاب العالم حجم هائل من التغيرات مع بداية القرن العشرين وأدى تنامي الرأسمال وانطلاقته الجديدة وع ظهور الآلة الحديثة والثورة الرقمية وتحول العالم بسبب من ذلك إلى قرية صغيرة وقدرة الرأسمال على انجاز حقيقة التفرد بقيادة العالم وتمركزه في دولة واحدة احتدام الجنون لدى الرأسمال للسيرة على كل مصادر الثروة في سائر أنحاء العالم إلى اندثار قي سادت ولو قولا لفترات طويلة وتحويل المؤسسات الدولية والأممية إلى أدوات لخدمة البعبع الرأسمالي وبالتالي بدا العالم في نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين وكأنه إقطاعية واحدة وتمكن الرأسمال من إشاعة ثقافته في أوساط البشرية بشكل لم يسبق له مثيل فسيطرت الروح المادية وتضخمت الأنا الفردية وفقدت قيم مثل الحرية والديمقراطية معانيها وراحت أمريكا تستخدم نفس المصطلحات كمبرر للسيطرة على العالم كما فعلت مع العراق وأفغانستان وبدل أن تكون الحرية رمزا جميلا للاستقلال أصبحت واحدة من مدارس الهيمنة والاستعمار وكذا الأمر فيما يخص الديمقراطية التي تبين بشكل جلي أنها ديمقراطية رأس المال وإمكانياته وان تضخيم المستلزمات المالية الضرورية لممارسة الديمقراطية جعلت منها حكرا على أصحاب رأس المال والحاكمين فق ولم تعد أبدا في متناول الطبقات الفقيرة وأبنائها.

من جانب آخر فان الهزائم التي ألحقتها الامبريالية بالمؤسسات الرسمية في البلدان النامية وتمكنها من إخضاعها وحالة البطش والقمع التي تعيشها الشعوب في تلك البلدان قد أفقدت هذه الشعوب قيم هامة مثل التسامح وقبول الآخر وحقوق الإنسان والحل السلمي للخلافات

والتبادل السلمي للسلطة وظهرت نزعات مثل التعصب القبلي والعشائري والقطري والجنسي وما إلى ذلك وخصوصا في البلدان التي تخضع للاحتلال المباشر وأبرزها الحال الفلسطينية فبسبب من غياب الحكم الوطني لعقود كانت العشيرة والتعصب لها هي البديل ثم انتقل هذا التعصب بنفس تركيبته القبلية نحو التعصب الحزبي أو السياسي.

لقد فرضت العولمة ثقافتها في العالم وهي القائمة على تفضيل القوة وتمجيد المال والفرد والنمط الاستهلاكي فالأفراد اليوم وخصوصا الشباب يعيشون تحت تأثير إعلام استهلاكي فردي مشوه للقيم والحضارة الإنسانية مما جعل ذلك ينسحب ايضا على الأفراد الذين باتت مهمتهم هي حماية ذواتهم وتحقيق مصالحهم وظهرت الأمراض الاجتماعية في المجتمعات الضعيفة والفقيرة فالفرد في المجتمعات الفقيرة ليس له من يحميه أو يؤمن غده فلا ضمان ولا تامين ولا معاش وما إلى ذلك ولذا أصبح هم الغد اكبر من القيم والخبز أهم من التسامح، في نفس الوقت الذي سيطرت فيه وسائل الإعلام المرئية والمسموعة على الكتاب والقراءة التي تراجعت إلى حد بعيد وغياب الثقافة الشعبية وعدم الاهتمام الرسمي بتطوير الثقافة وإشاعتها بين أوساط العامة وانشغال مؤسسات المجتمع المدني بأنشطة لا علاقة لها ببناء الإنسان وتربيته، مما جعله مرتعا سهلا للإعلام الرأسمالي وأهدافه التي باتت تعطي نتائجها في الأجيال الحديثة وعلى نمطين رافضين لواقعهم ومتعارضين في آن معا فإما أن نكون أمام نموذج المتطرف الرافض بالمطلق للآخر والمنغلق على ذات غريبة ماضوية لا تعترف بالجديد والحداثوية، أو المتساوق الذي لا يملك ما يقول فيقع ضحية للإيمان بما لا ينتمي إليه من فكر وثقافة ويغيب كليا النموذج الطبيعي الذي يؤمن

بذاته ولا يرفض ثقافة الآخر وانجازاته بما يخدم تطوره وتقدمه فردا وجماعة.

علم الاجتماع والتربية المدنية

عديدة هي المداخل التي اتخذت من المذهب التحليلي وسيلتها لدراسة علم الاجتماع التربوي وهذه المداخل سعت دوما لإيجاد مدخل وسطي ما بين الاتجاهات التقليدية في علم الاجتماع التي تأخذ من البنائية الوظيفية منهجا وبين الماركسية التقليدية وان كان الارتباط بالمذهب الماركسي أو الاقتراب منه كان الأعم لمعظم المداخل الحديثة لعلم الاجتماع التربوي بعد أن هيمنت ولفترة طويلة المدرسة البنائية الوظيفية على علم الاجتماع التربوي وهي المدرسة التي اعتبرت علم اجتماع إحدى أهم وسائل المحافظة على البناء الاجتماعي أو النظام المجتمعي القائم بكل تفاصيله وقد عبر عن ذلك اوغست كونت بوضوح بقوله " أنت تدرس كي تضبط " ولذا أبدع كونت مصلحه الشهير الاستاتيكا الاجتماعية SOCIAL STATIC وهي يعني دراسة حال المجتمعات الإنسانية وهي في حالة الاستقرار لا التغير وهو يعتبر أن المجتمعات الإنسانية تمر بحالات ركود او ثبات أو استقرار في بعض مراحل التاريخ الإنساني وهذا يفسر شيوع مصطلح POSITIVISM الوضعية لدى بعض علماء الاجتماع التقليديين مثل كونت ومن بعده دور كايم ليري الذي يرى على علم الاجتماع ان يقوم بدور مفيد وعملي وان من مهامه إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية بهدف المحافظة على النظام الاجتماعي ومواصلة الاستقرار والتوازن في البناء الاجتماعي القائم وقد قرر كايم أن الظاهر الاجتماعية تحمل صفة الجبرية وان الأفراد لا يملكوا القدرة على الاختيار بين الخضوع للنظام الاجتماعي

القائم أو الانقلاب عليه وهذا هو مضمون الفلسفة الوضعية التي تربط بين الظواهر الطبيعية والظواهر الاجتماعية وان كلاهما خاضع بالملق لقوانين الطبيعة التي لا تتغير وبعد الوضعية جاءت البنائية الوظيفية أتؤكد أسس الفلسفة الوضعية من خلال مفهومي البناء والوظيفة وهي تعني مقارنة المجتمع بالكائن العضوي وبرأي تالكوت بارسونز ابرز دعاة البنائية الوظيفية في تعريفه للمجتمع على انه " مجموعة من العلاقات الثابتة بين الأفراد " ويعرف بارسونز الوظيفة الاجتماعية على أنها مشاركة الجزء في الكل في الثبات لا التحول والاستقرار لا التغيير وان العلاقات داخل المجتمعات هي علاقات عضوية وظيفية تطابق قوانين الطبيعة بالكامل.

المدرسة الوضعية ووليدتها البنائية الوظيفية تعرضت للنسف على يد كارل ماركس الذي بين الدور الرئيس الذي يقوم به قانون الصراع والتناقض في حركة المجتمعات والتغيرات التي تطرأ عليها بفعل ذلك ورأى ماركس أن التغير في المجتمعات حتمية تاريخية وقد ظل علم الاجتماع في صراع حاد بين المدرستين الرأسمالية التي تعتقد بالجمود والاستقرار والاشتراكية التي تعتقد بحتمية التغير، إلا أن المساحة بينهما لم تدم طويلا على نفس المسافة بل جاءت مدارس عدة بعد ذلك كمدرسة فرانكفورت في ألمانيا التي سعت إلى إعادة قراءة الفكر الماركسي في ضوء التغيرات الحاصلة في العالم ويعتبر ماركوز من أهم رواد هذه المدرسة وهو يعتقد ان البقة العاملة لم تعد القادرة على قيادة الثورة الاجتماعية لان النظام الرأسمالي حسب تعبيره قد " اشترى ولاءها أو استوعبها في إطاره "، الأهمية برأي ماركوز تحولت من الطبقة العاملة إلى المثقفين والطلاب والبلدان الفقيرة او المستعمرات وقد ساعدت

حرب فيتنام وثورة الطلاب على إعطاء رأي ماركوز أهمية كبيرة في حينها.

فلاسفة مدرسة فرانكفورت لم يكونوا نقادا للماركسية فقط بل استفادوا من وجود البعض منهم في منفاهم في الولايات المتحدة لدراسة النظام الرأسمالي وبناءه المجتمعي والتربوي وقد وجهوا انتقادات كثيرة للنظام الرأسمالي خصوصا ما يتعلق بالبنى الأخلاقية والاجتماعية والتنموية والثقافية وقد شبهوا المجتمع الرأسمالي بالطفل الغني الذي لا يكبر أبدا.

وقد ركز فلاسفة مدرسة فرانكفوت في بحثهم ودراساتهم جيدا على العلاقات الاجتماعية وأداء المؤسسات التربوية والمتغيرات الثقافية والأنماط الاقتصادية والنظام التربوي والمنتج الثقافي والاستهلاكي والنظم التربوية المعمول بها وعلاقتها بالنظم الاجتماعية القائمة ومتغيراتها وكذا عملوا على تحليل العملية الديمقراطية بمجلها وبشكل عام فقد قرأ هؤلاء الفرد وتربيته وبناؤه في ظل الثقافة والنظام الرأسمالي في اكبر نموذج له وهو الولايات المتحدة.

من خلال ذلك رأوا مثلا أن العملية الديمقراطية في الولايات المتحدة محدودة جدا رغم ما يبدو على السطح ورغم القناعات السائدة لدى الغالبية العظمى من مكونات هذا المجتمع بأنهم يعيشون في نظام ديمقراطي حقيقي ومن يراقب العملية الانتخابية لمنصب رئيس الولايات المتحدة يتأكد له جيدا أنها ديمقراطية الأقلية أو حفنة من كبار

الرأسماليين على حساب الغالبية المطلقة من الشعب المغيب والذي يتم استنهاضه واستحضاره والتأثير عليه عبر الماكينة الضخمة التي يسيطرون عليها ممثلة بالمال والإعلام وهو بهاتين الماكينتين يوجهونهم لحمل القناعات على أنهم أي المصوتين أو عامة الشعب أصحاب القرار دون أن يكون لهم من أمرهم شيء، هذه القناعات المغلوطة رسختها المؤسسة التربوية والنظام التعليمي الملحقين بالنظام الرأسمالي نفسه، هذا النظام الذي حرص على إيجاد نوع خاص من الشخصية الفردية "السوبرمان" التي تنتمي لنمطية التبعية والخضوع بعيدا عن الاستقلالية والمساواة وتمج المؤسسات التعليمية والنظام التربوي الرأسمالي العلاقات الاجتماعية القائمة على السيطرة والاحتكار وإخضاع الآخرين وهي تمجد قدرة القلة على إخضاع الأكثرية والسيطرة عليهم ومن يتابع المنتج الثقافي الرأسمالي والأمريكي منه بالتحديد يجد نمطية تمجيد الفرد السوبر وقدرته الفائقة على إخضاع الأكثرية وهذا المنتج الثقافي والتربوي يسعى لجعل الأفراد تابعين مطلقين للنظام الاجتماعي الاقتصادي السائد والقائم على احتكار مجموعة قليلة من الأفراد لمقدرات وطاقات وإمكانيات المجتمع والبلد بالكامل ويدور الآخرين " الأغلبية " في فلكهم ولخدمة مصالحهم فقط.

في مطلع السبعينات وبسبب من الانتصارات العظيمة التي حققتها قوى الثورة العالمية والانتصار الكبير الذي أنجزته الثورة الفيتنامية تحديدا نشأت مدارس نقدية حديثة في علم اجتماع التربية وصبت اهتمامها تحديدا على نظم التعليم ووجهت نقدا لاذعا للمدرسة الوظيفية

وأهـدافها والـتي تعتـبر المدرسـة أداة لتحقيـق المسـاواة داخـل المجتمعـات ووسيلة للحراك والتغيرات داخل المجتمعات واعتبرت الاتجاهات النقدية الحديثة المدرسة مواقع غير بريئة هدفها التثقيف وترسيخ قيم المجتمع وهي وبحسب المدارس النقدية الحديثة لا يمكنها القيام بدور المؤسس للتغيرات والحراك داخل مجتمعاتها بل هي أي المدرسة على العكس ن كل ذلك ترسخ وتحمي وتحافظ على الأوضاع القائمة للبناء الرأسمالي بل هي تعتبر فقاسة الأدوات السياسية لهذا النظام وهي بذلك تدعم الطبقية في المجتمعات الرأسمالية وتزيد من حدتها وحجم التفاوت ما بين الطبقات.

لقد ساهمت المدارس النقدية الحديثة في تسليط الضوء على مفاهيم مثل الطبقة الاجتماعية Social Class والضبط الاجتماعي أو قيادة المجتمع وإدارتهSocial Control وإعادة الإنتاج Reproduction وباتت هذه المفاهيم أساسا محوريا للاتجاهات النقدية الحديثة وخصوصا في دراستها لعلم اجتماع التربية وقد ركز فلاسفة هذه المدرسة على المدرسة ودورها في إعادة إنتاج ودعم وإسناد العلاقات القائمة على التراتبية الطبقية وسيطرة الطبقات الغنية وتبعية الطبقات الفقيرة ووظفت عملياتها التعليمية وبرامجها جميعا لخدمة هذا الهدف لصالح النظام الرأسمالي المعاصر وعن ذلك يقول احد فلاسفة هذه المدرسة وهو "الثو سيير" أن الجهاز الأيديولوجي للدولة الرأسمالية الحديثة والذي يمثل الدولة سياسيا وعقائديا هو الذي يقوم بوظيفة إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية للإنتاج في المجتمعات الرأسمالية ويوضح "الثو سيير" أن عقيدة الطبقة الحاكمة لا يمكن أن تصبح هي السائدة بشكل عفوي أو بسبب الإمساك بالسلطة أو باستخدام العنف وأدواته

الرسمية فقط بل لا بد لها من أداة تصبح مهمتها غرس هذه العقيدة في أذهان الأجيال القادمة وجعل أيديولوجيا السلطة هي أيديولوجيا الجيل لتصبح هي المسيطرة في المستقبل، انه تأسيس وعمل ضخم لا تمكن أن ينجز دون أجهزة متقنة التنظيم، والجهاز التعليمي والمدرسة هما الأكثر قدرة على القيام بذلك وبشكل متقن.

أما فلاسفة مدرسة الاقتصاد السياسي ومنهم صموئيل بولز وهربرت جينتز ١٩٧٦ فقد قالوا بان الدور الحقيقي للمدرسة في عملية إعادة الإنتاج لا يرتكز على البرنامج التعليمي نفسه " المنهاج" بل في البنية المجتمعية للمدرسة نفسها وقدموا لذلك قاعدة التناظر Correspondence principle والقائلة بان المدرسة ومن خلال علاقاتها الاجتماعية فإنما تعكس نفس العلاقات القائمة خارجها وفي الحياة العملية وبشكل مطابق وهي بذلك تعاود إنتاج نفس العلاقات القائمة في المؤسسات الإنتاجية ومراكز العمل وعلى نفس الأسس الطبقية لتشكل في المستقبل الرافد الرئيس والمغذي للعلاقات الطبقية القائمة في الحياة العملية وهي بذلك تساهم بشكل عملي في إضفاء الشرعية على مؤسسات النظام الرأسمالي ونمط إنتاجه وعلاقاته الاجتماعية القائمة على التراتبية الطبقية والإخضاع والسيطرة من قبل الأغنياء على الفقراء.

بخلاف ما ذهب إليه أصحاب مدرسة الاقتصاد السياسي فان "بيير بوردو" ١٩٧٩ قال أن البناء الثقافي ومنتجه هو البيئة التي توفر عملية إعادة الإنتاج للتراتبية الطبقية في المجتمع الرأسمالي وان التناغم القائم

بين رموز ومقومات الثقافة الرأسمالية يعتبر اللاعب الأساس في عملية إعادة الإنتاج تلك وقد حلل بوردو بوضوح آليات عمل النظام التربوي الرأسمالي ودوره في إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية الطبقية وسيطرتها من خلال تكريس وإشاعة المنتج الثقافي الرأسمالي وفق الآليات التالية:

الاتصال التربوي والذي سماه بوردو الاتصال البيداغوجي Communication Pedagogical والتي تترعرع في ظل البناء القائم للعلاقات الاجتماعية الرأسمالية.

سلطة التعليم أو إدارات التربية Educational Authority وهي السلطة المقررة بشان تنفيذ وفرض الثقافة التي تريد والتي يمكن تشبيهها بأدوات القمع البوليسية كمنفذة لإرادة الطبقة المسيطرة ولمشروعها وخادمة له لا أكثر.

التقييم Evaluation والمقصود هنا النظام التعليمي وتقييم الطلبة أنفسهم من خلال نظام تعليمي صارم قائم على التراتبية العددية لمجموع علامات الطالب والتي تحدد بنظام امتحانات خاص للوصول لذلك.

وقد ركز بوردو على الاختبارات المدرسية ووصفها بأنها الأفضل كنموذج لفرض السيطرة من قبل الطبقة الأغنى فالاختبارات تعتمد على قياس قدرات المرء عند نقطة معينة في لحظة معينة وفرض التساوي بالمقارنات بين الجميع ويتناسى أصحاب هذا النظام أن القدرات نفسها تنتج بظروف متفاوتة وهي أيضا نتاج العلاقات الاجتماعية والإنتاجية

الاقتصادية القائمة والتي نشأت هذه القدرات للفرد في ظلها ويصف ماركس الاختبارات بأنها تعميد بيروقراطي للمعرفة واعتراف رسمي بتحويل المعرفة المدنسة إلى معرفة مقدسة وتكرس المدرسة الرأسمالية "صنمية الامتحان" بحيث يصبح الامتحان هو الهدف وتقف المعرفة في الدرجة الثانية وليس غريبا إذن أن المبدعين والعلماء ليسوا هم أولئك الطلبة المتفوقين صفيا في غالب الأحيان والأمثلة على ذلك يطول سردها بينا يحتل المراتب الأولى في الامتحانات نوعين من الطلبة فهم إما "البصيمة" في التعبير الشعبي العربي وهو كناية عن أولئك الذين يحفظون سردا دون فهم أو أولئك الطلبة التي تهيء لهم ظروفهم المادية وأسرهم كل وسائل التعلم ماديا ومعنويا.

وقد توبع ذلك جيدا من خلال ما يعرف بنظرية الحرمان الثقافي Theory of Cultural Deprivation والتي تقول بان أبناء الطبقة العاملة يحصلون على فرص اقل بكثير في التعليم وما أقساط التعليم المرتفعة وغياب إلزامية التعليم ومجانيته إلا تأكيد على صحة ذلك إلى جانب أن تكاليف التعاليم في العلوم والتكنولوجيا والمهن التقدمة كالهندسة والطب ترتفع تكاليفها أكثر بكثير من العلوم الإنسانية التي قد تصبح وحدها بمتناول أبناء الطبقات الفقيرة أحيانا ثم ان الفقر نفسه هو الذي يقود العائلات الفقيرة إلى التوقف عن تعلي أبنائها مبكرا لزجهم إلى سوق العمل فهي إذن تكتفي بتعليمهم بالقدر الذي يسمح للطبقات الغنية بقبولهم كمستغلين (بفتح الغين) نافعين لها وهو تأكيد جديد على دور المدرسة الرأسمالية في تكريس سيطرة الطبقات الغنية على الفقراء وقد بين كارنوي العلاقة الوثيقة بين نوعية التعليم ونوعية المهن وعلاقة كل منهما بالطبقة الاجتماعية، وهذا سيقودنا بالقطع إلى

الرابط بين الاستبعاد الاجتماعي طبقيا ونوعية التعليم المتاح.

يعتقد أصحاب نظرية الحرمان الثقافي أن مقولة التساوي في فرص التعليم لا أساس لها من الصحة على ارض الواقع فالفقراء محرومون من الأساس أي من البيئة المحيطة وهم اقل إمكانية للحصول على المعرفة أدوات ومخرجات بسبب الظروف التي يعشونها وترى نظرية الحرمان الثقافي وأصحابها انه وفي سبيل إيجاد فرص متساوية في التعليم للجميع فلا بد من العمل بنظام تعويضي موجه لأبناء البقات الفقيرة لسد النقص في المستوى بينهم وبين أبناء الأغنياء.

من كل ما يتقدم نرى أن نظام التعليم الرأسمالي ليس حياديا على الإطلاق ولا يمكن وصفه بأنه نظام تربوي دني فهو منحاز أولا بإمكانيات أبناء الطبقات والأحياء الفقيرة من الوصول إلى رياض الأطفال والصفوف التمهيدية ومن ثم إلى المدارس وهو ليس حياديا لأنه كلما استمرت سنوات الدراسة تواصل تساقط أبناء الفقراء من على المقاعد الدراسية وتسربوا خارج المدارس وهو ليس حياديا في الوصول وإمكانيات الوصول إلى التعليم الجامعي وهو منحاز بالمطلق بإشاعة وجود المدارس الخاصة باهظة التكاليف وما تقدم يقودنا لان نصرخ مع باولو فريري " لا يوجد تعليم محايد فهو إما للقهر أو للتحرير ".

مكانة التربية المدنية في إطار العولمة

لا يمكن لأحد أن ينكر أن نظام العولمة في العصر الحديث سيكون له الأثر الأخطر في زيادة الفجوة بين الذين يملكون والذين لا يملكون فالخصخصة التي طالت التعليم وانتقال التجارة الحرة إلى عالم التعليم والتربية وانتشار الجامعات والمدارس الخاصة والأجنبية منها بالتحديد في بلدان العالم الفقير تجعل لكل طبقة تعليمها الخاص والمتباين بالمستوى والإمكانيات وذلك سيوفر بشكل رئيسي تعميق إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية الإنتاجية القائمة وتكريسها وتعميق الهوة بين الفقراء والأغنياء وذلك بالتأكيد سيشكل العائق الرئيس لإمكانيات خلق أدوات لتربية مدنية متكافئة يمكن تقديمها لمجتمع موحد ومتماسك فلا يمكن إقناع الفقراء بالتساوي النظري بينهم وبين الأغنياء وفي تكاملية الأدوار في بناء مجتمع مدني موحد وواحد فالجوع كفيل بإلغاء كل النظريات والأوهام التي يسعى الأغنياء لزرعها في أذهان الفقراء عبر أدواتهم وبرامجهم التعليمية دون ان يكون التساوي حقيقي بكل الفرص ليس في التعليم الابتدائي فق بل وحتى في رياض الأطفال والتمهيدي وصولا إلى الثانوي والجامعي في العلوم المهنية والإنسانية ومرورا بالتأهيل المتساوي بالتسلح بإمكانيات ثورة العصر الرقمية وأدواتها وما تتيحه من فرص للتعلم والانتقال نحو عالم عصري جديد.

إن العولمة كنظام امبريالي رأسمالي هي أيضا ستقوم بنفس الدور الذي تقوم به البرامج التعليمية والجهاز التعليمي الضخم الذي سيكون له مهمة واحدة العمل على زيادة إثراء الأثرياء وزيادة عدد الفقراء وترسيخ

وتعميق فقرهم ويدرك اليوم كل الذين يعيشون العصر ويدعون ان مستوى العمال في عصر العولمة مختلف عن مستواهم قبل ذلك إن احتياجات المرء لحياة كريمة وعادية لم تعد كما كانت عليه فأجهزة الاتصال والرفاهية ليست حق متاح للأغنياء فقط وهي ليست احتياجات زائدة أبدا ، كما أن تعليم الأبناء في أرقى الجامعات سوف لن يكون متاحا للفقراء بسبب من رسملة التعليم وتفاوت فرصه وإمكانياته حسب تكاليفه وذلك سيقود حتما عاجلا أم آجلا إلى علم جديد للتربية المدنية متصل كليا بعلم الاجتماع الطبقي ومستند إلى نظام العلاقات الاجتماعية الإنتاجية القائمة وبدون آليات لعدالة اجتماعية حقيقة تعتمد الأساس في التوزيع العادل للثرة على اعتبار أن الأرض كل الأرض وثرواتها ملك لأبنائها كل أبنائها ومن ينتج السلعة فعلا هو من يعطيها قيمتها وان رأس المال مكمل لا أكثر لتلك المهمة وكيف يمكننا الحديث عن تربية لمجتمع مدني متوافق ومتعايش في ظل تفوت خطير في المداخيل بين من لا يعملون ويحكمون في بعض البلدان النفطية وبين من يعملون ولا يجدون قوت يومهم.

إن العولمة نظام معادي للعدالة الاجتماعية وهو وسيلة الأثرياء لإحكام سيطرتهم على الفقراء فكرا وعقائد أولا في سبيل تسهيل مهمة ترويضهم وإخضاعهم ليدوروا كثور الساقية في طاحونة الإنتاج الرأسمالي المتنوع.

وبالتالي فان من حقنا الاعتقاد أن إشاعة فكرة التربية المدنية وفلسفتها وتعميمها في المدارس وحجم الإمكانيات التي تصرف عليها اليوم في بلادنا العربية معها سائر بلدان العالم الثالث وما تدفعه الجهات

المانحة في بلدان العالم الرأسمالي من أموال طائلة في سبيل ذلك ليس له أبدا مهمة البناء الاجتماعي بالمعنى الأفلاطوني بل إن لها مهمة مماثلة للمهمة المنوطة بالنظام التعليمي الرأسمالي نفسه وهي لن تكون أكثر من نشاط جديد لذر الرماد بالعيون وتسمية الأشياء بغير مسمياتها فالمطلوب ليس قبول الآخر بالرأي فقط واحترام خصوصيته ومكانته بل المطلوب احترام حقه بحصته من الثروة وسطوته عليها والقبول بحال الفقر الذي يعيشه الفقراء على قاعدة احترام حقوق الآخرين وعدم الاعتداء عليها لان ذلك غير جائز في مجتمع مدني يربي أفراده على التربية المدنية القائمة أصلا على قاعدة احترام الآخر وقبوله فكرا أولا بهدف أن ينسحب هذا الاحترام إلى المكانة الطبقية أيضا وذلك لا يعني بأي حال التخلي عن التربية المدنية بل التخلي عن نهب ثروات البشر وتعميق فقر الفقراء وزيادة أعدادهم لصالح حفنة قليلة من المسيطرين والحاكمين والمالكين للثروة وبالتالي للسلطة وأدواتها وبالتالي فان المطلوب في سبيل إنجاح إشاعة نمط وفكر التربية المدنية أن ترتبط أيضا بنظام متوازن ومقبول للعدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة.

ومع إصرار دعاة نظام العولمة على أهميته للفقراء وكونه يعطي فرصا متساوية للتعليم للجميع ويفتح أبواب العالم على مصراعيها إلا أن من المهم أن نشير فقط إلى حقيقتين لا أكثر الأولى ما خلص إليه مؤتمر جوميتين في تايلاند عام ١٩٩٠م والذي حمل شعار العلم للجميع من أن موضوع تعليم الأميين وأشباه الأميين سيظل التحدي الأكبر أمام العالم وحتى لعقود من القرن القادم والثاني أن "لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" كانت قد حددت عام ٢٠١٥ موعدا لتحقيق التعليم الابتدائي للجميع واعتقد أن الموعد قد اقترب كثيرا من

٢٠١٥ ما دمنا ندخل عام ٢٠٠٩ دون أن نتمكن من الاقتراب حتى من تحقيق هذا الهدف، ولو سلمنا بإمكانية ذلك فان الأمية اليوم لها مفهوم جديد وهي الأمية بالتقنيات الرقمية وثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومخرجاتها بالمعنى الشامل للنظام التعليمي وأدواته.

من جانب آخر فان الشعارات الطنانة التي ترفعها المؤسسات الرسمية للعالم الرأسمالي بما في ذلك منظمات الأمم المتحدة ليس لها نصيب حقيقي من الواقع فالحق في التعليم الذي من المفترض أن تكون الأمم المتحدة ومواثيقها قد كفلته كليا عبر النصوص الرسمية ومنها ما جاء في المادة السادسة والعشرين حول الحق في التعليم والذي ينص على ما يلي:

١- "لكل شخص الحق في التعلم، ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية على الأقل بالمجان، وأن يكون التعليم الأولي إلزاميا وينبغي أن يعمم التعليم الفني والمهني، وأن ييسر القبول للتعليم العالي على قدم المساواة التامة للجميع وعلى أساس الكفاءة.

٢- يجب أن تهدف التربية إلى إنماء شخصية الإنسان إنماء كاملا، وإلى تعزيز احترام الإنسان والحريات الأساسية وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية، وإلى زيادة مجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام.

للآباء الحق الأول في اختيار نوعية تربية أبنائهم.

أما العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فقد نص في

المادة الثالثة عشر على ما يلي:

١. تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل فرد في التربية والتعليم. وهي متفقة علي وجوب توجيه التربية والتعليم إلي الإنماء الكامل للشخصية الإنسانية والحس بكرامتها وإلي توطيد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وهي متفقة كذلك علي وجوب استهداف التربية والتعليم تمكين كل شخص من الإسهام بدور نافع في مجتمع حر، وتوثيق أواصر التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم ومختلف الفئات السلالية أو الإثنية أو الدينية، ودعم الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة من أجل صيانة السلم.

٢. وتقر الدول الأطراف في هذا العهد بأن ضمان الممارسة التامة لهذا الحق يتطلب :

أ. جعل التعليم الابتدائي إلزامياً وإتاحته مجاناً للجميع؛

ب. تعميم التعليم الثانوي بمختلف أنواعه، بما في ذلك التعليم الثانوي التقني والمهني، وجعله متاحاً للجميع بكافة الوسائل المناسبة ولاسيما بالأخذ تدريجياً بمجانية التعليم؛

ج. جعل التعليم العالي متاحاً للجميع علي قدم المساواة، تبعاً للكفاءة، بكافة الوسائل المناسبة ولاسيما بالأخذ تدريجياً بمجانية التعليم؛

د. تشجيع التربية الأساسية أو تكثيفها، إلي أبعد مدى ممكن، من أجل الأشخاص الذين لم يتلقوا أو لم يستكملوا الدراسة

الابتدائية؛

هـ. العمل بنشاط علي إنماء شبكة مدرسية علي جميع المستويات، وإنشاء نظام واف بالغرض، ومواصلة تحسين الأوضاع المادية للعاملين في التدريس.

٣. تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد باحترام حرية الآباء، أو الأوصياء عند وجودهم، في اختيار مدارس لأولادهم غير المدارس الحكومية، شريطة تقيد المدارس المختارة بمعايير التعليم الدنيا التي قد تفرضها أو تقرها الدولة، وبتأمين تربية أولئك الأولاد دينياً وخلقياً وفقاً لقناعاتهم الخاصة.

٤. ليس في أي من أحكام هذه المادة ما يجوز تأويله علي نحو يفيد مساسه بحرية الأفراد والهيئات في إنشاء وإدارة مؤسسات تعليمية، شريطة التقيد دائماً بالمبادئ المنصوص عليها في الفقرة ١ من هذه المادة ورهناً بخضوع التعليم الذي توفره هذه المؤسسات لما قد تفرضه الدولة من معايير دنيا".

رغم كل النصوص الواردة أعلاه وغيرها من النصوص في المعاهدات والمواثيق الدولية كاتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة فان عدد الأميين في البلدان الفقيرة بتزايد ورغم تناقص نسبة الأميين في الضفة الغربية وقطاع غزة وما تعلنه دائرة الإحصاءات المركزية الفلسطينية حول ذلك إلا إن العدد لا زال كبيرا وتقول نشرة دائرة الإحصاء المركزية ان نسبة الأمية تناقصت في

الضفة الغربية وقطاع غزة انخفضت بمعدل ٦١٪ ومع ذلك بقي عدد الأميين حوالي ١٢٤ ألف من بين البالغين وان نسبة النساء من الأميين ٧٧٪ وهذا يشير بوضوح الى حجم الكارثة وعدم وجود أدنى علاقة بين التشريعات النظرية وتطبيقها على ارض الواقع ورغم عدم صدور الدستور الفلسطيني رسميا حتى الآن إلا انه اخذ التعليم بعين الاعتبار في نصوصه المقترحة والغير نهائية وفي نسخته الغير نهائية نقرأ :

"المادة ٥٦

التعليم إلزامي حتى نهاية الصف العاشر وتكفل الدولة التعليم حتى المرحلة الثانوية

المادة ٥٧

التعليم الخاص حر، ما لم يخل بالنظام أو الآداب العامين، أو يمس بحرية الأديان السماوية، وينظم القانون إشراف الدولة على نظمه ومناهجه

المادة ٥٨

تحترم الدولة استقلالية المؤسسات والجامعات ومراكز الأبحاث ذات الأهداف العلمية، وتنظم القوانين للإشراف عليها بما يضمن حرية البحث العلمي وتشجيعه

المادة ٥٩

تقدم الدولة في حدود إمكانياتها المساعدات للطلاب المتفوقين

obeikandl.com

غير القادرين ماديا لمواصلة تعليمهم."

ومن يلاحظ نصوص المواد أعلاه يجد نقصا حادا في التوضيحات لمعنى إلزامية التعليم وغياب العقاب لمن يمتنع عن ذلك أو عدم وجود آليات للتطبيق ثم ان النصوص في المواد أعلاه جاءت ضبابية وتفتح آفاقا للتأويلات والتفسيرات التي قد تعي نتائج سلبية ولم يأت الدستور على ذكر مساعدة الطلبة الفقراء أو مجانية التعليم لهم بل ترك الأمر محددا بالمتفوقين وهنا نعود من جديد إلى دور النظام التعليمي في تكريس العلاقات الاجتماعية الإنتاجية القائمة ومعاودة إنتاجها والموضوع لا يقتصر فقط على البلدان الفقيرة بل يال البلدان الغنية أيضا ففي صحيفة القدس اليومية الفلسطينية الصادرة يوم ٢٠٠٨/١١/١٩ في الصفحة٣٢ نقرا تصريحا لماريانا ديمر نائبة رئيس نقابة التربية والعلوم الإنسانية تقول فيه " إن الطلاب الذين ينتمون إلى عائلات غنية يتمتعون بفرص أفضل للحصول على شهادة الثانوية العامة مقارنة بآخرين على نفس الدرجة من الذكاء لكنهم ينتمون إلى عائلات فقيرة أو اسر مهاجرة " وهذا يؤكد ما ذهبنا إليه من دور نظام ومناهج التعليم الرأسمالي في إعادة إنتاج وتكريس العلاقات الاجتماعية الإنتاجية القائمة.

موحش هو الطريق حين تكون وحدك

الآخر مرآة ضرورية

تماما كما تجد نفسك مضطرا للتوجه إلى المرأة قبل أن تخرج من بيتك لتنضم إلى الآخرين في الشارع أو العمل محاولا التأكد من أن مظهرك يتناسب مع مكانك معهم هناك أو انه يتناسب مع الذوق العام للملبس أو المظهر، وباختصار فانك تقوم بفحص مظهرك العام ليس

لشخصك بل لشخوص الآخرين التي ستشاركهم نشاطا ما، من هنا فان هذا الفحص للمظهر لن يكون أبدا أهم من فحص الجوهر فكيف يتم ذلك وأين وبأية مرآة لذا فأنت أيضا ملزم بالحصول على مرآة من نوع آخر لتفحص عقلك وتفكيرك ومعتقداتك فيما إذا كانت صحيحة أو غير صحيحة أو تحتاج إلى بعض التعديل هنا وهناك لتصبح كذلك وأيا كانت تلك المعتقدات فان الآخر المختلف معها ضروري من اجل تصحيح مسارها أو تطويرها أو جعلها أكثر ملائمة وليس بالضرورة أن تتغير في جوهرها ففي الكثير من الأحيان تكمن المشكلة في التفسير أو طريقة وآلية التقديم فالآخر المختلف إذن هو مرآة عقلك وتفكيرك وهو بالتالي ضروري لك لإعادة ترتيب وصياغة تلك الأفكار وطرق العمل بها.

ولكي تتاكد من اهمية الآخر لك جرب مرة واحدة ان تتواجد في مكان بلا ناس، صامت بلا حراك سوى الريح والطبيعة والليل والوحدة عندها فقط ستتمنى الآخر وستكتشف كم هو مهم لمواصلة وجودك حتى لو اختلفت معه فستكون لديك كل القناعة انه اختلافه معك مهم هنا لكي تجد التكامل في مواجهة عدو اكبر واخطر.

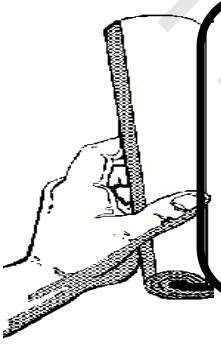

الفصل الثانى
المواطنة
فى ضوء خصوصية الهوية

obeikandl.com

obeikandl.com

أولا- مفهوم المواطنة وفلسفتها:

البحث عن معنى الانتماء غريزة فطرية يحتاجها كل إنسان . وعادة ما ينسب الإنسان لأبيه،و أسرته، ومن ثم لوطنه وعقيدته. ومع أن هذا الواقع يبرز عددا من صراع الانتماءات بين هذه الدوائر وغيرها ويتعداه إلي إيجاد عدد من التوترات والمخاطر على المستوى الأسرى والوطني بل والعالمي ، فإن الحاجة اليوم أكثر إلحاحا إلي نمذجة واعية لتأطير هذه الانتماءات وإبراز منظومة من التفاعل فيما بينها لتخدم كل واحدة منها الأخرى فيما يحقق مصلحة المجتمع ورفاهيته.

ولا تزال هناك مجموعة من المفاهيم في ساحتنا الاجتماعية الثقافية شائكة وغير منضبطة في وعي أفراد المجتمع ومؤسساته، مما يسبب خللا في الممارسات السلوكية التي هي أحوج ما تكون إلى دور رائد وشجاع من العلماء والمفكرين ليحسموا ما أشكل فيها، ومن ثم يسهموا في تشكيل وعي المجتمع فيما يخدم العلاقة بين الإنسان ونفسه وبيئته. من هنا تأتى أهمية دراسة مفهوم المواطنة والوطنية كأحد المفهومات المهمة والمحتاجة إلي رؤية متزنة وحكيمة تنفي ما يتعلق بها من خلل (إفراطا وتفريطا) ولتؤكد من خلالها على المشاركة الفاعلة والواعية في خدمة المجتمع وتنميته.

ورد في لسان العرب بأن مفهوم الوطن لغة يشير إلى المنزل الذي يقيم فيه الإنسان ،فهو وطنه ومحله . (ابن منظور، ٢٠٠٥) أما اصطلاحا فتعرفه آمنة حجازي بأنه بشكل عام ، قطعة من الأرض تعمرها الأمة . وبشكل خاص هو المسكن ،فالروح وطنه لأنها مسكن

الإدراكات .والبدن وطن لأنه مسكن الروح . والثياب وطن لأنها مسكن البدن . فالمنزل والمدينة والدولة والعالم كلها أوطان لكونها مساكن . (آمنة حجازي ، ٢٠٠٠)

ويستمد دور المواطن من المعاني المرتبطة بالمواطنة ، حيث يعلن ماكلافلن (McLaughlin, 1992) في تفحصه لمفهوم المواطنة من منظور فلسفي أنه "ملئ باللبس والتوتر" وله تفسيرات مختلفة تتعلق بالمواقع الاجتماعية والسياسية وقضايا فلسفية أساسية ذات علاقة بأية محاولات تهدف إلي التربية من أجل المواطنة . وقد حدد أربعة ملامح للمواطنة هي الهوية ، والفضائل ، والمشاركة السياسية ، والمتطلبات الاجتماعية لها.

وتختلف معاني المواطنة بحسب الهوية الثقافية والسياسية والعرق والطبقة الاجتماعية. وبذلك فإن المواطنة تبنى اجتماعيا وتوحي بمجموعة من المعاني والقيم والافتراضات حول الأمة والمجتمع السياسي. حيث يقول (giroux, 1989) "أن المواطنة هي شكل من أشكال الإنتاج الثقافي ، وينبغي أن نفهم تشكل المواطنة باعتبارها عملية أيديولوجية نعاين من خلالها أنفسنا ، وكذلك علاقتنا بالآخرين وبالعالم في نظام معقد من المصالح والعلاقات ، غالبا ما يكون متضاربا" .

وتشير دائرة المعارف البريطانية إلي أن المواطنة علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة ، وبما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق وواجبات. وتؤكد على أن المواطنة تدل ضمنا على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسئوليات ، كما أنها تسبغ على المواطنة حقوقا سياسية مثل حق الانتخاب ، وتولي المناصب العامة.

(encyclopedia Bratin)

كذلك تذكر موسوعة "الكتاب الدولي" أن المواطنة هي عضوية كاملة في دولة أو في بعض وحدات الحكم، وتؤكد أن المواطنين لديهم بعض الحقوق مثل حق التصويت، وتولي المناصب العامة .

و عليهم بعض الواجبات كدفع الضرائب والدفاع عن بلدهم (world book international).

وتؤكد موسوعة " كولير " الأمريكية على نفس المعنى من حيث أن المواطنة "أكثر أشكال العضوية اكتمالا في جماعة سياسية " وهي تعتبر أن مصطلح المواطنة هو نفس مصطلح الجنسية (علي الكواري، ٢٠٠٤).

ويبدو من هذه الموسوعات الثلاث، أنه في الدولة الديموقراطية يتمتع كل من يحمل الجنسية من البالغين والراشدين بحقوق المواطنة فيها، وهذا الوضع ليس نفسه في الدولة غير الديموقراطية، حيث تكون الجنسية مجرد "تابعية" لا تتوافر لمن يحملها بالضرورة حقوق المواطنة السياسية إن توافرت هذه الحقوق أصلا لأحد غير الحكام، وربما للحاكم الفرد المطلق وحده. أما على مستوى الطرح العربي لمفهوم المواطنة، فيشير(السيد ياسين) إلي أن للمواطنة دلالات تتجاوز التعريفات القانونية لها وذلك لازدياد أهميتها في خضم التغيرات العالمية الكبرى مثل العولمة. وليس هناك نهاية في الأفق يمكن تحديدها في مجال تطوير معاني المواطنة ومجالاتها.

ويعرج على أن المواطن الحديث هو في الواقع نتاج قرون من عملية بناء الأمة التي تضمنت معارك مستمرة في مجال تحديد الانتماءات السياسية وحول القواعد التي ينبغي أن تحكم ممارسة السلطة السياسية داخل أطر إقليمية محددة. ولعل هذا الذي دفع الباحثين إلى التأكيد على أن المواطنة عادة ما تعرف بالاستناد إلى القومية (السيد ياسين، ٢٠٠٤).

فالمواطنون هم أعضاء منظمون في مجتمعات قومية يعطونها ولاءهم ويتوقعون منها حمايتهم وهي بالتالي هويتهم التي يتعاملون بها مع مواطنين من أقطار أخرى.

ويعرفها " عاطف غيث " بأنها مكانة أو علاقة اجتماعية، تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة) ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء ،ويتولى الطرف الثاني الحماية. وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق القانون (عاطف غيث، ١٩٩٥) .

ومن منظور نفسي يعرفها (فتحي هلال و آخرون) بأنها الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي هي مصدر لإشباع الحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار المصيرية (فتحي هلال، ٢٠٠٠).

وفي القرن الحادي والعشرين ،شهد مفهوم المواطنة تطورا ما ل به نحو العالمية، وتحددت مواصفات المواطنة الدولية علي النحو التالي (عثمان صالح العامر، ١٤٢٦)

- الاعتراف بوجود ثقافات مختلفة.

- احترام حق الغير وحريته.
- الاعتراف بوجود ديانات مختلفة .
- فهم وتفعيل أيدلوجيات سياسية مختلفة.
- فهم اقتصاديات العالم .
- الاهتمام بالشئون الدولية.
- المشاركة في تشجيع السلام الدولي.
- المشاركة في إدارة الصراعات بطريقة اللاعنف .

أما التعريف الإسلامي للمواطنة ، فينطلق من خلال القواعد والأسس التي تبني عليها الرؤية الإسلامية لعنصري المواطنة ، وهما الوطن والمواطن . وبالتالي فإن الشريعة الإسلامية تري أن المواطنة هي تعبير عن طبيعة وجوهر الصلات القائمة بين دار الإسلام (وطن الإسلام) وبين من يقيمون علي هذا الوطن من المسلمين وغيرهم . (فهمي هويدي ، ١٩٩٥)

ويؤكد ذلك القحطاني بقوله ، أن المواطنة من المنظور الإسلامي هي مجموعة العلاقات والصلات والروابط التي تنشأ بين دار الإسلام وكل من يقطن هذه الدار سواء أكانوا مسلمين أو ذميين أو مستأمنين (القحطاني ، ١٤١٩) .

كما يضمن عدد من الكتاب (الحقيل والشيخ) مفهوم المواطنة أصول مفاهيم الإسلام ، حيث يستوجب عدم الإشراك بالله والتحلي

obeikandi.com

بالصدق والصبر . وهي علي حد تعبير ابن الشيخ " ذلك الإنسان الذي يتحلي بصفات العقيدة الإسلامية "(خالد الشريدة ، ٢٠٠٥) .

ويرتبط بمفهوم المواطنة مفهوما آخر ، يمثل الجانب الأدائي الممارسي للمواطنة وهو مفهوم "الوطنية" .

فالوطنية في الاصطلاح تأتي بمعني حب الوطن ، في إشارة واضحة إلي مشاعر الحب والارتباط بالوطن وما ينبثق عنها من استجابات عاطفية (عثمان صالح العامر، ١٤٢٦) .

ومن حيث المفهوم ، تتعدد مفهوماتها وتعريفاتها ، فمنها ما تذكره الموسوعة العربية العالمية الوطنية بأنها "تعبير قويم يعني حب الفرد وإخلاصه لوطنه الذي يشمل الانتماء إلي الأرض والناس والعادات والتقاليد والفخر بالتاريخ والتفاني في خدمة الوطن (الموسوعة العربية، ١٩٩٦)

كما تعرف بأنها " الشعور الجمعي الذي يربط بين أبناء الجماعة ،ويملأ قلوبهم بحب الوطن والجماعة ،والاستعداد لبذل أقصي الجهد في سبيل بنائها والاستعداد للموت دفاعا عنها (فهد إبراهيم الحبيب ، ٢٠٠٤) .

ولبيان الفرق بين المواطنة والوطنية ،يجب إدراك مفهوم آخر لايقل أهمية عن المفهومين السابقين وهو مفهوم التربية الوطنية ،الذي يشير إلي ذلك الجانب من التربية الذي يشعر الفرد بصفة المواطنة ويحققها فيه والتأكيد عليها إلي أن تتحول إلي صفة الوطنية . ذلك أن سعادة الفرد ونجاحه وتقدم الجماعة ورقيها لايتأتي عن طريق العواطف والمشاعر إذا لم يقترن ذلك بالعمل الإيجابي الذي يقوم علي المعرفة بحقائق الأمور

والفكر الناقد لمواجهة المواقف ومعالجة المشكلات. وبهذا الجانب العملي تحصل النتائج الإيجابية التي تعود علي الفرد بالنفع والارتياح وعلي الجماعة بالتقدم والرقي (سعيد إسماعيل علي ، ١٩٩٨) .

معني ذلك أن صفة الوطنية أكثر عمقا من صفة المواطنة أو أنها أعلي درجات المواطنة. فالفرد يكتسب المواطنة بمجرد انتسابه إلي جماعة أو لدولة معينة ،ولكنه لا يكتسب الوطنية إلا بالعمل والفعل لصالح الجماعة أو الدولة ، وتصبح المصلحة العامة لديه أهم من المصلحة الخاصة ، ومن ثم يمكن القول أن المواطنة هي الإطار الفكري ،أما الوطنية فهي تمثل الجانب والإطار العملي لسلوك المواطن.

ويربط غلاب بين المواطنة والوطنية بقوله أن الوطنية تعني أن يكون الفرد مع وطنه في محنته كما كان وطنه معه في سرائه، كذلك أن يراعي مسيرة الوطن وهو يتحرك داخله وخارجه . فالوطنية هي التي انتصرت كلما تعرضت الأوطان إلي محن الحروب والأوبئة والأزمات ، وستظل هي طوق النجاة كلما حاقت بالإنسان والأوطان الأزمات المدمرة(عبد الكريم غلاب، ١٩٩٨).

أما من حيث فلسفة المواطنة ،فنجد أن نظام المواطنة في الإسلام هو التطبيق العملي لما جاء به هذا الدين الحنيف من تعاليم سامية ، تدعو إلي بناء مجتمع علي أساس من العدالة العالمية ، متحرر من قيود العبودية والظلم الاجتماعي .

ولقد دعمت السنة النبوية الشريفة هذه الفلسفة من خلال وضع الرسول الكريم اللبنات الأولي للدولة الإسلامية عقب هجرته من مكة

للمدينة . فوضع " صحيفة المدينة " التي اعتبرت بمثابة دستورا للمواطنة، واعتبرت الصحيفة نظام المواطنة في الإسلام وحقوقها أساس الهجرة لمقاومة الباطل بدلا من العصبية القبلية . فالولاء للدولة الإسلامية الجديدة والتمتع بحقوق المواطنة فيها أساسه الهجرة إليها ، والاهتداء بما قام به الرسول في الهجرة من نصرة الدين وكرامة الإنسان . (إبراهيم أحمد العدوى ، ١٩٩٧) .

أما عن فلسفة المواطنة في الفكر الغربي فتتراوح طروحات الغربيين بين رؤى تختصر العلاقة بين الفرد ودولته إلي أدني درجة ممكنة. وبين أخري تري أن الفرد لايعني شيئا أمام دولته. ففي الأولى لم توجد الدولة الا من اجل الأفراد ،وفي الثانية لم يوجد الفرد الا لخدمة دولته .

ويعتمد منظرو فلسفة المذهب الفردي أمثال (جون لوك) ،(جان جاك رو سو) علي أساس الاعتراف بحقوق الإنسان وحرياته ،باعتبارهما حقوقا طبيعية لكل فرد وليست مكتسبة ،ومهمة الدولة احترام وضمان تلك الحقوق . وقد تبدي ذلك من خلال نظرية العقد الاجتماعي عندهما وتأكيدهم علي صيانة حقوق الأفراد وحرياتهم ، وقصرهم لدور الحكومات علي تطبيق القانون الطبيعي . (غروتوبزن ،برنار ١٩٩٤)

ويري "مارشال " أن المواطنة ظهرت علي مدي ثلاثة قرون متتالية، شهد كل منها نمو عنصر أو مكون من مكوناتها . ففي القرن الثامن عشر ظهر المكون الأول وهو المكون المدني (الحقوق المدنية) كالحرية والمساواة أمام القانون . وفي القرن التاسع عشر ظهر المكون الثاني (الحقوق السياسية) والتي تتضمن إقرار حقوق الأفراد في

المشاركة السياسية والترشح للوظائف العامة . وفي القرن العشرين ظهر المكون الاجتماعي (الحقوق الاجتماعية) مثل الحق في الرفاهية الاجتماعية من تعليم وصحة وضمان اجتماعي والتي بدونها يصعب تأمين المكونين الأولين . (Beck, 2000)

ويطرح المذهب الاشتراكي فكرة المواطنة علي أساس أن الدولة مسئولة عن الفرد ابتداء وانتهاء ، فلا مظهر لملكية فردية . فالكل يخدم الدولة ، والدولة تحدد دخول الأفراد حسب الحاجة .وتشرف علي الإنتاج ونوع المنتج ،وتلحق الأفراد جميعا في خدمة الدولة سعيا لمحو الطبقية وتحقيقا للمساواة . وترتكز فلسفة هذا المذهب علي إلغاء الملكية الفردية الذي يعتقد أنها الباعث الحقيقي لعملية الصراع الاجتماعي. ولذلك اعتمدت علي مبدأ العمل للدولة فقط وفق شعار (من كل وبحسب طاقته ولكل بحسب حاجته) وكان من رواد هذا التوجه (فر انسوا فريبيه ،ورو برت أوين ،وكارل ماركس . (Leighton, Ralph:2004) .

وإذا كان المذهب الفردي يتجه إلي المساواة النظرية بين أفراده ،فإن الواقع الفعلي يؤكد عدم تساوي الأفراد في ظروفهم وقدراتهم . وبالتالي فإن"البقاء للأصلح " كمبدأ يتبناه هذا الاتجاه لا يتفق مع القيم الإنسانية والشرائع السماوية ،بل يهدم حقيقة المواطنة الحقة ،التي هي مقصد البحث الحالي . ذلك أن هذا التوجه الفكري يرسخ سلبية الانتماء للوطن ،وبالتالي يعزز الأنانية ،ويعمق الفصل بين الأفراد ودولتهم . كذلك لامعني للحرية الفردية في ظل المصالح الخاصة للطبقة الرأسمالية .وماجدوي الحرية المضمونة بالدستور إذا كان الإنسان لايجد

الحماية من المخاطر والابتزاز . بل ما فائدة حرية العمل إذا كان المواطن يترك فريسة للبطالة ،مما يضطره إلي التنازل عن حريته وكرامته ليواجه شروطا حياتية صعبة .

وإذا كان الفكر الاشتراكي قد استنفذ أغراضه وتساقط . فإن التخوف قائم ومشاهد لدي كثير من المفكرين الاجتماعيين علي أن الغرب الليبرالي هو في الطريق إلي ذلك . ويعزو المفكر المستقبلي (إينشارد إبكرسلي) التفكك الاجتماعي في الغرب إلي الفشل في إعطاء معني وانتماء وهدف للحياة ،وعدم وجود إطار قيمي أخلاقي يحكم سلوك الأفراد . حيث دخل الغرب في حقبة تزايد فيها الانشغال بالذات بشكل واضح .(إيبرلي ، ٢٠٠٣)

ثانيا : مقومات المواطنة :

لعل القاسم المشترك – في وقتنا الحاضر– المعبر عن وجود قناعة فكرية وقبول نفسي والتزام سياسي بمبدأ المواطنة في بلد ما ،يتمثل في التوافق المجتمعي على عقد اجتماعي يتم بمقتضاه اعتبار المواطنة وليس أي شيء آخر عداها ،هي مصدر الحقوق ومناط الواجبات بالنسبة لكل من يحمل جنسية الدولة ،دون تمييز ديني أو عرقي واضح أو بسبب الذكورة والأنوثة ومن ثم تجسيد ذلك التوافق في دستور ديموقراطي .

فالمواطنة في حاجة إلى أن تفهم وتدرس على أنها مركب يحتوي على عناصر مختلفة من الهويات والحقوق والواجبات بدلا من كونها مفهوم موحد (Davies, Jan, 2005) .

ويرى " جروس gross " أن من خصائص المواطنة الصالحة

،الإسهام الفعال في بناء المجتمع واتخاذ قرارات عقلانية في مواجهة مشكلات البيئة وامتلاك مهارات التفكير اللازمة للتكيف مع حضارة العصروالتعايش معها (J.Annatte, 2000).

ويضيف " بيرس pierce " عددا آخر من الخصائص التي يجب توافرها في المواطن الصالح وقد حددها فيما يلي :-

معرفة تراث المجتمع، والمشاركة الكاملة في الحياة السياسية والاجتماعية ،والتزود بمهارات التحليل والتعليل والاستقصاء ،والمهارات اللازمة للتكيف مع المجتمع ومواجهة مشكلاته، وتقدير الحرية والعدالة والمساواة، والقدرة على التفكير الناقد وتقديم الرؤى الخلاقة (N.Pierce ,2000)

فيما يرى" K.Osbrne" أن مفهوم المواطنة يشتمل على أربعة عناصر هي :

الاهتمام والوعي بالهوية القومية وهذا يؤدي إلى تنمية الإحساس بالمواطنة العالمية من خلال شعور الناشئ بأنه عضو في المجتمع العالمي .

الاهتمام بالثقافة السياسية، بما ينمي لدى الناشئين ضمانات المعرفة والالتزامات تجاه النظام السياسي والمجتمعي بصفة عامة وفهم مفاتيح التعامل مع قضايا المجتمع المختلفة .

ملاحظة الحقوق والواجبات؛ فمن حق المواطن أن يستمتع جيدا بما خول له من حقوق مقابل التزاماته القانونية .

الاهتمام بتنمية القيم التي تهيئ للإنسان درجة عالية من التوافق مع مجتمعه واستيعابا اكثر للقيم العالمية، بما ينمي لدى الناشئين مهارات حسم التناقضات القيمية في إطار مقبول أخلاقيا وإنسانيا (K.Osbrne,1999) .

وتطرح إحدى الدراسات السابقة (Dawn Oliver & Derek Heater) رؤية حول مقومات المواطنة تتلخص فيما يلي :

المواطنة تجسيد لنوع من الشعب، يتكون من مواطنين يحترم كل منهم الآخر، ويتحلون بالتسامح تجاه التنوع الذي يزخر به المجتمع .

من اجل تجسيد المواطنة في الواقع، على القانون أن يعامل ويعزز معاملة كل الذين يعتبرون بحكم الواقع أعضاء في المجتمع على قدم المساواة بصرف النظر عن انتمائهم القومي أو طبقتهم أو ثقافتهم . وعلى القانون أن يحمي ويعزز كرامة واستقلال واحترام الأفراد . وان يقدم الضمانات الكافية لمنع التعدي على الحقوق المدنية والسياسية، بالإضافة إلى تمكين الأفراد من أن يشاركوا بفاعلية في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم .

وخلصت الدراسة إلى رسم مخطط يبين حقوق المواطنة وواجباتها ويشير إلي علاقاتها وتفاعلاتها .

وبنظرة تحليلية لهذا المخطط نجد أن المواطنة تستند على عدة مقومات هي :-

الحقوق والواجبات

إن مفهوم المواطنة يتضمن حقوقا يتمتع بها المواطنون وهي في نفس الوقت واجبات على الدولة والمجتمع . وترتكز وثيقة حقوق المواطنة المصرية على مبدأ أساسي وهو أن المواطنة ترتب حقوقا لكافة المصريين دون تمييز في ذلك بسبب النوع أو الأصل أو اللغة أو الدين والعقيدة .وتستند هذه الوثيقة إلي الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الدستور والقوانين التي تمثل في مجملها منظومة الحقوق والحريات المكفولة للمواطن كما استقرت عليها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان (وثيقة حقوق المواطنة المصرية ، ٢٠٠٤)

ومن الجدير بالذكر أن الدستور الديموقراطي في أي دولة يستند علي خمسة مبادئ ديموقراطية عامة ، أولها : لاسيادة لفرد أو لقلة علي الشعب ، والشعب هو مصدر السلطات . وثانيهما : سيطرة أحكام القانون والمساواة أمامه. ثالثهما : عدم الجمع بين السلطة التشريعية والتنفيذية أو القضائية في يد شخص واحد أو مؤسسة واحدة . ورابعها : ضمان الحقوق والحريات العامة من خلال تنمية قدرة الرأي العام ومنظمات المجتمع المدني علي الدفاع عن الحريات العامة وحقوق الإنسان . وخامسها : تداول السلطة سلميا بشكل دوري وفق انتخابات دورية عامة ونزيهة تحت إشراف قضائي مستقل وشفافية عالية (علي خليفة الكواري ، ٢٠٠٤)

ومع المتغيرات العالمية الجديدة زاد التركيز علي عالمية حقوق الإنسان . وأصبحت هذه الحقوق جزءا من القانون الدولي بوجود أكثر من مائة معاهدة واتفاقية . وفكرة العالمية في مجال حقوق الإنسان هي

الأساس في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والتي علي أساسها انتقلت حقوق الإنسان من مجرد شأن من الشئون الداخلية لتصبح جزءا من التعاون الدولي (صالح عبد الله الراجحي ،٢٠٠٣) .

وأصبحت شرعية الحكم في أية دولة تقاس بمدي احترام حقوق الإنسان ،بل أصبحت حقوق الإنسان لغة العصر واتسعت مجالاتها ، بظهور الجيل الثالث لحقوق الإنسان مثل الحق في بيئة نظيفة أو صالحة .الأمر الذي يحتاج إلي مراقبه جماعية دولية لمستوي التلوث ،ومستوي سلامة المحيط الجوي للقري الأرضية والحق في السلام والحق في التضامن وغيرها من الأمور التي لايمكن معالجتها إلا علي مستوي عالمي (محمد فائق ،٢٠٠٥).

وقد اعتبرا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ،معبرا عن ثوابت الثقافة الأوربية وخصوصيتها وهي ثوابت تختلف كثيرا أو قليلا عن ثوابت وخصوصيات الثقافات الأخرى . هنا بدأ الطعن في "عالمية " حقوق الإنسان كما تبشر بها تلك الصيغ ، وتمثل جانب رد الفعل هذا في المبادرات التي عمات علي صياغة لوائح لحقوق الإنسان في الإسلام أو من وجهة النظر الإسلامية . (رضوان زيادة ، ٢٠٠٥)

فيعتبر "محمد الغزالي " أن حقوق الإنسان في الإسلام ليست منحة من أحد ، أو قرارا صادرا عن سلطة محلية أو منظمة دولية . وإنما هي حقوق ملزمة بحكم مصدرها الإلهي . لاتقبل الحذف ولا النسخ ولا التعطيل ولا يسمح بالاعتداء غليها ولا يجوز التنازل عنها (محمد الغزالي ، ١٩٨٤)

ويري "محمد عمارة " أن حقوق الإنسان في الإسلام ، ضرورات لاحقوق وذلك بقوله " إننا نجد الإسلام قد بلغ في الإيمان بالإنسان وتقديس حقوقه حدا تجاوز به مرتبة "حقوق" عندما اعتبرها ضرورات ، ومن ثم أدخلها في إطار الواجبات . (محمد عمارة ، ١٩٨٥)

ومع تزايد الاهتمام العالمي بحقوق ، كتب " أحمد كمال أبو المجد " إعلان مبادئ أسماه "رؤية إسلامية معاصرة " ليجعل منها وثيقة تعلن تشكيل تيار إسلامي جديد متفق علي عدد من الأسس منها : مبدأ احترام حقوق الأفراد وحرياتهم إلا حيث تجور ممارسة تلك الحقوق علي مصالح الكافة أو تعرضها للخطر. وإنه من المؤسف أن قضية الشورى وحقوق الإنسان لا تحتل في أكثر نماذج الفكر الإسلامي المنتشر بين الشباب الغاضب مكانها الصحيح .(أحمد كمال أبو المجد ،١٩٩٢).

وفي ورقته المعنونة " الإسلام ومنطلقات المشترك الحضاري البشري " يطرح حامد الرفاعي رؤيته حول حقوق المواطنة في الإسلام من خلال خمسة مواثيق ، تمثل في مجملها قاعدة إسلامية لمفهوم المواطنة العالمية وهي :

أولا : ميثاق السلوك البشري .

ثانيا : ميثاق القيم الاجتماعية .

ثالثا : ميثاق المواطنة الإقليمية (العقد الاجتماعي للمواطنة) .

رابعا : ميثاق المواطنة العالمية (العقد الاجتماعي العالمي).

خامسا : الميثاق العالمي للمصالح البشرية .

مؤكدا علي أن هذه المواثيق سالفة الذكر وغيرها مما يحفل بها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، تكون بتكاملها المنطلق الأساسي لعقد المواطنة في نظام الإسلام وشرعته ،والذي يؤكد أن المواطنين علي اختلاف انتماءاتهم الدينية والقومية والعرقية هم أمة واحدة تتساوى مصالحهم وتتكامل حقوقهم وواجباتهم وان أمنهم واحد ، ومصيرهم واحد من غير تمايز ولا تفاضل بينهم إلا بالعمل الصالح (حامد احمد الرفاعي ، ٢٠٠٤) .

وبالتالي فالإسلام لم ير أية ميزة عنصرية بين بني الإنسان . إذ ليست فروق الجنس واللغة واللون سوى مظهر لحكمة وعبقرية الباري عز وجل ولم يخل الإسلام من حلول ناجحة ضمن عالمية فعالة ومعارف شاملة وضبط رصين لمسار الحياة الإنسانية ، بصورة تؤلف بين الشعوب والحضارات والأجناس واللغات واللهجات المختلفة . ولعل ابرز هذه المبادئ اعتبار المجتمع الإنساني كيانا واحد ،بل أسرة يسودها نظام متكامل يضمن حرية الفرد وحقوقه طبقا لمقتضيات الشريعة . كما يقرر تكافل أفراد الأمة والمجتمع في نظامه مسئولية جماعية ومواجهة مشتركة بناءة لمتطلبات العصر مع فرص احترام حقوق الأقليات غير المسلمة داخل المجتمع الإسلامي، ضمن تسامح عادل واستفادة كاملة من موارد الدولة.

إن الدعوة الإسلامية دعوة عالمية موجهة للناس كافة ، وتقوم على الكرامة والحرية والعدل والمساواة ، وفي إطار هذه الشمولية ،كفل الإسلام للإنسان الحق في الحياة والكرامة والعدل والمساواة، وحق العمل والأمان وحق الهجرة ،كما كفل له حرية العقيدة والتفكير

والضمير والرأي والمسكن والتنقل وغير ذلك من الحقوق الأساسية وهي ذاتها الحقوق التي يتضمنها الآن مفهوم المواطنة المعاصرة .

إن ممارسة مبدأ المواطنة على ارض الواقع، يتطلب توفير حد أدنى من هذه الحقوق للمواطن حتى يكون للمواطنة معنى ،ويتحقق بموجبها انتماء المواطن وولاؤه لوطنه وتفاعله الإيجابي مع مواطنيه

obeikandl.com

الانتماء:

الانتماء لغة ،مأخوذ من النماء أي الزيادة والارتفاع والعلو . ويقال نميته إلي أبيه أي نسبته إليه. ويقال أنماه إلي جده أي رفعه إليه . (أحمد بن محمد علي الفيومي ، ١٩٢١)

وفي المعجم الوجيز (نما) الشيء – نماء / ونموا أي زاد وكثر، ونمي فلان إلي فلان أي نسبه إليه ، وانتمي إلي كذا أي انتسب . (إبراهيم مدكور وآخرون ،١٩٩٣) . والانتماء اصطلاحا : هو الانتساب الحقيقي للدين والوطن فكرا وتجسده الجوارح عملا والرغبة في تقمص عضوية ما لمحبة الفرد لذلك والاعتزاز بالانضمام لهذا الشيء، ويكون الانتماء للدين بالالتزام بتعاليمه والثبات على منهجه، أما بالنسبة للوطن الذي يعني الشعب والأرض فيجسد بالتضحية من اجلها، تضحية نابعة من شعوره بحب الوطن وشعبه. (الدروع وآخرون ، ١٩٩٩).

والانتماء والالتزام لا يفترقان، فكلاهما يصب في مصب واحد، فالانتماء هو العطاء للوطن والحفاظ على ممتلكاته وأفراده . والالتزام يكون مع النفس بالسير على المنهج السليم مع الآخرين بإعطائهم حقوقهم وأداء واجباتهم بدقة وإتقان (سمير عميش، ٢٠٠١).

والمنتمى الحقيقي من وجهة نظر الاتجاه النقدي – وهو المنهج الذي يتبناه البحث – هو ذاك الذي على وعي تام وإدراك بالأوضاع السائدة في مجتمعه من قضايا ومشكلات ، ويتجاوز بوعيه مشكلاته الخاصة إلي المشكلات المجتمعية، ويرفض استغلال الطبقة المسيطرة ، ويحاول تحقيق الأهداف المجتمعية لصالح الأغلبية ، ويشارك في مجتمع اكثر

عدلا وملكية جماعية ، ويشبع حاجات الأفراد الأساسية الحقيقية . وينتفي في إطاره القهر السياسي بأساليبه الخفية والمعلنة (لطيفة إبراهيم خضر ، ٢٠٠٠).

والانتماء شأنه شأن أي مبحث في العلوم الاجتماعية – يرتبط بعدد من المفاهيم ، مثل الوعي، والهوية والحب والوطنية كمقومات وركائز للانتماء والاغتراب كمقابل سلبي له . ومن ثم سوف يتم تناول هذه المفاهيم بوصفها جميعا تكون مقومات أساسية للمواطنة الصالحة .

الوعي

لما كان الوعي والانتماء يرتبطان مع بعضهما البعض بعلاقات متشابكة متفاعلة ، فمن الضروري تناول تعريف الوعي .

فقد عرفه معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية بأنه " إدراك الفرد لذاته ، ولما يحيط به إدراكا مباشرا ، وهو أساس كل معرفة . (أحمد زكي صالح ، ١٩٨٢)

ويتنوع الوعي ،فهناك الوعي الذاتي ، والوعي الاجتماعي ، والوعي الحقيقي ، والوعي الزائف ، والوعي الطبقي . ومما يشير إلي تنوع مجالات الوعي ، فهناك الوعي السياسي والوعي الثقافي والوعي الديني .

ولعل أشد أنواع الوعي ارتباطا بالانتماء ،هو الوعي السياسي . ويقصد به معرفة الفرد المواطن لحقوقه وواجباته السياسية ، وما يجري حوله من أحداث ووقائع . وكذلك قدرة الفرد علي التصور الكلي للواقع المحيط به كحقيقة كلية ومرتبطة وليس كوقائع منفصلة

وأحداث متناثرة لا يجمعها رابط . بالإضافة إلي قدرة المواطن علي تجاوز خبرات الجماعة الصغيرة التي ينتمي إليها ،ليعانق خبرات المجتمع الكلية. (حسن طنطاوي ، ١٩٩٢)

ومن ثم فإن الوعي بالمواطنة هو معرفة حقوقها وواجباتها . كما يتجلي في قدرة المواطنين علي التعامل مع السياسة الوطنية والقضايا العامة علي المستوي الوطني دون أن يستغلهم السياسيون وأصحاب المصالح الخاصة. ومن مظاهر التعامل مع القضايا العامة ، هو تكوين رأي حول قضية البيئة أو توزيع الدخل القومي أو العلاقة بالدول المجاورة . وتأصيل إدراك الأخطار التي تهدد الأمن القومي علي أسس واقعية . والتسامح مع أصحاب الرأي المختلف أو العقيدة المختلفة والقدرة علي مقاومة الضغوط من الآخرين أو وسائل الإعلام في تكوين حكم علي قضية معينة . (خلدون حسن النقيب ، ٢٠٠٥)

الهوية :

انطلاقا من أن الشعور بالهوية ينشا من خلال الانتماء ، وأن الانتماء يدعم الهوية ويقويها . فمن الضروري الإشارة إلى مدى العلاقة التبادلية بينهما فالهوية باعتبارها وليدة الانتماء ، وهي الوجه الإيجابي الذي يؤكد وجوده والانتماء يؤدي إلى الهوية ،مما يحتم ضرورة الوعي بالهوية علي أنها سبب للانتماء ونتيجة له في آن واحد .

بداية فالهوية مشتقة من كلمة (الهو) وهي حقيقة الشيء المطلقة المشتملة علي صفاته الجوهرية . وقد ذكرها الفارابي في تأملاته، وحكي عنها باعتبارها تبين صفات الشخص وتشخصه وكيانه ووجوده المتفرد الذي يميزه عن سواه .(أحمد صدقي الدجاني، ٢٠٠٠)

والهوية كمصطلح – لا يثير هذا المصطلح في الوعي العام ، إلا مسألة الهوية القومية أو الثقافية /الاجتماعية لمجتمع ما من السكان يشتركون في وطن بعينه ويتمتعون بأوضاع المواطنة من حقوق وواجبات تنطلق من اشتراكهم في هوية واحدة بمعني أنهم يشتركون في خصائص عامة تنبع من المكونات الأساسية والأولية للثقافة ، أي اللغة والأعراف والعادات الاجتماعية وأساليب ممارسة الحيلة اليومية ونسج علاقاتهم بالكون وبالآخرين . (سامي خشبة ، ٢٠٠٦)

ويعرفها آخرون بأنها ، الشفرة التي يمكن للفرد عن طريقها أن يعرف نفسه في علاقته بالجماعة الاجتماعية التي ينتمي إليها ، والتي عن طريقها يتعرف عليه الآخرون باعتباره منتميا إلي تلك الجماعة . (رشاد عبد الله الشامي ، ١٩٩٧) .

والهوية كيان يصير ويتطور ، وليست معطي جاهزا ونهائيا ، فهي تصير وتتطور ، إما في اتجاه الانكماش ،وإما في اتجاه الانتشار وهي تغتني بتجارب أهلها ومعاناتهم وانتصاراتهم وتطلعاتهم وأيضا باحتكاكها سلبا وإيجابا مع الهويات الأخرى التي تدخل معها في تغاير من نوع ما .(محمد عابد الجابري ، ٢٠٠٠)

ويحاط الشباب المصري اليوم بأربعة أنواع من الهويات وهي الهوية العربية ،والهوية الوطنية، والهوية الإسلامية، والهوية العالمية . فالهوية الوطنية هي التي تركز علي الحدود السياسية للدولة وتبني هذه الهوية علي الولاء والانتماء والمواطنة . أما الهوية العربية فهي التي تركز علي التماثل في الحضارة واللغة والثقافة ومن ثم تحقيق الوحدة العربية . في حين أن الهوية الإسلامية تركز علي العقيدة اكثر من الوطنية أو

القومية ، ويميل العديد من الشباب إلى هذا الاتجاه . أما الهوية العالمية ، فإنه في ظل ظروف التحول نحو العالمية في كافة مناحي الحياة ، تزداد المؤثرات الخارجية علي القيم السياسية لكافة المواطنين . ومن ثم الشباب ولاسيما شباب الدول النامية الذي أصبح في ظل العولمة مشتتا بين قيمه الموروثة والقدرة علي التوافق مع الحضارة العالمية الجديدة بكافة جوانبها . (السيد عليوة ،٢٠٠٢)

والهوية الإسلامية لها خصوصية ، تنبع من المرجعية الأصلية لها وهي القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة . لذا فمن أبرز مقوماتها : (أسعد السحمراني ،٢٠٠٢)

الإيمان الديني ، حيث أن أمتنا مهد الرسالات وبالتالي فالقيم الناظمة لحضارتنا قيم ومبادئ سامية ، مستمدة من الوحي الإلهي . ولا يناسب حركة أمتنا الحضارية ومسارها التاريخي إلا هذه القيم .

الإنسان هو المحور الرئيس في حضارتنا ، والغاية الأم تحقيق سعادته ، إنطلاقا من النص القرآني " ولقد كرمنا بني آدم " (الإسراء ، آية ٧٠)

الروح الجماعية ، فثقافتنا ترذل الأنانية لدرجة أن الإنسان قد يتعوذ من الأنا كما يتعوذ من الشيطان . وجعلت من التعاون علي البر والتقوى مبدأ حياتي لكل من يعيش علي الأرض ومن ثم لا مجال لتقديس الفردية والتمركز حول الذات كما هو الحال في ثقافة الغرب العولمي .

التوازن الروحي /المادي ،بحيث لا يطغي جانب علي آخر. فهذا التوازن يولد الاعتدال والوسطية ويمنع الانحراف والتطرف . وفي مجال الاقتصاد يحقق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك .

تقديس الرابطة الزوجية ،انطلاقا من قاعدة تصنف الأسرة في المقام الأسمى بين مؤسسات المجتمع . فاستقرار الأسرة والسكن في العلاقة بين أطرافها هو الأساس ، وليس لاعتبار اللذة فقط.

ولكن يبقي سؤال نقدي مؤداه : أية هوية لمجتمع المعلومات الذي يعتبر تحديا للمواطنة العالمية ؟

إن الثقافة العربية الإسلامية باعتبارها الوعاء الجامع للهوية التي نتحدث عنها لم تشارك في التأسيس التكنولوجي لثورة المعلومات والاتصال ، والتي أصبحت مظهرا من مظاهر الحداثة الآن مما يتطلب هوية جديدة قادرة علي المصالحة بين المضمون الفكري للتراث وبين إمكانية التماشي مع عقلية الإنترنت وغزارة المعلومات ووفرتها وسهولة الحصول عليها . هذا يعني أن مجتمع المعلومات ، مرتبط عضويا بمبدأي المعرفة والحرية . ولا يتصور مجتمع المعلومات خارج المنظومة الديموقراطية التي تضمن حقوق المواطنة . هذا يتطلب هوية تؤمن بالديموقراطية وتتشبع من مبادئها لأن الحوار والحرية والاختلاف هي قيم أساسية من قيم المواطنة.

وبعد آخر مهم يجليه لنا "محمود أمين العالم " فالهوية كبعد رئيسي من أبعادها ، وكدلالة موضوعية لها ليست أحادية البنية ولا متشكلة من مكون واحد فحسب هو المقوم الديني أو الإثني أو مقوم

الخبرة التاريخية أو الممارسة التراثية أو المقوم المصلحي أو الثقافي . بل هي مركب وحصيلة من اتصال وانقطاع وتداخل وتفاعل هذه العناصر جميعا . كما أنها ليست إيجابية في كل عنصر من عناصرها . بل فيها الإيجابي والسلبي وفيها ما يعبر عن تقدم وما يعبر عن تخلف . (محمود أمين العالم ، ١٩٩٥)

إذن فالهوية مفهوم أقرب للنسبية والديناميكية والتغير والانفتاح علي الآخر من أن يكون مفهوما يتسم بالإطلاقية والقداسة والاستاتيكية والانغلاق والتقوقع علي الذات . ولا يجب مطلقا اعتقاله من منظور أيديولوجي أو عنصري أو أحادي الجانب مهما كانت الدعاوى والمبررات التي تكون سياسية ذرائعية في أغلب الأحيان .(قايد دياب ، ٢٠٠٤)

الوطنية

يمكن القول أنه ليس كل مواطن وطني ، ولكن كل وطني هو بالضرورة مواطن . فهناك فرق بين الوطنية والمواطنة . فالمواطنة قد تكون وجودا ماديا فقط ، بمعني تقف عند حد وجود الفرد في وطنه الذي ولد فيه دون وجود حالة من الارتباط الوجداني والمعنوي بينهما . فالوطنية تدل على معاني ضرورية في حياة الإنسان ، وتشمل فضل الوطن على الإنسان وواجب الإنسان نحو وطنه في آن واحد بما يستتبع الدفاع عنه ، وبذل المال والنفس من اجله والعمل الدائب في سبيل نهضته ورفعته.

ولهذا كانت حياة الإنسان ووجوده موصولة به وكرامته من كرامة هذا الوطن ، وهذه المعاني مجتمعة يمكن أن يعبر عنها بالوطنية ، فالوطنية مصدر للفعل " وطن " أي أقام وسكن واستقر

(إبراهيم عبد الله ناصر ،٢٠٠٣) .

وحب الوطن اثر من آثار الانتماء للإسلام ، وهو يدعو إليه ويجعله في حياة المسلم فوق الحياة ذاتها وفوق المال والأهل والولد (عزة فتحي علي، ٢٠٠٣) .

وقد استخلصت إحدى الدراسات السابقة تصنيفات للوطنية مشيرة إلى فئاتها المختلفة وجاءت على النحو التالي :-

الوطنية القطرية ، وتشير إلى الحب المؤثر بصدق لكل من الوطن والأمة أو البيئة المحلية ، واعتبار كل من يسلب خيره فهو خائن .

المواطنة البيئية ، وتشير إلي مدي التعهد والولاء للأرض والمحافظة عليها من اجل الأجيال المقبلة .

الوطنية المؤسساتية ، وتشير إلى الولاء للنظام الحكومي وأجهزة الدولة .

الوطنية الديموقراطية ، وهي بمثابة التزام بالميثاق والمبادئ مثل المشاركة السياسية ، والثقة في قوى الدولة .

الوطنية القومية ، وفيها تسمو المشاعر وتتجاوز الأمة إلى التعهدات لكل الجنس البشري والولاء للعالم والسلام (Sullivan , john L, 1992).

المسئولية

المسئولية في معناها العام هي الإحساس بالالتزام نحو الأشياء

obeikandl.com

والأفراد والأفعال التي تصدر عن الإنسان . وهي شعور مقترن بإحساس الفرد بالحرية والقدرة على اتخاذ القرار ، انه الشعور الذي يخلق الواجب نحو الآخر ونحو ما يصدر عنه باعتباره كائنا عاقلا قادرا على التمييز بين الخطأ والصواب في العرف الاجتماعي السائد ، وباعتباره حرا ومالكا لما هو مسئول عنه . (عبد الله المجيدل ، ٢٠٠٥) .

وفي إطار قيم المواطنة ،يمكن أن تفهم المسئولية علي ضوء العلاقة بين مهام الدور الذي يؤديه الفرد في شبكة النسيج المجتمعي وبين الصورة الرمزية التي يتبناها الفرد حول مستقبل المجتمع ومكانته في عالم الغد ،وفي الربط بين مهام الدور ومستقبل المكانة يكون تجويد الأداء . (عبد الودود مكروم ، ٢٠٠٤)

والمسئولية هنا تعد من الضوابط الحاكمة لحركية سلوك المواطن ، فإذا كانت هناك حرية للاختيار فإن هناك على الطرف المقابل واجبات المواطنة ، ومن ثم تكون مساءلة الفرد أمام ذاته دوما عن " حق الوطن "، وعليه فإن إلزام المسئوليات الوطنية يكون كفيلا بأن يكون الارتقاء والتنمية هما مرجعية العمل الوطني في قياس نتائجه ، ومن ثم فإن تقدم المجتمع لن يتم بغير تقدم المجموع الوطني في حفاظ تام على توازن المصالح ودعما لمفهوم السلام الاجتماعي . (نبيل راغب ، ١٩٩٤)

ولقد كان الفرد في الجماعة من وجهة نظر الإسلام ، وحدة تتفاعل مع غيرها ، وتأخذ وتعطي، لها استقلال مقيدا وحرية مقيدة . والفواصل التي تحدد استقلال الفرد بين الجماعة المسلمة في التصرف والتملك على السواء هي الفواصل بين الحلال والحرام . إذ الحلال هو ما

يمثل النفع الفردي ، أو النفع العام ، وهو نفع الآخرين مع الفرد في الجماعة . والحرام بالعكس هو ما يمثل الضرر الفردي أو الضرر العام وهو ضرر الآخرين مع الفرد في الجماعة (سعيد إسماعيل علي ، ٢٠٠٧).

خلاصة القول ، أن تأملا للواقع الحالي لمفهوم المواطنة ومقوماتها ، يكشف أن هذا المفهوم بعد أن استقر في طبيعته وحدوده ، أصبح الآن مفهوما إشكاليا . وأن المواطنة بسبب تغيرات كثيرة علي الصعيد القومي والعالمي أصبحت تعيش في أزمة . فإما أن تنهار مواطنة الدولة القومية ،فتتقلص وتتراجع إلي أطر أو حدود الجماعة الإثنية أو المجتمع المحلي ، وإما أن تكتسب العافية فتنتقل من الحدود القومية إلي رحاب أوسع وهو المواطنة العالمية .

إذا فالمواطنة تعيش الآن في حالة أزمة . بعض متغيرات هذه الأزمة داخلي بحت ، ينطلق من حدود الدولة القومية بالأساس . ويعد اغتراب الدولة عن المجتمع . حيث لم يعد المجتمع أو الشعب يسيطر على الدولة ، ويقصى عن المشاركة فيها . بالإضافة إلي فشل الدولة القومية في كثير من الأحيان عن حماية المواطنة الاجتماعية بأبعادها المختلفة . مما دفع المواطنين إلي المطالبة بإعادة التفاوض ومناقشة العقد الاجتماعي والمؤسس للدولة.(منى مكرم عبيد ، ٢٠٠٦)

تأثير العولمة على المواطنة :

كائنة ما تكن التحقيبات التاريخية للعولمة ، فإن المواطنة سابقة لها ، في الزمان والمكان. وسابقة لهل كمجال فكر وتفكير ، وسابقة لها في الاقتصاد والسياسة وغيرها .

والمواطنة لا تزال إلى حد بعيد إحدى روافد النظام القائم في أي دولة ، بل هي نتاجه في معظم الحالات، لا تنتفي بانتفاء بعض من عناصره، أو تتقوض بتقوض بعض من مكوناته .

ولئن كانت المواطنة قد صيغت في البداية داخل الإطار الوطني ،كتعبير عن ضرورة حماية وصون حقوق الأفراد والجماعات ، وتسطير واجباتهم ، فإنها سرعان ما أصبح لمبادئها امتداد عالمي. وبالتالي فلم يكن يحد من ترجمة مبادئها علي المستوي العالمي إلا مستوي أخذ الأنظمة والدساتير بهذه المبادئ في معظم توجهاتها السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها.

ومن الملاحظ أن أفق الديموقراطية القائم في معظم دول العالم لم يكن هو المحدد الوحيد لأفق المواطنة ، ولم يكن العامل الداخلي هو المهيمن في تحديد ذات الأفق ، بل أضيفت إلي ذلك معطيات عالمية كبري تعتبر العولمة أقواها وأشدها . وعلي هذا الأساس ،فلم توضع المواطنة يوما علي المحك إلا حين برزت العولمة واتسع فضاؤها وقويت أدوات السيطرة لدي فاعليها .

والواقع أن العولمة لم تستهدف المواطنة في حد ذاتها من خلال استهداف مبادئها الكبرى،لاسيما جانب الحقوق فيها فحسب ،بل عبر استهداف المؤسسات والقيم التي انبنت عليها المواطنة لسنوات طويلة . وإذا كانت العولمة في إطارها النظري تدعو إلي تزايد التبادل وتحقيق الاعتماد المتبادل علي مستوي الكوكب ، وإدارة المصالح البشرية

المشتركة ولصالح البشرية . تبدو وكأنها أصبحت ضرورة لاغني عنها للتعامل مع كثير من قضايا حقوق الإنسان ،بعد أن اتسعت هذه الحقوق وتشابكت علي مستوي الكوكب ولايمكن معالجتها علي مستوي إقليمي محدود ،مثل الحق في السلام ، وكذلك الحق في التنمية ، والحق في بيئة نظيفة .

ولكن هذا الإطار النظري للعولمة شيء، والعولمة التي ظهرت وعرفناها حتى الآن علي أرض الواقع شيء آخر . فالعولمة أيديولوجيا ضد فكرة الدولة والقومية ، تقوم علي ركائز ثلاثة هي : شل الدولة الوطنية، وتوظيف الإعلام ووسائل الاتصال في عملية الاختراق الثقافي ، والتعامل مع الإنسان تعاملا لاإنسانيا وفقا لمبدأ" البقاء للأقوى " والأقوى هنا هو الإنسان الذي يتمكن من كسب الثروة والنفوذ وتحقيق الهيمنة (محمد عابد الجابري ، ٢٠٠٣)

وعلي الرغم مما قد يبدو إسهاما من العولمة في تكريس المواطنة العالمية ،كونها تدفع بالمزيد من الحرية في الفعل والتنقل والتعبير ، وكونها تنحو نحو تسييد الانفتاح والديموقراطية ، علي الرغم من هذا فإن عوامل التضاد والممانعة بين العولمة والمواطنة العالمية ، هي أقرب إلي التكريس منها إلي عوامل الالتقاء والتكامل .

وهناك فيما يتصور أربع معطيات جوهرية ، تجعل من علاقة العولمة والمواطنة العالمية ،علاقة تضاد وممانعة أكثر منها علاقة التقاء وتكامل . (يحي اليحياوي ،٢٠٠٢)

المعطي الأول : يتمثل في التوجه المستمر والمتسارع للعولمة في تدمير

المقومات الكبرى التي ارتكزت عليها الأمة /الدولة في تشكلها وفي صياغة آليات العمل داخلها . وليس المقصود هنا التلميح فقط إلي السياسات العامة التي تستهدف تقليص حجم ودور الدولة . ولا إلي منطق اقتصاد السوق الخالص الذي يدفع به فاعلو العولمة . ولكن أيضا إلي ممارسات الشركات الكبرى التي تتقدم لديها - عكس المواطنة – الواجبات علي الحقوق .

ومن حكم الثابت في هذه النقطة أن تراجع دور الدولة /الأمة وعدم قدرتها علي حماية حقوق الأفراد هو تراجع حتمي للمواطنة .

المعطي الثاني : يكمن في الاتجاه المتسارع والحثيث من العولمة باتجاه تقويض المرافق العامة للدولة ، والتي يعتبر وجودها واستمرارها من وجود واستمرار المواطنة .وهذا الاتجاه تعكسه عمليات الخصخصة التي طالت معظم مرافق الدولة . ومن المعروف أن الخصخصة تقوم علي مبدأ الانتقاء والاصطفاء ومن ثم التهميش للفئات غير القادرة . وذلك بتنافي مع مبدأ المواطنة الذي يقوم علي المساواة وتكافؤ الفرص .

المعطي الثالث : يتعلق أساسا بالقيم الديموقراطية ، والتي لم تلبث العولمة أن تقدمها لبناء المواطنة العالمية . ولا ينحصر الأمر هنا في إشاعة العولمة لمبادئ وقيم النظم الليبرالية وصهر ما سواها من الأنظمة فيها ، بل يتعدي ذلك إلي فرضها لمنظومة "ديموقراطية السوق " والتي لا تختلف في شكلها ومضمونها عن اقتصاد السوق الذي يقوم علي مبدأ " البقاء للأقوى " ويجعل المواطنة سلعة أو خدمة تخضع لهذه القيم . وبالتالي فبقدر استهجان العولمة لإمكانيات استنبات قيم محلية مختلفة ، بقدر استهجانها لسيادة قيم تعارض توجهاتها أو تسير بغير وتيرتها .

المعطي الرابع : ويرتبط بخاصية الاختلاف في المرجعية ، كما في الممارسة وهو ما يعبر عنه بالخصوصية، والتي تعتبرها العولمة دربا من دروب عدم مجاراة العصر. ولايكمن خطر العولمة علي المواطنة عند هذا المستوي ، في كون الأولي نفي للثانية (مع القبول بوجودها) ولا في إقصاء لأبعادها (مع الاعتراف بتواجدها) ولكن أيضا في صهرها والعمل علي أن تندفع في صلبها تصورا وتمثلا .

وعلي هذا الأساس فإن عولمة المواطنة هي عولمة لذات النظرة وذات التمثل ، في حين أن مواطنة العولمة هي تعدد لها ،وتعدد لأبعادها .

ومن أخطر العوامل التي تؤثر سلبيا علي الشعور القومي وقيم المواطنة ،هو الواقع الحالي لتنامي سياسات الإعلام في عصر العولمة . ومع اعتبار البعد الخاص بالعولمة الاقتصادية والسياقات الفكرية والقيمية المرتبطة بها ، فإن هناك كثيرا من المؤشرات التي تشير إلي أن وسائل الإعلام تخلق حاليا أساليب بديلة لإرساء هويات جماعية وشعورا بالانتماء غالبا ما يعتمد علي بضائع الاستهلاك والأسماء والرموز التجارية ، ومن ثم تتآكل قيم المواطنة في مقابل تنامي الرغبة والتوحد في الاستهلاك . (كارل م ، إيفانس : تشكيل المستقبليات ، ٢٠٠٠)

إضافة إلي ما سبق فإن أغلب المحتوي الذي يتم ضخه في وسائل الاتصال يحمل مضامين سلبية منافية لعقائدنا وقيمنا ويترك آثارا سلبية في إدراك ووعي ووجدان المتلقين، وبخاصة الناشئة منهم ، وهي بذلك تمثل خطرا كبيرا علي إدراكهم ووعيهم بقيمهم ومعتقداتهم الأصلية ، نتيجة لما تقوم به من عملية إحلال تدريجي لقيم بديلة تنأى بهم عن قيمهم ومعتقداتهم ، وتسطح معارفهم وتشغل عقولهم بتوافه الأمور

أو البعيدة عن مصالحهم ومصالح مجتمعهم .(عبد الرشيد عبد الحافظ، ٢٠٠٥)

وفي ظل العولمة تتعمق الأزمة التي تعيشها لغتنا ، ففي الوقت الذي يتم فيه التبشير بالفلسفة الليبرالية الغربية باعتبارها النموذج الأرقي لأسلوب الحياة الإنسانية ،يقال أن اللغة الإنجليزية هي اللغة الأرقي التي ينبغي ان تسود العالم بأكمله . وفي ظل ثورة الاتصالات والمعلومات التي داهمتنا دون استعداد من جانبنا ، استطاعت الدول والمؤسسات الغربية استثمارها لتغرقنا بإنتاجها الإعلامي والذي يأتينا باللغة الإنجليزية . والشركات المتعددة الجنسيات التي تغزو أقطارنا يتطلب التعامل معها أو العمل بها إتقان اللغات الأجنبية ولاسيما الإنجليزية .(جلال أمين ، ١٩٩٩) كل هذه الظروف تسير في اتجاه إعلاء شأن اللغات الأجنبية علي حساب لغتنا العربية. وكل ذلك من شأنه تكريس عملية الإقصاء والإزاحة للغتنا وما يرتبط بها من قيم وعقائد ومن ثم يؤثر تأثيرا سلبيا علي المواطنة ، لأن كل لغة حمالة لقيمها . ❖

وثقافة الاختراق هذه تعد تكريسا لأيديولوجية "الفردية المستسلمة" التي تتزعم مسيرتها الولايات المتحدة الأمريكية ، وهذه الأيديولوجية تقوم علي خمسة أوهام : (حسن محمد حسان ،٢٠٠٧)

وهم الفردية : أي جعل الإنسان يعتقد أن حقيقة وجوده محصورة في فرديته ، وأن كل ماعداه لا يعنيه . مخربا وممزقا الرابطة الجماعية ،تلك الرابطة التي تجعل الفرد يعي أن وجوده إنما يكمن في كونه

عضوا في جماعة وينتمي إلي أمة واحدة .

وهم الخيار الشخصي : ويرتبط هذا الوهم بسابقه ، ويجيء تكريسا للوعي الأناني ومن ثم طمس الوعي الاجتماعي والوعي القومي .

الحياد : فما دام الفرد حرا مختارا فهو محايد ، وكذلك كل الناس والأشياء محايدون بالنسبة له ، ومن ثم فليس هناك التزام بأي قضية جماعية .

الاعتقاد بان الطبيعة البشرية ثابتة لا تتغير، بهدف صرف الأنظار عن رؤية الفروق بين الأغنياء والفقراء وقبولها باعتبارها أمورا طبيعية . وبالتالي تكريس الاستغلال والتمييز العنصري .

غياب التنافس والصراع الاجتماعي ، ومن ثم الاستسلام لكل أشكال الاستغلال من شركات وأقليات متسلطة ،بمعني إلغاء الصراع الطبقي وتعطيل النضال القومي وغلق الأبواب أمام أفاق التغير نحو الأحسن .

كل هذا يؤدي إلي إفراغ الهوية الجماعية من مضمونها ويدفع للتفتت والتشتت ليربط المواطن بعالم اللاوطن واللاأمة واللادولة ومن ثم تنتفي المواطنة والوطنية

وفي إطار الحديث عن العلاقة بين العولمة والسيادة الخاصة بالدول ، يتوقع المحللون أن الدولة القطرية في عصر العولمة لن تستطيع التحكم في جمع وتحصيل الضرائب ،مادامت حدود الدول مخترقة . وليست

الضرائب موردا هاما من موارد الدولة فحسب ، بل هي مظهر أساسي لإعمال السيادة وممارسة المواطنة . ذلك أن دفع الضرائب واجب علي المواطنين ، في مقابل الحق في المشاركة السياسية والمتمثلة في اختياره لحكامه وممثليه .(علي أومليل ، ٢٠٠٠)

وبما أن الضرائب مورد من الموارد التي تستخدمها الدولة في تمويل الخدمات العامة للمواطنين ، وإعادة توزيع الثروة ، والحد من التفاوت بين الأغنياء والفقراء . فكونها تتناقص فمعناه عجز الدولة في توفير الخدمات ، كالتعليم الجيد ، والصحة ، والبنية الأساسية من مياه وكهرباء وطرق . يضاف إلي ذلك ضغط المؤسسات المالية العالمية ،ومقتضيات التجارة الدولية المفتوحة . تصب كلها في الحد من تدخل الدولة والتقليل من دورها في الرعاية والعناية . ومن ثم فلم تعد الدولة هي الكافل الأعظم للمواطنين ، وبالتالي تفقد- في نظرهم – مبررا قويا من مبررات وجودها وضرورتها . الأمر الذي يصب في ضعف الانتماء والسلبية والاغتراب لدي الأفراد .

وتشير إحدى الدراسات إلي أن أشد شرور العولمة وضوحا هو البطالة البنيوية ،من خلال تآكل العمل المنظم (منظمات العمال) باعتبارها قوي سياسية واقتصادية . وكذلك الإقصاء الاجتماعي (الاستبعاد الاجتماعي) واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء(كمال نجيب وشبل بدران ،٢٠٠٦)

ويؤدي الاستبعاد الاجتماعي إلي وجود فرص تعليمية ومهنية غير

متكافئة ، ويشكل الاستبعاد الاجتماعي في الواقع إنكارا للفرص المتكافئة فيما يتصل بالأمور السياسية . وهذا يتعارض مع مبدأي العدالة الاجتماعية والمساواة بوصفهما من مقومات المواطنة (جون هيلز وأخرون، ٢٠٠٧)

كما تشير إحدى الدراسات السابقة (Wing-Wah Law, 2004) بأن العولمة تحدت المواطنة وتربيتها في عنصرين هامين أولهما : قدرة الدولة في الحد من المؤسسات غير الحكومية وزيادة المؤسسات القومية أو التعاون الدولي مثل منظمة التجارة العالمية . وثانيهما : هي أن العولمة تخلق صراعات سياسية وثقافية واقتصادية جديدة تتعدى الحدود لتصل إلى المستويات الإقليمية أو العالمية وبالتالي لن تعد الدولة هي المصدر الخاص للشرعية من اجل النشاطات السياسية أو العمل على زيادة المواطنة.

وامتدادا للحديث عن التأثيرات السلبية للعولمة علي المواطنة ، يبرز الحديث عن تأثيرها علي مقوم أساسي ،وهو الدين الإسلامي . فإذا فهمنا الدين بالمعني الغربي ، فإنه يعني عزل الدين عن الدولة . واعتباره نظاما اجتماعيا مساويا للاقتصاد والسياسة والفن . وهذا ما تريده العولمة ولعل تداعيات هذا العزل للدين الإسلامي ، يتبدى من خلال محاولة هدم أركانه وإلغاء أوامره ، كما وردت في القرآن والسنة .

وسوف نركز إلقاء الضوء علي بناء الأسرة بوصفها الخلية الأولي لبناء المواطنة ، ومحاولة العولمة زعزعة المبادئ التي تقوم عليها .

فمقصد العولمة من الأسرة ورد في بعض بنود مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية عام ١٩٩٤ . فقد جاء في الفصل الخامس من وثيقة المؤتمر والذي عنون "الأسرة – أدوارها ومقوماتها وتكوينها " عبارة "أشكال شتي للأسرة ". كما تكرر في الفصل الثاني عشر عبارة " تغيير الهياكل الأسرية " وتكررت في الفصل السابع عبارة " تمكين الأفراد والأزواج أن يقرروا بحرية عدد أولادهم " . وتكررت في الفصل السابع عبارة " تقديم المشورة للنساء اللاتي لجأن إلي الإجهاض " . وتكررت عبارة "تحسين أساليب الإجهاض والسلوك الجنسي غير المسئول" (محمد سعيد فرج ، ٢٠٠٣)

إلي غير ذلك من العبارات الأخرى التي تتنافى كليا مع ما يدعو إليه الدين الإسلامي من عفة وصون للمحارم والأعراض والرحمة والألفة والمودة بين الزوجين . بوصفها أركان أساسية لبناء الأسرة ومن ثم زرع البذور الأولي للمواطنة السليمة . ❖❖

مما سبق يتضح أن هناك إشكالية تواجه المواطنة من جراء ظاهرة العولمة . الأمر الذي يجعلنا في حاجة إلي مراجعة الدور الذي تقوم به التربية من خلال مؤسساتها المختلفة من أجل تفعيل المواطنة دونما تفريط أو إفراط .

نحو مواطنة تنويرية :

يتوقف نجاح أي مجتمع في تحقيقه لأهدافه علي تصوره للمواطنة ، وعلي صياغة هذا التصور وترجمته إجرائيا في شكل برامج سلوكية يتم من خلالها تنمية شخصية المواطن ، وتدريبه علي اكتساب المعارف والمهارات السلوكية التي تمكنه من أداء دور المواطن بفاعلية . ولكن لا

يستطيع المواطن أداء دوره بفاعلية إلا إذا وجدت النظم والإجراءات التي تعمل علي إشباع حاجاته وتنمية شخصيته بدءا من طفولته وعبر مراحل حياته . بحيث يتحقق من أن الوطن يعطيه حقوقه كإنسان ويوفر له كل الفرص التي تعمل علي تنمية شخصيته ، ومن ثم يستطيع أن يقوم بواجبه نحو الوطن .

ولعل أهم ما ينبغي التذكير به في هذا السياق ، هو أن مفاهيم المواطنة والهوية والخصوصية ، قد أصبحت يطالها في إطار مجتمع المعرفة والنظام العالمي الجديد ،تغيرات عديدة في الأبعاد والمضامين والدلالات ،رابطة إياها بما أصبح يدعي "مجتمع المواطنة العالمية " . (أولريس بك ، ٢٠٠١)

وإذا كان هذا المعطي الجديد ، قد طرح أمام الفكر الكثير من أسئلة النظر الفلسفي والاجتماعي والسياسي ، فقد أصبح مطلوبا منا امتلاك الرؤية التربوية الواضحة والموقف الحضاري المتفتح ، وذلك بغرض استيعاب فكري نقدي حواري للذات وللآخر ولتحولات اللحظة الحاسمة . في هذا الإطار يصبح للتربية علي المواطنة وحقوق الإنسان مشروعية ومعني . وذلك باعتبارها مدخلا رئيسيا في مجتمعاتنا ، لرفد مختلف مسارات الإصلاح والتحول الحداثي المطلوب وتأصيل ثقافة التعدد والاختلاف وعيا وممارسة حضارية (مصطفي محسن ، ٢٠٠٥)

وإذا أدخلنا في الاعتبار ما يعانيه الشباب العربي من تمزق في الهوية وقلق في المرجعية القيمية والفكرية والحضارية . أدركنا كم أصبح ضروريا في هذا المنعطف العالمي الراهن ، أن نعمل علي تفعيل مشاريع إصلاح وتأهيل نظمنا التربوية والاجتماعية لتصبح قادرة علي

المساهمة الفاعلة في تكوين وتنشئة مواطن متفتح ومتفاعل مع محيطه المحلي والكوني ، وواع بمسؤولياته وأدواره ومهامه الاجتماعية والتاريخية بكل أبعادها ومتطلباتها الوطنية والقومية المتكاملة .

وفي إطار الحديث عن سمات المواطن العالمي الذي يضطلع بالمسؤوليات السابقة ، يطرح "عصام هلال" بعض مواصفات المواطن العالمي الذي يتمكن من تفعيل مقومات المواطنة الفاعلة جاءت علي النحو التالي :

إنسان يقف مع التقريب بين الثقافات المختلفة ، ويقف ضد كل من عمليتي إزاحة الثقافات المحلية والقومية والانغلاق الثقافي . كما يقف ضد دوجماطيقية الفكر التي تحول دون تخصيب هذه الثقافة ونقدها ، وهي العملية التي تتحول بها الثقافة إلي ثقافة حية تحاور المستقبل وتتجه نحو استثمار المستقبل استثمارا أمثل .

إنسان يدرك أن سلبيات المنجزات التكنولوجية في مجال الاتصال، لايمكن التخلص منها إلا بالتسلح بالتفكير النقدي في ضوء معايير الخصوصية الثقافية .

إنسان يفكر تفكيرا جدليا ، يؤمن بالحركة والتغير ، وبالتالي فهو متفائل ،يرفض نظرية الدوائر المغلقة التي سادت تفكيرنا لفترات طويلة .

إنسان يقدر نتائج العلم ،ويسعي إلي المشاركة في إنتاج المعرفة واستثمارها .

يفكر تفكيرا ذا سياق كوكبي وهو يتعامل مع بيئته ،

مستثمرا لها استثمارا أمثل .

ينطلق في تفكيره من المستقبلية التي لا تتجاهل البعد الماضوي للخصوصية الثقافية ، مدركا أن الجدل بين الماضي والمستقبل هو الذي يصنع الحاضر الدينامي .

إنسان يدرك أن التكاتف بين التكتلات الاقتصادية بين الدول التي تصارع الفقر، هو العامل الرئيسي الذي يمكنها من تجاوز محنتها ،كما يدرك أن هذه التكتلات قد تقابل بتحديات كبيرة تحتاج إلى تضحيات بدونها سوف تتحول إلى دول خارج سياق التاريخ.

إنسان يدرك أن العدل في اقتسام لقمة العيش والعدل في إنتاجها ، والعدل في توفير فرص حياة كريمة بين البشر، هو أساس قيام العولمة الديموقراطية.

إنسان يعتز بإسلامه ويسعي كما يسعي أي مؤمن بعقيدة، أن ينشرها في العالم كله،فهي دائما مبعث فخره واعتزازه، ولكنه في نفس الوقت يؤمن بان أي نظام عقدي لا يمكنه أن يجبر الأخريين علي اعتناق فكر معين.

إنسان يدرك أن التحالف بين قوي العدل في العالم، حكومية أم جماهيرية يمثل محورا هاما لفرض العولمة الديموقراطية ، ومواجهة العولمة الشمولية التي تسعي لاستنزاف موارد العالم وطاقاته من أجل مصالح القلة من شعوب العالم.

إنسان يدرك أن الحوار بين الثقافات والأديان هدف يتمني تحقيقه، ولكن تحقيقه لايتم إلا في سياق تكافؤ القوي التي تستند

إليها هذه الثقافات.

ولإعداد هذا الإنسان ، نحن في حاجة إلي تربية تنويرية جديدة ،تعتمد أسسا جديدة . تربية تنطلق من مبدأ التغير ، وتسير علي هدي الإبداع ، وتعتمد علي الحوار وتعلي من القيم الديموقراطية ،تربية منفتحة تعتمد علي معطيات التكنولوجيا ، ومبدأ الاستمرارية وقيم التعاون والتكامل . إنها في النهاية تربية علمية عقلانية ناقدة .

وتطرح إحدى الدراسات السابقة (علي أسعد وطفة ، ٢٠٠٥) ، مجموعة من الأسس الاستراتيجية لبناء عقلية متنورة تتمكن من فهم مقومات المواطنة العالمية أهمها :

بناء العقل العلمي : فتعليم الطلاب الفكر الإبداعي، والتفكير الناقد ، والمشاهدة النقدية ، والإصغاء النقدي ، والتربية الروحية الحقيقية ، لا الخرافية . كل هذا يمكن الأجيال من مواجهة مخاطر مايقرأون وما يشاهدون وما يعايشون من عصر العولمة وما بعد الحداثة .

بناء العقل النسبي : فالحقيقة دائما نسبية والمطلق الوحيد يتعين في ذات الله وحده وقدرته . ولذلك فإن الإيمان بنسبية الأشياء يتيح لنا بناء العقل المتفتح الذي يرسم للظاهرة الواحدة مدي واسعا من الاحتمالات . وهذا يجعل العقل أكثر نضارة وحيوية وانطلاقا وفعلا.

٣- بناء العقل علي مبدأ الاختلاف : حيث الاختلاف مبدأ الوجود ،

obeikandl.com

والتطابق هو استثناء مستحيل . وهذا بدوره يجعل العقل أكثر قدرة علي الحركة ، وأكثر ميلا إلي الإبداع ،لأن الإيمان بمبدأ الاختلاف ، يحقق في النهاية منطلقات قبول الآخر، وقبول التعددية، وقبول الأفكار المضادة دون تعصب أو صدود وانكفاء .

بناء العقل علي مبدأ التغير الدائم : حيث لاثبات في هذا الكون ، فالعالم يتغير بإيقاعات ضوئية ، فحقائق الأمس هي أباطيل اليوم وحقائق اليوم ستكون ضلالات الغد. فالتغير مبدأ. كوني تقره الشرائع والقوانين السماوية . من هذا المنطلق ، وبعيدا عن كل ممانعة ثقافية يجب علي المؤسسة التربوية أن تعمل جاهدة من أجل إعداد الأجيال لتقبل المتغيرات والمستجدات في عالم اليوم ، وأن تدعم دورها في نشر قيم الحداثة دون تفريط في وظيفتها التقليدية المتمثلة في إيجاد مناعة ذاتية لدي الأفراد ضد الذوبان في العولمة المتوحشة .

بناء العقل المستقبلي : القادر علي استشراف المستقبل وما يحمله من تحديات علي جميع المستويات ، لأنه لايمكن لإنسان اليوم – علي حد تعبير توفلر- أن يفهم الماضي ، أو حتى لم يعد كافيا أن يتعلم كيف يفهم الحاضر ، لأن بيئة الحاضر سرعان ما تتلاشى . إنه يجب عليه أن يتعلم كيف يحتسب معدل التغير وأن يتوقعه ومن هنا يتجلي دور مؤسسات التربية في تربية المواطنة التنويرية هذه وهو ما سيتم تناوله من خلال دور كل من الأسرة والمدرسة ، وليس هذا معناه إهمال أدوار المؤسسات الأخري ، ولكن انطلاقا من أن هاتين المؤسستين هما بمثابة البوتقة الأولي التي يتم فيهما وضع اللبنات الأولي للمواطنة .

أولا : دور المدرسة في تربية المواطنة :

تعد المدرسة وكيل المجتمع المعتمد في تربية وتنشئة الأجيال ، وإعدادهم للحياة بالتكيف معها اجتماعيا وعقليا ووجدانيا . ومن ثم يعد دورها التربوي أكثر أهمية من دور غيرها من المؤسسات الأخرى ولاسيما في مجال تربية المواطنة . حيث تعد " المعهد الذي يتلقي فيه الطفل أول دروسه التي تندمج بالممارسة العملية ،وهي الدروس والممارسات العملية التي تكون مواطنا مشاركا في صنع حاضر ومستقبل وطنه مقتحما لمشكلاته ومتجاوزا لانغلاقه حول مشكلاته الفردية " (أحمد عبد الله، ٢٠٠٢) . ويتضح دور المدرسة في تنمية المواطنة لدي التلاميذ من خلال الأبعاد التالية :

- المعلم
- المناهج وطرق التدريس
- الأنشطة المدرسية .

أ- دور المعلم :

يسود إجماع عام بين التربويين علي أن دور المعلم في تنمية قيم المواطنة والأخلاق هو الأساس دون غيره من العاملين بالمدرسة .وتتعدد أدوار المعلم في مجال تنمية المواطنة لتشمل عديدا من المجالات ، كالتعلم الذاتي والتعاوني . وقد أشارت دراسة " Wells, Amy sturad ,2003 " إلي دوره في مجال التعليم التعاوني باعتباره أحد البدائل لعملية تصنيف وتوزيع التلاميذ في فصول ، حيث يعمل التلاميذ مختلفي القدرات معا في

obeikandi.com

مجموعات ، ويسمح هذا النوع من التعليم بعمل تواصل وتنمية مهارات التفاعل بين أعضاء المجموعات ، وأحيانا يتعلم التلاميذ استراتيجيات التفكير مع بعضهم البعض بصورة فعالة أكثر مما يتعلموه من معلميهم.

كما أكدت دراسة "عبد العزيز الغانم " علي أهمية دور المعلم في إكساب التلاميذ القيم التي يتمسك بها المعلم ذاته ، وهي قيم : تحمل المسؤولية ،والعدل ، واحترام آراء الآخرين والمساواة، والصدق، والأمانة ، والوعي الاجتماعي والسياسي والثقافي والديني ، والإخلاص في العمل ، وحسن الخلق ن والتعاون ، والنظافة ، والنظام . وكلها تقع ضمن قيم المواطنة .

وقد أوصت دراسة " عبد المعين هندي ، ١٩٩٥ " بضرورة تدعيم الثقافة الوطنية للطلاب من أجل تنمية المواطنة ، حتى يمكن إعداد المعلم الذي يدين بالولاء والانتماء لبلده والذي يتشبع بالثقافة الوطنية وتكوين جيل من الوطنيين معتزين بالانتماء لبلدهم ومفتخرين بتاريخ وحضارة الوطن .

كما أكد "ديوي " علي أهمية دور المعلم في ممارسة الضبط الاجتماعي دون انتهاك حرية الدارسين التي تعد من أهم قيم المواطنة ،فضلا عن دوره كقائد للأنشطة الجماعية ، مما يحقق المشاركة والتعاون وتبادل الرأي واحترامه ومن ثم تحقيق الديموقراطية والمواطنة . (جون إلياس، ١٩٩٥)

ولكي يتمكن المعلم من أداء المهام السابقة ، فلابد أن يكون لدي المعلم ثقافة مدنية ، ومن ثم فقد أوصت دراسة المؤتمر العام

للحزب الوطني الديموقراطي (٢٠٠٤) بتأهيل المعلم مدنيا من خلال :

- اختيار المعلم الملهم والواعي اجتماعيا ، والتدريب المستمر للمعلم لتطوير قدراته ورفع كفاءته ، بما يضمن تناوله للقضايا بشكل مبتكر ومشوق ، وتقييم المعلم بشكل أكثر شمولا ، يتضمن مدي كونه قدوة لتلاميذه ، ومدي تواصله معهم ، ومدي حرصه علي دعم روح المواطنة بشكل فاعل ومستمر .

وإذا كان المعلم عنصرا أساسيا في العملية التربوية ككل ،وفى تحقيق أهداف تربية المواطنة فلابد من تصور جديد لإعداده قبل الخدمة وبعدها ،وتوسيع الرؤية حول هذا الإعداد من خلال إدراج مقررات في التربية المدنية وجعلها متطلبا للتخرج ليس فقط لمعلمي الدراسات الاجتماعية بل أيضا لمعلمي جميع المواد الدراسية لكي يتماشى ذلك مع الرؤية الجدية والواسعة لتربية المواطنة والتي تنفذ من خلال مدخل شامل يتضمن المدرسة ككل بجميع أنشطتها وموادها الدراسية. والخلاصة أن برامج إعداد المعلمين ينبغي أن تقوم بالآتي من أجل إعداد معلم قادر على تحقيق تربية المواطنة. (سيف ناصر المعمري، ٢٠٠٦)

تقديم مقررات في التربية المدنية ، وجعلها متطلبا لكل الطلبة المعلمين ، بالإضافة إلى إشراكهم في خبرات مدنية خلال مرحلة إعدادهم .

إعداد برامج تدريب مرتبطة بالتربية المدنية ، وجعلها متطلبا للمدراء، والإداريين، وغيرهم من القادة التربويين .

توسيع مدي مقررات التربية المدنية لتشمل العناصر الثلاثة الرئيسة لتربية المواطنة وهي المعرفة، والقيم، والمهارات .

تعزيز الروابط مع كليات التربية وأقسامها ،مما يتيح فرصة حقيقية للباحثين في المجالات المرتبطة بتربية المواطنة ،مع تعزيز المحتوى المعرفي للطلبة المعلمين .

إعداد الطلبة المعلمين وفق مدخل المادة التخصصية مثل الدراسات الاجتماعية، ووفق المدخل الاندماجي بالنسبة لمعلمي المواد الدراسية الأخرى .

ب – المناهج وطرق التدريس:

تعد المناهج الدراسية ، الأوعية التي تصب فيها القيم والأخلاق اللازمة لتربية المواطن الفعال والتي تنتقل بدورها إلي التلاميذ الدارسين لها .

وفي إطار الحديث عن تربية المواطنة الفاعلة ، تطرح دراسة (Elizabeth Cleaver,2006) أربعة أبعاد للمواطنة – تقوم المناهج الدراسية بتفعيلها - وهي : القيم ، والمهارات ، والمعلومات ، والإبداع .

وتتنوع الرؤى حول كيفية تضمين مبادئ المواطنة داخل المناهج الدراسية ، فتشير دراسة (شعبان حامد ، نادية حسن ، ٢٠٠٢) والتي ورد فيها عن تقرير كريك (١٩٩٨) أن المناهج الجديدة في المدارس الإنجليزية ، تحتوي علي القيم التربوية التي تنمي المواطنة ، وأن جميع المواد الدراسية ، يجب أن تهتم بتنمية قيم المواطنة عند التلاميذ . وتتفق

دراسة (Tasneem Ibrahim ,2005)

مع هذا الاتجاه . حيث كان هناك فهم خاطئ حول اقتصار تنمية المواطنة علي بعض المواد دون غيرها ، مثل التربية الوطنية أو الدراسات الاجتماعية . ولكن من الثابت أن جميع المواد الدراسية يمكن أن تدعم اكتساب الطلاب للمواطنة ، إذا ما قدمت المعرفة علي شكل أساليب تعليم ذاتية وتعاونية . وعندما تكون تلك المعرفة وظيفية ، فهي تقدم رؤى وتلقي أضواء حول قضايا ومشكلات تهم الجماعة .

وتأكيدا للكلام السابق ، وفي إطار توضيح الدور الذي يمكن أن تسهم به المواد الدراسية المختلفة في تنمية المواطنة يذكر (محمد عطوة ، ٢٠٠٨) أن لكل مادة دراسية طبيعتها التي تساعد علي التطبيع الاجتماعي للطالب ، فالتربية الدينية مجال خصب لتطبيع التلميذ علي قيم الأمانة والصدق والإخلاص والتكافل والتراحم وإتقان العمل . كما أنها يمكن أن تسهم في الحد من المشكلات التي يعاني منها المجتمع كالغش والتطرف والإرهاب ، و مادة اللغة العربية تساعد في تطبيع التلميذ علي أساليب الحوار والمناقشة والتعبير عن الرأي وقبول النقد والقدرة علي الإقناع ، و مادة التاريخ تساعد في تطبيع التلميذ علي قيم الشجاعة والانتماء والوطنية .

وهناك اتجاه آخر يدعو إلي تنمية المواطنة من خلال منهج متخصص لها ، مثل بقية المواد الدراسية الأخري . ويؤيد هذا الاتجاه (John Potter , 2001) الذي يري أن تكون المواطنة مادة تعليمية ذات منهج كحق من حقوقها ، ولكنها فريدة ومختلفة عن المواد الأخري في ثلاثة أشياء :

مادة متصلة بالمواد الأخري ، حيث أن المدارس يتم تشجيعها كي ترتبط مادة المواطنة بالمواد الأخري عبر المنهج الكلي .

طريقة للحياة ، فالمواطنة التعليمية ليست مادة بقدر ماهي طريقة للحياة ، فالمواطنة يجب أن تستمد من الأخلاق ومن الحياة داخل المدرسة.

مادة مشاركة ، فالمواطنة تتطلب شبابا لكي يتعلموا من خلال المشاركة والخبرة الحقيقية، حيث أن هذه الأبعاد تمثل دائرة تبادلية .

والبحث الحالي يتبني الاتجاه الأول حيث أن الرؤية الشمولية للمواطنة من خلال جميع المواد الدراسية يجعلها أكثر تكاملا من أن تستأثر مادة بعينها بتنمية المواطنة . ❖❖❖

ج : الأنشطة الطلابية :

يهدف النشاط المدرسي إلي توفير النمو المتكامل لشخصية التلميذ ودعم القيم الروحية والدينية والسلوك والخلق الاجتماعي وتكوين الاتجاهات والقيم المرغوبة ، وتكوين علاقات سوية بين أفراد المجتمع المدرسي.

كما تظهر أهمية النشاط المدرسي من خلال الأهداف والقيم الديموقراطية المرتبطة بالمواطنة والتي تتحقق من خلال ممارسة هذه الأنشطة ، والتي تتمثل في : (شيرين عيد ، ٢٠٠٧)

غرس القيم الاجتماعية ،كالعمل ،والصدق ، ومراعاة أدب السلوك ، والقواعد والقوانين ليتكيفوا مع المجتمع .

تنمية القدرة علي الإدارة الذاتية والجماعية ، وحرية الرأي ، واحترام الرأي المعارض ، وآراء الأغلبية ، وتحمل المسئولية ، والتعاون ، والتمسك بالحقوق والواجبات

تحقيق الحرية وروح الزمالة والمشاركة والانتماء والشعور بالأمن والصداقة والولاء وتعزيز قيم الديموقراطية والتسامح وحرية العقيدة .

وقد أكدت دراسة (Georon Lian ,2003) علي سبل اكتساب المواطنة وتنمية قيمها من خلال الأنشطة الطلابية كالتالي :

التقبل وعدم رفض قيم المواطنة .

الاستيعاب والفهم ، ومعرفة القيم وأهميتها .

المشاركة في أنشطة مدنية تطوعية .

تحمل المسئولية خلال ممارسة النشاط .

الاعتزاز والتمسك بالقيم المدنية باعتبارها آلية لإشاعة مناخ المواطنة في المجتمع المدرسي.

وتتعدد مجالات الأنشطة الطلابية داخل المدرسة ، مما يجعلها وسيلة فعالة في تنمية قيم المواطنة داخل الطلاب ومن هذه المجالات (عزة فتحي علي ،٢٠٠٣)

الصحافة المدرسية : يتعلم الطلاب من خلالها التعبير عن الرأي ، واتجاهات وقيم الديموقراطية كالمشاركة السياسية ، واحترام الرأي والرأي الآخر

obeikandl.com

الشرطة المدرسية : من خلالها يتعلم الطلاب ويتدربون علي احترام القواعد والنظام والقانون .

الأنشطة الرياضية : تؤدي إلي إكساب الطلاب اتجاهات نحو التعاون والصبر واحترام قدرات الآخرين . وهذه الاتجاهات تؤدي إلي إعداد شخصية تتسم بسمات قيادية .

الاتحادات الطلابية ، والتي تعمل علي تنمية الوعي السياسي لدي الطلاب .

لذا يمكن القول أن الأنشطة المدرسية تسهم حقا في بناء الشخصية الوطنية للطلاب ، بشرط أن تراعي المدرسة مراحل نمو التلميذ وميوله وحاجاته وان يترك للتلاميذ الحرية في اختيار النشاط الملائم لهم .

ثانيا : دور الأسرة في تربية المواطنة :

تعد الأسرة البيئة الأولي لتنشئة الطفل ،والمحطة الأولي التي يتزود من خلالها الطفل بأهم أسس التربية ، والنواة التي ينبثق منها صلاح أو اعوجاج سلوك وشخصية الطفل . كما تعتبر الأسرة المؤسسة الاجتماعية التي تعني بالتماسك الاجتماعي لكونها مصدرا لتكوين الشخصية والانتماء والهوية الإنسانية والوطنية ومفرز المثل السلوكية والتكيف مع المجتمع من خلال الدور الذي تقوم به في تربية الناشئة .

وتطرح (شعلة شكيب ،٢٠٠٢) أهم المجالات التي يتحتم علي الأسرة التركيز عليها لتعزيز مقومات المواطنة الصالحة في أطفالها ، وهي :

obeikandl.com

حب الوطن والانتماء له : تجذير الشعور بشرف الانتماء للوطن ، والعمل من أجل رقيه وتقدمه ، والحفاظ علي مكتسباته ، والمشاركة الفاعلة في خطط التنمية ربط الطفل بدينه ، من خلال التمسك بمبادئ دينه ، والربط بينه وبين هويته الدينية ، وتوعيته بالمكنون الإسلامي في ثقافة الوطن ،باعتباره مكونا أساسيا له .

تعزيز الثقافة الوطنية بنقل المفاهيم الوطنية للطفل ،وبث الوعي فيه بتاريخ الوطن وإنجازاته .

العمل علي إدراك الطفل للرمز السياسي للعلم والنشيد الوطني ، واحترام القيادة السياسية .

تعويد الطفل علي حب العمل المشترك ، وحب التفاهم والتعاون والتكافل والألفة بين كافة المستويات .

حب الوحدة الوطنية ، وحب كل فئات المجتمع بمختلف انتماءاتهم ، والابتعاد عن كل الإفرازات الفئوية والعرقية والطائفية البغيضة ، مع التأكيد علي الفرق بين الاختلاف المذهبي المحمود وبين التعصب الطائفي المذموم .

obeikandl.com

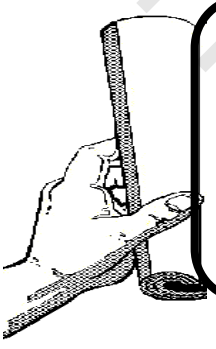

الفصل الثالث

المواطنة والدستور

obeikandl.com

obeikandl.com

المواطنة والدستور

ينبثق دستور أي أمة من نظامها العام، والنظام العام هو مجموع الأهداف العليا لأي مجتمع، وهذه الأهداف العليا تنبع من مجموعة العقائد والقيم السائدة في المجتمع، وقد لا يعبر الدستور عن الأهداف الاجتماعية المشتركة في لحظة تاريخية بعينها، أو قد تنحرف الأهداف الاجتماعية عن بنيتها القيمية والعقائدية، ومن أجل ذلك لزم أن تكون هناك أجهزة رصد لضبط الدستور على الأهداف الاجتماعية وضبط الأحداث الاجتماعية على العقائد والقيم، ثم التبشير بذلك اجتماعيا حتى يدخل أكبر قدر من الناس في النظام العام أو الكلمة السواء.

ومن هنا نصل إلى تعريف (المواطنة) دستوريا، وهي أن تحقق الصياغة الدستورية أعظم قدر من التعبير عن الأهداف المجتمعة المشتركة والسائدة بين الأغلبية العظمى لأفراد المجتمع.

فماذا عن الأقليات التي لا تشارك الأغلبية العظمى من المجتمع في أهدافه؟.. هذه الأقلية من حقها دستوريا أن تدعو الناس ليؤمنوا بأهدافها من خلال عمل سلمي دعوي وتربوي مع الالتزام الكامل برأي الأغلبية.

الوطن والمواطنة

الوطن الأول لكل إنسان هو رحم أمه، ثم يخرج إلى وطنه الثاني وهو أسرته، ثم يكبر ليجد نفسه في مجتمع. وخلال هذه الرحلة يقل اعتماده على من حوله قليلا قليلا، حتى يصل إلى حالة من القدرة على العطاء لنفسه ولمن حوله.. في المرحلة الأولى تعطي الأم من دمها غذاء له، وفي المرحلة الثانية تعطي الأسرة من وقتها ومالها وجهدها تربية له، وفي المرحلة الثالثة يعطي المجتمع من خلال مؤسساته التعليمية قدرات

obeikandl.com

تمهيدية وتنموية؛ ليصبح هذا المواطن في النهاية قادرا على المشاركة في بناء هذا المجتمع.

في الوطن الأول (رحم الأم) لا يملك هذا الوطن إلا أن يعطي من دم الأم طعاما لهذا المواطن الصغير، فليست عنده حرية اختيار أن يعطي أو أن يمنع، ثم إذا خرج هذا المواطن من رحم أمه إلى أسرته تلعب العاطفة دورا هاما في عملية العطاء، ويكبر الإنسان ويصبح حقه عند المجتمع مرتبطا بظروف هذا المجتمع التنظيمية والمادية والإنسانية والمواثيق الاجتماعية المستقرة فيه.

الحقوق في ساعات الضعف والواجبات في ساعات القوة والوفرة، وكل حق معه واجب، ومهما كانت ظروف المجتمع فإن كل مواطن فيه أخذ حقا من خلال أمه وأسرته ومجتمعه، ومن ثم فهو مدين بصورة أو بأخرى لهذا المجتمع، وفي رقبته حقوق لا بد من أن يؤديها بالسعي في خدمة مجتمعه بالقدر الذي يستطيعه.

وليس هناك مواطن عالمي يقول أنا تربيت في مصر ولكني سأرد دين هذه التربية في موزامبيق.. كل إنسان مدين لمجتمعه الذي نشأ فيه أولا.

إن المواطنة حقوق وواجبات، وهذه الحقوق والواجبات مرتبطة بسلم المواطنة، ولأن كل إنسان نشأ في أسرة، وهذه الأسرة جزء من مجتمع، والمجتمع جزء من عالم، فإن واجبات الإنسان أيضا تبدأ من أسرته مرورا بمجتمعه وانتهاء بعالمه، وذلك بدرجات مختلفة. وهنا نوع من المواطنة اسمه المواطنة البيئية، حيث ينشأ الإنسان في بيئة طبيعية ذات

خصائص معينة أكسبته خصائص بدنية ونفسية بعينها.. هذه البيئة التي جعلها الله موطنا لهذا الشخص لها حقوق وعليه واجب البر بها، جمادا ونباتا وحيوانا.

والهجرة من الأوطان لا تكون إلا لواجب تمليه على المواطن عقيدته وقيمه وظروفه. والهجرة لا تكون إلا في حالة الاستضعاف التي تقيد الإنسان عن الحراك الاجتماعي والتنموي هو وأهله، وتمنعه من الإسهام في خير الوطن، والهجرة غير الخروج للعمل المؤقت في بلدان أخرى، وإنما نعني بالهجرة المكروهة أن نهجر الوطن ونهجر العمل من أجل رفعة هذا الوطن، ونأوي إلى مكان لم يسهم في بنائنا العلمي أو المهني ونحرم أوطاننا مما حبانا الله به... كل ذلك من أجل دنيا نحبها أو امرأة ننكحها، فهذه الهجرة مرفوضة دينا ودنيا.

ولا يظنن امرؤ أن العولمة تنفي المواطنة، وخاصة في مثل هذا النوع من العولمة الذي يقوم على الهيمنة الاقتصادية وما تستدعيه من هيمنة سياسية. فالهيمنة الاقتصادية تبتغي نهب الموارد والسيطرة على الأسواق، ومن أجل ذلك تُغير الأذواق في الطعام والشراب واللباس وتدفع الناس إلى هذه الأذواق الجديدة عن طريق إعلام كرءوس الشياطين يوسوس في صدور الناس آناء الليل وأطراف النهار.

ولذلك فدور المواطنة شديد الأهمية في مثل هذه الأحوال، وثبات المواطن في مواقع الدفاع عن وطنه شديد الأهمية.

المواطنة والاداء السياسى

عندما نتحدث عن تمثيل الدستور للأهداف المجتمعية لأمة من

الأمم نتصور أن ذلك يتم بآلية شورية لا تأتي بهذا الدستور فحسب، إنما تأتي أيضا بمن يؤمنون به ويسعون في الأرض في ظلاله ولا يحيدون عنه يمنة أو يسرة، ولكن ماذا لو أمسك بزمام الحكم أقوام لا يحترمون الدستور ولا يعبئون به؟! لقد جاءوا بالتغلب من خلال قوة اقتصادية أو أمنية أو قوة استعمارية دخلت إلى الوطن في غفلة من أهله واستولت على مقود السفينة تحركه كيف تشاء، حينئذ لا نبحث عن المواطنة في مواد الدستور، وإنما نبحث عنها في أفعال هؤلاء المتغلبين، فالدستور معطل وما نشأ عنه من قوانين كذلك معطل، ويعوض عنها جميعا قانون الطوارئ أو قانون الإرهاب أو تحت أي اسم تشاء.. هذه القوانين تعطي القرار كله في يد رجل واحد أو مجموعة منفذة تمثل هؤلاء المتغلبين.

في هذه الأحوال تصبح المواطنة مفهوما غائما للأغلبية قبل الأقلية. فالمواطن في هذه الأحوال عليه واجبات وليس له حقوق إلا ما تمنحه إياه هذه الفرقة المتغلبة، وربما رأت هذه العصبة المتغلبة أن الدستور القديم يحرجها في كثير من الأحيان، ولذلك ينبغي تحديثه وترقيعه بمواد جديدة تحكم سيطرتهم على الأمة وتجعل أفعالهم متناسقة مع الدستور.

ولذلك فكل تعديل للدستور في ظل هذه العصابة المتغلبة هو في الواقع لزيادة بطشها وإجرامها ولا علاقة له بالأهداف المجتمعية للأمة.. باختصار عندما تتغلب عصابة على أمة فسوف تضيع كل حقوق المواطنين في هذه الأمة سواء أكانوا أغلبية أو أقلية، ولا سؤال حينئذ عن المواطنة في ظل استبداد سياسي وقهر تنموي سواء أكانت العصابة خارجية أو داخلية أو بالتعاون بينهما.

وعندما نفكر في حقوق المواطن في أي أمة أتذكر قصة أمير

المؤمنين عمر بن عبد العزيز عندما سمع أن هناك جماعة من الناس (الزردشت عبدة النار) تسمح بزواج الابن من أمه وأخته فكتب إلى فقيه عصره الحسن البصري يسأله عن رأي الإسلام في هذا الأمر، فكتب إليه الحسن البصري رسالة رائعة يجب أن تعلق فوق كل المجالس الشعبية في العالم، قال فيها:

"إلى أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز: هذا مما جرت به عقائدهم، وإنما أنت متبع ولست مبتدعا، فالزم، والسلام".

ولقد استقر في الفكر الإسلامي أن الناس أحرار فيما يعتقدون ولكنهم ملتزمون بمعاملات الأغلبية إلا في المعاملات المرتبطة بعقائدهم، فهم فيها أحرار أيضا.

أي إن أي أقلية سوف تتمتع في الفكر الإسلامي بالحرية الكاملة في عقائدها وفي أي معاملات لها صلة بهذه العقيدة، مثل قوانين الزواج أو النسك والشعائر الدينية. بل من حقها أيضا الامتناع عن المشاركة في الدفاع عن الوطن إن استشعرت أن هذا الأمر سيحرجها دينيا، وتدفع حينئذ ضريبة تسمى الجزية، وهي ليست ملزمة بدفعها إن شاركت في الدفاع عن الوطن.

ونحن نذكر أن هذه الحقوق لا يتمتع بها المواطنون في أعظم الديمقراطيات في الغرب، لا في قوانين الزواج ولا في حق الامتناع عن الانخراط في الجيش، وما زلت أذكر المحاكمة الشهيرة لمحمد علي كلاي الذي امتنع عن المشاركة في حرب فيتنام في فترة الستينيات.

وفي مجال الأهداف المجتمعية وتحديدها نذكر بما فعله رسول الله - صلى الله عليه وسلم- في المدينة وكانت في ذلك الوقت خليطا من المسلمين واليهود ، ونذكر أن الجميع توافق على وثيقة مجتمعية تحدد آفاق التعايش بينهم.

قال ابن هشام: قال ابن إسحاق: وكتب رسول اللهﷺ كتابا بين المهاجرين والأنصار وادَعَ فيه يهود وعاهدهم على دينهم وأموالهم ،وشرط لهم واشترط عليهم: "بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب من محمد النبي ﷺ بين المؤمنين والمسلمين من قريش ويثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم: إنهم أمة واحدة من دون الناس. المهاجرون من قريش على ربعتهم يتعاقلون بينهم وهم يفدون عانيهم بالمعروف والقسط بين المؤمنين.

وبنو عوف على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى،كل طائفة تفدى عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين وبنو ساعدة على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى وكل طائفة منهم تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين،وبنو الحارث على ربعتهم يتعاقلون معاقلهمالأولى وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين،وبنو جشم على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة منهم تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين.

وبنو النجار على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى وكل طائفة منهم تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين،وبنو عمرو بن عوف على

ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين. وبنو النُبيت على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين.

وبنو الأوس على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى وكل طائفة منهم تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين. وإن المؤمنين لا يتركون مفرحا بينهم أن يعطوه بالمعروف في فداء أو عقل وأن لا يحالف مؤمن مولى مؤمن دونه.

وإن المؤمنين المتقين على من بغى منهم أو ابتغى دسيعة ظلم أو إثم أو عدوان أو فساد بين المؤمنين وإن أيديهم عليه جميعا ولو كان ولد أحدهم. ولا يقتل مؤمن مؤمنا في كافر ولا ينصر كافرا على مؤمن. وإن ذمة الله واحدة يجير عليهم أدناهم. وإن المؤمنين بعضهم موالي بعض دون الناس. وإنه من تبعنا من يهود فإن له النصر والأسوة غير مظلومين ولا متناصرين عليهم.

وإن سلم المؤمنين واحدة، لا يسالم مؤمن دون مؤمن في قتال في سبيل الله إلا على سواء وعدل بينهم. وإن كل غازية غزت معنا يعقب بعضها بعضا. وإن المؤمنين يبيء بعضهم على بعض بما نال دماءهم في سبيل الله. وإن المؤمنين المتقين على أحسن هدي وأقومه. وأنه لا يجير مشرك مالا لقريش ولا نفسا ولا يحول دونه على مؤمن. وإنه من اعتبط مؤمنا قتلا عن بينة فإنه قود به إلا أن يرضى ولي المقتول. وإن المؤمنين عليه كافة ولا يحل لهم إلا قيام عليه.

وإنه لا يحل لمؤمن أقر بما في هذه الصحيفة وآمن بالله واليوم

الآخر أن ينصر محدثا ولا يؤويه، وأنه من نصره أو آواه فإن عليه لعنة الله وغضبه يوم القيامة ولا يؤخذ منه صرف ولا عدل. وإنكم مهما اختلفتم فيه من شيء فإن مرده إلى الله عز وجل وإلى محمد وإن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين. وإن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين. لليهود دينهم وللمسلمين دينهم مواليهم وأنفسهم إلا من ظلم وأثم فإنه لا يوتغ إلا نفسه وأهل بيته.

وإن ليهود بني النجار مثل ما ليهود بني عوف،وإن ليهود بني الحارث مثل ما ليهود بني عوف ،وإن ليهود بني ساعدة مثل ما ليهود بن عوف ،وإن ليهود بني جشم مثل ما ليهود بني عوف، وإن ليهود بني الأوس مثل ما ليهود بني عوف،وإن ليهود بني ثعلبة مثل ما ليهود بني عوف، إلا من ظلم وأثم فإنه لا يوتغ إلا نفسه وأهل بيته. وإن جفنة بطن من ثعلبة كأنفسهم. وإن لبني الشُطَيبة مثل ما ليهود بني عوف. وإن البر دون الإثم وإن موالي ثعلبة كأنفسهم. وإن بطانة يهود كأنفسهم. وإنه لا يخرج منهم أحد إلا بإذن محمد

وإنه لا ينحجز على نار جرح. وإنه من فتك فبنفسه فتك وأهل بيته، إلا من ظُلم. وإن الله على أبر هذا. وإن على اليهود نفقتهم وعلى المسلمين نفقتهم، وإن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة، وإن بينهم النصح والنصيحة والبر دون الإثم. وإنه لم يأثم امرؤ بحليفه. وإن النصر للمظلوم. وإن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين. وإن يثرب حرام جوفها لأهل هذه الصحيفة. وإن الجار كالنفس غير مضار ولا آثم. وإنه لا تجار حرمة إلا بإذن أهلها. وإنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده فإن مرده إلى الله عز وجل

وإلى محمد رسول الله

وإن الله على أتقى ما في هذه الصحيفة وأبره. وإنه لا تجار قريش ولا من نصرها. وإن بينهم النصر على من دهم يثرب. وإذا دعوا إلى صلح يصالحونه ويلبسونه فإنهم يصالحونه ويلبسونه وإنهم إذا دعوا إلى مثل ذلك فإنه لهم على المؤمنين إلا من حارب في الدين على كل أناس حصتهم في جانبهم الذي قبلهم. وإن يهود الأوس مواليهم وأنفسهم على مثل ما لأهل هذه الصحيفة مع البر المحض من أهل هذه الصحيفة.- قال ابن هشام ويقال مع البر المحسن من أهل هذه الصحيفة. وإن البر دون الإثم لا يكسب كاسب إلا على نفسه.

وإن الله على أصدق ما في هذه الصحيفة وأبره. وإنه لا يحول هذا الكتاب دون ظالم وآثم،وإنه من خرج آمن ومن قعد آمن بالمدينة إلا من ظلم أو أثم .وإن الله جار لمن بر واتقى ومحمد رسول اللهﷺ (أخرجه - بهذا الطول - ابن هشام ٣١/٣ ،وابن كثير في النهاية ٢٢٤/٣ ،وابن سيد الناس في عيون الأثر ٢٣٨/١.كلهم عن ابن إسحاق دون ذكر سند.

وأخرج –بنحوه- البيهقي في الكبرى 8/106من طريق الحاكم النيسابوري فأسنده إلى محمد بن إسحاق قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ قال : حدثنا أبو العباس ، محمد بن يعقوب. قال: حدثنا أحمد بن عبد الجبار قال: حدنا يونس بن بكير عن ابن إسحاق قال :حدثني عثمان بن محمد بن عثمان بن الأخنس بن شريق قال: أخذت من آل عمر بن الخطاب ﷺ هذا الكتاب كان مقرونا بكتاب الصدقة الذي كتب عمر للعمال ..."بنحو الحديث.

ونود أن نفرق بين (أممية الرسالة الإسلامية) وبين (خصوصية الواجب الوطني). نعم الإسلام رسالة أممية ولكنه يدعو أتباعه إلى (بر الأوطان) تماما كبر الآباء، والقرآن يعبر تعبيرا واضحا عن الدَيْن الذي في رقبة كل فرد لوالديه فيقول الله تعالي في سورة الإسراء –آية ٢٤- : "وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرا" أي كما أعطياني في ضعفي وحاجتي، فيتبقى أن أعطيهما في ضعفهما واحتياجهما.

وكذلك الأوطان أعطتني صغيرا، فما كان لأبوي أن يعطياني إلا من فيض هذا الوطن عليهما، فالأوطان تدخل إذن في معنى الآباء، وهو معنى شديد القداسة في الإسلام، كما أن نداء الأوطان عند العسرة واجب التلبية ومقدم على المشاريع الخاصة، "قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللّهُ بِأَمْرِهِ وَاللّهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ". سورة التوبة، آية ٢٤

وأمام هذه الواجبات هناك حقوق للأفراد كمواطنين، منها حق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كل في ميدانه، سواء أكان هذا الميدان سياسيا أو تنمويا أو اجتماعيا، وحق المشاركة التنموية للأجيال الحالية والأجيال المستقبلية، فلا يمكن لمواطني اليوم أن يهدروا الفرص التنموية لمواطني الغد، فلا نستبيح ركازنا ترفا وإسرافا ونترك الأجيال القادمة بلا ركاز.. هم شركاؤنا في الأرض وما فوق الأرض وما تحت

الأرض.

وكذلك ينبغي أن يشعر كل مواطن بأنه يشارك في قيادة بلاده أو في صنع هذه القيادة حقا وصدقا وليس تزييفا وتمثيلا، وينبغي أن يشعر كذلك كل مواطن أن هذه القيادة تحشده في خدمة الأهداف المجتمعية لا خدمة أهداف عشوائية لا معنى لها، وينبغي أن يشعر أيضا كل مواطن أن الناس سواسية كأسنان المشط أمام الدستور وما خرج منه من قوانين، متساوون في الحقوق ومتساوون في الواجبات مع حرية العقيدة الشخصية وما يتعلق بها من معاملات.

obeikandl.com

obeikandl.com

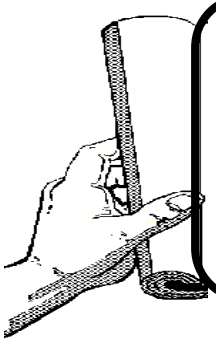

الفصل الرابع

المواطنة الاقتصادية

obeikandl.com

obeikandl.com

المواطنة الاقتصادية

تعرّف المواطنة الاقتصادية اليوم بأنها تحقيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في كافة المجالات الاقتصادية في جميع الدول الأعضاء. إلا أن مفهوم المواطنة مرّ بعدة تطورات في تاريخ العمل الاقتصادي المشترك لمجلس التعاون، فقد نصت المادة (٨) من اتفاقية عام ١٩٨١ على أربعة مجالات فقط ، على سبيل الحصر ، يتعين تحقيق المواطنة الاقتصادية ، أو المساواة في المعاملة فيها ، **وهي:**

- حرية الانتقال والعمل والإقامة.
- حق التملك والإرث والإيصاء.
- حرية ممارسة النشاط الاقتصادي.
- حرية انتقال رؤوس الأموال.

خلال العقدين الأولين من قيام مجلس التعاون تم تطبيق المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في العديد من المجالات المنصوص عليها في الاتفاقية ، حيث تبنّت دول المجلس قرارات مهمة في هذا الشأن تنص على فتح المجال لمواطني الدول الأعضاء لممارسة النشاط الاقتصادي في أي من دول المجلس على قدم المساواة مع مواطنيها ضمن ضوابط معينة لكل مجال اقتصادي ، وذلك من خلال المنهج التدريجي الذي تبنته الاتفاقية الاقتصادية لعام ١٩٨١ واقتضته ظروف تلك المرحلة من بداية العمل المشترك . إلا أنه اتضح لدى التطبيق الفعلي أن بعض هذه الضوابط صعبة التطبيق وأدّت إلى إحجام مواطني دول المجلس عن الاستفادة من قرارات المجلس الأعلى التي تمنحهم حق المساواة في المعاملة

obeikandl.com

في تلك المجالات الاقتصادية . ورغبة في نقل العمل المشترك من مرحلة التنسيق والتعاون إلى التكامل ، فإن التوجه الذي تتبناه الاتفاقية الاقتصادية لعام ٢٠٠١ يميل إلى التطبيق المباشر لمبدأ المساواة الكاملة في المعاملة في جميع المجالات الاقتصادية.

وتتضمن المادة (٣) أهم نص في الاتفاقية الاقتصادية لعام ٢٠٠١ بخصوص المواطنة الاقتصادية والذي يحتوي على هذا التوجه الجديد ، حيث تنص المادة على التطبيق المباشر لمبدأ المساواة الكاملة في المعاملة لجميع مواطني دول المجلس وذلك عن طريق ضمان مبدأ معاملة مواطني دول المجلس المقيمين في أي من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها "دون تفريق أو تمييز" في "كافة المجالات الاقتصادية" ، ويشمل ذلك المواطنين الطبيعيين والاعتباريين . وتأكيداً لهذا المبدأ وإزالة لأي لبس تذكر المادة عشرة مجالات اقتصادية عامة ، توردها كأمثلة لا على سبيل الحصر ، يتعين فيها تحقيق المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس . **وتشمل هذه المجالات العشرة ما يلي:**

١. التنقل والإقامة.

٢. العمل في القطاعات الحكومية والأهلية.

٣. التأمين الاجتماعي والتقاعد.

٤. ممارسة المهن والحرف.

٥. مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية.

٦. تملّك العقار.

obeikandl.com

٧. تنقل رؤوس الأموال.

٨. المعاملة الضريبية.

٩. تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات.

١٠. التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

ويتضح المنهج الجديد في قرار الدورة الثالثة والعشرين للمجلس الأعلى (ديسمبر٢٠٠٢) ، الذي وضع برنامجاً زمنياً لاستكمال متطلبات السوق الخليجية المشتركة على النحو التالي:

أ . يتم تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال العمل في القطاعات الأهلية ، ومجال تملك وتداول الأسهم وتأسيس الشركات ، وإزالة القيود التي قد تمنع من ذلك ، في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠٠٣م.

ب. يتم تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال العمل في القطاعات الحكومية ، والتأمين الاجتماعي والتقاعد ، وإزالة القيود التي قد تمنع من ذلك، في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠٠٥م.

ج. تستكمل اللجان المختصة جميع المتطلبات اللازمة لضمان تحقيق السوق الخليجية المشتركة في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠٠٧م.

ويعني هذا الجدول الزمني المضي قدماً في كافة إجراءات تحقيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في جميع المجالات المنصوص عليها في الاتفاقية ، وفق هذا البرنامج الزمني ، بحيث تزال

جميع القيود والضوابط التي تحد من تحقيق المساواة التامة ، وذلك بتحديث قرارات العمل المشترك.

آلية تحقيق السوق المشتركة

أقرّ المجلس الأعلى في دورته الرابعة والعشرين (ديسمبر ٢٠٠٣) آلية متابعة سير العمل في السوق المشتركة على النحو التالي:

١. تقوم اللجان الوزارية المختصة باقتراح الآليات اللازمة لاستكمال تطبيق السوق الخليجية المشتركة وفق البرنامج الزمني المحدد في قرار المجلس الأعلى في الدورة الثالثة والعشرين.

٢. تكلف لجنة التعاون المالي والاقتصادي بمتابعة سير العمل في السوق الخليجية المشتركة في ضوء قرارات المجلس الأعلى والاتفاقية الاقتصادية ، وتقييم المرحلة التي وصل إليها التطبيق في كل جانب من جوانبها ، ودراسة ما يواجه التطبيق من عقبات واقتراح الآليات اللازمة لتذليلها.

وفي حين لم تتضمن اتفاقية عام ١٩٨١ أي ذكر مباشر للمواطنة الاقتصادية أو السوق المشتركة ، فإن "الاتفاقية الاقتصادية" المطوّرة لعام ٢٠٠١ تنص مباشرة على أن الهدف من تحقيق المساواة في المعاملة في المجالات العشرة الواردة فيها هو تحقيق السوق الخليجية المشتركة، كما تشير إلى تحقيق المواطنة الاقتصادية كهدف من أهدافها.

وقد تضمنت ديباجة الاتفاقية الاقتصادية لعام ٢٠٠١ إشارة إلى أن الاتفاقية تمثل استجابة لتطلعات وآمال مواطني دول المجلس في تحقيق المواطَنة الخليجية ، بما في ذلك المساواة في المعاملة ، وفي التنقل والإقامة ، والعمل ، والاستثمار ، والتعليم ، والصحة ، والخدمات الاجتماعية ، موضحة بأن ذلك هو أحد أهم أهداف هذه الاتفاقية.

الخطوات الواجبة لتحقيق المواطنة الاقتصادية

التنقل والإقامة

(أ) تنقل وإقامة المواطنين

يتمتع مواطنو دول المجلس بالمساواة في المعاملة من حيث حق الإقامة والتنقل بين دول المجلس . ويتم التنقل بين خمس من دول المجلس بالبطاقة المدنية ، وتقوم المملكة العربية السعودية حالياً بوضع الترتيبات النهائية للسماح بالتنقل بالبطاقة.

ويجري العمل حالياً على استكمال دراسة توحيد جواز السفر لمواطني دول المجلس ، وتوحيد المعلومات الأساسية التي تتضمنها البطاقة المدنية ، وتطوير بطاقة ذكية موحدة يمكن استخدامها كبطاقة مدنية للتنقل ولتحقيق أهداف أخرى . وقد تم إصدار البطاقة الذكية بالفعل في ثلاث من الدول الأعضاء هي مملكة البحرين ، والمملكة العربية السعودية ، وسلطنة عمان ، وقطعت الدول الثلاث الأخرى أشواطاً كبيرة في هذا المجال.

(ب) التنقل التجاري

بهدف تسهيل حركة التبادل التجاري وفق ما يقتضيه قيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس ، نص قرار المجلس الأعلى في الدورة الثالثة والعشرين عن السوق الخليجية المشتركة على ما يلي:

"تكلف اللجان المختصة بوضع آليات عملية ضمن ضوابط مناسبة لتسهيل تنقل فئات معينة من غير المواطنين ، مثل المستثمرين الأجانب ، وكبار المديرين ، ومسؤولي التسويق وسائقي الشاحنات ، وأن يتم ذلك في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠٠٣م، وذلك انسجاما مع متطلبات الاتحاد الجمركي وتسهيل انسياب حركة التجارة بين دول المجلس."

وأقرّ المجلس الأعلى في دورته الرابعة والعشرين عدداً من الآليات لتسهيل تنقل فئات معينة من غير المواطنين ، ولا زال العمل جارياً لتوحيد الإجراءات المتعلقة بالتأشيرات السياحية بين دول المجلس ، وكذلك توحيد الرسوم المتعلقة بتنقل سائقي الشاحنات بين دول المجلس.

ثانيا: العمل في قطاعات الدولة

(أ) المساواة في المعاملة في القطاع الأهلي

صدر قرار المجلس الأعلى في الدورة الرابعة عشرة (الرياض ، ١٩٩٣م) بمساواة مواطني دول المجلس العاملين في القطاع الخاص بمواطني الدولة مقر العمل ، وفق "الضوابط التنفيذية" التي أقرها المجلس الأعلى في نفس الدورة. وأكد قرار المجلس الأعلى في الدورة

الثالثة والعشرين في (الدوحة ، ٢٠٠٢) بأن يتم تطبيق "المساواة التامة في المعاملة" بين مواطني دول المجلس في مجال العمل في القطاعات الأهلية ، و"إزالة القيود التي قد تمنع من ذلك" ، وذلك في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠٠٣.

وقد اعتمد مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية برامج عمل خاصة بزيادة فرص توظيف وتسهيل انتقال العمالة الوطنية بين دول المجلس في القطاع الأهلي . ويقوم المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول المجلس بمتابعة تنفيذ هذه البرامج مع الدول الأعضاء . ويرفع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل بالتعاون مع الأمانة العامة تقريرا سنويا مستقلاً إلى المجلس الأعلى بتطورات هذا الموضوع يتضمن ما تم اتخاذه من خطوات ، وما يواجه التطبيق من صعوبات واقتراحات بتذليلها.

(ب) المساواة في المعاملة في القطاع الحكومي

صدر قرار المجلس الأعلى في دورته الحادية والعشرين (المنامة ، ٢٠٠٠) بالموافقة على معاملة مواطني دول المجلس العاملين في الخدمة المدنية في أي دولة عضو معاملة مواطني الدولة مقر العمل أثناء الخدمة.

وصدر قرار المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين (الدوحة ، ٢٠٠٢) بتطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال العمل في القطاعات الحكومية ، والتأمين الاجتماعي والتقاعد ، وإزالة القيود التي قد تمنع من ذلك ، وذلك في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠٠٥م.

وقد صدر عن اللجنة الوزارية للخدمة المدنية عدة قرارات لتسهيل انتقال وتوظيف المواطنين فيما بين دول المجلس ، من أبرزها التوسع في توطين الوظائف في قطاع الخدمة المدنية، واستكمال إحلال العمالة الوطنية المتوفرة من مواطني دول المجلس محل العمالة الوافدة المتعاقد معها لشغل وظائف الخدمة المدنية في دول المجلس ، بما في ذلك إمكانية عدم تجديد عقود شاغلي الوظائف الإدارية والكتابية والمالية في حالة توفر البديل من مواطني دول المجلس كمرحلة أولى ، واستمرار كل دولة من دول المجلس في إعطاء الأولوية لسد احتياجاتها من الموظفين من مواطني دول المجلس الأخرى قبل اللجوء للتعاقد مع غيرهم من خارج دول المجلس.

ثالثا: التأمين الاجتماعي والتقاعد

١. وجه المجلس الأعلى في دورته العشرين (نوفمبر ١٩٩٩م) بوضع نظام شامل ومناسب للتأمينات الاجتماعية في كل دولة يغطي مواطني دول المجلس الذي يعملون خارج دولهم أسوة بمواطني الدولة مقر العمل ، أو إيجاد صندوق مشترك للتأمين الاجتماعي ليغطي العاملين من المواطنين فيما بين دول المجلس.

٢. قرر مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية ولجنة التعاون المالي والاقتصادي في أكتوبر ٢٠٠٠م ، "مد مظلة الحماية التأمينية المطبقة في كل دولة من دول المجلس لتشمل مواطنيها الذين يعملون خارج دولهم ، كمرحلة انتقالية".

٣. وجه المجلس الوزاري في الدورة السابعة والسبعين (نوفمبر ٢٠٠٠م) الأجهزة المختصة بالتأمينات الاجتماعية والتقاعد المدني باستكمال مهامها المناطة بها بموجب قرار المجلس الأعلى بدورته العشرين بشأن حقوق ما بعد الخدمة للعاملين خارج دولهم ، ليتم تطبيقه خلال مدة أقصاها خمس سنوات.

٤. قرر المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين (الدوحة ، ٢٠٠٢م) ، أن يتم تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال التأمين الاجتماعي والتقاعد ، وإزالة القيود التي قد تمنع من ذلك ، وذلك في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠٠٥م.

٥. أقر المجلس الأعلى في دورته الخامسة والعشرين (المنامة ، ٢٠٠٤) الآلية التي اقترحتها لجنة التعاون المالي والاقتصادي في اجتماعها الرابع والستين في (مايو ٢٠٠٤) لمد مظلة الحماية التأمينية في كل دولة من دول المجلس لمواطنيها العاملين خارجها في دول المجلس الأخرى في القطاعين العام والخاص.

رابعاً: ممارسة العمل الحرفي

فيما يتعلق بالحرف ، قرر المجلس الأعلى في دورته الرابعة (نوفمبر ١٩٨٣) السماح للحرفيين من مواطني دول المجلس بممارسة حرفهم في أي من الدول الأعضاء ، دون أي استثناء ، اعتباراً من أول مارس ١٩٨٤م.

وفيما يتعلق بالمهن ، صدر قرار المجلس الأعلى في دورته الحادية والعشرين (ديسمبر ٢٠٠٠) بالسماح لمواطني دول المجلس بممارسة جميع

المهن (ما عدا ما يندرج منها تحت قائمة الأنشطة الاقتصادية المستثناة الواردة في خامساً أدناه).

خامساً: مزاولة الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية و الخدمية

ممارسة النشاط الاقتصادى:

١. ابتداء من الدورة الثالثة للمجلس الأعلى (نوفمبر ١٩٨٢) بُدئ بالسماح لمواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين بممارسة عدد من الأنشطة الاقتصادية ، وبدلا من السماح للمواطنين بممارسة الأنشطة الاقتصادية والمهن بدون تفريق أو تمييز وضعت ضوابط لممارسة الأنشطة والمهن (الدورة الثامنة ، ديسمبر ١٩٨٧) ، وممارسة تجارة التجزئة وتجارة الجملة (الدورة السابعة ، نوفمبر ١٩٨٦م).

٢. كان المتبع هو أن يضاف بين سنة وأخرى مهن وأنشطة اقتصادية لما هو مسموح به ، إلى أن صدر قرار المجلس الأعلى في دورته الحادية والعشرين (ديسمبر ٢٠٠٠) بالسماح بممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية والمهن دون تحديد باستثناء قائمة محددة من الأنشطة والمهن وعددها سبعة عشر نشاطاً والتي قصر ممارستها مرحليا على مواطني الدولة ولكنه أيضا ربط ذلك بالضوابط التي أقرها المجلس الأعلى في دورته الثامنة . وقد أصدرت جميع الدول الأعضاء ، عدا دولة قطر ، قرارات تنفيذية.

٣. صدر قرار المجلس الأعلى في الدورة الثالثة والعشرين (ديسمبر ٢٠٠٢) بتقليص قائمة الأنشطة الاقتصادية والمهن المقصور ممارستها من سبعة عشر نشاطاً إلى عشرة أنشطة ، كما نص القرار على

"تفويض لجنة التعاون المالي والاقتصادي باتخاذ القرارات المتعلقة بتقليص وإلغاء ماتبقى من قائمة الأنشطة الاقتصادية والمهن المقصور ممارستها على مواطني الدولة." وقد أصدرت جميع الدول الأعضاء ، عدا دولة قطر ، القرارات التنفيذية.

٤. أقرت لجنة التعاون المالي في اجتماعها الثامن والستين في مايو ٢٠٠٥ حذف عدد من الأنشطة من القائمة المشار إليها اعتباراً من ١ سبتمبر ٢٠٠٥ ، بما في ذلك تأجير السيارات ومكاتب التوظيف وجميع الأنشطة الثقافية عدا إنشاء المطابع والصحف والمجلات ، وبذلك أصبحت "القائمة السلبية" محصورة في تسعة أنشطة.

٥. أوصت لجنة من الدول الأعضاء في مارس ٢٠٠٦ بتقليص القائمة السلبية إلى خمسة أنشطة اعتباراً من سبتمبر ٢٠٠٦ ، والتوصية معروضة على لجنة التعاون المالي والاقتصادي لإقرارها بشكل نهائي.

ممارسة النشاط التجاري

(أ) تجارة التجزئة

قرر المجلس الأعلى في الدورة السابعة (١٩٨٦م) السماح لمواطني دول المجلس بمزاولة تجارة التجزئة في أي دولة عضو ومساواتهم بمواطني الدولة وفقا للقواعد المرفقة بالقرار ، اعتبارا من أول مارس ١٩٨٧م . وتم تعديل هذه القواعد في الدورة الثالثة والعشرين (ديسمبر ١٩٩٢م) ثم في الدورة الحادية والعشرين (ديسمبر ، ٢٠٠٠م).

(ب) تجارة الجملة

قرر المجلس الأعلى في دورته السابعة (١٩٨٦م) السماح لمواطني دول المجلس بمزاولة تجارة الجملة في أي دولة عضو ومساواتهم بمواطني الدولة وفقا للضوابط المرفقة بالقرار ، اعتبارا من أول مارس ١٩٩٠م . وقرر المجلس في دورته الخامسة عشرة (ديسمبر ١٩٩٤) تعديل تلك الضوابط ، والتي من أهمها ممارسة الشخص الطبيعي للنشاط التجاري بنفسه ، والإقامة في الدولة مقر النشاط.

سادساً: تملك العقار

مر السماح بتملك العقار بخطوات عديدة ، حيث نصت المادة (٨) من "الاتفاقية الاقتصادية الموحدة" (١٩٨١) على السماح بتملك العقار، ونصت مثلها المادة (٣) من "الاتفاقية الاقتصادية" الجديدة (٢٠٠١) على المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في تملك العقار ، إلا أن ذلك تم وفقاً لعدد من الضوابط المقيّدة خاصة فيما يتعلق بتملك الأراضي الخام ، وقد تم التخفيف من هذه الضوابط تدريجياً، حيث صدر آخر تنظيم لتملك القرار في الدورة (٢٣) للمجلس الأعلى في ديسمبر ٢٠٠٢ خلواً من معظم تلك القيود.

سابعاً: تنقل رؤوس الأموال

ليست هناك أية قيود على تنقل رؤوس الأموال بين دول المجلس، ولذلك لم تتناول قرارات المجلس الأعلى هذا الموضوع بالتفصيل . وهناك حركة متنامية لرؤوس الأموال بين دول المجلس ، إلا أن زيادة وتشجيع هذه الحركة تتطلب استكمال بقية متطلبات السوق الخليجية

المشتركة بإزالة القيود على ممارسة مواطني دول المجلس للنشاط الاقتصادي.

ثامناً: المعاملة الضريبية

وفق قرار المجلس الأعلى في الدورة التاسعة (ديسمبر ١٩٨٨) تمت مساواة مواطني دول المجلس في المعاملة الضريبية بمواطني الدولة نفسها عند ممارستهم الأنشطة الاقتصادية والمهن والحرف . فقد نص القرار على "مساواة مواطني دول المجلس اعتبارا من اليوم الأول من مارس ١٩٨٩مفي المعاملات الضريبية ومعاملتهم في هذا الشأن معاملة مواطني الدولة العضو المضيفة عند ممارستهم الأنشطة الاقتصادية المسموح بها ، بما في ذلك الحرف والمهن ، وفقا للاتفاقية الاقتصادية الموحدة وقرارات المجلس الأعلى ، على ألا يخل ذلك بأية مزايا ضريبية أفضل تمنحها دولة عضو لمواطني دول المجلس." وقد أصدرت جميع الدول الأعضاء القرارات التنفيذية اللازمة لتطبيق هذا القرار.

تاسعاً: تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات

١. قرر المجلس الأعلى في دورته التاسعة (١٩٨٨م) السماح لمواطني دول المجلس بتملك أسهم الشركات المساهمة ونقل ملكيتها وفقاً للقواعد المرفقة بالقرار ، وتم تعديل هذه القواعد في قرار المجلس الأعلى في دورته الخامسة عشرة (١٩٩٤م) ، وتجيز تلك القواعد استثناء بعض الشركات كشركات التأمين والبنوك ، كما تسمح بوضع قيود أخرى على تملك وتداول الأسهم وتأسيس الشركات . وقد أصدرت جميع دول المجلس ، عدا دولة قطر ، القرارات الداخلية لتنفيذ هذا القرار.

٢. أثبت التطبيق العملي لقواعد تملك وتداول الأسهم المشار إليها قلة المستفيدين منها وإحجام مواطني دول المجلس عن الاستثمار في هذا المجال بسبب صرامة الضوابط المرفقة بقرارات السماح لمواطني دول المجلس والاستثناءات التي وضعت لذلك.

٣. ولذلك ، وانسجاماً مع الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس ، فقد صدر قرار المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين (ديسمبر ، ٢٠٠٢م) بالنص على المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال تملك وتداول الأسهم وتأسيس الشركات ، وإزالة القيود التي قد تمنع من ذلك ، في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠٠٣م.

٤. بنهاية عام ٢٠٠٥ كانت جميع الدول الأعضاء قد أصدرت قرارات تمنح المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في هذا المجال ، ضمن ضوابط محددة في بعض الحالات.

٥. نظراً إلى أن تطبيق قرار المجلس الأعلى على أرض الواقع يتطلب وضع آليات فنية وقانونية تتيح للمواطنين والمؤسسات المالية وشركات الوساطة المالية فرصة الاستفادة من ذلك القرار ، فقد كلفت شركة استشارية دولية بإعداد الآليات اللازمة لتطوير وتكامل الأسواق المالية بين دول المجلس ، وقد أنجزت الدراسة في أبريل عام ٢٠٠٥ ، وتقوم اللجان المختصة بمراجعة هذه الآليات تمهيداً لرفعها إلى المجلس الأعلى لإقرارها.

عاشراً: التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية

التعليم العام

obeikandl.com

أقرّ المجلس الأعلى في دورته السادسة (ديسمبر ١٩٨٥م) ما يلي:

أ. معاملة كل طلاب دول المجلس في مراحل التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي معاملة طلاب الدولة مكان الدراسة . وقد أصدرت جميع دول المجلس القرارات الداخلية لتنفيذ القرار.

ب. معاملة الشهادات والوثائق الدراسية الخاصة بمواطني دول المجلس والصادرة من أية مؤسسة تعليمية رسمية بدول المجلس معاملة تلك الشهادات والوثائق الصادرة من الدولة نفسها ، ولا تتطلب التصديق من السفارات والملحقيات الثقافية ووزارات الخارجية.

التعليم الجامعى

قرر المجلس الأعلى في دورته الثامنة (ديسمبر ١٩٨٧م) "الموافقة على مساواة طلاب دول المجلس في مؤسسات التعليم العالي في القبول والمعاملة مع طلاب الدولة مقر الدراسة، وذلك وفقاً لما يلي:

أ. مع عدم الإخلال بأي معاملة أفضل ، تسعى الجامعات ومؤسسات التعليم العالي لمعاملة طلاب دول المجلس في القبول معاملة طلاب الدولة مكان الدراسة ووفق الضوابط التالية :

١. انطباق شروط القبول والتسجيل المعتمدة من مؤسسات التعليم العالي والمطبقة على أبناء الدولة مقر الدراسة على المتقدمين من طلاب دول المجلس الأخرى ووفق الإمكانيات المتوفرة.

٢. تعطى الأفضلية في القبول لمواطني دول مجلس التعاون المقيمين في الدولة مقر الدراسة والحاصلين على الشهادة الثانوية العامة أو

ما يعادلها من نفس الدولة مقر الدراسة.

ب. مع عدم الإخلال بأي معاملة أفضل ، يعامل أبناء دول مجلس التعاون بعد قبولهم في مؤسسات التعليم العالي معاملة أبناء الدولة مقر الدراسة فيما يتعلق بالدراسة ، ومتطلباتها من رسوم ومكافآت ، وسكن وعلاج."

ممارسة النشاط الاقتصادي في المجالات التعليمية

أقر المجلس الأعلى في دورته السادسة عشرة (ديسمبر ١٩٩٥م) السماح لمواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين بممارسة النشاط الاقتصادي في عدد من المجالات التعليمية تم تحديدها في القرار.

المساواة في المعاملة في تلقي الخدمات الصحية

نص قرار المجلس الأعلى في دورته التاسعة (ديسمبر ١٩٨٨م) على أن "يعامل مواطنو دول مجلس التعاون المقيمون والزائرون لأي دولة عضو معاملة مواطني الدولة نفسها في الاستفادة من المراكز الصحية والمستوصفات والمستشفيات العامة وذلك اعتبارا من أول مارس ١٩٨٩م." وقد أصدرت الدول الأعضاء قراراتها الداخلية بتطبيق هذا القرار.

الخطوات المستقبلية لاستكمال تحقيق المواطنة الاقتصادية

أقرَّ المجلس الأعلى نهاية عام ٢٠٠٧ كحد أقصى لاستكمال متطلبات السوق الخليجية المشتركة، التي هي العنصر الأساسي للمواطنة الاقتصادية. ومن خلال استعراض التقرير السابق عن خطوات التطبيق، ومن خلال متابعة الأمانة العامة لقرارات المجلس الأعلى، فإن تحقيق المواطنة الاقتصادية يتوقف على العوامل الثلاثة التالية:

١. استكمال منظومة قرارات المجلس الأعلى الخاصة بالسوق الخليجية المشتركة قبل نهاية عام ٢٠٠٧ ، وذلك بإصدار قرارات تنص على تحقيق المساواة التامة في المعاملة في المجالات التي لم تصدر بها قرارات من المجلس الأعلى، أو صدرت بها قرارات احتوت على بعض الضوابط أو القيود أو الاستثناءات التي تحد من تحقيق المساواة التامة.

٢. استكمال إصدار التشريعات الوطنية في كل دولة من دول المجلس لتنفيذ قرارات المجلس الأعلى ، وتقوم الأمانة العامة بمتابعة دورية لذلك وترفع بها تقارير للمجلس الوزاري والمجلس الأعلى ، حيث يُولي أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس اهتماماً خاصاً لهذا الموضوع.

٣. استكمال الأدوات التي تمكن المواطن الخليجي من الاستفادة من قرارات المجلس الأعلى ، ويمكن أن تشمل هذه الأدوات ما يلي:

أ ـ قياس درجة استفادة مواطني دول المجلس من قرارات المجلس الأعلى التي صدرت بشأن المواطنة الاقتصادية.

ب ـ نشر الوعي بين المواطنين بالامتيازات التي توفرها لهم المواطنة الخليجية المشتركة.

ج ـ استكمال إنشاء آلية تسوية الخلافات المنصوص عليها في الاتفاقية الاقتصادية ، بما سوف يوفر للمواطنين ورجال الأعمال

obeikandl.com

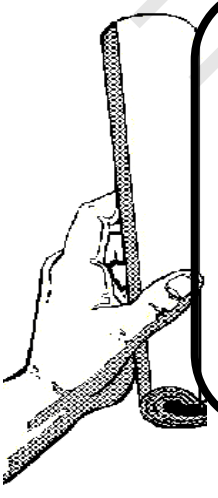

الفصل الخامس
قيم المواطنة
فى المناهج الدراسية
ولدى الشباب

obeikandl.com

obeikandl.com

دور المناهج الدراسية
في تحقيق أهداف تربية المواطنة

تواجه التربية اليوم في كثير من المجتمعات العديد من التحديات، أخطرها ما يعرف بظاهرة العولمة والتي تحمل في مضامينها تهديداً كبيراً لكل المجتمعات؛ فمع العولمة وما يصاحبها من تداعيات اقتصادية، وثقافية، واجتماعية، وأيدلوجية، لم يعد العالم كما عهدناه فيما مضى؛ فالحدود الثقافية في طريقها إلى التلاشي مما يسمح بانتقال كثير من الأفكار والمعتقدات التي تكاد تقضي على الخصوصية في كثير من المجتمعات، وبالتالي لا يبقى للمكان والتاريخ أي معنى في ظل السعي إلى عولمة التربية، ولهذا خطورته على كل من الدول المتقدمة والنامية من خلال التأثير في مقومات المواطنة والولاء عند أفرادها.

ولقد شهدت العقود الأخيرة من القرن الماضي أحداثاً متلاحقة وتطورات سريعة جعلت عملية التغيير أمراً حتمياً في معظم دول العالم، وقد انتاب القلق بعض المجتمعات من هذا التغير السريع، ولذلك زاد اهتمام المجتمعات الحديثة بالتربية للمواطنة، واخذ يستحوذ على عناية المفكرين والعاملين في الحقل التربوي، وخاصة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين الذي اتسم باختلاف القيم وقواعد السلوك وتنامي العنف وتفكك العلاقات وتشابك المصالح.

وحتى تكون المواطنة مبنية على وعي لابد أن تتم بتربية مقصودة تشرف عليها الدولة، يتم من خلالها تعريف الطالب المواطن بالعديد من مفاهيم المواطنة وخصائصها، مثل: مفهوم الوطن، والحكومة، والنظام السياسي، والمجتمع، والشورى، والمشاركة السياسية وأهميتها،

والمسؤولية الاجتماعية وصورها، والقانون، والدستور، والحقوق والواجبات، وغيرها من مفاهيم المواطنة وأسسها(المعمري،٢٠٠٢).

وهناك العديد من المؤسسات التي تشكل المواطنة وتنميها عند الفرد، ومنها الأسرة، والمؤسسات الدينية، والرفاق، ومجموعة العمل، والمدرسة التي تنفرد عن غيرها بالمسؤولية الكبيرة في تنمية المواطنة، وتشكيل شخصية المواطن والتزاماته، وفي تزويده بالمعرفة والمهارات اللازمة من أجل المواطنة الصالحة، وتنجز المدارس تلك المسؤولية من خلال المناهج الدراسية التي تبدأ في مراحل العمر الصغرى، وتستمر حتى بقية المراحل العمرية (Center For Civic Education, 1994).

ان مفهوم المواطنة من المفاهيم التي يدور حولها جدلاً كبيراً، لذا يصعب أن نجد لها تعريفاً يرضى به كل المختصين في هذا المجال، وبالتالي يختلف مفهوم المواطنة تبعاً للزاوية التي نتناولها منها، وتبعاً لهوية من يتحدث عنها، وتبعاً لما يراد بها.

والمواطنة في اللغة العربية منسوبة إلى الوطن، وهو المنزل الذي يقيم فيه الإنسان، والجمع أوطان، ويقال وطن بالمكان وأوطن به أي أقام، وأوطنه اتخذه وطناً، وأوطن فلان ارض كذا أي اتخذها محلا ومسكناً يقيم فيه (ابن منظور، ١٩٩٤)، وفي اللغة الانجليزية تأتي المواطنة ترجمة لمصطلح (Citizenship) ويقصد به غرس السلوك الاجتماعي المرغوب حسب قيم المجتمع، من اجل إيجاد المواطن الصالح Good Citizen (الخولي، ١٩٨١).

وبالرجوع إلى الموسوعة العربية العالمية (١٩٩٦، ص ٣١١) نجد أنها تعرف المواطنة بأنها "اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى أمة أو وطن" وفي قاموس علم الاجتماع تم تعريفها على أنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي. وتعرف دائرة المعارف البريطانية (Encyclopedia Britannica) المواطنة كما وردت عند (الكواري، ٢٠٠١، ص١١٨) بأنها" علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق وواجبات في تلك الدولة".

ويعرفها مركز التربية الوطنية (Center For Civic Education, 1998) بأنها" العضوية في الجماعة السياسية، وأعضاء الجماعة السياسية مواطنوها وبذلك فالمواطنة هي أيضاً العضوية في المجتمع، والعضوية تتطلب المشاركة القائمة على الفهم الواعي، والتفاهم، وقبول الحقوق والمسؤوليات".

وتعرف الموسوعة العربية العالمية (١٩٩٦، ص ١١٠) الوطنية بأنها "تعبير قويم يعني حب الفرد وإخلاصه لوطنه الذي يشمل الانتماء إلى الأرض والناس والعادات والتقاليد والفخر بالتاريخ والتفاني في خدمة الوطن. ويوحي هذا المصطلح بالتوحد مع الأمة"

كما تعرف بأنها "الشعور الجمعي الذي يربط بين أبناء الجماعة ويملأ قلوبهم بحب الوطن والجماعة، والاستعداد لبذل أقصى الجهد في سبيل بنائهما، والاستعداد للموت دفاعاً عنهما.

أبعاد المواطنة:

مفهوم المواطنة له أبعاد متعددة، تختلف تبعا للزاوية التي يتم تناوله منها، و من هذه الأبعاد ما يلي:

١- البعد المعرفي/ الثقافي: حيث تمثل المعرفة عنصرا جوهريا في نوعية المواطن الذي تسعى إليه مؤسسات المجتمع، ولا يعني ذلك بأن الأمي ليس مواطنا يتحمل مسؤولياته ويدين بالولاء للوطن، وإنما المعرفة وسيلة تتوفر للمواطن لبناء مهاراته وكفاءاته التي يحتاجها. كما أن التربية الوطنية تنطلق من ثقافة الناس مع الأخذ في الاعتبار الخصوصيات الثقافية للمجتمع (فريحه، ٢٠٠٤).

٢- البعد المهاراتي: ويقصد به المهارات الفكرية، مثل: التفكير الناقد، والتحليل، وحل المشكلات... وغيرها، حيث أن المواطن الذي يتمتع بهكذا مهارات يستطيع تمييز الأمور ويكون اكثر عقلانية ومنطقية فيما يقول ويفعل.

٣- البعد الاجتماعي: ويقصد بها الكفاءة الاجتماعية في التعايش مع الآخرين والعمل معهم (المعمري، ٢٠٠٢).

٤- البعد الانتمائي: أو البعد الوطني ويقصد به غرس انتماء التلاميذ لثقافاتهم ولمجتمعهم ولوطنهم.

٥- البعد الديني: أو القيمي، مثل: العدالة والمساواة والتسامح والحرية والشورى، والديمقراطية.

٦- البعد المكاني: وهو الإطار المادي والإنساني الذي يعيش فيه المواطن، أي البيئة المحلية التي يتعلم فيها ويتعامل مع أفرادها، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال المعارف والمواعظ في غرفة الصف، بل لابد من المشاركة التي تحصل في البيئة المحلية والتطوع في العمل البيئي.

أهمية تربية المواطنة وأهدافها:

تأتي أهمية تربية المواطنة من حيث أنها عملية متواصلة لتعميق الحس والشعور بالواجب تجاه المجتمع، وتنمية الشعور بالانتماء للوطن والاعتزاز به، وغرس حب النظام والاتجاهات الوطنية، والأخوة والتفاهم والتعاون بين المواطنين، واحترام النظم والتعليمات، وتعريف الناشئة بمؤسسات بلدهم، ومنظماته الحضارية، وأنها لم تأتِ مصادفة بل ثمرة عمل دؤوب وكفاح مرير، ولذا من واجبهم احترامها ومراعاتها. كما أن أهداف تربية المواطنة لاتتحقق بمجرد تسطيرها وإدراجها في الوثائق الرسمية، بل إن تحقيق الأهداف يتطلب ترجمتها إلى إجراءات عملية وتضمينها المناهج والكتب الدراسية.

وتتمثل أهمية تربية المواطنة في أنها:

- تدعّم وجود الدولة الحديثة، والدستور الوطني.
- تنمّي القيم الديمقراطية، والمعارف المدنية.
- تسهم في الحفاظ على استقرار المجتمع.
- تنمّي مهارات اتخاذ القرار والحوار واحترام الحقوق والواجبات لدى

الطلاب.

ويمكن القول بأن هدف تعليم المواطنة كما يراه ناريان (٢٠٠٤) هو تقديم برنامج يساعد التلاميذ على:

- أن يكونوا مواطنين مطلعين وعميقي التفكير يتحلون بالمسؤولية، ومدركين لحقوقهم وواجباتهم.
- تطوير مهارات الاستقصاء والاتصال.
- تطوير مهارات المشاركة والقيام بأنشطة ايجابية ومسؤولية.
- تعزيز نموهم الروحي، والأخلاقي، والثقافي، وان يكونوا اكثر ثقة بأنفسهم.
- تشجعهم على لعب دور ايجابي في مدرستهم وفي مجتمعهم وفي العالم.

مجالات تربية المواطنة في المنهج المدرسي:

يرى كينيدي(Kennedy,1999)، ومكلاهن (McLaughlin,1992) أن مجال تربية المواطنة تم التعبير عنه بمجموعة كبيرة من المصطلحات في عدد من المواد **و فيما يلي عرضاً موجزاً لكل عنصر من العناصر:**

١- الأمثلة الواردة في الكتاب المدرسي: والتي يفضل أن تكون مرتبطة بالبيئة المحلية للطالب حتى يمكن ربط الطالب بمجتمعه. مثلا عند تناول البيئة العمانية يضرب الأمثلة التالية : (البيئة

اليابسة: صحراء الربع الخالي، رملة آل وهيبة، سهل الباطنة، البيئة المائية: فلج دارس، وادي حلفين، عين الكسفة...)

٢- الصور والرسوم والأشكال: وفيها يتم التركيز على مظاهر الحياة في المجتمع العماني، كما هو وارد في الصور المدعمة للوحدة الرابعة- سلطنة عمان- في كتاب الدراسات الاجتماعية للصف الرابع الأساسي.

٣- أسلوب دراسة الحالة: وفيه يتم ربط الطالب بقضايا مجتمعه، وفيه يتم تناول قضايا ومشكلات يتم مناقشتها من مختلف الجوانب، كما هو الحال على سبيل المثال في وحدة المياه في سلطنة عمان للصف الرابع الأساسي.

٤- التطبيقات العلمية: وهنا يتم التركيز على التطبيقات العلمية التي تتطلب التركيز فيها على المفاهيم والظواهر العلمية من البيئة، مثل: ظاهرة تملح التربة في منطقة الباطنة.

٥- مدخل القصص: وهو من الأساليب التي تجذب انتباه الطلاب وخاصة فيما يتعلق بالمواطنة، حيث يتم تناول شخصية عمانية ودورها في المجتمع العماني، كما هو الحال في الدراسات الاجتماعية واللغة العربية والتربية الإسلامية.

٦- الرحلات والزيارات الميدانية: من الأساليب الهامة في غرس قيمة الوطنية، ويتم ذلك من خلال القيام برحلات الاستكشاف أو الرحلات للمواقع التراثية والأثرية.

مضامين مقررات التربية الوطنية:

تعتبر مواضيع المواطنة أكثر ارتباطاً بمنهج الدراسات الاجتماعية من تربية وطنية وتاريخ وجغرافيا، ولكن مع أهمية المواطنة الصالحة كان لابد من تخصيص مقرر مستقل لها يكون له وقته المخصص في برنامج الدراسة في مختلف المراحل التعليمية، وذلك بهدف تطوير معرفة الطلاب وتشكيل مفاهيمهم وقناعاتهم واتجاهاتهم الوطنية (التل وآخرون، ١٩٩٣).

وكمثال لذلك، يذكر مجلس التربية الوطنية (Center For Civic Education, 1998) المعايير الوطنية لكتب ومناهج علم التربية المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تركز على العديد من الأسس منها جانبين، هما:

١- المعرفة الوطنية: وتهتم بما يجب أن يعرفه المواطنون عن بلدهم، وهي تركز على خمسة أسئلة هي:

- ما الحياة المدنية، والسياسية، والحكومة؟
- ما أسس النظام السياسي ؟
- كيف تعمل الحكومة الدستورية، لتجسيد الأعراض، والقيم، والمبادئ الديمقراطية؟
- ما علاقة الدولة بالأمم الأخرى، وبالقضايا العالمية؟
- ما ادوار المواطنين في تحقيق الديمقراطية ؟

obeikandl.com

ويندرج تحت الإجابة على كل سؤال العديد من العناصر التي يمكن أن تشكل أسس ومواضيع لمقررات التربية الوطنية؛ وتلك المعايير وان كانت معدة للتربية الوطنية في الولايات المتحدة الأمريكية؛ إلا أن أي بلد بإمكانه الإفادة منها في بناء مقررات التربية الوطنية، بعد استبعاد ما لا يلاءم المجتمع الذي تعد له تلك المقررات.

٢- المهارات المدنية: لكي يمارس المواطنون حقوقهم ويؤدوا مسؤولياتهم كمواطنين صالحين، لن تكون المعرفة كافية لهم؛ بل لابد من إكسابهم مهارات المشاركة الوطنية وهي:

- القدرة على فهممعنى الأشياء الوطنية الملموسة (العلم الوطني، أحداث مدنية وسياسية)

- القدرة على تمييز اللغة والرموز الوطنية ذات الأهمية الخصوصية للمواطنين

- القدرة على فهم القضايا السياسية ومعرفة تاريخها وصلتها بالحاضر.

- القدرة على التمييز بين الحقيقة والرأي.

- تطوير مهارات صنع القرارات وما تقتضيه من مناقشة بعض القضايا مع الآخرين.

نماذج لتجارب بعض الدول العربية والأجنبية في مجال تعزيز أهداف تربية المواطنة في المناهج الدراسية وفق الاتجاهات المعاصرة :

١- تجربة مملكة البحرين:

قامت وزارة التربية والتعليم بمملكة البحرين في العام الدراسي ١٩٧٦/٧٥م بتطوير المناهج الدراسية تنفيذاً لما ورد في الدستور واستحدثت مادة التربية الوطنية، وافرد لها منهجا خاصا يدرس ضمن إطار الدراسات الاجتماعية، وفي بداية التسعينات أعيد النظر في المناهج بحيث تعد التربية الوطنية قضية عامة ينبغي أن تسهم فيها جميع المواد الدراسية، وبالتالي تم الاتجاه إلى دمج مفاهيم التربية للمواطنة في المواد الدراسية بما يتفق مع أهدافها ومستويات الطلبة(الخليفة، ٢٠٠٤).

٢- تجربة المملكة العربية السعودية:

كان الاهتمام في المملكة بوجود مادة التربية الوطنية منذ ظهور التعليم بشكل رسمي، فلم تكن البداية عام ١٤١٧هـ، وإنما سبق تطبيقها عدة مرات خلال مراحل تطور التعليم، حيث كانت المرة الأولى عام ١٣٤٨هـ تحت مسمى مادة "الأخلاق والتربية الوطنية" لتدرس في الصف الثالث الابتدائي بواقع حصة واحدة في الأسبوع، والصف الرابع الابتدائي بواقع حصتين في الأسبوع، وفي تلك الفترة كانت المرحلة الابتدائية نهائية تؤهل من يتخرج منها للعمل، وتتكون من أربع مستويات تسبقها مرحلة تحضيرية مدتها ثلاث سنوات (الحبيب، ١٩٩١).

غابت التربية الوطنية كمادة مستقلة عن التعليم العام منذ عام ١٣٥٥هـ إلى عام ١٤٠٥هـ حتى عادت مرة أخرى من خلال التعليم الثانوي المطور كمادة إجبارية يدرسها جميع الطلاب من جميع التخصصات بواقع ساعتين في الأسبوع لمدة فصل دراسي واحد، ولكن هذا لم يستمر

طويلاً فقد ألغي التعليم الثانوي المطور عام ١٤١١هـ ومعه ألغيت مادة التربية الوطنية، ثم عادت من جديد عام ١٤١٧هـ كمادة مستقلة تدرس في جميع مراحل التعليم العام بداية من الصف الرابع الابتدائي إلى الثالث ثانوي (القحطاني، ١٤١٨هـ). ولقد جاء في الفقرة الثالثة من التعميم الوزاري رقم ٦١١ ما نصه "يسند تدريس مادة التربية الوطنية إلى المدرسين السعوديين الذين تبدو عليهم إمارات الاستعداد والحماسة والقدرة على القيام بهذه المسؤولية ويبدون فهماً واضحاً لها".

٣- سلطنة عمان:

عند تتبع مسيرة التعليم الحديث بالسلطنة منذ عام ١٩٧٠ وحتى الوقت الراهن يمكن ملاحظة الاهتمام المتنامي على مدى العقود الماضية بالشأن المتعلق ببناء الإنسان العماني الذي يكن الولاء لوطنه، والانتماء لمجتمعه، والاستعداد لخدمة وصون مكتسباته.

لذلك كانت التربية الوطنية قضية تربوية حاضرة على الدوام في المناهج العمانية ، تتطور أهدافها ويتجدد محتواها وتتعدد أشكال معالجة مواضيعها وفق وقع تقدم حياة المجتمع العماني؛ حيث اعتمدت المناهج العمانية معالجة التربية الوطنية اعتمادا على مبدأ أن مفهوم التربية الوطنية لا يختلف عن مفهوم التربية بمعناها الواسع إلا بتركيزه على علاقة الإنسان بمجتمعه وبيئته ووطنه وأرضه لتدريب الفرد على الحياة الاجتماعية حتى يقوم بدوره من خلال علاقاته مع الآخرين.

وبذلك يتضح أن المناهج العمانية قد عالجت موضوع التربية الوطنية من خلال أسلوبين :

اعتمد احدهما على تضمين قدر من المعارف والمفاهيم والقيم والاتجاهات ذات العلاقة بتنشئة الفرد تنشئة وطنية في جميع المواد الدراسية وفق ما يتفق وطبيعة المادة الدراسية.

في حين أن الأسلوب الثاني: قام على تخصيص مادة مستقلة باسم التربية الوطنية تعنى بالشأن الوطني والمواطنة، كي تتم معالجتها من مختلف أبعادها وبعمق وتوسع من اجل غرس القيم والاتجاهات الوطنية المستهدفة لدى الأفراد (الشيدي، ٢٠٠٤).

٤- الولايات المتحدة الأمريكية :

المجتمع الأمريكي خليط من المهاجرين الذين قدموا من أنحاء مختلفة من العالم، مما يتطلَّب من النظام السياسي محاولة دمجهم في الحياة الجديدة أو إعادة التشكيل الأيديولوجي لهم لتدعيم الاستقلال السياسي وتثبيت الحكم الديمقراطي من خلال النظام التربوي.

ونظرا لأن الولايات المتحدة دولة اتحادية مكونة من خمسين ولاية لكل منها نظام تعليمي مستقل، فإنه يصعب التعميم بالنسبة لبرامج ومناهج التربية الوطنية حيث تختلف كل ولاية عن الأخرى، إلا أنَّ هذه البرامج تحظى بالاهتمام والعناية من قبل السلطات التربوية في كل الولايات بصور وأشكال مختلفة ، فغالبية الولايات تكتفي بالمواد الاجتماعية أو القومية "التاريخ، الجغرافيا"، وبعض الولايات تضع منهجاً مستقلاً ، وبعضها الآخر يضعها كمادة إجبارية، كولاية ميرلاند

(العريان، ١٩٩٠).

وتمتد برامج تربية المواطنة ضمن المناهج الدراسية التالية:

١. الدراسات الاجتماعية : تعد التربية الوطنية هدفاً رئيساً للدراسات الاجتماعية، حيث يعد التاريخ مادة إجبارية في جميع الولايات وجميع المدارس، ويركز على: "التاريخ الأمريكي، الدستور، الأبنية السياسية، نظام الحكم، القيم الديمقراطية". أما الجغرافيا فينصب تدريسها على جغرافية كل ولاية مع اهتمام قليل في الآونة الأخيرة بتدريس جغرافية العالم من خلال تقسيمه إلى مناطق متماثلة (العريان، ١٩٩٠).

٢. التربية الوطنية : تدرس بعض الولايات منهجاً مستقلاً للتربية الوطنية يركز على : "الحقوق والواجبات، المسؤولية، القانون، دور المواطن في البناء والإنتاج وغيره"، وبدأ في السنوات الأخيرة الاهتمام ببعض القضايا التي تواجه المجتمع الأمريكي، مثل : "الجريمة، التلوث، الفقر، المخدرات، الهجرة" وبعض القضايا العالمية، مثل : "الصراعات العالمية والسلام، المشكلات البيئية، التكنولوجيا، الطاقة وحقوق الإنسان"، وتدمج هذه الموضوعات في الدراسات الاجتماعية والمواد الأخرى إذا لم يكن هناك منهج مستقل في الولاية (العريان، ١٩٩٠).

أشكال تربية المواطنة في الولايات المتحدة مع نماذج منها :

١. الأسلوب التقليدي :

يعد هذا الأسلوب من أقدم أساليب تعليم المواطنة في الولايات المتحدة، ويهدف إلى تعليم الطلاب قدراً محدوداً من الأنشطة السياسية،

مثل التصويت في الانتخابات (أيوب، ١٩٩٨).

٢. الأسلوب التقني :

يقدم هذا الأسلوب سلسلة من الأنشطة التي غالباً ما تكون عن طريق إعطاء الطلاب أسئلة للتكملة على استمارة معينة، ويعطي الطلاب بعض الأنشطة الإضافية التي تجمع بين خبرتهم واهتماماتهم ومحتوى المنهج (أيوب، ١٩٩٨).

٣. الأسلوب (البنائى) "التجريبي" :

يشجع هذا الأسلوب الطلاب على ممارسة اهتماماتهم من خلال منهج وأنشطة معدة بشكل متكامل تتماشى مع خبراتهم، وتجعلهم يبحثون على نطاق واسع في المجالات السياسية (أيوب، ١٩٩٨).

٤- اليابان :

يعد النظام التعليمي أحد المقومات السياسية للنهضة اليابانية المعاصرة، حيث تم توجيهه سياسياً لتدعيم الولاء الوطني للنظام السياسي، وترسيخ القيم الجماعية وتغذية الأفراد بالمعتقدات التي تعلي من شأن الانتماء القومي، وتحث على التضحية بالمنفعة الشخصية في مقابل الصالح العام (عبد البديع، ١٩٨٣).

ورغم ما يتميز به المجتمع الياباني المعاصر من وجود اتجاهات يمينية تدعو لمزيد من الجماعية وأخرى يسارية تؤكد على الفردية، وجماعات ليبرالية واشتراكية وشيوعية، إلا أن هذه الاتجاهات والجماعات ليس لها تأثير على البرنامج الرسمي للتنشئة السياسية من

obeikandl.com

خلال النظام التعليمي (عبد البديع، ١٩٨٣).

وتضع وزارة التربية اليابانية عدداً من الأهداف التي تسعى لتحقيقها من خلال موضوعات التربية الوطنية، أهمها :

١. احترام الذات، والآخرين، والإنسانية كافة.

٢. فهم الشعوب والثقافات المختلفة.

٣. تنمية استعداد الطلاب على تحمل المسؤولية تجاه أنفسهم، ومجتمعهم.

٤. زيادة الوعي بالمشكلات والقضايا المحلية والعالمية.

٥. تكوين الاتجاهات الخاصة بعملية السلام التفاهم الدولي.

هذا ولا تضع وزارة التربية اليابانية مادة دراسية مستقلة تحت مسمى التربية الوطنية أو التربية الدولية في مراحل التعليم العام، وإنما تضمن موضوعاتها في معظم المواد الدراسية، وبشكل خاص في مقررات الدراسات الاجتماعية والتربية الأخلاقية.

ويتم اللجوء لعدد من الأساليب والوسائل لتنفيذ برامج التربية الدولية، منها: المواد الدراسية : تتضمن معظم المواد الدراسية ، مثل "الدراسات الاجتماعية" موضوعات تتعلق بالتربية الدولية، أبرزها : "التكافل والتعاون الدولي، العلاقات الدولية، المشكلات الدولية، الأوضاع الدولية والسياسة اليابانية، ثقافات وشعوب العالم، المنظمات الدولية، المعاهدات الدولية، مصادر الثقافة اليابانية، التأثير المتبادل بين

اليابان والثقافات الأخرى، دور اليابان في عالم اليوم والغد" (ساتو، ١٩٧٩).

٥- المملكة المتحدة:

تسعى المملكة المتحدة إلى ضرورة تعلم مهارات الوطنية وعلى إدماج الاعتبارات المتعلقة بالمواطنة ضمن التعليم في كل مستوياته ابتداء من السنوات الأولى وانتهاء إلى التعليم المستمر وتعليم الكبار(كارين، ٢٠٠٠).

وهناك عدة نماذج للتربية الوطنية في التعليم الأساسي في المملكة المتحدة منها:

١- من خلال القيام بالمشاريع التربوية البيئية.

٢- ضمن جميع المواد الدراسية.

٣- الأسابيع العامة.

٤- جماعات النشاط.

٥- من خلال النقاشات وتمثيل الأدوار.

٦- الصين :

تتمثل طبيعة التربية في الصين في الربط بين التعليم والعمل الإنتاجي لتنمية وتكامل الشخصية، وإدراك أهمية التعليم في التنمية الاقتصادية على المستوى القومي. وهكذا يبدو واضحاً

obeikandl.com

أن التعليم في الصين هو تعليم سياسي بالدرجة الأولى (عبود وآخرون، ١٩٩٧).

وتسعى برامج التربية السياسية لتحقيق الأهداف التالية :

١. تنمية الشخصية المتكاملة للفرد ليكون عاملاً عن وعى اشتراكي اجتماعي ثقافي.

٢. غرس روح المسؤولية لدى الأفراد ، وقبولها كمواطنين.

٣. احترام الفرد لذاته وللكبار وللسلطات.

٤. احترام القانون والالتزام به.

٥. رفع مستوى الوعي بأهمية العمل اليدوي واحترامه .

هذا وتضع دولة الصين منهجاً مستقلاً للتربية الوطنية في جميع مراحل التعليم العام تحت مسمى التربية السياسية، ولا تكتفي بذلك بل تضمن موضوعاتها في معظم المواد الدراسية الأخرى، وتوجه هذه المواد لخدمة أهدافها (مرسي ، ١٩٩٨).

ولتنفيذ سياستها في مجال التربية الوطنية تتبع الصين الأساليب التالية :

١. رياض الأطفال : رغم أن هذه المرحلة ليست إلزامية إلا أنها من أهم المراحل في مجال التربية السياسية، حيث يبدأ في هذه المرحلة غرس روح العمل الجماعي واحترام السلطة والالتزام بالنظام من خلال أداء بعض الأعمال البسيطة مثل مسح الأرضيات وترتيب الأدوات والملابس

obeikandl.com

وتعلم الأناشيد الوطنية (عبود وآخرون، ١٩٩٧).

التعليم العام :

أ) المواد الدراسية : تعد مادة التربية السياسية من أهم المواد الدراسية في مناهج التعليم العام بمراحله الثلاث، وأبرز موضوعاتها : "الأخلاق والعقيدة الشيوعية، الحزب الشيوعي، احترام السلطة، الاشتراكية، الملكية الخاصة والعامة، المشاركة السياسية، النظام ، التعاون، المسؤولية"، إضافة لتوجيه المواد الدراسية الأخرى لخدمة مادة التربية السياسية كأساس للنظام التعليمي (عبود وآخرون ، ١٩٩٧).

ب) الربط بين التعليم والعلم المنتج : يعد هذا الأسلوب من الجوانب الأساسية للتربية السياسية، وذلك لربط النظرية بالتطبيق أو الطلاب بالعمل ، ويبدأ في المرحلة الابتدائية من خلال قيام الطلاب ببعض الأعمال الجماعية لتطوير الحقول المدرسية والمشاركة في بعض أعمال المصانع والشركات.

مقترح بالكفايات التربوية المتعلقة بالتربية الوطنية والتي يمكن تضمينها في المناهج الدراسية:

تشكل موضوعات التربية الوطنية قاسماً مشتركاً رئيساً بين جميع مناهج المواد الدراسية المتعددة، وعاملاً مهماً في إيجاد الترابط والتكامل فيما بينها ، ويمكن من خلال الكفايات التربوية تضمين القيم والمبادئ والاتجاهات المتعلقة بالمواطنة في المناهج الدراسيةالمختلفة ،

ولا بد من تضمين المناهج الدراسية للقيم مع المهارات (Values) ومن أهمها القيم التي من شأنها بث روح الإخلاص والولاء لهذا الوطن والحرص على أمنه. ويجب ألا يكون "غرس المواطنة الصالحة" يقتصر فقط على منهج يدرس خاضع لموضوعات وأسابيع وأسئلة واختبارات بحيث يتحول إلى منهج تقليدي يكون فيه هم المعلم الأول الانتهاء من المنهج دون التركيز على الهدف العلمي من هذه المادة. إن غرس الوطنية في نفوس الطلبة يجب أن يتم بشكل تلقائي من خلال تضمين المنهج موضوعات من شأنها تعزيز هذه المشاعر(حسن، ١٤٢٦هـ)، وعلى سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

م	الكفاية الرئيسة	الكفايات الفرعية
١	الوطنية	– الاعتزاز بالانتماء للوطن والمحافظة على مكتسباته ومنجزاته – إدراك طبيعة النظام السياسي – احترام القوانين والتشريعات في الدولة – تقدير أهمية المحافظة على الوحدة الوطنية – المشاركة في أعمال الترشيح والترشح للمجالس النيابية والشورى – الوعي بالواجبات تجاه الوطن والاستعداد لأدائها.
٢	الاجتماعية	– إدراك طبيعة النظم الاجتماعية والثقافية للمجتمع والعلاقات التي تربط بين أفراده

م	الكفاية الرئيسة	الكفايات الفرعية
		– الوعي بالعادات والتقاليد والأنظمة والقضايا والمشكلات السائدة في المجتمع – الوعي بضرورة الالتزام بقواعد الآداب السليمة في التعامل مع الآخرين – إدراك معنى المسؤولية الاجتماعية السليمة – تقبل نقد الآخرين
٣	الشخصية	– التسامح فكراً وسلوكاً – الثقة بالنفس وتحمل المسئولية – ضبط النفس – الوعي بالحقوق الشخصية
٤	المهارية	– التفكير العلمي والناقد – حل المشكلات – اتخاذ القرار – الحوار البناء – التعلم الذاتي – توظيف المعارف والمهارات المكتسبة في مواقف جديدة – العمل الجماعي
٥	الوجدانية	– حب الوطن والولاء للقائد – الاعتزاز بالمنجزات والمكتسبات – احترام القوانين والأنظمة

obeikandl.com

م	الكفاية الرئيسة	الكفايات الفرعية
		– احترام الملكية العامة والخاصة – تقدير جهود أجهزة الدولة في خدمة المجتمع – الاعتزاز بالذات – احترام آراء الآخرين

وبعد استعراض الكفايات السابقة، نخلص إلى أن محتوى مقررات التربية الوطنية يجب أن يهتم بتنمية أربعة جوانب عند المتعلم، هي: المعرفة، والقيم والاتجاهات، والمهارات، والمشاركة الاجتماعية. سواءً تم ذلك من خلال إفراد مقرر خاص بالتربية الوطنية أو من خلال تضمينها في المواد الدراسية المختلفة.

قيم المواطنة لدى الشباب

في إطار احترام إنسانية الإنسان ، فان الشعور بالمواطن نحو وطن واحد لا يكون الآمن خلال تعاون و تكامل وتناسق كافة الأجهزة التربوية و الشبابية و الاجتماعية لتدعيم هذا الشعور من خلال برامج و أنشطة يتم تقديمها لكل مواطن منذ الطفولة المبكرة وطوال مراحل تنشئته ، مدى الحياة وفى مساواة تامة في الحقوق و الوجبات و تكافؤ الفرص دون تميز بوصفها حقا من حقوق الإنسان .

وتكتسب المواطنة قيمتها من خلال الرأي الجمعي لجماعة تتولى من خلال ظروف حياتية لهذه الجماعة و تكون مقبولة و معترفا بها ، حيث تكون هناك قيم أخلاقية و ثقافية يشترك فيها جميع المواطنين ، و بذلك فان قيم المواطنة لا تفرض من الخارج فرضا ، و الوعي بها ،

فالمواطنة تتمثل في الأفكار التي يعبر بها أعضاء المجتمع عن اهتماماتهم في أسلوب ايجابي في ضوء ضمير وطني يتم تكوين من خلال مؤسسات التنشئة التربوية التي تهدف إلى تنشئة المواطن من خلال الأسرة و المدرسة و دور العبادة و الجامعة و الأندية ومراكز الشباب و الجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية .

و ثمة ترابط قوى بين المواطنة بجناحيها الحقوق و الواجبات ، وبين فكرة الولاء والانتماء الذي تحرص كافة المجتمعات بمختلف أنماطها على غرسها لدى أبنائها و في كل الأحوال ، يصعب الحديث عن مواطنة صالحة و ايجابية إلا إذا كانت هناك حقوق مدنية وسياسية و اقتصادية و اجتماعية يكفلها الدستور ، و يتم ممارسته على ارض الواقع .

و سوف تناول دور مراكز الشباب في تدعيم قيم المواطنة لدى الشباب وذلك من خلال عدة أهداف تتمثل في تدعيم الانتماء و الولاء للمجتمع و كذلك من خلال تدعيم الحقوق و الواجبات الاجتماعية ومن خلال حقوق البيئة و تدعيم قيم المسئولية الاجتماعية وذلك بإلقاء الضوء على الإطار النظري للمواطنة والانتماء وكذلك خطوات البحث العلمي واجر ائتها المنهجية في تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها وذلك للوصول إلى النتائج العلمية التي توضح حجم الظاهرة التي نقوم بدراستها والإطار التصوري لتفعيل دور مراكز الشباب في تدعيم المواطنة لدى الشباب

ظهرت مؤخراً الدعوة إلى التعليم للمواطنة، والتي ارتبطت نشأتها بظاهرة العولمة وما صاحبها من انتشار قيم سلبية، تدعو إلى الفردية والسلبية وتضعف من قيمة الانتساب للحدود الجغرافية، والهوية الثقافية، وفي ذلك الوقت ظهرت جمعيات مدنية عابرة للقوميات تهدف إلى تحقيق المساواة والعدل دون الالتفات إلى جنس أو عرق أو دين ومن هذه الجمعيات، جمعيات حقوق الإنسان وحقوق المرأة وحقوق الطفل[1].

ويفسر ذلك ما تناله المواطنة من اهتمام على المسارات الآتية ، تشريعياً حيث تتضمن دساتير جميع دول العالم تقنيناً لحقوق المواطن وواجباته، وتربوياً حيث تنظم التنشئة التي تسعى إلى تكريس وعي المواطن قيماً وممارسات لدى النشء من أجل تحقيق الاندماج الوطني، وسياسياً في صور بناء آليات مؤسساتية تستوعب مشاركة أفراد المجتمع في بنية الدولة الوطنية الديمقراطية، وفي هذا السياق احتلت هذه القضية مساحة كبيرة في الدراسات السياسية، والاجتماعية والتربوية، وتعددت أبعاد المواطنة في علاقتها الممتدة عبر قضايا تتمحور في علاقة الفرد بالمجتمع والدولة من خلال أطر قانونية منظمة للحقوق والواجبات، ومبينة مواصفات المواطن وأبعاد المواطنة، حسب المنابع الفكرية للدولة ومرجعية نظرياتها السياسية .

وفي العالم العربي اختلفت أطياف الفكر كذلك ليس فقط حسب الاختلاف المنهجي القطري بل أيضاً في داخل القطر الواحد باختلاف الأيديولوجيات التي تعاقبت بتعاقب مراحل الحكم وإدارة الدولة في الحقب الزمنية المختلفة، مما أوجد أنماطا متعددة من الوعي

لدى الشعوب العربية تداخلت أحياناً وتصادمت أحياناً أخرى، وأثرت على دوائر الانتماء مما أدى إلى العديد من الانعكاسات السلبية على مبدأ المواطنة ذاته فضلاً عن ممارساتها من قبل الأفراد.

وتعتبر مراكز الشباب من المؤسسات الاجتماعية والتي تهتم بأعداد الشباب، أعداداً ثقافياً وقيمياً واجتماعياً وبدنياً ونفسياً من خلال البرامج والأنشطة التي يقدمها مراكز وأندية الشباب المنتشرة في كل المحافظات والمدن والقرى وذلك من خلال مشرفين ومتخصصين في كافة البرامج والأنشطة المتعددة المقدمة للشباب.

هذا وقد بلغ عدد مراكز الشباب (٤٣٠٢) مركز على مستوى الجمهورية، وتلقي جميع مراكز وأندية الشباب اهتماما بالغاً حيث يتم ذلك من خلال محورين هما:

- إنشاء مراكز شباب جديدة حيث تم الانتهاء من استكمال عدد (٣٣٠) مركز شباب في عدد (٢٧) محافظة.
- ثم إنشاء عدد (٥٤) مركز شباب جديد في عدد (١٩) محافظة.
- ثم البدء في إنشاء (٩٣) مركز شباب في عدد (١٩) محافظة.

لأهمية الاهتمام بالمواطنة ودراستها لتأثيرها وقيمتها فقد اهتمت كثير من البحوث والدراسات بذلك ، فنجد دراسة أميرة محمد رفعت حواس ٢٠٠٣ والتي استهدفت التعرف على العلاقة بين العدالة التنظيمية

وسلوكيات المواطنة من حيث شكلها واتجاهاتها ومدى قوتها.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن هناك علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة معنوية بين مكونات العدالة التنظيمية وسلوكيات المواطنة التنظيمية ، أي أنه عند أحساس العاملين بالعدالة التنظيمية، فأن يتولد لدى العاملين ثقة في الإدارة نتيجة لذلك يتولد لدى العاملين الرغبة في أداء بعض السلوكيات التي تخرج عند نطاق اختصاصاتهم الوظيفية.

كما تشير دراسة أحمد عبد الفتاح ناجي ٢٠٠٤:

والتي استهدفت الوقوف على تصورات شباب الجامعة حول حقوق وواجبات المواطنة، وتوصلت الدراسة إلى وجود اختلاف بين الذكور والإناث في وجهات نظرهم حول مفهوم المواطنة والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنة، ووجود اتفاق حول ما يجب أن تقوم به الحكومة لنشر ثقافة المواطنة وحقوق الإنسان في المجتمع.

كما أشارت دراسة أماني صالح أحمد زرزورة ٢٠٠٨:

والتي تناولت تصميم البرنامج المقترح في خدمة الجماعة وتنمية خصائص المواطنة الصالحة لدى الطلاب المشاركين في النادي الصيفي، وذلك من خلال تنمية الشعور بالإنتماء والمسئولية الاجتماعية والمحافظة على المكانة العامة، وطبقت الدراسة على (٢٤) طالبة من مدارس

obeikandl.com

الثانوية الفنية بنات بشربين أعمارهن من (١٦- ١٨) سنة وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ، أثبتت نتائج الدراسة صحة فروض الدراسة بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البرنامج المقترح في خدمة الجماعة وتنمية الشعور بالانتماء، والمسئولية الاجتماعية والشعور بالمحافظة على الممتلكات العامة.

كما أشارت دراسة سعيد بن سعيد ناصر حمدان ٢٠٠٨

وتسعى هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف منها التأصيل النظري لمفهوم المواطنة والإنتماء وتحديد تحديات العولمة، ومدى انعكاسها على قيم المواطنة، وتحديد دور الأسرة في تدعيم قيم المواطنة، وكذلك التعرف على الدور الذي يمكن أن تقوم به المدرسة في تدعيم قيم المواطنة وكذلك الكيفية التي يمكن من خلالها تفعيل قيم المواطنة لدى الشباب لمواجهة تحديات العولمة.

وتوصلت الدراسة : إلى مجموعة من التوصيات منها ضرورة إشباع الحاجات الأساسية للأفراد وكل الطبقات وتقليل حدة التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بينهم، وأن شعور الأفراد بالعدل الاجتماعي وتكافؤ الفرص الاجتماعية يؤدي إلى تدعيم قيم الانتماء والمواطنة لديهم، التكثيف من البرامج التي تحث الشباب على قيم الانتماء والمواطنة.

كما اهتمت دراسة سامية بارح فرج ٢٠٠٦

والتي تناولت التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتنمية قيم المواطنة عند الشباب، وطبقت الدراسة على (٥٠) شاب من أعضاء

obeikandi.com

مكتب شباب المستقبل.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها ، أن هناك انخفاض في مستوى ممارسة حقوق المواطنة عند عينة الدراسة في القياس القبلي وكذلك انخفاض مستوى ممارسة واجبات المواطنة على عينة الدراسة في القياس القبلى وكذلك انخفاض مستوى استيعاب الشباب لمفهوم المواطنة في القياس القبلي.

في حين كشفت دراسة عماد حمدي داوود ٢٠٠٧.

والتي اهتمت بالتعرف على تأثير مناهج تعليم الخدمة الاجتماعية في تنمية ثقافة المواطنة لدى طلابها ، وكذلك التعرف على مدى اختلاف ثقافة المواطنة لدى الطلاب باختلاف مدة الدراسة، و قد كشفت الدراسة عن قصور في دور مناهج تعليم الخدمة الاجتماعية في تنمية ثقافة المواطنة لدى طلابها.

وقد أشارت دراسة عثمان بن صالح العامر ٢٠٠٥.

والتي استهدفت الدراسة التأصيل النظري لمفهوم المواطنة والإنتماء، واستخلاص أبعاد المواطنة بمفهومها العصري من خلال أدبيات الفكر السياسي والاجتماعي، وأهم المتغيرات العالمية المعاصرة التي انعكست على مفهوم المواطنة، والتعرف على وعي الشباب السعودي بأبعاد المواطنة (الهوية- الانتماء- التعددية- الحرية والمشاركة السياسية) والوقوف على الفروق بين وعي الشباب بأبعاد المواطنة باختلاف متغير الجنس- نوع التعليم و محل الإقامة- المستوى الاقتصادي للأسرة- مستوى تعليم الشاب وتقديم رؤية مقترحة حول

أفاق تفعيل مبدأ المواطنة ودور مؤسسات المجتمع ذات العلاقة في ذلك ، وأجريت الدراسة على شباب المملكة العربية السعودية ذكر وإناث في جامعة الملك سعود ، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، كلية المجتمع بحائل وكلية التربية للبنات بحائل وبلغ عددهم (٥٤٤) شاب وفتاة، وتوصلت الدراسة على مجموعة من النتائج منها أن هناك ارتفاع ملحوظ في وعي الشباب السعودي بالهوية والانتماء للوطن والحرص على مصالحه، وأن هناك ميلاً واضحاً لعدم المشاركة السياسية لدى الشباب السعودي . بينما توضح دراسة يوسف عبد الحميد ٢٠٠٧

والتي استهدفت وصف وتحليل دور المدرسة في تنمية قيم المواطنة لدى طلابها في عصر العولمة الثقافية ، لتوصل إلى برنامج مقترح لتدعيم دور المدرسة في تنمية قيم المواطنة لدى طلابها، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ، ها أن هناك قصور في دور المدرسة في تنمية قيم المواطنة لدى الطلاب يتضح هذا القصور في الآتي قيمة الهوية الوطنية الثقافية وقيمة الانتماء الوطني وقيمة الانفتاح على الآخر وقيمة المشاركة السياسية.

وإذا انتقلنا إلى الدراسات الأجنبية والتي تناولت موضوع الدراسة الراهنة نجد دراسة ماندل كرستين Mandel Karsten

والتي استهدفت التعرف على أثر أنشطة وبرامج الجامعة الدولية بالمكسيك على تنشيط قيم المواطنة لدى الطلاب، وطبقت الدراسة على

طلاب الجامعة الدولية بالمكسيك وكندا ، وتوصلت الدراسة إلى أن طريقة التعليم والبحث القائم على المشاركة المجتمعية والتدريب المستمر على التعامل مع قضايا المجتمع والتفاعل معها في تعلمهم داخل الجامعة ، على تدعيم قيم المواطنة لدى الطلاب وكذلك وعي الطلاب وانغماسهم في التغيرات والتحولات التي تحدث للمجتمع ، ساعدت بتعزيز قيم المواطنة

في حين أشارت دراسة بيترسون دونا Peterson Donna 2005 والتي تناولت التعرف على طريقة التأثير في الطلاب خارج المدرسة والعلاقة بين المجتمع والجامعة لتطوير الأخلاق والمواطنة ، وطبقت الدراسة على الشباب في جنوب الولايات المتحدة الأمريكية ، لمعرفة طرق تفكير الشباب وحقوق وواجباتهم نحو مجتمعهم وأفكارهم وميولهم وسلوكهم وطموحاتهم في المستقبل، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن الاهتمام باحتياجات الشباب وتنمية المعارف العلمية لديهم وتحقيق التعاون بين الجامعة ومؤسسات المجتمع ومساعدة الشباب على التفكير السليم ساعد في تنمية قيم المواطنة والانتماء لديهم.

في حين تناول ولكر جيوس Walker Joyce 2005

والتي استهدفت التعرف على صور المواطنة بين الشباب ودور المعلمين في الجامعة ومعاهد التعليم في إكساب هؤلاء الشباب قيم المواطنة ، وتوصلت الدراسة مجموعة من النتائج منها أن البرامج والأنشطة في الجامعة لها علاقة وتأثير إيجابي في مساعدة الشباب على إتخاذ القرار والإدراك الصحيح لاحتياجاته ومشكلاته والمساهمة في

حلها وتدعيم المواطنة لديهم.

بينما أهتم كيلفرت روبرت Calvert Robert 2006 .

والذي تناول دور الجامعة في تعليم الطلاب الأمريكيين السياسة والديمقراطية والثقة بالنفس وتكوين العلاقات الطيبة والمشاركة الإيجابية في قضايا المجتمع وتنمية إحساسهم بالمواطنة وتحمل المسئولية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن الجامعة من خلال أنشطتها ومشروعاتها التي تتيحها للطلاب من خلال دراستهم تساعدهم في تنمية القدرة على التعبير وإبداء الآراء وتساهم في ارتباطهم بالجامعة وتشعرهم بالأهمية والتقدير لديهم.

وفي دراسة قام بها ماجيك هنري Magick Hanray 2007 .

والتي تهدف إلى التعرف على تأثير الجامعة في تعليم الطلاب حقوق وواجبات المواطنة وأدوارهم في المجتمع، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن ممارسة الطلاب للأنشطة المختلفة داخل الجامعة واشتراكهم في الحوارات والمناقشات مع المعلمين واشتراكهم في قضايا ومشكلات المجتمع وفهم الموضوعات الاجتماعية والسياسية داخل الجامعة وخارجها وأعدادهم للتعامل مع التحديات التي تواجههم في الحياة وتعليمهم الأسلوب الديمقراطي ساهم في غرس وتدعيم قيم المواطنة لديهم.

أ - الشباب:

obeikandl.com

بـذلت محـاولات متعـددة لتحديـد مفهـوم واضـح ومحـدد لمعنـى الشباب، وقد قام المشتغلون برعاية الشباب بتحديد ثلاثة مداخل في هذا المجال:

المدخل الأول: يرى أن الشباب مرحلة عمرية محددة من مراحل العمر، حيث نجد من يؤكد أن الشباب منهم دون سن العشرين، أو من يحدد هذه الشريحة بصورة أكثر دقة فيذهب إلى أنهم يقعون بين الخامسة عشر والخامسة والعشرين وأحياناً يمتد الحد الأخير حتى الأربعين.

المدخل الثاني: يرى أن الشباب حالة نفسية مصاحبة تمر بالإنسان وتتميز بالحيوية والنشاط وترتبط بالقدرة على التعلم ومرونة العلاقات الإنسانية، وتحمل المسئولية .

المدخل الثالث: يركز أصحاب هذا المدخل في تحديدهم لمرحلة الشباب على اكتمال نمو البناء العضوي والوظيفي للمكونات الأساسية لجسم الإنسان سواء كانت عضوية داخلية أم خارجية.

ولا شك أن البحث عن مفهوم للشباب من خلال مقاييس سكانية محددة بفترات عمرية، أو مقاييس بيولوجية، تجعل من الشباب فترة توجد بين البلوغ ونهاية النمو، أو مقاييس تركز فقط على الخصائص النفسية التي يفرزها ما يدرج على تسميته بأزمة المراهقة، أمر يتصف بالارتجالية وعدم الموضوعية.

فهذه المداخل الضيقة تغفل عن الشباب أبعاده الاجتماعية والفروق في الأصول الاجتماعية، وهناك من يؤكد على أن الشباب فترة تبدأ

حينما يحاول المجتمع تأهيل الشخص لكي يشغل مكانه وضعية اجتماعية ويؤدي أدواراً اجتماعية سواء داخل الأسرة أو خارجها، وتنتهي هذه المرحلة حينما يستقر الشخص في شغل مكانته ويؤدي الأدوار التي أهل لها، وهو ما يعني أنه أصبح جزء من النظام المستقر والثابت في المجتمع.

مراكز الشباب:

تعرف مراكز الشباب على أنها مؤسسات تعمل لخدمة الشباب وتهيأ لهم فرص استثمار وقت فراغهم في أنشطة رياضية وثقافية واجتماعية لإشباع حاجاتهم وتنمية ميولهم وهواياتهم تحت إشراف قيادات متخصصة.

كما تعرف مراكز الشباب أيضاً بأنها كل هيئة مجهزة بالمباني والإمكانيات تقيمها الدولة أو المجالس المحلية أو الأفراد في المدن والقرى بقصد تنمية الشباب في مراحل العمر المختلفة واستثمار أوقات فراغهم في ممارسة الأنشطة الترويحية والاجتماعية والرياضية والقومية.

كما يقصد بمؤسسات مراكز الشباب بأنها مؤسسات يتجمع فيها الشباب لممارسة الأنشطة المختلفة في سهولة ويسر و ارتقاء إلى مستوى المواطنة الصالحة دون تحديد أو تخصيص لنوع معين أو فئة من المواطنين، ولكنها مدرسة شعبية وطنية تمارس فيها شتى الهوايات والألعاب والفنون وبعض المشروعات والبرامج التي تخص البيئة المحيطة ويبرز فيها الأعضاء كمحور أساسي في هذه البرامج.

ومن خلال التعاريف السابقة نجد أنها ركزت على النقاط الآتية

لمراكز الشباب:

١) مراكز الشباب هي نوع من مؤسسات المجتمع الذي يتجمع فيها الشباب.

٢) مراكز الشباب مؤسسات يمارس فيها الشباب الأنشطة والبرامج المتعددة والتي تعمل على إشباع احتياجات الشباب وترتبط بعضها بالبيئة المحيطة.

٣) تقدم خدمات وبرامج مراكز الشباب لكل الفئات دون تفرقة للمواطنين.

٤) ترتبط سياسة مراكز الشباب بأيديولوجية الدولة وسياستها العامة في إطار ربط المؤسسات بالمجتمعات المحلية.

ويمكن وضع تعريف إجرائي لمراكز الشباب في النقاط الآتية:

١- هي مؤسسات اجتماعية وتربوية منظمة ينضم إليها الشباب لممارسة الأنشطة والبرامج المتعددة لتحقيق النمو السليم للشباب في النواحي الجسمية والاجتماعية والعقلية والنفسية.

٢- تعمل هذه المراكز على استثمار طاقات وإمكانيات الشباب وتوجيهها لخدمة المجتمع والبيئة من خلال البرامج والأنشطة المعدة لذلك.

٣- تساهم هذه المراكز في إكساب الشباب القيم الاجتماعية

obeikandl.com

والأخلاقية حتى يصبحوا مواطنين صالحين لأنفسهم ولمجتمعهم.

٤- تحرص مراكز الشباب على إشباع حاجات ورغبات الشباب والعمل على تنمية مهاراتهم وهواياتهم من خلال المشاركة الفعالة في البرامج المقدمة إليهم.

مفهوم القيم Values Concept:

تعرف القيم على أنها مجموعة العادات والأعراف ومعايير السلوك والمبادئ المرغوبة التي تمثل ثقافة مجموعة من الناس أو جماعة أو فرد، وقد حدد المختصون الاجتماعيون بعضاً من القيم الخاصة بممارسة مهن الخدمة الاجتماعية يمكن تلخيص أهمها في التالي:

١) الالتزام خلال العمل بأهمية قيمة الفرد في المجتمع.

٢) احترام سرية العلاقة المهنية مع العميل.

٣) التعهد بإحداث التغييرات الاجتماعية اللازمة لمقابلة الحاجات الاجتماعية.

٤) الاستعداد لنقل العلم والمعرفة والمهارات والخبرات للآخرين.

٥) التعهد بتنمية قدرات العملاء لدرجة تساعدهم في حل مشكلاتهم.

٦) احترام الظروف الفردية بين الأفراد والأسر والجماعات.

٧) الاستعداد لبذل كل جهد ممكن في صالح العملاء.

٨) التعهد والالتزام بأعلى درجات من السلوك والأداء المهني.

والقيم أيضاً تعتبر عناصر بنائية مشتقة من التفاعل الاجتماعي وتعبر عن مكونات أساسية للمجتمع الإنساني كما أن دراستها تعتبر شيئاً هاماً للبحث الاجتماعي.

كما تستخدم القيم بوصف المبادئ والقواعد التي تواجه الخدمة الاجتماعية مثل تحديد الذات Self determination والتقبل Acceptance واتجاه عدم إصدار الأحكام Non Judgmental attitude والتي يمكن وصفها على أنها قيم خدمة الفرد أو الخدمة الاجتماعية بصفة عامة، وتشير القيم إلى أهداف عمليات الخدمة الاجتماعية في التعامل مع الأفراد والجماعات وإلى القواعد التي تحكم التعامل مع الأفراد والجماعات في أي مجتمع.

ويمكن وضع تعريف إجرائي للقيم في الدراسة الراهنة في الآتي:

١) أنها أنماط سلوكية متعلمة يقوم بها الشباب في الأندية ومراكز الشباب.

٢) هي مجموعة القواعد التي يكتسبها الإنسان وتنظم سلوكه وتتكون لدى الشباب من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية.

٣) توجه القيم العلاقات الاجتماعية بين الشباب فتضع حدوداً وتوجه علاقاتهم ببعضهم البعض.

٤) تتأثر القيم للشباب بالظروف الاجتماعية والبيئة وتوجههم إلى اتخاذ قراراتهم.

٥) تؤثر القيم في تقبل أو عدم تقبل أي مساعدة من الأفراد والزملاء.

٦) القيم تتأثر بالإمكانيات والموارد المادية وتوجه سلوك الشباب إلى المواقف المختلفة بأندية ومراكز الشباب.

٧) توجه قيم تحمل المسئولية والحقوق والواجبات والولاء والانتماء للشباب نحو التعامل مع بعضهم البعض وتنظم العلاقات الاجتماعية للشباب بالمجتمع.

٨) يشترك في غرس القيم للشباب فريق متكامل داخل أندية ومراكز الشباب وإدارات الشباب فريق عمل متعدد التخصصات ويعتبر الأخصائي الاجتماعي عضواً هاماً في هذا الفريق.

ثانياً: مفهوم المواطنة لدى الشباب:

لقد أجمع الكثير ممن تناولوا مفهوم المواطنة على الربط بينهما كمفهوم والحقوق والواجبات أو المسئوليات والالتزامات، فالمواطنة شعور وجداني بالارتباط بالأرض وأفراد المجتمع الآخرين الساكنين على تلك الأرض، وهذا الارتباط تترجمه مجموعة من القيم الاجتماعية والتراث التاريخي المشترك، ومن ثم فإن المواطنة هي جذر الهوية الاجتماعية وعصب الكينونة الاجتماعية.

وهناك من عرفها على أنها صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتمائه إلى وطنه .

وتتجاوز المواطنة بالنسبة للمواطن حدود الوطن، فهي تعني الانتماء والهوية الرسمية للفرد خارج مجتمعه، عندما يلتزم بالحقوق والواجبات، فهي إذن علاقة بين فرد ودولة كما يحدده قانون تلك الدولة

وتشير دائرة المعارف البريطانية على أن المواطنة علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة متضمنة مرتبة من الحرية وما يصاحبها من مسئوليات وتسبغ عليه حقوقاً سياسية مثل حقوق الانتخاب وتولي المناصب العامة وميزت الدائرة بين المواطنة والجنسية التي غالباً ما تستخدم في إطار الترادف، إذ أن الجنسية تضمن بالإضافة إلى المواطنة حقوقاً أخرى مثل الحماية في الخارج في حين لم تميز الموسوعة الدولية وموسوعة كولير الأمريكية بين الجنسية والمواطنة، فالمواطنة في الموسوعة الدولية هي عضوية كاملة في دولة أو بعض وحدات الحكم، وتؤكد الموسوعة أن المواطنين لديهم بعض الحقوق مثل حق التصويت، وحق تولي المناصب العامة، وكذلك عليهم بعض الواجبات مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم.

كما أن المواطنة تعني منظومة من الحقوق الأساسية أهمها الحق في الحياة والمساواة، والملكية الخاصة، والتعليم، والرعاية الصحية، والعمل والضمان الاجتماعي، والتفكير والعقيدة، إضافة إلى الانتخاب والتمثيل النيابي وتكوين النقابات والجمعيات والعدالة وتداول المعلومات والتنقل.

ويمكن تعريف وضع تعريف إجرائي للمواطنة في هذه الدراسة الآتي:

١- هـي مجموعـة الحقـوق والواجبـات الـتي تعطيهـا مراكـز وأنديـة الشباب للشباب لتنمية قيمة المواطنة لديهم.

٢- مجموعة المعارف والقيم التي يغرسها فريق العمل بمراكز وأندية رعاية الشباب في الشباب من خلال الأنشطة والبرامج لتنمية قيمة الولاء والانتهاء للطلاب.

٣- مجموعـة الأنشـطة والـبرامج الـتي يقـوم بهـا فريـق العمـل بمراكـز وأنديـة رعايـة الشـباب بتوجيـه الشـباب نحـو المشـاركة في قضـايا ومشكلات البيئة.

٤- هـي الجهـود المهنيـة والعلميـة الـتي يبـذلها أعضـاء فريـق العمـل بالمؤسسات الشبابية لتنمية قيمة المسئولية الاجتماعية للشباب.

ويعتمـد منظـور فلسـفة المـذهب الفـردي أمثـال (جـون لـوك، وجـان جـاك روسـو) علـى أسـاس الاعـتراف بحقـوق الإنسـان وحرياتـه العامـة باعتبارهمـا حقوقـاً طبيعيـة لكـل فـرد وليسـت مكتسـبة ومهمـة الدولـة احـترام وضـمان تلـك الحقـوق وإذا كـان المـذهب الفـردي نتيجـة المسـاواة النظريـة بـين أفـراده فـإن الواقـع الفعلـي يؤكـد عـدم تسـاوي الأفـراد في ظروفهم وقدراتهم وبالتالي فإن البقاء للأصلح كمبدأ يتبناه هـذا الاتجـاه لا يتفق مع القيم الإنسـانية والشـرائع السـماوية بل ويهـدم حقيقـة المواطنـة الصالحة التي هي أساس فكـرة هـذا البحـث وأن هـذا التوجـه الفكـري يرسـخ سـلبية الانتمـاء للـوطن وبالتـالي يعـزز الأنانيـة ويعمـق الفصـل بـين الأفراد ودولتهم و لضـمان مجتمـع أمـن ومسـتقر مـن خـلال مواطنـة عادلـة ومسـئولة يطـرح المـذهب الاشـتراكي أنـه لا معنـى للحريـة الفرديـة في ظـل

obeikandl.com

صراع المصالح الخاصة للطبقة الرأسمالية وما جدوى الحرية المضمونة بالدستور إذا كان الإنسان لا يجد الحماية من المخاطر والابتزاز بل وما فائدة حرية العمل إذا كان المواطن يترك فريسة للبطالة مما يضطره إلى التنازل عن حريته وكرامته ليواجه شروطاً حياتية صعبة.

وهناك وجهة نظر تقول أن أساس فكرة فلسفة المواطنة تقوم على أن الدولة مسئولة عن الفرد ابتداء وانتهاء فلا مظهر لملكية فردية فالكل يخدم الدولة، والدولة تحدد دخول الأفراد حسب الحاجة وتشرف على الإنتاج ونوع المنتج وتلحق الأفراد جميعاً في خدمة الدولة سعياً لمحو الطبقية وتحقيقاً للمساواة **ويرى آخرون أن هناك ثلاثة تحولات كبرى متكاملة حدثت في أوروبا هي التي أرست مبادئ المواطنة في الدولة القومية الديمقراطية المعاصرة:**

١) بروز الدولة القومية نتيجة صراع الملوك مع الكنيسة الذي انتهى تبعية كل رعية لملكهم ومذهبه الذي اتبعه في إطار المجتمع الذي تقوم منه دولته بقوميتها وتاريخها وثقافتها المتميزة.

٢) المشاركة السياسية التي كانت الحاجة المتبادلة بين الدولة وشعبها وما نتج عنها من الاعتراف بحقوق متبادلة وتشارك في العمل السياسي والإشراف على حركته.

٣) حكم القانون حيث انتشرت في الدول القومية التي تشكلت صياغة القوانين التي تنظم العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية واستمرار إصدار هذه القوانين تلبية لحاجات تلك

المجتمعات.

العوامل التي ساعدت على انتشار حقوق المواطنة:

١) الحضرية: وتعني بالحضرية هي انتقال الناس من الريف إلى المدينة حيث تتطلب الإقامة في المناطق الحضرية توفر بعض الحقوق الفردية، كما تتطلب حقوقاً والتزامات لهم على الدولة.

٢) تطور أجهزة الإعلام: فأجهزة الإعلام تلعب دوراً هاماً في تطوير ونمو مفهوم المواطنة وذلك عن طريق زيادة الاتصال بين المواطنين وبعضهم البعض.

٣) النمو الاقتصادي: لقد أدى انفتاح السوق العالمية وتطور أجور العمال كل ذلك كان له أثر غير مباشر في ظهور وانتشار مفهوم المواطنة وإعلان حقوق مصاحبة لها كحقوق العمال والضمان الاجتماعي.

٤) اهتمام المنظمات الدولية الرسمية وغير الرسمية بقضايا المواطنة وحقوق الإنسان هذا الاهتمام أدى إلى الانتشار السريع للمواطنة.

٥) ظهور التحالف بين الطبقات (برجوازية- ووسطى) هذا التحالف آثار العديد من القضايا مثل حقوق الإنسان والمواطنة والمشاركة.

٦) المناداة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية وكان ذلك نتيجة للظلم وعدم المساواة في توزيع الثروات والموارد في أغلب بلدان العالم

obeikandl.com

النامي.

٧) عملية التصنيع وما أعقبها من ظهور العديد من المشكلات والتي تتطلب المطالبة بالحقوق والواجبات.

المواطنة وحقوق الإنسان:

تواجه التفرقة بين مصطلح المواطنة ومصطلح حقوق الإنسان قدراً كبيراً من الصعوبة. إذ تدق هذه التفرقة في أحيان كثيرة، ولذلك يذهب البعض إلى القول أنه في بعض الأحيان، إذا توافرت ظروف معينة، قد نجد أن المصطلحين متطابقين تمام التطابق، غير أن الواقع أن هناك فوارق جوهرية بين المصطلحين وإن كانت هذه الفوارق من الدقة بحيث أنها تخفى في الكثير من الأحيان حتى على بعض الباحثين المدققين.

والواقع أن الخلط الذي يشوب هذه التفرقة يعود على سببين رئيسيين، أولهما اشتراك كل من المصطلحين في عدد من العناصر فعلى سبيل المثال تعد الحريات السياسية والتنمية والرفاهية والعدالة من العناصر المشتركة بين كل من حقوق الإنسان والمواطنة، أما السبب الثاني الذي يؤدي إلى الخلط بين المصطلحين، فهو ما جرى عليه العمل في النصف الأخير من هذا القرن من تصدي العديد من الجهات، منها المغرض ومنها الجاهل للدفاع عن حقوق الإنسان، وانتشار المصطلح بدرجة غير عادية، حتى أنه غطى على مصطلح المواطنة، وأصبحت حماية حقوق الإنسان تفوق في الأهمية إقرار مبادئ المواطنة الصحيحة ووضعها موضع التطبيق العملي.

وواقع الأمر أنه بتحليل عناصر كل من المصطلحين فأننا

سنلاحظ على الفور أن المواطنة هي مصطلح أكثر شمولاً من مصطلح حقوق الإنسان، وكما يقرر البعض أن حقوق الإنسان ليست إلا أحد العناصر المكونة لمفهوم المواطنة، غاية ما في الأمر أنها تحظى ببعض التمايز ذلك أنها تحتوي في بناءها الداخلي بعضاً من المفاهيم التي قد تمثل جزءاً من التكوين العام لفكرة المواطنة.

وعلى سبيل المثال، إذا كانت فكرة حقوق الإنسان في تصورها المثالي تحتوي في بنيتها وهيكلتها العامة بعض المبادئ المتعلقة بالحريات العامة والتنمية والعدالة وحرمة الجسد ، فإن فكرة المواطنة لا تشمل فقط إسباغ الحماية على هذه المبادئ بل يمتد إلى ما هو ابعد من ذلك بكثير إذ تجعل من كافة السياسات العامة التي تمس مصالح المواطنين، جزءاً من مسئوليات الدولة، فالدولة تلتزم طبقاً لمبادئ المواطنة بالعمل على تحقيق كل ما من شأنه تحقيق التقدم العام، وإقرار الأمن في البلاد، ومن ناحية أخرى فإن الحماية التي تسبغها فكرة المواطنة على العناصر المكونة لها تزيد كثيراً عن الحماية التي تقررها فكرة حقوق الإنسان، وبمعنى آخر فالحماية المقررة لحقوق الإنسان لا تعدو أن تكون حماية أدبية، لا تتعدى الإدانة أو الشجب، ذلك أنه في ظل الفكر العالمي الحالي الذي يأخذ بمبدأ الحماية الدولية لحقوق الإنسان، فإن وضع هذه المبادئ وهذه السلطة مفتقدة في ظل النظام الدولي الحالي، ومن الصعوبة القول بأنه يمكن أن توجد في المستقبل المنظور، ذلك أن مبدأ سيادة الدولة لا يزال يمثل جوهر الإطار الفكري الذي يسيطر على مبادئ التنظيم الدولي المعاصر، وفي الوقت الذي تتمتع فيه مبادئ المواطنة بالحماية الداخلية على يد الدولة التي تملك من السلطات اللازمة ما يمكنها من القيام باتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع هذه المبادئ موضع التطبيق.

ويلخص البعض من خلال المعطيات السابقة إلى أن "نظرية المواطنة هي الأصل ونظرية حقوق الإنسان هي الفرع، ووجود تطبيق واقعي وحقيقي لمبادئ المواطنة، يعني أن هناك تطبيقاً كاملاً لمبادئ حقوق الإنسان، بيد أن أدعاء دولة ما بأنها تطبق مبادئ حقوق الإنسان، على فرض صحة هذا الادعاء لا يعني بالضرورة أنها قد استكملت أداء مهامها كدولة تملك سلطة الحكم، بالرغم ما يروج له الخطاب السياسي العالمي من تفضيل لمصطلح حقوق الإنسان على مصطلح المواطنة"

مكونات المواطنة:

للمواطن عناصر ومكونات أساسية ينبغي أن تتحقق حتى تحقق المواطنة وهذه المكونات هي:

١- الانتماء:

الانتماء للوطن هو الانتماء للشعب بكل فئاته ومعتقداته والأرض، ويجسد بالتضحية من أجلها، تضحية نابعة من شعوره بحب ذلك الوطن وشعبه.

ومن هنا يتضح أن مفهوم الانتماء هو السلوك والعمل الجاد الدءوب من أجل الوطن والتفاعل مع كل أفراد المجتمع مع اختلاف معتقداتهم من أجل الصالح العام، فالانتماء لغة واصطلاحاً وسلوكاً يصب في بوتقة واحدة من حيث العطاء والارتفاع فوق الصغائر، والخدمة المخلصة للوطن وشعبه، بحيث كلما ارتفع العطاء المستمرة، تصبح مقياساً للانتماء الصادق والحقيقي.

ومن وسائل تعزيز الانتماء:

obeikandl.com

- التضحية من أجل الوطن سواء في السراء أو الضراء فهي ضريبة دم يدفعها كل فرد صادق في انتمائه.

- القيام بالواجب المطلوب على أتم وأكمل وجه في جميع المجالات، ليكون دليل وطنية صادقة وانتماء قوي.

- القيام بالأعمال التطوعية والخيرية، لأن فائدته تهم الوطن والمواطنين .

- المحافظة على اللغة الأصلية، والتراث الثقافي، والموروث الشعبي.

- المحافظة على العادات والتقاليد التي يرضى عنها المجتمع.

والفرد لا ينتمي إلا لمجتمع يشعر فيه بالزمالة ويحقق بين أفراده حاجاته ومطالبه عن طريق علاقات تقوم على لغة مشتركة وعادات وتقاليد مشتركة وتراث ثقافي مشترك، ومن مقتضيات الانتماء أن يفتخر الفرد بالوطن والدفاع عنه والحرص على سلامته فالمواطن ينتمي لأسرته ولوطنه ولدينه وهذه الانتماء منسجمة مع بعضها ويعزز بعضها البعض.

٢- **الحقوق**:

أن مفهوم المواطنة يتضمن حقوقاً يتمتع بها جميع المواطنين وهي في نفس الوقت واجبات على الدولة وعلى المجتمع ومنها (توفير الحياة الكريمة- العدل والمساواة – الحرية الشخصية- تقديم الرعاية الصحية والخدمات الأساسية، توفير التعليم وهكذا هذه الحقوق يجب

أن يتمتع بها جميع المواطنين بدون استثناء.

أ)حقوق المواطنين فى الدولة:

ومن أبرز هذه الحقوق ما يلي:

١) أن يكون الحكم وفق المنهج الذي يرتضيه الشعب وهو بالنسبة للمجتمع تطبيق شريعة الله والحكم بما أنزل في وحيه.

٢) النصح لجميع أفراد الرعية وعدم غشهم بأي صورة من صور الغش الثقافي أو الاجتماعي.

٣) تحقيق القيم الإسلامية كالعدل والمساواة من خلال أنظمة شاملة لجميع المواطنين.

٤) تحمل المسئولية أمام أعداء الوطن.

٥) تهيئة الفرص لأفراد الشعب للتعبير عن آرائهم والمشاركة في أمور مجتمعهم.

٦) النظرة الإنسانية للآخرين في كرامتهم الأولية، فضلاً عن أخوتهم الإسلامية.

٧) صيانة حقوق الناس دماً وأعراضاً وأموالاً وبيوتاً.

٨) حفظ الممتلكات العامة والمنافع المشتركة من التدمير أو الإتلاف.

٩) التعاون المشترك بين الدولة والرعية على تحقيق المصالح الشرعية لأهل البلد.

obeikandl.com

١٠) تحقيق الدولة للعدالة والشورى، وتطبيق الشريعة في شئون الحياة.

١١) التزام المواطنين بالبيعة لحاكمهم المسلم وطاعته في غير معصية الله.

١٢) الدفاع عن الوطن والاستشهاد في سبيل الله.

١٣) صيانة المكتسبات الشرعية في تطبيق الإسلام ودعمها والارتقاء بها.

ب) أما عن حقوق الدولة على المواطنين: فمن أهم ما تتمثل به:

١) البيئة: وهي تمثل تعاهداً بين المواطنين وحاكمهم على أن يحكم فيهم بالشريعة وأن يقيم الحق والعدل على أن يكونوا أوفياء للنظام مغلبين المصلحة العامة التي تتبناها الدولة على المصالح الجزئية الذاتية و بالتالي ليست مجرد توافق يتم وينسى.

٢) الإخلاص في العمل للدولة من خلال مؤسساتها أو مؤسسات المجتمع المدني.

٣) الإسهام في بناء وتنمية الوطن.

٤) النصح والسعي للإصلاح بالطرق السليمة التي لا تهز استقرار الوطن.

٥) الدفاع عن الوطن ضد أعدائه.

٦) التمثيل الجيد للدولة والمجتمع خارج حدوده.

٣- الواجبات:

تختلف الدول عن بعضها في الواجبات المترتبة على المواطن باختلاف الفلسفة التي تقوم عليها الدولة، فبعض الدول ترى أن المشاركة السياسية في الانتخابات واجب وطني والبعض الآخر لا يرى أنها كواجب وطني ومن هذه الواجبات (عدم خيانة الوطن، الحافظ على الممتلكات العامة- الدفاع عن الوطن، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، احترام النظام، وهذه الواجبات يجب أن يلتزم بها كل مواطن حسب قدراته وإمكانياته.

٤- المشاركة المجتمعية :

إن من أبرز سمات المواطنة أن يكون المواطن مشاركة في الأعمال المجتمعية والتي من أبرزها الأعمال التطوعية فكل إسهام يخدم الوطن.

وقد دعا الإسلام المسلم إلى المشاركة في خدمة وتنمية مجتمعة فكما أن المشاركة هي حق للفرد فهي أيضاً واجب عليه والآية الكريمة تقول : (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) تدل دلالة واضحة على أن الإسلام يدعو المسلم إلى المشاركة في خدمة وتنمية مجتمعية.

دعائم أوركائز المواطنة:

هناك مجموعة من الدعائم أو المرتكزات الأساسية لمفهوم

obeikandl.com

المواطنة والتي تمثل البنية التحتية لهذا المفهوم في أي مجتمع، ومنها يستمد قوته وحيويته، وتحرص المجتمعات التي تنشد المواطنة الحقيقية لأفرادها على تأسيس هذه الدعائم والمحافظة عليها ومتابعتها دائماً. ومن هذه الدعائم:

أولاً: المساواة:

وهي دعامة أساسية لتفعيل المواطنة ضمنتها الأديان وغيرها من الشرائع، ومنها المساواة ضد التمييز، فلا يجب التمييز بين أفراد المجتمع في المعاملة وفقاً لخصائص الأفراد أو طوائفهم أو طبقاتهم، فلا بد أن يكونوا سواسية تحت ظل القانون، وعلى الأفراد أيضا أن يتجاوزا وهم يتعاملون مع بعضهم البعض كمواطنين حدود الانتماءات الضيقة الخاصة، الأسرية أو القبلية أو المهنية أو العرقية أو غيرها، وأن يكون رابط التعامل بينهم مساواتهم كمواطنين لذلك المجتمع، والمساواة في ارتباطها بمفهوم المواطنة تعني المساواة في الحقوق والواجبات بين كافة المواطنين، وبهذا المعنى فإن المواطنة المتساوية هي المحدد الوحيد للعلاقات الاجتماعية بين الأفراد مع بعضهم البعض أو بينهم وبين الدولة، وبهذا تحيد الانتماءات الأخرى، والمجتمع الذي يطبق قاعدة المساواة بين مواطنين يضمن فعالية المشاركة والاستقرار في المجتمع.

ثانياً: العدل:

وهو مطلب ضروري ينشده كل أفراد المجتمع، والالتزام به من قبل المجتمع ومؤسساته تجاه الأفراد يؤدي إلى الإيجابية في الأداء

والمشاركة الفاعلة، وإلى الترابط الاجتماعي القوى بين جزئيات المجتمع، والعدالة المدعومة بسلطة القانون تهيئ الفرص الجيدة بين أفراد المجتمع وتجعل المجتمع يعمل ككيان واحد قوى متماسك، فمن الأهمية أن يحرص المجتمع على توفير العدالة لكل أبنائه حتى يكونوا أكثر اطمئناناً على حقوقهم وممتلكاتهم وأنفسهم، وتدفع بهم إلى احترام حقوق المواطنة في علاقاتهم مع بعضهم البعض أو مع مؤسسات المجتمع وتعمق لديهم الشعور بالانتماء الوطني، والعدالة الناجزة لأفراد المجتمع هي تلك العدالة المستندة إلى أنظمة وقوانين تتناسب مع مقتضى العصر ولا تكلف الفرد مادياً كثيراً.

ثالثاً: الحرية:

لا تقل الحرية في أهميتها ودورها لتفعيل المواطنة عن المساواة والعدل، فجميعهم ركائز أساسية لا تقوم المواطنة بدونهم، فالحرية تبرز خصائص الشخصية وتعزز الثقة لدى المواطن وتوسع آفاق المشاركة الاجتماعية، إن المواطنة في المجتمعات المتقدمة تتضح من خلال الجماعات التي تستند أعمالها وعلاقتها على الحرية والتوافق والرضا والتعامل فيما بين أفرادها على أساس من المشاركة الفعالة.

وتحرص المجتمعات المتقدمة على توفير قدر من الحرية لأفرادها بما يسمح لإشباع الحقوق والوفاء بالالتزامات المجتمعية التي تتطلبها أدوار المواطنين.

رابعاً: تكافؤ الفرص:

إن تهيئة الفرص المتساوية أمام المواطنين في المجالات المتعددة التعليمية والعملية والترفيهية والخدمية وغيرها يزيد من إمكانيات

العطاء والمشاركة بكل إخلاص من قبل المواطنين، ويدفع ذلك إلى بذل الجهود لدفع حركة التقدم والتطور في المجتمع، والتأكيد على تهيئة الفرص لا يتوقف عندما يخص الذكور فقط، بل يجب أن يشمل النساء وكل فئات المجتمع المختلفة، فالمرأة تمثل نصف المجتمع وإعطائها الفرص يمكنها من الإسهام في الحياة العامة وأداء دورها الذي ينتظره المجتمع منها بفعالية وإخلاص. ولتفعيل المواطنة الحقيقية لا بد من توفر كل الإمكانيات والقدرات لدى أفراد المجتمع لتمكينهم من الوفاء بما تتطلبه الفرص التي يهيئها المجتمع لهم، كالمؤسسات التعليمية ومؤسسات الخدمات وعناصرها المختلفة، كما قد يتطلب الأمر تطوير مختلف قطاعات الإنتاج لتوفير المزيد من فرص العمل للمواطنين، إن تكافؤ الفرص في التعليم أو العمل أو الخدمات يجب أن يشمل كل قطاعات المجتمع وفئاته المختلفة.

خامساً: التعدد والتنوع:

يتسع مفهوم المواطنة لكل فئات المجتمع وطبقاته ولأفراده بكل انتماءاتهم الفرعية، فهو من السعة بحيث يستوعب المجتمع، ولا يقتصر على فئة دون الأخرى أو جماعة واحدة وإهمال الجماعات الأخرى، ويحترم خصائص كل فئة وما تتميز به، إذن فالمواطنة مفهوم يتضمن الصغار والكبار، الذكور والإناث، الأسوياء وغير الأسوياء، المتعلمين وغير المتعلمين، الصناعيين والزراعيين وكل أرباب المهن، وكل أفراد المجتمع مهما تنوعت أو تعددت فئاتهم. وهذا الأمر يتطلب لفت الانتباه إلى خصائص ومميزات كل جماعة والحذر من وقوع التصادم والسعي لإيجاد التوازن الذي يجعل الجماعات المتعددة تجمعهم الهوية الاجتماعية

الكبرى، فالخصائص المختلفة والاختلافات الجزئية يجب أن تكون جزئيات يجمعها أفق المواطنة الكبير الذي يتسع للجميع.

إسهام مراكز الشباب في تدعيم قيم المواطنة من خلال البرامج والخدمات المقدمة للشباب:

يتم من خلال ممارسة البرامج والأنشطة تدعيم قيم المواطنة لدى الشباب ويمكن توضيح ذلك من خلال المحاور التالية:-

أولاً: غرس قيم المواطن والإنتماء لدى الشباب:

ويتم ذلك في مراكز وأندية ومؤسسات رعاية الشباب عن طريق تشجيع الشباب على القراءة وإيجاد فرص التنافس في المجال الثقافي والفكري وخاصة في الموضوعات التاريخية والوطنية والقضايا العامة.

أ- إعطاء نموذج القدوة من خلال التعريف بالشخصيات والرموز التي لعبت أدوراً هامة في التاريخ المصري في مختلف المجالات، تأكيداً للتواصل والتكامل بين الأجيال.

ب- تشجيع السياحة الشبابية لتعريف الشباب بالمناطق التاريخية والأثرية التي تعمق الشعور بالانتماء الوطني.

ج- تشجيع الحوار الفكري والثقافي بين الشباب حول قضايا التنمية الشاملة والتحديات الداخلية والخارجية والسياسات العامة المتبعة مع التأكيد على قيم التعددية وقبول الرأي الآخر.

د- الانفتاح على العالم الخارجي والتبادل الشبابي العربي والدولي.

obeikandl.com

ثانياً: توسيع مشاركة الشباب في الحياة العامة:

أ- التدريب على الديمقراطية من خلال برلمان الطلائع وبرلمان الشباب .

ب- تشجيع الشباب على استخراج البطاقة الانتخابية والمشاركة في الانتخابات العامة.

ج- تشجيع مساهمة الشباب في أنشطة الخدمة العامة والأنشطة التطوعية وربطهم بأهداف التنمية الشاملة في إطار برامج مثل محو الأمية وحماية البيئة وتنظيم الأسرة والوعي الصحي والتبرع بالدم.

د- الاهتمام بمشروعات تنمية القرية المصرية.

ه- التركيز على برامج التأهيل الثقافي والفكري المتميز بهدف إيجاد قادة للشباب "شباب المستقبل".

و- نشر ثقافة العمل الحر بين الشباب وتشجيعهم على إقامة المشروعات الصغيرة.

ثالثاً: رعاية الموهوبين والمبتكرين:

أ- نشر الثقافة العلمية وتشجيع النشء والشباب على الابتكار وتطوير تطبيقات جديدة في المجال التكنولوجي وإشاعة مهارات استخدام الحاسب الآلي .

obeikandl.com

ب- إتاحة الفرصة للنشء والشباب لممارسة الفنون والآداب المختلفة ورعاية المتميزين منهم.

رابعاً: تفعيل دور الفتاة في الحياة العامة:

ويتم ذلك عن طريق تحقيق الآتي:

أ- توفير الخطط اللازمة لزيادة دور الفتاة والمرأة في مجال صنع القرار في الهيئات الشبابية.

ب- التوسع في برامج الأنشطة الخاصة بالفتيات في مراكز وأندية رعاية الشباب.

ج- التعاون مع الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية من أجل تنفيذ برامج للنهوض بالمرأة في المجالات المختلفة.

د- زيادة تمثيل الفتيات في الأنشطة الشبابية خصوصاً المعسكرات القومية والرحلات.

خامساً: رفع مستوى الأداء داخل المؤسسات الشبابية :

ويتم ذلك عن طريق تحقيق الآتي:

أ- الدفع بعناصر شبابية إلى مواقع المسئولية.

ب- تحديث وتطوير شبكات الاتصال وقواعد المعلومات.

obeikandl.com

ج- التوسع في برامج التنمية البشرية للعاملين بالوزارة والهيئات الشبابية في مجال اللغات والحاسب الآلي.

ه- تطوير نظم التخطيط والمتابعة والتقييم للأنشطة والبرامج.

سادساً: اشتراك الشباب في الأنشطة والبرامج داخل المؤسسات الشبابية وخارجها:

ويتم التحقيق ذلك من خلال الآتي:

أ- إشراك الشباب في المعسكرات البيئة والاجتماعية والتي تعمل على غرس قيم المسئولية والانتماء للمجتمع.

ب- اشتراك الشباب في جماعات الأنشطة والخدمة العامة داخل وخارج المؤسسات الشبابية.

ج- تنظيم المحاضرات السياسية والاجتماعية والتي توضح الحقوق والواجبات للشباب تجاه المجتمع والآخرين وتجاه أنفسهم.

د- اشتراك الشباب في مسابقات الاجتماعية والقيام بمساعدة الآخرين وإسعاف المرضى.

ه- غرس ثقافة الحوار والمناقشة بين الشباب على أسس سليمة.

و- إعطاء الفرصة للشباب للمشاركة في البحوث والدراسات والمسابقات التي تزودهم بمهارات الحياة المختلفة.

ز- تكثيف وعي الشباب بالقراء والإطلاع وكذلك المشاركة في

obeikandl.com

المسابقات الثقافية.

ح- اكتشاف الموهوبين في كافة المجالات ورعايتهم.

ط- تزويد الشباب بالخبرات والمهارات الفنية اليدوية المختلفة.

ي- تنظيم وإعداد الفرق الكشفية الجوالة في المراحل السنية المختلفة.

ك- توسيع قاعدة الممارسة الرياضية لكافة المراحل السنية.

obeikandl.com

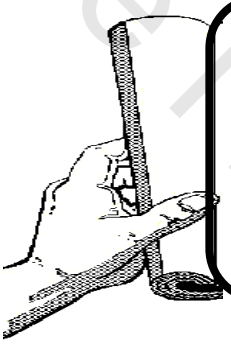

الفصل السادس
معايير المواطنة
فى ظل الدولة الإسلامية

obeikandl.com

obeikandl.com

إن البحث عن معنى للانتماء.. بل للحياة غريزة فطرية يحتاجها كل إنسان. وعادة ما ينسب الإنسان لأبيه وأسرته ومن ثم لوطنه وعقيدته. وفي مواجهة التقاطعية التي قد تحصل بين الانتماءات المتناظرة للأفراد تحت سقف البيت والوطن، فإن ربانية المنهج الإسلامي الذي جاء به محمد صلى الله عليه وآله وسلم من ربه في القرآن الكريم قد أوجدت حالة من التناغم والتوازن الخلاق بين منعرجات خارطة الانتماءات المتناظرة تلك. فهذه الدوائر لم يأتِ الإسلام ليس دين قبيلة ولا وطن ولا جنس قومي خاص، غير إنه بالمقابل لم يلغ اعتبارات هذه الدوائر التي يمثل كل منها حاجة تاريخية معينة للناس، بل لقد اعتمدها، ودليل ذلك إنه أعطى في كل منها توجيهات قيمته الكبرى وهي العبودية لله حاكمة على تلك الدوائر كلها صابغة إياها صبغة الإسلام المتميزة، مما يجعل تلك الدوائر متناغمة فيما بينها دون تشاكس تبعاً لوحدة القيم الموجهة لها..

إن مشكلة المسلمين –في هذا العصر- إنهم يتعاملون مع قضايا الحياة لا من خلال قيم دينهم مباشرة، ولا من خلال مصالحهم المستقلة، وإنما من خلال التفاعل مع حضارة الآخر إما استلاباً لمعطياته الحضارية، أو مخالفة لها ورفضاً، بذريعة العداء التاريخي مع هذا الآخر، أو الاختلاف الديني معه.

وقضية المواطنة من هذه القضايا، فقد غالى بعضهم في الانفعال بها في منطلقاتها الفكرية التي تجعل محور الولاء هو الوطن بديلاً عن الدين باسم (الوطنية) وضاد ذلك آخرون فحاربوها باسم الإسلام.

كما إن الإسلام متهم كما هو دائماً ضمن السياق ذاته بأنه يجعل المسلم في مكانة أعلى من غيره، ويجعل الأخير دائماً مواطناً من الدرجة الثانية أو الثالثة ويحرمه من بعض حقوقه ويمنعه من استعمال بعض مكناته الاجتماعية باعتبار إنه يدخل في إطار ما يسمى بـ (أهل الذمة).

فإذا أردنا بناء مواطنة سوية مرتكزة على قيم الإسلام ويتجاوب مع امتداداتها، فينبغي أولاً تقصي الجذور الآيدولوجية لها أولاً، ومن ثم البحث عن إسقاطها وتقابلاتها المعاصرة والمنحى التطبيقي لها سبيلاً لإعادة تنميط الوعي بأهمية دورها وفاعليته في بناء تجربة سياسية واعدة.

الجذور التاريخية لمفهوم المواطنة بمعناه الاسلامى

لم ير بعض أهل اللغة دلالة لهذا اللفظ على مفهومها الحديث، إذ إن (وطن) في اللغة تعني مجرد الموافقة وواطنت فلاناً يعني وافقت مراده، لكن آخرين من المعاصرين رأوا إمكانية بناء دلالة مقاربة للمفهوم المعاصر بمعنى المعايشة في وطن واحد من لفظة (المواطنة) المشتقة من الشأن في ساكنه يعني سكن معه في مكان واحد.

والمواطنة بصفتها مصطلحاً معاصراً تعريب للفظة (Citizenship) التي تعني كما تقول دائرة المعارف البريطانية (علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، متضمنة هذه المواطنة مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات).

ويعرف قاموس المصطلحات السياسية "المواطنة" بأنها: مكانة

أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي، وبين مجتمع سياسي (الدولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق القانون). وينظر إليها فتحي هلال وآخرون من منظور نفسي بأنها الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار المصيرية".

أما التعريف الإسلامي للمواطنة فينطلق من خلال القواعد والأسس التي تتبنى عليها الرؤية الإسلامية لعنصري المواطنة وهما الوطن والمواطن وبالتالي فإن الشريعة الإسلامية ترى أن المواطنة هي تعبير عن الصلة التي تربط بين المسلم كفرد وعناصر الأمة، وهي الأفراد المسلمين، والحاكم والإمام، وتتوج هذه الصلاة جميعاً الصلة التي تجمع بين المسلمين وحكامهم من جهة، وبين الأرض التي يقيمون عليها من جهة أخرى. وبمعنى آخر فإن المواطنة هي تعبير عن طبيعة وجوهر الصلات القائمة بين دار الإسلام وهي (وطن الإسلام) وبين من يقيمون على هذا الوطن أو هذه الدار من المسلمين وغيرهم).

أما الوطنية فتعرفها الموسوعة العربية بأنها "تعبير قويم يعني حب الفرد وإخلاصه لوطنه الذي يشمل الانتماء إلى الأرض والناس والعادات والتقاليد والفخر بالتاريخ والتفاني في خدمة الوطن. ويوحي هذا المصطلح بالتوحد مع الأمة".

كما تعرف بأنها "الشعور الجمعي الذي يربط بين أبناء الجماعة ويملأ قلوبهم بحب الوطن والجماعة، والاستعداد لبذل أقصى الجهد في سبيل بنائهما، والاستعداد للموت دفاعاً عنهما".

لبيان الفرق بين مفهوم المواطنة والوطنية يجب إدراج مفهوم آخر لا يقل أهمية عن المفهومين السابقين.

في تقديرنا إن الوطنية هي الإطار الفكري النظري للمواطنة. بمعنى أن الأولى عملية فكرية والأخرى ممارسة عملية. والمواطنة "مفاعلة" أي مشاركة. وبهذا يكتمل ويتكامل معنى التجريد بالتجسيد. وقد يكون الإنسان مواطناً بحكم جنسيته أو مكان ولادته أو غيرها من الأسباب، لكن التساؤل: هل لديه "وطنية" تجاه المكان الذي يعيش فيه؟. هل لديه انتماء وحب وعطاء... ذلك هو المعنى الذي نحن بصدد بحثه ودراسته وتجسيده.

يشير عدد من الباحثين بأن مفهوم الوطنية/ المواطنة اصطلاح حديث، إلا أن المعنى تستهدفه الوطنية قد تم تناوله من قبل أفكار الفلاسفة والمفكرين الاجتماعيين.ويذكر العلواني أن الاهتمام بهذا المصطلح قد نشأ مع ظهور الدولة الحديثة وحدودها الجغرافية والسياسية. ولفظ "مواطن" تعبير لم يظهر إلا بعد الثورة الفرنسية سنة (١٧٨٩)م أما قبلها فالناس ملل وشعوب وقبائل لا يعتبر التراب –إلا تبعاً لشيء من ذلك – وسيلة من وسائل الارتباط.

ولقد تجلت النزعة الوطنية متماهية مع القومية في أوربا الحديثة نتيجة التلفت من الإمبراطورية الجامعة التي كان رباطها الجامع بين الأوربيين هو المسيحية التي دخلت إليها في القرن الثاني الميلادي هذا التلفت بدأ بالملوك ثم برجال الدين فيما عرف بالحركات الإصلاحية

حيث تقسمت القارة الأوربية. وهذه (الوطنيات القومية، أو القوميات الوطنية) سعت –كل منها من أجل تقوية نفسها وشحن شعور الأتباع بروح التضحية لها –إلى تعميق الروح الوطنية بإحلالها بصفتها ديناً له قداسته محل المشاعر الدينية المسيحية، حتى أصبح الدين والوطنية بين كفتي ميزان كلما رجحت واحدة طاشت الأخرى. وقد ظلت العصبية الوطنية –كما يقول (إدوارد لوتين) –"تقوى وفي المقابل تخف كفة الدين كل يوم" ووضعت الوطنيات على مرور الزمن مراسم لتحقيق ذلك تضاهي المراسم الدينية.

هذه الوطنية هي الرحم الذي أنجب المواطنة التي تمثلت في علاقة الحاكم (الملك) بالسكان من حيث تبادل الحقوق والواجبات بناءً على الرابطة الوطنية بعيداً عن الدين. وهكذا بدأ تشكل المواطنة في أوربا بعد انحسار هيمنة الكنيسة على الحياة الاجتماعية في أوربا، وتراجع توجيهها المباشر للحياة السياسية فيما يتعلق بحياة الناس، هذا الانحسار والتراجع جعل العلاقة بين الدولة أو الملك، في أوربا- وبين الشعب أو السكان مباشرة مما جعل الشعب حقوقاً خاصة الضرائب التي يقضي إقناع الناس بدفعها إشراك ممثلين لهم في الحكومة يشرفون على صرفها وعلى أية حال فإن الوطنية – هنا ليست مجرد ذلك النزوع الشعوري ولكنها نزعة فكرية (مذهبية) لها مبادئها العامة وطقوسها السلوكية التي يزرها رواد هذه النزعة في نفوس الناس وينشئون عليها ناشئتهم، ويحاكمون إليها مواقف أتباعهم، وينظرون إلى الآخرين من خلالها. **ويرى الأستاذ علي خليفة الكواري أن ثلاثة تحولات كبرى**

متكاملة حدثت في أوربا هي التي أرست مبادئ المواطنة في الدولة القومية الديمقراطية المعاصرة:

١. بروز الدولة القومية نتيجة صراع الملوك مع الكنيسة الذي انتهى بتبعية كل رعية لملكهم ومذهبة الذي اتبعه في إطار المجتمع الذي تقوم فيه دولته بقوميتها وتاريخها وثقافتها المتميزة.

٢. المشاركة السياسية التي كانت نتيجة الحاجة المتبادلة بين الدولة وشعبها وما نتج عنها من الاعتراف بحقوق متبادلة وتشارك في العمل السياسي والإشراف على حركته –كما سبق- .

٣. حكم القانون: حيث انتشرت في الدولة القومية التي تشكلت صياغة القوانين التي تنظم العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية واستمر إصدار هذه القوانين تلبية لحاجات تلك المجتمعات وانتقل إصدار هذه القوانين بعد ذلك إما تدريجياً –كما في بريطانيا- أو ثورياً كما في فرنسا وأمريكا إلى الشعب الذي أصبح مصدر السلطات والتشريع حيث مثل ذلك قمة (المواطنة).

وإذا كانت المواطنة في ظل تداعيات العولمة الراهنة والتغيرات العالمية تمر بمرحلة مراجعة تستهدف كسر حاجزها القومي، إذ كان يقول أحد علماء الاجتماع الفرنسيين في كتاب عنوانه (ما المواطنة – باريس ٢٠٠٠): لماذا ترتبط المواطنة بالقوم أو بالوطن الخاص؟ ما الذي يمنع من أن تضيق نحو مواطنات أصغر نحو الجماعات الفرعية ذات الجامع اللغوي أو العرقي، وما الذي يمنع من أن تتوسع نحو مواطنة عابرة للقوميات الوطنية.

وهذا المسار هو الذي تسعى القوى الفاعلة لتوظيفه لمصالحها

حيث تتكتل القوميات في العالم المتقدم (الاتحاد الأوربي مثلاً) بينما يجري تفتيت الأمم الأخرى ومنها الأمة الإسلامية نحو وحدات أصغر وأضعف.

ولكن يبقى واضحاً –دون إنكار لما في الوطنية والمواطنة من إيجابيات –إنها- وإن عولمها الغرب نتائج للتحولات التاريخية الغربية، واستجابة لمتطلباته الحضارية (الخصوصية) بالدرجة الأولى وإن كان فيها ما تستفيده البشرية خارج السياق الأوربي. وخلاصة القول أن (المواطنة) في مفهومها المعاصر ومسارات تطبيقها تتمثل في:

١. **الانتماء والولاء:** إن من لوازم المواطنة الانتماء للوطن "فالانتماء في اللغة يعني الزيادة ويقال انتمى فلان إلى فلان إذا ارتفع إليه في النسب. والانتماء هو شعور داخلي يجعل المواطن يعمل بحماس وإخلاص للارتقاء بوطنه وللدفاع عنه. أو هو "إحساس تجاه أمر معين يبعث على الولاء له واستشعار الفضل في السابق واللاحق". ومن مقتضيات الانتماء أن يفتخر الفرد بالوطن والدفاع عنه والحرص على سلامته وكل رمزياته نشيداً وعلماً ولغة وأعرافاً إلى درجة التضحية في سبيله.

٢. **امتلاك (المواطن) حقوقاً اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية يتكفل بها النظام.**

- أن تحفظ له روح
- أن تحفظ أمواله وممتلكاته

- أن يحفظ له الدين
- توفير التعليم
- تقديم الرعاية الصحية
- تقديم الخدمات الأساسية
- توفير الحياة الكريمة
- العدل والمساواة
- الحرية الشخصية وتشمل حرية التملك، وحرية العمل، وحرية الاعتقاد، وحرية الاعتقاد، وحرية الرأي والتنقل وغير ذلك.

٣. تحمل (المواطن) واجبات تجاه الدولة والمجتمع

- احترام الدستور والقانون والنظام
- الدفاع عن الوطن وتأدية الخدمة العسكرية
- دفع الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة
- الحفاظ على الممتلكات العامة
- عدم خيانة الوطن والتصدي للشائعات المغرضة
- التكاتف مع أفراد المجتمع

٤. المشاركة بأبعادها السياسية والاجتماعية

obeikandl.com

إن من أبرز سمات المواطنة وتجلياتها أن يشارك المواطن في المجال السياسي (انتخابا وترشيحاً)، فضلاً عن إبداء الرأي والمشورة بشأن المواقف والقرارات السياسية التي تتخذها أو تمر بها حكومته، هذا إلى جانب إسهاماته الطوعية في النشاطات الاجتماعية ذات الأبعاد الإنسانية والخدمية التي تصب في مصلحة البلد بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ففي ذلك تجسيد حقيقي لمعنى المواطنة الفعالة والايجابية.

وإذا كان الوطن يعني في اللغة المكان الذي يستوطنه ويسكنه الإنسان فيعكس جانباً من الارتباط والاستقرار فيه، فإن الوطنية تعني الانتماء والولاء فكراً لهذا الموقع، والمواطنة أي المشاركة في كل ما يخدم هذا المكان الذي يعيش فيه الإنسان.

واستجماعاً لما ذكر يمكن القول إن مفهوم الوطنية وممارسة المواطنة يعكس التزاما أخلاقياً تجاه المكان الذي يسكنه الإنسان بدءاً بالحب وانتهاءً بتجسيد متطلباته فكراً بالولاء والشعور بالانتماء وعملاً بالعطاء المتبادل البناء بين الوطن ومسئوليه ومن يسكن فيه.

صحيفة المدينة قاعدة فكر المواطنة الاسلامى:

عند وصول الرسول صلى الله علية وسلم المدينة المنورة مهاجراً، سارع إلى إرساء معالم الدولة الإسلامية الأولى، وعزمه على تأسيس التجربة السياسية الجديدة وجد لديه واقعاً واحداً، فالأنصار كانوا يمتلكون الأرض والإمكانات والانتماء إلى الأرض على عكس المهاجرين، الأمر الذي أقضى المؤاخاة بينهم لتجاوز التمايز الواقعي الذي يحول دون صهرهم في بوتقة التجربة الجديدة. وتجلى ذلك في قيامه صلى الله علية وسلم بإزالة أسباب الخلاف بين الأوس والخزرج، وتأسيس

المسجد الذي اتخذ مركزاً للدولة تقام فيه الصلوات وتتخذ منه القرارات، ثم أمر بالمؤاخاة بين المهاجرين والأنصار، ذلك الحدث الفريد في العالم الذي وحد مشاعر وآلام المسلمين، وجعلهم فعلا كالجسد الواحد.

كما وجد لديه خليطاً من غير المسلمين من المشركين واليهود، وهنا فإن إسقاط العقيدة كأساس للمشروع السياسي المراد تأسيسه في المدينة سوف تصدق على قسم من الناس ولا تصدق على القسم الآخر، فالإخوة الدينية والمشترك العقائدي يصلح لتكوين رابطة بين المؤمنين فقط وضمن شروط لتجربة أخرى تأخذ بكافة أسباب ومقتضيات التجربة الدينية البحتة، وواقع المدينة لم يكن كذلك كونه يشتمل على غير المسلمين ولوجود واقع آخر يميز التجربة الإنسانية في أبعادها العقدية والاجتماعية، وهنا فإن لوازم المشروع السياسي المراد تأسيسه من خلال هذه التجربة الإنسانية تقتضي إيجاد رابطة أعم تصدق على واقع المدينة المتنوع والمتعدد في أطيافه وألوانه المجتمعية والعقيدية، وهذا ما فعله الرسول (ص) عندما عقد اتفاقاً مع المسلمين وغير المسلمين، عرف باسم (صحيفة المدينة)، فكان بحق أول من وضع المعنى الحقيقي لمفهوم المواطنة المسؤولة والمحدودة بحدود وضعها الرسول كعلاقات توقع مسؤولية من أخل بداخلها تحت دائرة حكم الإسلام ومرجعيته طبقاً لأحكام هذه الصحفة (صحيفة المدينة) التي تعد بالمفهوم المعاصر مرجعية دستورية لسكان المدينة النبوية، إذ إن تلمس جوهر هذه الصحيفة – التي تتضمن ٤٧ بنداً- يوضح المشتركات القيمية مع مبدأ المواطنة، من خلال الاعتراف بالتعددية واحترام حقوقها وواجباتها بكل من سكن المدينة مسلماً كان أو غير مسلم. ونلاحظ أن

الرسول (ص) وصف المسلمين واليهود وغيرها من الجماعات خارج المدينة. وفي هذا الشأن نصت الصحيفة: "هذا الكتاب من محمد النبي صلى الله عليه وسلم بين المؤمنين والمسلمين من قريش ويثرب، ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم إنهم امة واحدة من دون الناس". وقد أكدت الصحيفة أيضاً مفهوم النصرة المتبادلة بين سكان المدينة مسلمين وغيرهم كما في البند (١٦–٣٧)، إن على اليهود نفقتهم وعلى المسلمين نفقتهم، وإن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة، وإن بينهم النصح والنصيحة والبر دون الإثم، وإنه يأثم امرؤ بحليفه وإن النصر للمظلوم)).

وتعرض الصحيفة في مواضع مختلفة أن الاحتكام حين التشاجر والاختلاف هو لله ورسوله (بند ٢٣- ٤٢) مما يعني تأكيد السيادة الشرعية.

وهذا التعريف الواسع للأمة هو إطار الجماعة السياسية المراد تأسيس مجتمع المدينة على أساسه من خلال بنود هذه الصحيفة التي شكلت إطاراً واسعاً للتعايش بين الأديان والجماعات الإنسانية المتنوعة.

وهذا يتطابق مع مفهوم المواطنة القائم على فكرة العلاقة العضوية بين أفراد المجتمع السياسي للدولة والتي تحتمها ضرورات تنوعهم وتعدد أطيافهم، مما يقتضي إيجاد رابطة تشملهم جميعاً. من جانب آخر نظمت الصحيفة حقوق الجماعات والأفراد، فنصت على إن جميع أفراد الأمة متساوون في حق منح الجوار لأن ذمة الله واحدة، يجير عليهم أدناهم غير إن الصحيفة قيدت هذا الحق بالنسبة للمشتركين من أفراد الأمة بقولها: "وإنه لا يجير مشرك مالا لقريش ولا نفساً ولا يحول دونه على مؤمن" وذلك لأن مشركي قريش كانوا في حالة حرب مع

المسلمين. وأعطت الصحيفة لغير المسلمين الحق في حرية التدين، فقالت ((لليهود دينهم وللمسلمين دينهم ومواليهم وأنفسهم))، لقوله تعالى: "لا إكراه في الدين" وقوله عليه الصلاة والسلام عندما كتب إلى أهل اليمن "إنه من كان على يهوديته أو نصرانيته فإنه لا يفتن وعليه الجزية. وكذلك يتركون وما يعبدون، ويسيرون".

كما منحتهم حرية التصرف في أحوالهم الشخصية حسب أديانهم من زواج وطلاق وغيره بل وتعين الدولة لهم قاضياً منهم ينظر في خصوماتهم. وأما المطوعات والمشروبات والملبوسات فيعاملون بشأنها حسب أحكام دينهم ضمن النظام العام. وأما الحقوق الإدارية، فسائر رعاياً الدولة هو سواء في تقلدها إلا في المناصب الدينية، أو التي تعتبر من أعمال الحكم. ولكل من يحمل التابعية وتتوفر فيه الكفاية، رجلاً كان أو امرأة، مسلماً أو غير مسلم أن يعين مديراً لأية مصلحة من المصالح أو أية إدارة وأن يكون موظفاً فيها، ويجوز لكل حامل التابعية الإسلامية "الجنسية" وبغض النظر عن دينه وعنصره أن يكون عضواً في مجلس الأمة. وأن ينتخب أو ينتخب لهذا المجلس وتنفق لدولة على رعاياها من غير المسلمين الفقراء ما تنفقه على فقراء المسلمين من أموالهم بحيث تمكنهم من العيش الكريم أسوة بأي مسلم، وتكمنهم من قضاء لوازم حياتهم الضرورية وتعليمهم كما تمكن المسلمين. ومن حقوق أي فرد في الدولة استخدام المرافق العامة، وإحياء الأرض الموات ومن واجب الدولة المحافظة على حرماته الشخصية.

ومن الملفت للنظر أن صحيفة المدينة اعتبرت الحقوق هبة الله تعالى وليس لأحد انتهاكها وأنها فرنت الحقوق بالواجبات في تأكيد

جازم على ملازمتها لإنتاج حياة مسؤولة وهادفة، وأشارت إلى قدسية حقوق الإنسان من خلال تأكيدها على التعاون ضد الظلم والفساد والطغيان وحماية الضعيف، ولم تعط أي طرف ميزة خاصة، ووثقت مبادئ الإيمان والعدل والمساواة والتعاون بين بني البشر جميعاً.

وإذا كانت النصوص الإسلامية قد أسندت المسؤولية الجزائية على كل مسلم بصفته الفردية، فكذلك شملت هذه القاعدة غير المسلمين فجاء في الصحيفة: "إلا من ظلم وأثم، فإنه لا يوتغ –أي يهلك- إلا نفسه" وكذلك وضحت الصحيفة ما هي واجبات (غير المسلمين لاسيما اليهود)، حيث أوجبت الصحيفة على اليهود عدم منح الجوار "الحماية" لقريش ولا من نصرها، كما أن من واجبهم مناصرة المسلمين في محاربة من اعتدى على المدينة. إضافة إلى تحديد النطاق الجغرافي الذي يحاسب عليه أي إنسان اقترف جرماً داخل ما يسمى بجوف المدينة كما في البند رقم (٣٩- ٤٤).

ومن تحليل تلك النصوص يتضح إن الإسلام يعتبر الجماعة التي تحكم بموجب أحكامه وحدة إنسانية بغض النظر عن طائفتها وجنسها، فليس في الإسلام ما يسمى بالأقليات، بل جميع الناس لهم الاعتبار الإنساني فقط ما داموا يحملون التابعية أو الجنسية، فكل من يحمل تابعية الدولة يتمتع بالحقوق التي قررها الشرع له سواء أكان مسلماً أم غير مسلم. ويطبق الإسلام على جميع الرعايا باعتباره قانوناً للجميع، فحين تطبق أحكام المعاملات والعقوبات مثلاً، ينظر إلى الناحية التشريعية القانونية، لا الناحية الروحية الدينية.

وهكذا عدت صحيفة المدينة أول وثيقة حقوقية نظمت العلاقة

العضوية بين أفراد الجماعة السياسية وضمنت الحقوق والواجبات على أرضية التعددية الدينية والعرقية وأنها عقد مواطنة متقدم على عصره بين رأس الدولة ومن معه من المسلمين، وبين سكان المدينة من أهلها الذين لم يدخلوا الإسلام بعد.

و لا ينظر الإسلام إلى المواطنة بمفهوم (إسلامية المسلم في مجتمعه الخاص) على إنها حركة مغلقة، بل هي حركة منفتحة، فإقامة المجتمع المسلم المتماسك يستهدف الانفتاح على ما وراءه انفتاحاً إيجابياً... إلى المجتمعات المسلمة للتوحد معها والإسهام في حمل همومها، ... وإلى المجتمعات الأخرى للإسهام في إعلاء القيم الإنسانية التي تحقق للعالم تعايشاً سلمياً وتفاعلاً حضارياً نافعاً.

إن الإسلام لم يأت ليمنع ما فطر عليه الناس، لكن ليذهب ذلك المعنى وذلك السلوك، فهو يعترف بعملية الانتماء الاجتماعي للاسرة (ادعوهم لآبائهم) والقبيلة (وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا) والدولة (وقال الذي اشتراه من مصر لامرأته أكرامي مثواه) وجعلها أحد مقاصد الحياة الاجتماعية. ونسب القرآن الرجل لبلاده، ولكنه في الوقت ذاته أكد على لسان رسوله صلى الله عليه وآله وسلم أنه "ليس منا من دعا إلى عصبية" أو جاهلية أو قومية وأحداث السيرة مليئة بشواهد كثيرة في هذا المعنى.

والذي يجعل البعض يقف سلبياً أما مصطلح الوطنية أو القومية كما يشير الأنصاري (١٩٩٩) إنما هو خطأ المفكرين القوميين بتحويل هذا المفهوم والتعبير عنه بأنه (عقيدة). وفي ذلك تجاوز للحد والوظيفة التي يجب أن يقف عندها دور هذا المفهوم.

وإذا ما أردنا تجاوز الاحتداد بين هذا وذاك بين فكر التضاد والإلغاء بين منت يرى أنها وسيلة الوحدة وبين من يرى عدم أهميتها البتة، فإن المنهجية العلمية والموضوعية تستدعي أن نطرح فكراً يتجاوز حدود المصادمات ويؤصل لتشكيل فكر ناضج وواعٍ ومؤصل ومستوعب لحجم التحديات الذي يشهدها عالمنا العربي الإسلامي اليوم.

إن من الأهمية بمكان القول بأن مفاهيم الإلغاء والإقصاء والتنكر دائماً ما تخالف طبيعة الحياة وبالتالي يصعب عليها إكمال مسيرتها.. فالاعتراف بوجود الأشياء وما يضادها بغض النظر عن قبولها أو رفضها هو سنة حياتية جارية، هذا فضلاً عن قدرتنا ومهارتنا الفكرية والذهنية على التأليف والتوظيف الأمثل للدور المناسب والأكمل لكل فيما يخصه. وذلك أن كل إلغاء للآخر هو مسلك مجاف لطبيعة الحياة. ولذلك فالأصل هو استهداف الحكمة المشروعة في التعامل مع الأفكار والأشخاص والمفاهيم والمقتنيات. ومن هنا نؤكد بأن إقصاء "البعد الإسلامي" من أجل الوطنية إحلالها إجمالاً كمنهج توحيد وطني لا يتناسب وسيادة التشريع الإسلامي ومرجعيته في البلد المسلم، وبالمثل فإن نفي "البعد الوطني" وأهميته في احترام خصوصيات الشعوب والأفراد وفي انتماء الإنسان وحبه لوطنه وسعيه لنهضته وتنميته والدفاع عنه خلل آخر.

والوحدة المطلوب تبنيها على مستوى العقيدة غير تلك المطلوبة علة مستوى الوطن فالأولى أرقى وأسمى من أن تحدها الحدود والأخرى بطبيعتها ووظيفتها لها حدود.

أي بعبارة أخرى أن الإسلام لا يتعارض مع اعتماد المواطنة موحدة بناء للجماعة السياسية، بل لا نجد مشكلة قيمية معرفية حقيقية بين مبدأ الأخوة الدينية، فالأخوة الدينية، فالإخوة هنا رابطة معنوية متحررة عن الزمان والمكان، أما المواطنة فهي رابطة التعايش المشترك بين أفراد يعيشون في زمان معين ومكان ضمن وحدة سياسية تسمى الدولة.

وعموماً، إن قلنا بوجود مشكلة في قبول المواطنة على أرضية إسلامية فهي ناتجة عن عقيلة الجمع بين العقدة والمشروع، فالعديد من الإسلاميين السياسيين لا يميزون بين لوازم العقيدة ولوازم المشروع السياسي المرتبط بالواقع المتحرك والمتغير والمتعدد، ولعل في طليعة تلكم اللوازم: أن المشروع السياسي المراد إنجازه لا يتم من خلال حمل الواقع كقالب جامد على أساس العقيدة المنجزة دون النظر إلى حركية الواقع وتعقيداته وتحولاته، ولا يمكن حمل الواقع دفعياً إذا ما كان مغايراً لخصائص العقيدة، كما إنه سوف لا يصدق على الواقع الخارجي المراد إحداث التغيير فيه، فإشكالية المشروع السياسي تكمن في إيجاد روابط معنوية ومادية قادرة على التعامل مع الواقع كما هو مع محاولة ترشيده على أساس العقيدة أو الإيمان الإيديولوجي.

وقد يكون التخوف آتياً من اللفظ الذي ارتبطت به هذه القضايا وهي لفظ (المواطنة) حذراً من تصور الوطن نفسه مصدر تلك الحقوق والواجبات، أما مصدرها فهو شيء آخر، فلسفة، أو دين، يعيشه أفراد ذلك المجتمع، فالمواطنة في الغرب ترتد إلى الفلسفة الليبرالية التي يمثل فيها الفرد وحدة مستقلة، لحقوقها الاعتبار الأعلى

وأهمها الحرية التي ينبغي أن تصان ما لم تكن خطراً على حريات الآخرين، وعلى هذا تقوم النظم الديمقراطية، أما في الإسلام فمصدر الواجبات والحقوق المتبادلة في المجتمع المسلم هو الإسلام بما وضعه من قيم خلقية، وأحكام تعاملية بين الأفراد أو بين الحاكم والمحكوم.

أما تصور إن المواطنة تعني إقامة نمط من العلاقات الخاصة في وطن محدد يؤدي إلى انعزاله عن أمته الإسلامية وهمومها فهذا غير صحيح، إذ إن موجهات الإسلامية التوسعية أسرة فعشيرة فمجتمعاً فأمة تمنع هذا، بل أكثر من ذلك تجعل واجبات وحقوق الدائرة الأدنى صاعدة بالناس نحو ما فوقها من دوائر، والتكامل البنائي الإسلامي في مجتمعين من مجتمعات المسلمين يؤدي تلقائياً إلى تماثلهما ومن ثم تقاربهما وتوحدهما في المسار الحضاري، وهذه أوربا بقومياتها الوطنية الضيقة استطاعت أن تذيب ما بينها من جليد وأن تتوحد شيئاً فشيئاً.

المواطنة بين أفراد الشعب

مدنية الإنسان، أي ارتباطه بالناس الآخرين بعلاقات تبادلية، تتجاوز صورتها الفطرية لتصبح ضرورة حياتية بل وجودية بالنسبة لهذا الإنسان، لهذا نجد أن أشد المذاهب مغالاة في فردية الإنسان تعترف بضرورة وجود قيم تنظم علاقات هؤلاء الأفراد فيما بينهم حتى تحتفظ فردياتهم بأعلى قدر من التحقق.

والإسلام يجعل العلاقات التي ينظمها في المجتمع وغيره مع حسن علاقة المسلم بربه، والوفاء بعهده في سبيل فلاح الإنسانية، وبالمقابل يجعل إهدار الحقوق المرتبة على تلك العلاقات مع الإفساد في الأرض ونقص ميثاق الله سبباً في استحقاقاتهم مقت الله وسبيلاً للشقاء الأبدي.

لقوله تعالى: ((والذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الأرض أولئك لهم اللعنة ولهم سواء الدار)) الرعد ١٨- ٢٥.

وتتمثل الحقوق والواجبات المتبادلة على المستوى الشعبي في تشعبات كثيرة بحسب الصفة التي يأخذها شخص تجاه الآخر، فهناك حقوق بين الوالدين وأولادهم وحقوق بين الزوجين، وحقوق بين الأرحام، وحقوق بين الجيران... الخ.

وعلى هذا نقول: إن من المهم للارتقاء بالعلاقات بين الأفراد الذين يجمعهم مجتمع مسلم إلى المستوى الإنساني، المحقق للسعادة، أن تتجلى فيها لأخلاق التي شرعها دين الإسلام بين المؤمنين عموماً، ومنها الأخلاق التالية:

- الولاء الذي ينعقد برابطة الإيمان بين المؤمنين، وهو الذي على أساسه تتشكل البنية العضوية المتماسكة للمجتمع المسلم، وبالتالي للأمة الإسلامية، وبضعة تفسد حال الأمة، ويندثر وجودها الحضاري. ولهذا قال سبحانه وتعالى في سورة الأنفال: (والذين كفروا بعضهم أولياء بعض إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير) الأنفال ٧٣.

- الألفة والتواد والتعاطف، حيث تسود العلاقات بينهم روح تقارب نفسي وعملي إيجابي يشد بعضهم إلى بعض شداً إيماناً إنسانياً حقيقياً، لا مصلحياً أو مظهرياً فقط، وقد أوضح ذلك الرسول صلى الله عليه وسلم في تشبيه بليغ، في قوله عليه الصلاة والسلام: (مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد، إذا

اشتكى منه عضو، تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى).

- النصيحة، وهي كلمة جامعة تقتضي السعي بكل ما فيه مصلحة للمنصوح له، وليست مقصورة على الإرشاد نحو أداء عبادة متروكة، أو ترك منكر مقارف.

وقد كان من عناصر المبايعة التي بايع الصحابة النبي صلى الله عليه وسلم عليها: (النصح لكل مسلم) وقوله صلى الله عليه وآله وسلم ((الدين النصيحة، قلنا لمن يا رسول الله؟ قال: لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين، والمسلم أخو المسلم، لا يخذله ولا يكذبه، ولا يظلمه وإن أحدكم مرآة أخيه، فإن رأى به أذى فليمطه عنه).

ومن صور النصح فيما بين المسلمين: (إرشادهم لمصالحهم في دنياهم وأخرهم، وكف الأذى عنهم، وستر عوراتهم، ودفع زلاتهم، وإبعاد المضار عنهم، وجلب المنافع لهم، وأمرهم بالمعروف، ونهيهم عن المنكر برفق وإخلاص، والشفقة عليهم...).

- الإصلاح بين الناس، وإزالة أسباب الفرقة والنزع والشقاق بينهم، والمبادرة إلى احتواء التنافر والخصام إذا حدث، ومنعه من أن يتطور، وقد جعل الإسلام خصلة الإصلاح من أفضل الأعمال، فالله يقول في كتابه ((لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضاة الله فسوف نؤتيه أجراً عظيماً)) (النساء ١١٤).

- النصرة: فمن حق المسلم على أخيه المسلم أن ينصره بما يستطيع من

قدرات وإمكانات، والنصر شامل للجوانب المادية والمعنوية، فكما يجب عليه نصره عندما يظلم في أمر مادي، يجب عليه أن ينصره إذا وقع عليه ظلم أدبي، كالغيبة والنميمة، وتشويه السمعة ونحوها.

- والنصر للمسلم مطلوب من أخيه على أية حال، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم (انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً، قال رجل: أنصره إذا كان مظلوماً، فكيف أنصره إذا كان ظالماً؟ قال: تحجزه وتمنعه من الظلم، فإن ذلك نصره).

- وكذلك الآداب العملية التي تقتضيها حركة الحياة اليومية بين الناس، مثل: آداب التعامل المالي، وآداب الصحبة، وآداب الشارع والبيوت، كالاستئذان للدخول، وعدم التلصص عليها، وستر ما يراه مما يضر إشاعته بأخيه، واحترام الكبير، والعطف على الصغير.

ثم إن القيم الخلقية التي شرعها الإسلام لتكون قواعد موجهة وضابطة للحياة الإسلامية تتمثل بصورتها المباشرة في غير العلاقات بين أفراد المجتمع سواء كانت من المطلوبات كالصدق والعدل والحياء والإحسان، والتعاون على البر والتقوى، والإكرام، والنصيحة أو كانت من القيم المنهي عنها كالغش والغل والتعدي على حقوق الآخرين والتكبر على الناس، والاتهامات الباطلة، والتلصص على العورات.. ونحوها مما جاء النهي عنه في الشريعة.

وهي قيم باستطاعتها لو استطاع النظام التربوي غرسها في نفوس الناشئة وبناء شخصياتهم عليها أن توجد مجتمعاً تتلألأ إنسانيته

في أعلى درجاتها، ويتناغم أفراده نفسياً وفكرياً وحركياً بأرقى صور الكمالات البشرية.

المواطنة والدولة

الحقوق المتبادلة بين الشعب من جهة والدولة من جهة أخرى هي مدار ما يسمى الآن بـ (المواطنة) من حيث هي حقوق متبادلة بين الطرفين.

وفي هذا الإطار ورد إنكار بعضهم -كما سبق- لهذه الحقوق في الإسلام لعدم وجود لفظ (مواطن) بمعنى شخص يشارك في شؤون وطنه، بل يوجد لفظ يعطي المعنى المقابل -كما يتصور بعض هؤلاء- وهو لفظ (رعية) الذي يطلق أساساً على الماشية التي يوجهها الراعي كيفما يريد.

إن لفظ (الرعية) في الصيغ الشرعية تتضمن معنى حق المرعي على الراعي بالعدل والقيام بالحق وإيفائه حقوقه التي شرعها الإسلام له، فالنص الشرعي وهو نص ديني عماده التوجيه الخلقي قبل التشريع القانوني يوجه الراعي أن يتحمل مسؤولية إقامة حقوق الرعية تديناً لله وطلباً لرضوانه، ولنتأمل حديث المسؤوليات الذي يقول فيه الرسول صلى الله عليه وسلم (ألا كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته فالإمام الأعظم الذي على الناس راع وهو مسؤول عن رعيته، والرجل راع على أهل بيته وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة راعية على أهل بيت زوجها وولده وهي مسؤولة عنهم وعبد الرجل راع على مال سيده وهو مسؤول عنه، ألا

فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته).

ولأن المسلمين فهموا مثل هذا النص في جوه الديني العام لم ترد عندهم تلك الصورة البشعة التي تمنح الراعي التلاعب بمصائر رعيته كما الراعي بأغنامه، إن الذي فهموه عكس ذلك تماماً لقد فهموا أنه دليل على عظم حقوق الرعية وخطورة مسؤولية من تهيأ له إمساك زمام الحكم عليها بل فهموا منه إن الراعي ليس هو الأصل بل الرعية، وأن الراعي مجرد وسيلة لإقامة حقوق هذه الرعية، ومن ذلك ما قاله أحد العلماء: (الراعي هو الحافظ المؤتمن الملتزم صلاح ما اؤتمن على حفظه فهو مطلوب بالعدل فيه والقيام بمصالحه).

والحقيقة أن القيمة ليست في المصطلحات بذاتها وإنما في المضامين التي تحملها ثم في تجليها في الواقع العملي في الحياة.

حقوق الشعب (المواطنين) على الدولة:

من أبرز هذه الحقوق:

١. أن يكون الحكم وفق المنهج الذي يرتضيه الشعب وهو بالنسبة للمجتمع المسلم تطبيق شريعة الله والحكم بما أنزل في وحيه.

٢. النصح لجميع أفراد الرعية، وعدم غشهم بأي صورة من صور الغش الثقافي أو الاجتماعي جاء في الحديث الشريف (ما من عبد يسترعيه الله رعية يموت وهو غاش لرعيته إلا حرم الله عليه الجنة). فمن حقوق المواطن على الدولة، الصدق وعدم الغش فيما تقوم به من أعمال فقوله صلى الله عليه وسلم (من غشنا فليس منا)

تدخل فيه السلطة (الدولة) كما يدخل فيه الأفراد، بل إنها تدخل في حديث (اللهم من ولي من أمر أمتي شيئاً فشق عليهم فاشتقق عليه) فهذا الحديث يتجه بشكل مباشر إلى ولاية الحكم.

٣. تحقيق القيم الإسلامية كالعدل والمساواة من خلال أنظمة شاملة لجميع المواطنين.

٤. تحمل المسؤولية أمام أعداء الوطن.

٥. تهيئة الفرص لأفراد الشعب للقيام المعاشي والمعادي.

أما حقوق الدولة على المواطنين فمن أهم ما تتمثل به:

البيعة أو الانتخاب: وهي تمثل تعاهداً بين المواطنين وحاكمهم على أن يحكم فيهم بالشريعة وأن يقيم الحق والعدل، على أن يكونوا أوفياء للنظام مغلبين المصلحة العامة التي تتبناها الدولة على المصالح الجزئية الذاتية، والبيعة أو الانتخاب بالتالي ليس مجرد توافق يتم وينسى، إن المطلوب شرعاً أن تظل ملازمة شعورياً ومن ثم حركياً للمواطن في كل أحواله.

- الولاء للدولة بحسبانه ولاء للإسلام الذي تتبناه الدولة تطبيقاً ودعوة.

- الالتزام بتطبيق نصوص الدستور والقانون والقرارت والتوجيهات التي تصدرها المؤسسات الحكومية.

obeikandl.com

- الإخلاص في العمل للدولة سواء من خلال مؤسساتها أو مؤسسات المجتمع المدني.

- الإسهام في بناء وتنمية الوطن.

- النصح والسعي للإصلاح بالطرق السليمة التي لا تهز استقرار الوطن ودولته.

- الدفاع عن الوطن ضد أعدائه.

- التمثيل الجيد للدولة والمجتمع خارج حدوده.

- دفع الضرائب والرسوم من خلال الخمس والزكاة وغيرها من الوسائل التي أوجبها الشرع.

ولما كان الانتماء للوطن غريزة راسخة في وعي الأفراد، مثلما هي سائر الانتماءات الفرعية بصورة قد تؤدي في أحيان إلى التقاطع بينها بصيغة تخل بمتطلبات المواطنة بمعناها المعاصر، فإن الإسلام قد أوجد حالة من التناغم والتوازن بين تلك التقاطعات ضمن مسار هرمي لا يسمح بتمددها على حساب الانتماء للعقيدة أو الوطن.

والمواطنة من الناحية الاصطلاحية تعني "علاقة فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق متبادلة". وعلى الرغم من إن مفهوم الوطنية/ المواطنة اصطلاح حديث نسبياً، لم يظهر إلا بعد الثورة الفرنسية سنة (١٧٨٩)، إلا أن المعنى الذي

obeikandl.com

تستهدفه الوطنية قد تم تناوله من قبل أفكار الفلاسفة والمفكرين الاجتماعيين. وهذا المفهوم قد اكتسب أبعاده ومسارات تطبيقه عبر صيرورة ومخاضات طويلة عاشتها شعوب الأرض في كفاحها من أجل بناء وطنها وتحقيق نهضته ونيل حرياتها، فكانت حصيلة ذلك أن يتسع هذا المفهوم في تكوينه ليشمل مقومات عدة من أهمها: ((الانتماء والولاء، الحقوق، والواجبات، المشاركة بكل أبعادها)).

وبإسقاط هذا المفهوم بأبعاده وتطبيقاته العصرية على التجربة الإسلامية الرائدة التي خاضها الرسول الأمين صلى الله عليه وسلم في المدينة المنورة مع انطلاقة دعوته من حدودها المحلية، نلحظ إن لوازم المشروع السياسي المراد إقامته في المدينة المنورة تقتضي إيجاد رابطة أعم من رابطة العقيدة لتحتضن التنوع من مكونات شعبها، ولهذا عقد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم اتفاقاً عرف باسم (صحيفة المدينة)، عدت أول وثيقة حقوقية نظمت العلاقة العضوية بين أفراد الجماعة السياسية وضمنت الحقوق والواجبات على أرضية التعددية الدينية والعرقية، فكانت بحق أول عقد مواطنه متقدم على عصره كرس المعنى الحقيقي لمفهوم المواطنة العصرية.

ومن تحليل تلك التجربة، يتضح إن الإسلام يعتبر الجماعة التي تحكم بموجب أحكامه وحدة إنسانية بغض النظر عن طائفتها وجنسها، فليس في الإسلام ما يسمى بالأقليات، بل جميع الناس لهم الاعتبار الإنساني فقط ما داموا يحملون التابعية أو الجنسية، فكل من يحمل تابعية الدولة يتمتع بالحقوق التي قررها الشرع له سواء أكان مسلماً أو غير مسلم. ويطبق الإسلام على جميع الرعايا باعتباره قانوناً

للجميع، فحين تطبق أحكام المعاملات والعقوبات مثلاً، ينظر إلى الناحية التشريعية القانونية، لا الناحية الروحية الدينية.

ومن هدي تلك التجربة الرائد نستنبط أن الإسلام لم يأت ليمنع ما فطر عليه الناس، لكن ليذهب ذلك المعنى وذلك السلوك، فهو يعترف بعملية الانتماء الاجتماعي للأُسره (ادعوهم لآبائهم) والقبيلة (وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا) والدولة (وقال الذي اشتراه من مصر لامرأته أكرمي مثواه) وجعلها أحد مقاصد الحياة الاجتماعية. ونسب القرآن الرجل لبلاده، ولكنه في الوقت ذاته أكد على لسان رسوله صلى الله عليه وآله وسلم أنه "ليس منا من دعا إلى عصبية" أو جاهلية أو قومية وأحداث السيرة مليئة بشواهد كثيرة في هذا المعنى.

ومن هنا نؤكد بأن إقصاء "البعد الإسلامي" من أجل الوطنية وإحلالها إجمالاً كمنهج توحيد وطني لا يتناسب وسيادة التشريع الإسلامي ومرجعيته في البلد المسلم، وبالمثل فإن نفي "البعد الوطني" وأهميته في احترام خصوصيات الشعوب والأفراد وفي انتماء الإنسان وحبه لوطنه وسعيه لنهضته وتنميته والدفاع عنه خلل آخر.

والوحدة المطلوب تبنيها على مستوى تبنيها على مستوى العقيدة غير تلك المطلوبة على مستوى الوطن فالأولى أرقى وأسمى من أن تحدها الحدود والأخرى بطبيعتها ووظيفتها لها حدود.

أي بعبارة أخرى أن الإسلام لا يتعارض مع اعتماد المواطنة كوحدة بناء للجماعة السياسية، بل لا نجد مشكلة قيمية معرفية

حقيقية بين مبدأ المواطنة ومبدأ الأخوة الدينية، فالأخوة هنا رابطة معنوية متحررة عن الزمان والمكان، أما المواطنة فهي رابطة التعايش المشترك بين أفراد يعيشون في زمان معين ومكان محدد ضمن وحدة سياسية تسمى الدولة.

وتأسيساً على ما تقدم يمكن تحديد النطاق الذي تتحدد به ملامح الهوية الوطنية ضمن المجتمع الإسلامي ضمن مسارين، أولهما: مسار العلاقة بين أفراد الشعب الواحد والذي لا يخرج على محددات القواعد الإسلامية في غرس مفاهيم: (الولاء والألفة والنصيحة والإصلاح والنصرة والسلوك الحضاري الإيجابي بين أفراد الشعب الواحد مسلمين وغير مسلمين). أما الآخر فيتحدد بالعلاقة بين المواطن ووطنه، وهذا غاية ما يسعى إليه البحث في هذا الموضوع.

وفي الإطار رتب الإسلام جملة من الحقوق والواجبات بين المواطن ووطنه، من هذه الحقوق (تحقيق إرادة الشعب في منهج الحكم، وتكريس مبادئ العدل وحماية الشعب من المخاطر الداخلية والخارجية فضلاً عن تهيئة فرص التطور والرفاه) ومن الواجبات (الولاء، العمل الجاد من أجل بناء الدولة وتحقيق رفعتها، المشورة للحاكم، الدفاع عن الوطن ضد أعدائه في الداخل والخارج بكل السبل المتاحة والمسموح بها قانوناً، ودفع الضرائب، والالتزام بالقوانين). ومن تحصيل كل ما تقدم يتجسد المعنى الحقيقي لمفهوم المواطنة بالصورة التي حددها الإسلام وطبقها فعلياً ضمن إطار عصري.

يواجه الفكر الإسلامي تحديات عديدة في علاقته بالدولة الحديثة، لعل من أبرزها مسألة المواطنة والوطن، سواء في مدى قدرته على استيعابها نظرياً في إطار منظومته المعرفية القائمة على أولوية الرابطة الدينية، أو في مدى قدرته على التعامل معها عملياً في إطار مؤسسات الدولة القائمة على الرابطة الوطنية، ومع مكونات المجتمع نفسه وبالتحديد العلاقة مع غير المسلمين من أبناء المجتمع الواحد.

لكن صعود حركات الإسلام السياسي عموماً والدعوات إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في بعض البلدان، وكذلك المطالبات بحكم إسلامي في بلدان أخرى، قدّر لمسألة الحسم النظري لقضية المواطنة (لدى الحركات الإسلامية) أن تكون في الصدارة بسبب تأثيرها المجتمعي على العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين داخل هذه البلدان من جهة، وعلى مستقبل الفكر الإسلامي المعاصر نفسه لناحية قابلية هذا الفكر على التطور والاجتهاد وتقديم حلول من داخل نسقه الفكري قابلة للحياة والتنافس مع الحلول الأخرى التي يقدمها الغرب بتجربته الحضارية من جهة أخرى.

من هنا يبدو ضرورياً مراجعة إحدى التجارب الإسلامية المعاصرة التي تناولت موضوع المواطنة والوطن، لفهم وتفسير حدود القدرة الإسلامية على معالجة هذا التحدي. وكان اختيارنا لتجربة الشيخ محمد مهدي شمس الدين باعتباره مفكراً إسلامياً عالج هذه المسألة من الناحية النظرية الفكرية كما أنه عايش خطورة هذا الموضوع عملياً في بلد متنوع يضم مسلمين وغير مسلمين وهو لبنان. وتنظيماً للبحث

سوف نقسمه إلى قسمين: الأول، يتناول مفهوم المواطنة ومدلولاته. والثاني، يتناول تفاعل الفكر الإسلامي مع مفهوم المواطنة من خلال نموذج الشيخ محمد مهدي شمس الدين.

هذا ويرتبط مفهوم المواطنة بصيغته الحالية بنشوء الدولة الحديثة وتطور علاقتها بأفراد المجتمع وبالسياق الثقافي التاريخي لأوروبا الغربية الذي نشأت ضمنه هذه الدولة خلال القرون الأربعة الأخيرة وهي الفترة التي تعرف بالأزمنة الحديثة.

كان للقيم والأفكار والتحولات المعرفية التي جرت خلال هذه الفترة المعروفة بفترة الحداثة الأثر البالغ في بلورة مفهوم المواطنة وفي إعطائه الخلفية الثقافية والتاريخية التي يختزنها نتيجة لإعادة إنتاجه في هذه التجربة الخاصة القائمة على ولادة صورة جديدة للانسان عن نفسه، وعن الكون، وتغيير رؤيته للحياة ككل ولدوره فيها، ولعلاقته بتاريخه وبالطبيعة والعالم من حوله[1]

وأخذاً بعين النظر هذه التحولات المعرفية والتاريخية تبدو المقارنة بين مفهومي المواطنة في السياقين التاريخيين الإسلامي ـ العربي من جهة والغربي من جهة أخرى، مبسطة ومختزلة إذا أريد منها التوصل إلى المماثلة أو التشابه بينهما، أو إلى الاستنتاج بوجود مفهوم المواطنة الحديث نفسه في السياق التاريخي الإسلامي. فالمواطنة لغوياً مشتقة من

---

١ – لمراجعة مكثفة للإطار المعرفي المحيط بتبلور الحداثة والتحولات الفكرية لها يمكن العودة إلى محمد سبيلا :التحولات الفكرية الكبرى للحداثة مساراتها الابستمولوجية ودلالاتها الفلسفية، في مجلة الفكر العربي المعاصر، بيروت، العددان ١١٠ – ١١١ ربيعصيف ١٩٩٩

لفظة المدينة[1] (Citizenshi صلى الله عليه وآله وسلم)

في اللغات الأوروبية، لكنها مشتقة في اللغة العربية من الوطن، وهوالمنزل، وموطن الانسان، ومحله. وفقد أثار هذا الأمر سجالات فكرية عند العديد من الباحثين العرب الذين رفض بعضهم اعتبار لفظة المواطنة مرادفاً وافياً بالمعنى نفسه لنظيرتها الأوروبية[2] .كما أنه من التبسيط الشديد التعامل مع مفهوم المواطنة كوصفة جاهزة للتطبيق[3]، حتى في السياق الغربي نفسه، حيث تبلورت المواطنة في سياقات متفاوتة داخل الدول الحديثة وفقاً لتطور أوضاع مجتمعاتها.

المواطنة مفهوم يشرح العلاقة بين الدولة والفرد المنتمي اليها، وبشكل أدق العلاقة المتبادلة بين السلطات داخل الدولة والمجتمع والفرد المواطن. وقد تطورت هذه العلاقة منذ العصور القديمة مروراً بأثينا والتجربة اليونانية ثم المسيحية والإسلامية لتصل إلى مرحلة جديدة يأخذ فيها مفهوم المجتمع المدني والقوى الفاعلة خارج جهاز الدولة الرسمي، دوراً جديداً على حساب الدولة، في إطار تطور مرحلة جديدة أسماها

---

١ – يعود ذلك إلى الجانب الاستبعادي– الإقصائيفي تعريف المواطن والمواطنة ، القائم على تحديد وتعريف غير المرغوب دخولهم إلى المدينة من جماعات أو أفراد. فالمدينة في القرن الثامن عشر وفقاً لميشال فوكو : هي مسرح تقنيات الأمن وتحديد الهويات. قبل أن يصبح الحدود الوطنية (حال الولايات المتحدة)

٢ – هيثم مناع، المواطنة في التاريخ العربي الاسلامي، القاهرة – مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، ط ١٩٩٧م، ص. ٥و٦.

٣ – انظر، ملحم شاوول (وآخرون) اشكالية الدولة والمواطنة والتنمية في لبنان ، تحرير جاك قبانجي، بيروت– دار الفارابي والجمعية اللبنانية لعلم الاجتماع، ط ٢٠٠٩، ص ٦١ – ٦٢.

بعض الباحثين بالنسخة الثانية من عقد المواطنة، أواخر القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، عاملاً على زيادة الضمانات للمواطن الفرد رداً على تجاوزات الدولة والجبروت الذي عاملت به مواطنيها عندما انحرفت عن مبادئ المواطنة في بعض التجارب الأوروبية (وغير الأوروبية) خلال القرن العشرين[1].

وتركز التعريفات التقليدية للمواطنة على كون العلاقة التي تربط الفرد بالدولة الحديثة الديمقراطية تخضع لقانون يقوم على الحقوق والواجبات الناجمة عن عضوية الفرد في الجماعة الوطنية التي تثبت رسمياً بالجنسية[2]. وقد تعددت الوثائق الرسمية التي أصدرتها الدولة الحديثة بدءاً من القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لإثبات الجنسية والمواطنية، بين بطاقات الهوية وجوازات السفر، وبطاقات التموين، خصوصاً في التجربتين الفرنسية والألمانية[3].

إن ضرورات الأمن والمراقبة والضبط للأفراد والجماعات، كانت أساساً في إجراءات الدولة لتنظيم أعمال التعريف بالمواطنين وتمييزهم، واستخدمت لذلك تقنيات علمية، كبصمات الأصابع وقزحية العين.

---

١ - أنظر: شاوول ، مصدر سابق، ص ٦٢ - ٦٣.

٢ - حول تعريفات المواطنة أنظر : علي خليفة الكواري (وآخرون): المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، بيروت - مركز دراسات الوحدة العربية،= =الطبعة الثانية ٢٠٠٤ ص ٣٠ - ٣١ وكذلك انظر التفريق الذي يقيمه الدكتور عدنان الأمين بين مفهوم المواطنة كفعل يأتي على وزن مفاعلة، والمواطنة كصفة وكذلك تفصيله لمستويات التعريف في : عدنان الأمين (وآخرون) اشكالية الدولة والمواطنة والتنمية في لبنان ، بيروتدار ا لفارابي ط ٢٠٠٩، م.س ، ص١٩ - ٥١.

٣ - ماري الين باريزو، مصدر سابق.

ودخلت لاحقاً خصوصاً بعد هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١ اجراءات مشددة للتعريف والتمييز بين المواطنين أنفسهم أو بين المواطنين والأجانب – الدخلاء، مثل الاختبارات الجينية الوراثية (الدنا - DNA)[١] وأجهزة الكشف الضوئي(سكانر)، مطيحة بمفاهيم حقوقية للمواطنين والأفراد، ما يظهر قدرة الدولة الحديثة ووسائلها التقنية على التحكم والسيطرة، ويظهر بناء عليه الحاجة إلى مواجهة تضخم سلطات الدولة على حساب حقوق المواطنة.

أما الحقوق والواجبات فتتوزع بين حقوق المواطن السياسية من خلال المشاركة وصناعة القرار ودوره في اختيار صناع القوانين والتأثير فيها كون المواطن أحد طرفي عقد[٢] تكون الدولة بموجبه الطرف الآخر. وعلى صعيد الواجبات، فإضافة إلى الالتزام بالقوانين، على المواطن واجبات مالية (مثل دفع الضرائب) ودفاعية (الخدمة العسكرية).

وإذا ما لاحظنا الكتابات التي تناولت الدولة الحديثة في علاقتها بمجتمعها نلاحظ تركيز بعضها على الجانب القانوني والسياسي في هذه العلاقة وهو ما سوف نسميه هنا بالنقاط التي تناولت الشكل في حين أن فهم إشكالية العلاقة العميقة بينهما تحتاج إلى التركيز أكثر على السياق الثقافي - التاريخي والمضمون المعرفي والذي سوف نعالجه تحت عنوان المضمون.

---

١ – انظر المصدر السابق.

٢ – بخصوص هذه النقطة بالتحديد وتطور دور المواطن في صناعة القرار والقوانين انظر: أدونيس العكرة، التربية على المواطنة وشروطها في الدولة المتجهة نحو الديمقراطية، بيروت – دار الطليعة، ط ٢٠٠٧، ص ١٨٣٥

obeikandi.com

أولاً-الاطار الشكلي للمواطنة:

تشكل الدولة الحديثة شرطاً لوجود المواطنة، بعدما انتقل هيكل الدولة من الارتباط بشخص الحاكم إلى مؤسسات بيروقراطية شكلت الحاضنة لبروز المواطنة بما تقدم من ضمانات تتمثل في الدستور والقوانين والجهاز القضائي المستقل عملاً بمبدأ فصل السلطات. ويعتبر الكثير من الباحثين أن النموذج الأهم انتجته الدولة النابليونية الحديثة وهي الدولة الرائدة في بناء هرمية حديثة في الجيشين العسكري والمدني البيروقراطي[1].

تتميز الدولة الحديثة بانتمائها إلى النموذج الليبرالي الغربي وفقاً لمقولة السيادة المرتبطة بالأركان الثلاثة: الأرض والشعب والسلطة، وهو ما يميز الدولة القومية الحديثة الدولة ـ الأمة (Nation State) والتي تعتبر الحدود الاقليمية أساساً للسيادة والانتماء عبر الجنسية الوطنية والسلطة الوطنية التي تحكم ممثلة للشعب، الذي يعتبر قومية واحدة ذات لغة موحدة خصوصاً مع الاعتراف الرسمي (الدولي) بالسيادة الجغرافية للدولة (الوطن) في معاهدة وستفالي عام ١٦٤٨ [2].

المساواة كمبدأ أساس لحكم القانون وهي الضمانة للمواطنة

---

١ - أبرز من كتب - عربياً- عن هذا النموذج النابليوني الدكتور عبدالله العروي شارحاً دور البيروقراطية وكفاءاتها في أداء ادوار الدولة الحديثة معتمداً على= =ماكس فيبر وعلى آخرين: عبد الله العروي، مفهوم الدولة ، بيروتالمركز الثقافي العربي الطبعة السادسة (١٩٩٨)، خصوصاً ص٥٩ حتى٨٦..

٢ - انظر للتعريفات ذات الطابع القانوني والسياسي : عصام سليمان ، مدخل إلى علم السياسة، بيروت(دون دار نشر)، ط ٢٠١٠.

obeikandi.com

الحديثة فلا مشاركة سياسية حقيقية دون مساواة فعلية، وبهذا المبدأ تتجاوز المواطنة التمييزات السابقة في التجارب التاريخية بين أفراد المجتمع أو بين جماعاته.

فقد ميّزت الحضارة الاغريقية وكذلك الرومانية بين مواطن كامل العضوية في المجتمع والدولة، ويحظى بالمشاركة السياسية ومواطن منتقص العضوية (مواطنين غير احرار أو عبيد أو نساء) لا يتمتع بكل الحقوق والواجبات المتبادلة مع الدولة والمجتمع[1].

كما أن الامبراطوريات القديمة كانت تتعامل مع المواطنين كرعايا تابعين للسلطات ، ليس فقط فيما يتجاوز وجود حدود إقليمية محددة او الاقتصار على قومية معينة ، بل أيضاً وبشكل خاص بوجود سلطة عليا هي التي تعطي الرعايا[2] منحاً بدل الحقوق المتبادلة في مفهوم العقد الاجتماعي أو عقد المواطنة الضمني أو الصريح الذي تمتاز به الدولة الحديثة. ويشير جورج قرم إلى التفاوتات التي تربط الجماعات أيضاً وليس الأفراد فقط في مستوى علاقاتها وفي الحقوق والواجبات

---

١ – علي خليفة الكواري (وآخرون) اشكالية المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية ، م. س. ، ص ٢٥. في القرن الخامس قبل الميلاد وفي أثينا الاغريقية المعروفة بديمقراطيتها المباشرة كانت المواطنة تقتصرعلى الذكور الأحرار= =البالغ نسبتهمالسبع(١|٧) من عدد السكان الذي يقارب الثلاثمائة الف شخص حيث تحرم النسوة من حقوق المواطنة،
ترجمة عبد الوهاب المسيري ، الكويتسلسلة عالم المعرفة، رقم ٩٠، (يونيو، ١٩٨٥) ص ١٠.

٢ – جورج قرم ، نقلاً عن ملحم شاوول، إشكالية الدولةم. س.،ص٦٧

المتبادلة بينها وبين السلطة في الامبراطوريات[1].

وتعتبر هذه النقطة بالذات - المساواة بين المواطنين - مسألة إشكالية في الخطاب الإسلامي لأن معالجتها الفقهية والفكرية السابقة تنحصر عادة في الفقه السلطاني الذي يتعامل مع المواطنين بتصنيفهم بين:

مسلمين وغير مسلمين (من أهل كتاب وآخرين). ومن بين مفردات هذا الفقه مفردة إشكالية أيضاً تتعلق بمفهوم أهل الذمة الذي كان يؤمّن من خلال نظام الملل المِلل العثماني مثلاً حقوقاً متفاوتة بين الجماعات والأفراد والرعايا ولكن ضمن سقف الاعتراف بالتنوع الديني، الامر الذي كان نادراً في الامبراطوريات الدينية غير الإسلامية.

لقد شهدت هذه النقطة بالذات سجالاً حاداً حول انطباق مفهوم المواطنة الغربي على التشريعات الإسلامية السياسية، وكانت مورد اجتهادات عديدة خلال النصف الأخير من القرن العشرين.

إلا أن المساواة الكاملة للمواطن لم تأخذ طريقها إلى الوجود مباشرة ودفعة واحدة حتى داخل التجربة الغربية، بل أخذت مساراً تدريجياً حيث لم يكتسب كل المواطنين حق الانتخاب والمشاركة السياسية دفعة واحدة، وتأخر حق النساء في التصويت الانتخابي في

---

١ - انظر، شرح ملحم شاوول انطلاقاً من كتابات جورج قرم حول عدم المساواة القانونية والاجتماعية للرعايا المنتمين إلى جماعات مختلفة داخلالنطاق الإمبراطوري: شاوول ، إشكالية الدولة، م.س. ، ص ٦٦ و٦٧.

سويسرا مثلاً، حتى النصف الثاني من القرن العشرين[1].

ثانياً- في المضمون الثقافي:

يؤدي اقتصار فهم المواطنة على النقاط الواردة في الفهم الشكلي، كما شرح في الفقرات السابقة، إلى خلل والتباس في تفسير مفهوم المواطنة الغربي المنشأ. ولأن أي مفهوم علمي أو سياسي أو قانوني هو تجريد نظري منتزع من سياق اجتماعي ثقافي غني ، فإن الأكثر فائدة في تناول الموضوع هو معرفة الخلفيات المعرفية والثقافية والتاريخية التي انتزع منها، لأخذ صورة أكثر فهماً وتفسيراً.

انطلاقاً من ذلك تبدو الخلفية المعرفية لمفهوم المواطنة الحديث مرتبطة بجملة من المفاهيم الأخرى ارتباطاً وثيقاً. ويمكن معالجتها في مستويين:

مستوى الرؤية الكونية لدور الإنسان الحديث، وهذا المستوى على علاقة مباشرة بإنجازات فترة الحداثة على الصعيد الفكري، حيث كان لمبدأ مركزية الانسان والذات الانسانية في الفكر الغربي تأثيره على المبادئ السياسية الأخرى. فمحورية الإنسان الفرد ساهمت في الدعوة إلى إعطائه المزيد من الحقوق ومنها المشاركة السياسية والمساواة، وإلى الدعوة لتجاوز المبادئ السابقة التي كان المحور فيها

---

١ - راجع النقاش العلمي الدقيق والواسع الذي يقدمه طارق البشري حول هذه المسألة في : المستشار طارق البشري، بين الجامعة الدينية والجامعة الوطنية في الفكر السياسي، القاهرةدار الشروق، الطبعة الأولى ١٩٩٨، ص ٨ حتى ٣٩

obeikandl.com

مركزيات خارج الذات الإنسانية (كالكنيسة أو التفكير الميتافيزيقي)، وأدى ذلك لاحقاً إلى تكريس مفهوم سيادة الشعب باعتباره مصدراً للسلطة، وإلى ارتباط انبثاق مفهوم المواطنة الحديث بمفاهيم أخرى ترتبط بالليبرالية الغربية: مثل الحريات الانسانية ومنها الحرية السياسية، و حق الانتخاب والتمثيل، ومفهوم المشاركة[1] في السلطة وفي التأثير على السلطة من قبل الجماعات الصغيرة والكبيرة، وحرية الانتماء العقائدي للأديان أو للأفكار غير الدينية.

الخلفية الثقافية لنموذج الدولة - الأمة التي كرست الانتماء والهوية الخاصة لمواطنيها، وهو انتماء يتحدد بالبعد القومي لهذه الأمة - الدولة وبقيمها الثقافية الخاصة.

لقد ركزت الدولة الحديثة على الشخصية القومية وتعزيز الهوية الوطنية والتنشئة التربوية الوطنية لمواطنيها. فالدولة هذه ليست وعاءً فارغاً وإطاراً بلا مضمون أيديولوجي يحدد الانتماء الثقافي والسياسي لمواطنيها. وقد تتباين الدول الغربية في البناء الهوياتي الخاص بكل منها، لكنها تتبع المسار العام نفسه:

---

١ - ينتقد يورغن هبرماس وأعضاء مدرسة فرانكفورت انتكاس الحداثة الغربية عن انجاز الديموقراطية بالعودة إلى تعليب المجتمع وقهره بواسطة بيروقراطية الدولة الحديثة مجتمعة مع القوة التقنية ما أفرغ مفهوم المشاركة من مضمونه.راجع بهذا الخصوص: رايان كريب ، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس،الكويت- سلسلة عالم المعرفة،العدد ٢٤٤، ص ٣٠٣ وما بعدها.

obeikandl.com

الهوية والانتماء جزء من المواطنة في علاقتها بالدولة. والقيم التي تجسدها هذه الهوية هي قيم أعلى من السلطات والأفراد، وهي المرجع عند حصول المنازعات الداخلية أو ذات الطابع الحذري التي تطال أسس تكوّن المجتمع.

فالعلمانية الفرنسية، على سبيل المثال، هي قيمة حاكمة على سلوك المواطنين وحريتهم الفردية أحياناً (نموذج الحجاب وتناقضه مع قيم العلمانية الجمهورية) والدولة هنا ليست محايدة إنما هي ذات هوية دينية واضحة وهي الدين الوضعي[1] الآتي على حساب الدين الكاثوليكي أولاً والأديان الإلهية التوحيدية لاحقاً.

تبدو التجربة الفرنسية (كدولة وحداثة) استثناءً لأن الحداثة نشأت في الغرب على توافق مع الدين وليس على النقيض معه[2]. وقد خصص ماكس فيبر قسطاً من أبحاثه لتحديد دور الدين في الانتقال إلى

---

١ – الدين الوضعي أو الديانة الوضعية ليست صفة بل هي ديانة وضعية فرنسية مؤسسة لقيم الجمهورية وفقاًلأربز الدعاة الفلسفيين والاجتماعيين لهذه الجمهورية وهما اوغيست كويت واميل دوركهايم انظر حول آراء كل من كونت ودوركهايم : – نيقولا تيما شيف: نظرية علم الاجتماع، دار المعارف، مصر ١٩٨٠. واميل بوترو: العلم والدين في الفلسفة المعاصرة، ترجمة: د. أحمد فؤاد الأهواني، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣.

٢ – ملحم شاوول (وآخرين) في : اشكالية المواطنة والدولة والتنمية في لبنان – بيروت الجمعية اللبنانية لعلم الاجتماع ص ٦١.

الحداثة الغربية [1]. ويشير براين تيرنر إلى العلاقة الوثيقة بين الثقافة الوطنية والثقافة الدينية الخاصة بالمجتمع المحلي، وبنشوء الدولة الحديثة في بعض المجتمعات الأوروبية. ويعطي مثالاً على مدنية (علمانية) دولة لا تتنكر لانتمائها الديني – الثقافي هي الدنمارك التي ينصّ دستورها على أن المذهب الرسمي للدولة هو اللوثرية. ويركز الباحث نفسه على الطابع السوسيولوجي للعلمانية والتفاوت في نماذجها وفقاً لاختلاف الأنماط الثقافية والاقتصادية للمجتمعات[2]. وعلى النقيض أيضاً من النموذج الفرنسي، تغدو القيم الحاكمة للدولة وللهوية الوطنية في الولايات المتحدة الأميركية مختلفة الاتجاه. وهي قيم ومباديء عامة متأثرة بفترة الاستقلال والنضال ضد المستعمر وبأفكار جون لوك[3] حول قدسية الملكية الخاصة وحق التمرد (على السلطات التي تتجاوز الحقوق الطبيعية)، أما القيم الدينية فهي في التجربة الأميركية قيم ثقافية يهويدية بروتستانتية، مؤسّسة للدولة ولعلمانيتها الحامية للدين والممارسة الدينية، بما فيها الأديان الإلهية التوحيدية، بعكس التجربة والقيم المؤسسة لدولة مثل فرنسا، وتمثل هذه القيم الايديولوجي الوطنية الاميركية التي تحدد المعايير العامة للانتماء والمواطنة، ومن هو

---

١ – مثل كتاب الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية أبرز كتابات فيبر في هذا الإطار: ماكس فيبر، الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، ترجمة محمد علي مقلد، بيروت – مركز الإنماء القومي، ١٩٩٨

٢ – بوسطن – روتلدج وكيغان بول، ط ١٩٧٤،.انظر صفحات:١٥٩ حتى ١٦٣.

٣ – انظر، كافين رايلي، الغرب والعالم – القسم الثاني،م. س.ص ٣٥.

الاميركي برأي الثقافة المسيطرة[1].

تناقضات غربية

يعاني المسار الغربي المتشعب هذا تناقضاً أولياً بين هوية وطنية من جهة وانتماء إنساني نابع من رؤية كونية متمحورة حول الذات الإنسانية.

من جهة أخرى. فالهوية الوطنية في صورها المتطرفة تؤدي إلى وضع "المواطنات" (هويات المواطنين) في مواجهة بعضها بعضاً، وصولاً إلى الحرب (كما حصل في الحربين الأولى والثانية العالميتين). وهذا التناقض نفسه هو الذي تحاول "المواطنة" الأوروبية حله عبر الجمع بين "مواطنة" الهوية الوطنية ـ القومية ومواطنة ما فوق هذه الهوية، عبر المصالحة بين الانتماءين: الانتماء القومي داخل الدولة والانتماء القاري الجبهوي داخل حدود أوروبا. وصولاً إلى فكرة تتجاوز كل الانتماءات الوطنية والجهوية، وهي فكرة المواطنة العابرة للقومية[2] والمواطنة العالمية أو الإنسانية.

أما كونياً فقد أدت انتماءات الدولة ـ الأمة المتطرفة إلى عصبية

---

١ – تبدو ثقافة الواسب (wasp) ،رغم كونها قيم البيض البروتستانت الذين لم يعودوا الأغلبية في المجتمع الامريكي، المرجعية التي تحدد من هو الأميركي الوطني ومن هو من الاقليات، وهي القيم والثقافة ذات النفوذ الشرعية والسلطة داخل مؤسسات الدولة والمجتمع.
انظر، دنيس كوش، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، بيروت –المنظمة العربية للترجمة، ط ٢٠٠٩،ص ١٥٦ – ١٥٧.

٢ – ملحم شاوول، م. س.، ص ٦٥، حيث يشير إلى تبلور المرحلة الثالثة من عقد "المواطنة"من خلال العبور من الكيانية الهوياتية إلى المواطنة العابرة للقوميات.

"ثقافوية"، تبرر استعمار الآخرين تحت شعار تحديثهم أو تحت شعار المصالح القومية (الوطنية). وهي العصبية نفسها التي كرست تمايز الأعراق بمبررات ثقافية وبيولوجية تستند إلى علوم الفكر الغربي الحديث، ومنها العرقية الاجتماعية المستندة إلى الداروينية، والايديولوجيات القائمة على فكرة التفوق الحضاري على الآخرين خارج أوروبا.

هكذا نشأت نعوت "البربرية" تجاه الثقافات الأخرى فيما عرف بـ "المركزية الاثنية" والثقافية، الأمر الذي حدا بـ"كلود ليفي شتراوس"الانتربولوجي المعروف إلى اعتبار أن "البرابرة" هم من يصفون الآخرين بالبرابرة[1].

أعاد الفكر الغربي تقويم التجربة بمراراتها وإخفاقاتها من جهة وإنجازاتها من جهة أخرى. وإذا كانت تجربة الاستبداد واحتكار السلطة والعنف بواسطة أجهزة الدولة الحديثة قد مثلت تجربة مريرة سواء في النسخة الاشتراكية والسوفياتية، أو في النسخة الأوروبية

---

١ – انظر، دنيس كوش، مفهوم الثقافة..، م. س.،ص ٥٩و٦٠. ويعتبر الاميركي وليام سامر (Wlliam G.Summer) أول من أطلق مصطلح "المركزية الإثنية" عام ١٩٠٦ في مصنفه (Folk ways). (...)".كان العالم اليوناني الروماني القديم ينعت بـ"البرابرة" كل من كانوا خارج الثقافة اليونانية الرومانية. لاحقاً، في أوروبا الغربية، استعملت كلمة "متوحش" في المعنى نفسه بقصد إقصاء غير المنتمين إلى الحضارة الغربية خارج الثقافة، وبعبارة أخرى إقصائهم في الطبيعة".(المصدر والصفحة نفسهما)

الغربية، الألمانية والايطالية (خلال أواسط الثلاثينيات وأوائل الأربعينيات من القرن العشرين). الأمر الذي دفع بالكثيرين إلى الدعوة لإعادة تعريف "المواطنة"، **وإعطاء المواطن الفرد ضمانات سياسية واجتماعية جديدة عبر مستويين من مستويات تعزيز المواطنة:**

١- إعادة توزيع السلطة داخل المجتمع من خلال تغذية مراكز النفوذ الأهلية كـ"المجتمع المدني"[1]، وذلك حفاظاً على حقوق "المواطنة" عند أفراد الشعب في مواجهة سلطة الدولة القهرية المتعاظمة.

٢- التركيز على أن عقد "المواطنة" يتضمن أيضاً مفاهيم العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة والتنمية والإنماء المتوازن (بالمعنى اللبناني)، والتي هي من أهداف وجود السلطة والدولة (وحتى شرعيتها). فإذا ما عجزت الدولة عن إنجازها بشكل واضح فإنها لا تسقط وحدها بل إنها تهدد عقد المواطنة نفسه بالزوال.

المواطنة في الفكر الإسلامي المعاصر

احتاج الخطاب الاسلامي إلى المرور بمراحل عدة والقيام بتكييفات سياسية وفكرية ضرورية قبل الوصول إلى تقبّل مفهوم المواطنة (والوطن) كما ورد من الغرب. وتمثّل تجربة الشيخ محمد مهدي شمس الدين نموذجاً واضحاً في هذا المجال.

محمد مهدي شمس الدين ومسألة المواطنة

---

١ - انظر شروحات جاك قبانجي استناداً إلى "أرنست غلنر" وغيره: جاك قبانجي (وآخرون) ، إشكالية الدولة والمواطنة والتنمية في لبنان، مصدر سابق، ص٣٥٥

obeikandi.com

لم يتبلور مفهوم المواطنة والمواطن (والوطن) بما يحمله من معانٍ حديثة، في فكر الشيخ محمد مهدي شمس الدين إلا في مرحلة متأخرة من حياته، ذلك أنه كان يتبنى رؤية إسلامية سائدة بين الحركات الإسلامية الصاعدة حينذاك - في الستينات والسبعينات من القرن العشرين- تركز على العقيدة قبل الإنسان الفرد.

العقيدة الإسلامية هي محور الانتماء والهوية حينها والشريعة الإسلامية هي الهدف، فيما يغيب المواطن الفرد بما هو فرد تابع لدولة محددة، ذات سيادة محددة، حيث مواطنوها متساوون بغض النظر عن انتماءتهم. وبدلاً من ذلك تذوب شخصيات الأفراد والانتماءات الخاصة داخل الدول - الأمم، والمجتمعات الأهلية لصالح الذوبان في الأمة الأكبر، الأمة الإسلامية.

المواطن الفرد لا يظهر هنا بل الفرد المسلم ، ومع ذلك فإن شرط الالتزام العقائدي يميز بين: مسلم مؤمن ملتزم هو الفرد الحقيقي والمحترم وصاحب الحقوق، ومسلم غير ملتزم وغير متدين هو منبوذ ولا يتحلى بكامل الاحترام. والمسلم الثاني هذا إذا لم يطبق تعاليم القرآن ويستوعبها، يصبح برأي شمس الدين أقرب إلى "الحمار" الذي يحمل أسفاراً، تشبيهاً له بما ورد في الآية الخامسة من سورة الجمعة من القرآن الكريم، إذ يعتبر: "إنه (المسلم) يعتقد الإسلام نعم، لكنه لم يتحد مع الإسلام ليتحول إلى طاقة فاعلة وإنما هو (يحمل) الإسلام فلذا بقي كتلة جامدة، إنه حمار (يحمل أسفاراً)"[1] .

---

١ - محمد مهدي شمس الدين، بين الجاهلية والإسلام، بيروت – مجد، ط ١٩٨٤، ص ٣٠٦.(الطبعة الأولى عام ١٩٧٥)

يمثل كتاب شمس الدين بين الجاهلية والإسلام قمة المغالاة المثالية في رفض الغرب وقيمه باعتبارها حضارة مادية كافرة، وضرورة استعادة المسلم لهويته الإسلامية الخاصة القائمة على الرابطة الدينية والالتزام العقائدي الكامل خارج أي أطر مستوردة على الطريقة الغربية.

ما كان بالإمكان في هذه المرحلة الثورية المثالية من تفكير شمس الدين ونظرائه الإسلاميين، القبول بأي روابط ذات طبيعة وطنية أو قومية. واحتاج الأمر إلى سنوات عديدة للتعامل، أولاً بواقعية - برغماتية،

وثانياً إلى نحو عقدين من الزمن للانتقال إلى مصالحة مع المفاهيم الغربية عن الوطن والمواطنة الحديثة.

وفي هذا الإطار يسجل بقاء مفهوم الأمة الإسلامية التي تضم جميع المسلمين من كل الاقطار، مركزياً في تفكير الشيخ شمس الدين طوال فترة السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، على حساب الانتماءات الوطنية (القطرية) والقومية الأخرى.

الأمة أم الوطن ؟

ما كان بإمكان شمس الدين الخروج عن الخطاب التقليدي للإسلام الحركي حتى أواسط الثمانينات من القرن العشرين، فكان يميّز بوضوح بين الانتماءات الثلاثة: الإسلامية والقومية والوطنية / القطرية، معطياً الأولوية للانتماء العقائدي، الرابطة الإسلامية، مستنداً إلى مفهوم الأمة الإسلامية التي تضم بلاد جميع المسلمين، المنتمية تاريخياً إليها.

إن استعادة وحدة الأمة بالمعنى السياسي الكامل والمباشر هو الهدف وهو المشروع السياسي والعقائدي والتربوي للمسلمين، وهيئاتهم القيادية المختلفة، وحتى لدولهم وأنظمتهم "(...) الأمة مصطلح سياسي اجتماعي له مضمون واحد، أو كيان واحد بمعنى من معاني التوحيد، وهو لا يتنافى مع التنوع أبداً حتى على صعيد تعدد الأئمة.."[1].

الوحدة السياسية للأمة الإسلامية المنشودة، لا تقوم بالضرورة على نموذج تاريخي سابق ينبغي نسخه، بل يجب أن تخلق نموذجها الخاص، وأن تكون "منسجمة مع حاجات المسلمين، ومع واقع النظام العالمي(...) ومع الدور المرتقب للأمة الإسلامية في العالم، الدور الثابت، الأمة الشاهدة، والأمة الوسط(...)"[2].

أما كيف توحّد الأمة سياسياً، أيكون ذلك في قيام دولة إسلامية مركزية واحدة؟؟ فإن "هذه مسألة من المسائل التي ينبغي أن تطرح ولكنها ليست عائقاً ابداً، يوجد في علم الكلام، وفي الفقه السياسي حلول كثيرة، لأي صيغة من الصيغ التي يمكن أن تنسجم مع الكتل الدولية القائمة فعلاً"[3].

يتعامل شمس الدين هنا مع الدولة القطرية / الوطنية كأمر

---

١ - محمد مهدي شمس الدين، دراسات ومواقف/ في الدين والسياسة والمجتمع جزء٣، بيروت، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر والمؤسسة الجامعية ط١، ١٩٩٣، ص٢٥٣ والنص في الاصل محاضرة بعنوان الوحدة الإسلامية ومفهوم الأمة، ألقيت في ٩ تشرين الثاني ١٩٨٧ص٢٥.

٢ - المرجع نفسه، ص٢٦٧.

٣ - لمرجع نفسه، ص٢٥٦.

واقع، وليس ككيان كامل الشرعية يحظى بالرضى من وجهة نظر إسلامية فكرية. ولذلك فإن أولوية الأمة ووحدتها تؤدي عملياً إلى مسارٍ يتجاوز

على مختلف المستويات، كي لا يبقى واقعهم (غير الشرعي مبدئياً) والمُتعايش معه هو الأصل بل إن وحدة الأمة هي الحقيقة التاريخية والشرعية التي أبعدتها التجزئة والاستعمار.

كيف نتجاوز الوطني ـ الوطنية لمصلحة الانتماء الأممي؟

يؤكد شمس الدين على ضرورة أن تكون الوحدة السياسية للأمة همّاً عاماً لكل الجماعات في مختلف البلدان الإسلامية. لكن ذلك قد يثير إشكاليات عديدة، في العالم العربي، خصوصاً العلاقة بين مشروع الوحدة من جهة، والدولة الوطنية، أو التكتلات الإقليمية المتعددة، أو المشروع القومي من جهة ثانية، حيث يتساءل عن هذه الانتماءات والصيغ ما دون الأمة "(...) هل هي عوائق أمام مشروع الوحدة الإسلامية أم لا؟"[1].

ويجيب في معرض الموافقة على كونها عوائق فعلية بمعنى ما من المعاني: "بالتأكيد هي ليست عوائل مساعدة"[2]. ولكن ما هو الحل؟ يتعاطى شمس الدين ببراغماتية مع الانتماءات الوطنية والقومية في إطار إعطاء أولوية للانتماء الاسلامي ورابطة الوحدة، فالدولة الوطنية هي واقع ينبغي التعايش معه مؤقتاً عبر تحييده، كي لا يصبح عائقاً أكبر

---

١ – شمس الدين، المصدر السابق، ص٢٦٧.

٢ – المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

أمام مشروع الوحدة، وكذلك الانتماء القومي أو المشروع القومي هو من الوقائع غير المحبّذة، فالصيغة التي يحبّذها شمس الدين هي "أن يُحيد المشروع الوطني أو المشروع الأقليمي يُحيد، [وأن] يستمر المشروع الوحدوي على مستوى الأمة في تحركه (...)"[1]

يغيبُ هنا مشروع المواطنة والمساواة بين مختلف المواطنين، مسلمين وغير مسلمين، عن النقاش والأولوية المعطاة للمشروع ما فوق الوطني وما فوق القومي، أي مشروع الرابطة الإسلامية القائم على وحدة أمة المسلمين جميعاً ومع غياب مفهوم المواطنة الحديث تغيب المسلمات الحديثة حول الدولة وسيادتها، وكذلك أي دعوة للاندماج داخل الدولة نفسها عربية أو غير عربية. المهم أن يندمج المسلمون في مشروع سياسي واحد أكبر وأوسع من أوطانهم القطرية، ولو كان ذلك عبر مشروع طويل المدى قد يمتد إلى نصف قرن من الزمن[2]. ولا مانع في أن يكون ذلك عبر اعتماد صيغ مستحدثة، سواء عبر اقتراح "كومنولث اسلامي" سبق وأن طرحه "مالك بن نبي" (١٩٠٠ ـ ١٩٧٣) أو في مسار مشابه لمسار الاتحاد الأوروبي الوحدوي، أو عبر أممية دولية تشابه الأممية الاشتراكية الثانية أو الثالثة[3]. أما آليات الوحدة المقترحة من قبله فهي تعتمد على:

أ- الانطلاق من القاعدة الشعبية، وليس الانطلاق من فوق، أي من

---

١ - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

٢ - المصدر نفسه ص٢٦٢ وص ٢٦٦.

٣ - المصدر نفسه ص٢٦٣.

قرارات رؤساء وحكومات. فالوحدة ليست قراراً سياسياً فقط[١]. والصلات الشعبية هنا ينبغي أن تتواصل مخترقة الحدود الوطنية، حتى ولو كان ذلك عبر الضغط على الحكومات (القطرية): "إن المسألة الشعبية في كل بلد إسلامي، هي تضغط على نظامها الخاص ليكون أقرب إلى مواقع الوحدة منه إلى مواقع التجزئة"[٢].

ب- الوحدة هي عقائدية دينية، وليست مجرد وحدة بين مسلمين أو أفراد أو جماعات: "لا نتصور وحدة إسلامية بدون إسلام، يعني وحدة مسلمين بدون إسلام. لا نتصور.. أن المفهوم الإسلامي كمعتقد، وكتشريع، وكسياسة يأتي في صميم مقولة الوحدة"[٣].

ج- دور أساس للحركات والأحزاب الإسلامية التي حولت الوحدة الإسلامية من همّ نخبوي إلى همّ شعبي عام، والتي هي ركيزة أساسية للعمل من أجل الوحدة[٤].

د- التربية على الوحدة في برامج التعليم والتنشئة، وإقرار مادة "الأمة الإسلامية" كمادة أساس في كل مجالات التعليم الابتدائي والعالي والمتخصص، "... لا أمانع من باب الرضوخ والاعتراف بالواقع أن تُعلم مادة التربية الوطنية، يعني تنمية الروح الوطنية، أو تنمية الروح القومية، لكن يجب أن تعلم مادة الأمة الإسلامية[٥].

---

١ - المصدر نفسه ص٢٦٢.

٢ - المصدر نفسه ص٢٦٣.

٣ - المصدر نفسه ص٢٦١.

٤ - المصدر نفسه ص ٢٦١ و٢٦٣.

٥ - مصدر سابق، ص٢٦٥.

إن تنمية الالتزام والوعي بالوحدة ليست مسألة تربوية فقط، بل لا بد من تنمية شعور المسلم العادي في كل البلدان الإسلامية بأنه جزء من أمة "وهي مسؤولية المسلمين السياسية عن بعضهم البعض"[1].

التحول الفكري نحو الوطن والمواطنة

انتظر الأمر بضعة سنوات أخرى قبل أن يطور شمس الدين موقفه الفكري والفقهي والسياسي من مسألة الدولة وحدودها الوطنية، وما ينتج عن ذلك من بداية شرعنة لمسألة المواطنة.

واحتاج ذلك إلى تكييفات فقهية وفكرية طالت منهج الرؤية الاجتهادية ككل وليس مجرد اجتهاد جزئي. وما كان ذلك ممكناً قبل بداية العقد الأخير من القرن العشرين أي تسعينات القرن نفسه. وقد استند الشيخ شمس الدين في ذلك إلى مصدرين أساسين:

١ - مجموعة من الأدوات المفاهيمية طورها الفقه السياسي السني وخصوصاً المجددون المعاصرون أمثال: الشيخ محمد الغزالي، والشيخ يوسف القرضاوي، والدكتور حسن الترابي والشيخ راشد الغنوشي.

٢ - العودة إلى معطيات تاريخية إسلامية كانت مُغيّبة في السابق، ولم يكن يُعيرها الشيخ شمس الدين والخطاب الإسلامي التقليدي للحركات الإسلامية أيّ اهتمام فعلي، ومن هذه المعطيات "صحيفة المدينة" أو ما عُرف بالميثاق الذي عقده الرسول محمد صلى الله عليه وآله وسلم مع مختلف مكونات المدينة المنورة من قبائل عربية،

---

١ - المصدر نفسه، ص٢٥٥.

obeikandi.com

ويهودية، ومسلمين عندما هاجر إليها من مكة المكرمة.

كان الأهم في "عهدة" المدينة المنورة أنها تقرّ بإقامة مجتمع تعاقدي بين مسلمين وغير مسلمين ضمن أطر عامة متفق عليها في التعايش، وفي الدفاع، وفي احترام الخصوصيات، وفي إعطاء الدور القيادي للنبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم. وهذا الاستناد إلى مرجعية داخل - إسلامية يسمح لأتباع الحركات الإسلامية المعاصرة (وشمس الدين كان أحد منظريهم) بمغادرة الخطاب الجامد والصلب حول الأمة الإسلامية الواحدة، بالمعنى السياسي، التي يوصلها بعضهم إلى حد وجوب إقامة خلافة إسلامية[1]. فيما يوصلها بعضهم الآخر كالشيخ شمس الدين (عام ١٩٨٧م) إلى حد وجوب إقامة كيان سياسي جديد مع صبغة حديثة، كما شرحنا ذلك آنفاً.

يستنتج الشيخ شمس الدين من قراءته لميثاق المدينة خلاصات هامة

---

١ - من أبرز الحركات التي ترفع شعار إعادة إحياء الخلافة الإسلامية كما جرت في التاريخ كبرنامج سياسي وفكري لها حزب التحرير الإسلامي الذي أسسه تقي الدين النبهاني (١٩٠٩١٩٧٧م)، المحظور في غالبية البلدان الإسلامية حيث يعتبر الحزب أن إلغاء الخلافة العثمانية عام ١٩٢٤ أدى إلى زوال حكم الإسلام عن كل الأرض المستمر منذ عهد الرسول محمد صلى الله عليه وآله وسلم وبذلك صارت البلاد الإسلامية "دار كفر". وقد أعد الحزب مشروع دولة إسلاميةتقوم على الخلافة.(فيصل دراج وجمال باروت، (منسقان)، الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية، دمشق – المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ج٢، ٢٠٠٠م ، ص ٥١ حتى ٥٥).

في هذا الموضوع: "والخلاصة أنه يستفاد من الصحيفة وجود مفهومين للأمة في الفكر الإسلامي، أحدهما الأمة القائمة على التوحد في الانتماء الديني. وهذه يمكن أن تتوحد في التكوين السياسي، ويمكن أن تتعدد في هذا التكوين. وثانيهما: الأمة القائمة على التوحد في الانتماء إلى مشروع سياسي واحد، وكيان سياسي

واحد. وهذه يمكن أن تتوحد في الانتماء الديني، ويمكن أن تتنوع في هذا الانتماء"[1].

ينتقل شمس الدين إلى النتيجة الهامة المتعلقة بمسألة النقاش وهي المواطنة فيستنتج التالي مما سبق: "فقد تتساوى (المواطنة) مع الانتماء الديني حين يكون المجتمع السياسي كله ذا انتماء ديني واحد، فيتحد في الخارج المعاش مفهوم الأمة مع مفهوم الوطن والدولة والمواطنة"[2].

يكتمل الانتقال من مستوى الوحدة السياسية للأمة الإسلامية التي دعا إليها قبل ٣ سنوات فقط (عام ١٩٨٧) إلى مفهوم الدولة ذات السيادة بحدود جغرافية واضحة على النمط الغربي الحديث مع استناد الشيخ شمس الدين إلى تجربة المدينة المنورة ليعطي الدولة (ذات السيادة والسلطة والحدود الجغرافية والشعب المحدد بالانتماء إلى حدودها، وهي

---

١ - شمس الدين، نظام الحكم والادارة في الاسلام، قمدار الثقافة للطباعة والنشر ط ٣، ١٩٩٢ / وهي نسخة عن الطبعة الثانية ١٩٩١/ ص٥٣٥. ولشدة اهتمامه بـ"صحيفة المدينة" أفرد لها شمس الدين مساحة واسعة في كتاب آخر له هو "في الاجتماع السياسي الاسلامي"، قم (ايران) – دار الثقافة، الطبعة الاولى في ايران عام ١٩٩٤، ص٢٨٥ وما بعدها.

٢ - شمس الدين، نظام الحكم والإدارة..، م. س ، ص٥٣٥.

شروط الدولة الحديثة المعاصرة، الشرعيّة الدينية الإسلامية من داخل التجربة الإسلامية.

ففي القسم الثاني من كتاب نظام الحكم والإدارة المعنون بـ"الإدارة الإسلامية في عهد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم" (وهو قسم لم يكن موجوداً في الطبعة الأولى من الكتاب الصادرة عام ١٩٥٥) وفي معالجة جديدة بالكامل تخالف رؤيته السالفة (في الطبعة الاولى) حتى في المصطلحات وخلال نقاشه للصحيفة (صحيفة المدينة) وفي فقرة جاءت تحت الرقم ٥ وبعنوان له دلالة حديثة كالتالي: "٥ ـ أرض الدولة وحدودها/ السيادة" وتحت هذا العنوان يوضح أن "الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، أرسل بعض أصحابه أن يبنوا أعلاماً على حدود حرم المدينة: بين لاميتها شرقاً وغرباً، وبين جبل (ثور) في الشمال وجبل (عير) في الجنوب، ووادي (العقيق) داخل الحرم"[١].

يتقدم شمس الدين خطوة أخرى إلى الرؤية الحديثة للدولة فيستفيد منها لإسقاطها على الدولة الإسلامية المفترضة نفسها، وفقاً لرؤية معاصرة تنطلق من المرجعية التاريخية والتراثية الإسلامية: "إن هذه النصوص تعني: أن الدولة الإسلامية، لها أرض خاصة بها ضمن حدود، وأن الانتماء إلى مجتمعها السياسي يكون بالانتماء إلى هذه الارض: "إقامة" "جنسية" (= مواطنة = ولاية)، وأن قوانينها، وأوامرها السياسية، نافذة المفعول على أرضها وضمن حدودها، وعلى المنتمين إليها دون غيرهم، وإن كانوا مسلمين"[٢].

---

١ – شمس الدين، المصدر السابق، ص٥٣٨.

٢ – شمس الدين، نظام الحكم..، م. س.، ط٢، ص٥٣٩.

هكذا تُصبح الحدود الجغرافية أساساً للدولة الإسلامية وسلطتها لكن ذلك يمثل الحد الأدنى، إذ لا مانع عند شمس الدين من الانطلاق إلى التوسعة[1] وضم مسلمين وحدود جديدة، لكن ضمن الرؤية التي سبق وشرحها وهي مسألة السيادة التي تتعلق بالسلطة داخل حدود جغرافية. وهنا يبدو التكييف الكامل للفقه السياسي مع المعاصرة والحداثة الاوروبية في مجال التشريع السياسي للدولة.

المساواة واعتبارات المواطنة

لا يكفي الاعتراف بالانتماء الوطني (المتعدد الأديان) والمحدد جغرافياً لكي تصبح المواطنة كاملة، فالمواطن غير المسلم يمثل فرداً لا يحظى بكامل حقوق المواطنة الحالية كما كانت تتعامل معه الرؤية الإسلامية التاريخية. وهذا ما احتاج من الشيخ شمس الدين إلى بذل جهود فكرية وفقهية، اضطر معها للاستعانة بالتطورات الحاصلة في المناخ الثقافي السني، والمستندة إلى جذور في الفقه السياسي السني، ليؤصّل حقوق المواطنة لغير المسلمين في جهاز الدولة الإسلامية وخصوصاً لجهة المساواة في تسلم المناصب الإدارية والسياسية.

هذا الرافد ما كان ممكناً لولا تطور معرفي حصل في بنية التفكير عند شمس الدين وهو تغير ابستمولوجي[2] ما كان ليحصل لولا

---

١ - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

٢ - بخصوص هذه النقطة بالتحديد انظر: حسين رحال: إشكاليات التجديد/ دراسة في ضوء علم اجتماع المعرفة، بيروتدار الهادي، ص٣١٠ وما بعدها. وكذلك انظر= =حسين رحال، محمد مهدي شمس الدين/ دراسة في رؤاه الإصلاحية ، بيروت – مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، ط ٢٠١٠ ، حيث يتحدث الفصل الثاني عن تطور الاجتهاد لديه، من الناحية المعرفية.

اطلاعه (الجزئي) على التطور المنهجي القائم في العلوم الإنسانية الغربية، وكان من نتيجة ذلك توصله إلى إمكانية التفريق بين بنية الدولة الإسلامية السلطانية في التاريخ، وبنية الدولة الحديثة البيروقراطية والتعاقدية.

من هنا يأتي نقد شمس الدين للدولة التاريخية الإسلامية في صيغتها التي كانت تتضمن سلطات مطلقة وفردية للعامل او الموظف الإداري، في حين أن الصيغة المعاصرة للدولة الإسلامية كما يتصورها شمس الدين لا تتضمن الصلاحيات نفسها للعامل في أجهزة الدولة الذي يحمل صلاحيات تنفيذية فقط، هو مجرد ناقل للقرار[1] وليس صاحب القرار.

هذا الفهم المعاصر لبيروقراطية جهاز الدولة والاستعانة بمواد الفقه السياسي السني أمّنا النقلة المعرفية لجواز تسليم غير المسلم مناصب في الدولة الإسلامية في إطار المساواة ضمن المواطنة، ولذلك يورد شمس الدين عن الماوردي الشافعي (ت ٤٥٠ هـ) في "الأحكام السلطانية" وأبي يعلى الفراء الحنبلي (ت ٤٥٨ هـ) جواز أن يتولى غير المسلم وزارة التنفيذ: "ويجوز أن يكون (وزير التنفيذ) من أهل الذمة وإن لم يجز أن يكون وزير التفويض منهم"[2].

بقيت المسألة ضمن إطار الدولة الإسلامية فلم يطوّر شمس الدين هنا رؤية أكثر مساواتية لمفهوم المواطنة، إذ بقيت الإشكالية المطروحة

---

١ - شمس الدين، نظام الحكم..، مصدر سابق، ص٤٩٢.

٢ - المصدر السابق، الصفحة نفسها ٤٩٢.

حول عمل غير المسلم في دولة المسلمين، لا في دولة تعاقدية تمثل قيم الطرفين. ولذلك فالمساواة هي ضمن إطار السلطة التنفيذية للحكومة التي تهتدي بهدي القيم الإسلامية العامة، وأجهزة الدولة التي توضع لها سياسات عامة إسلامية تمنع على "الكافر" أو غير المسلم أن يتخذ قرارات شخصية، وأن يستعلي على المسلمين[1].

لم يحصل الانتقال من مفهوم الأمة الإسلامية الموحدة سياسياً في مشروع ما أو كيان سياسي ما (وهي رؤية كانت توحّد بين الوطن والأمة عبر الرابطة الدينية في كيان سياسي) إلى مفهوم الوطن المتنوع المفصول فيه الانتماء السياسي عن الانتماء الديني، دفعة واحدة، ثمة مراحل متدرجة في الخطاب السياسي للشيخ شمس الدين قبل الوصول إلى نتيجة يمكن تسميتها "مدنية" الدولة والوطن.

عام ١٩٩٠ حصل الانتقال الأول من الوحدة السياسية للأمة الإسلامية إلى القبول بالتجزئة السياسية ولكن بشرط الحفاظ على المضمون العقائدي للدولة، أي الدولة الإسلامية. وكان ذلك عبر القبول بنشوء أوطان إسلامية ودول إسلامية عديدة داخل الأمة. وبهذا المعنى تصبح أمة واحدة بالمعنى الثقافي وتنتهي وحدتها السياسية كما كان يطالب شمس الدين قبل نحو ثلاث سنوات أو أربع فقط: "فلا بد للحركات الإسلامية السنية من أن تستنبط صيغة فقهية للدولة الإسلامية المعاصرة (غير نظام الخلافة) تصلح للانسجام مع الواقع الدولي الإسلامي ومع الواقع الدولي العام، يمكن في إطارها إقامة

---

١ - انظر النقاش الواسع لشمس الدين حول هذه النقطة في المصدر السابق: ص٤٩١٥٠٧.

أنظمة إسلامية في نطاق وطني أو قومي يحفظ لكل شعب مسلم كيانه السياسي الإقليمي وشخصيته الخاصة في إطار وحدة الأمة"[1].

بات للمسلم انتماءان: واحد عقائدي، روحي (ثقافي)، وآخر سياسي لدولة محددة، يحمل جنسيّتها. وهنا بدأت "المواطنة" و"الجنسية" تأخذان الشرعية في الفكر السياسي الإسلامي من باب التنظيم والتدبير[2].

جاء تثبيت التجزئة القطرية والقومية على حساب وحدة الأمة، ولحق به تحوّل آخر بعد فترة صغيرة مماثلة، إذ بقيت القطرية والتجزئة وذهب الشرط السابق وهو إسلامية الدولة المعاصرة (هوية النظام السياسي)، فلم يعد هذا أساساً للحفاظ على الهوية (الإسلامية). أمكن لشمس الدين بدءاً من العام ١٩٩٣ القبول بدول لها مجتمعات إسلامية وضمن هذه المجتمعات يمكن أن يكون هناك مجتمعات يشكل فيها المسلمون ٩٥ ٪ من السكان (وما فوق) ولها وضعها الخاص من ناحية الحكم (الإسلامي)، ومجتمعات (حتى ولو كانت ذات غالبية إسلامية) لا تصل إلى نسبة ٩٥٪ من المسلمين، ولكنها يجب أن تكون مجتمعات متنوعة[3]، عليها الحفاظ على تنوعها وهذا التنوع هو أحد أبعاد الهوية الذي كان سابقاً يُختزل في بُعد واحد هو إسلامية الدولة والمجتمع.

---

١ – شمس الدين، نظام الحكم والادارة..، م. س. ، ط٢، ص٤١٤

٢ – شمس الدين، في الاجتماع السياسي الاسلامي، م. س.، ص ١٣٨ – ١٣٩

٣ – شمس الدين. الأمة والدولة والحركة الإسلامية، بيروت– منشورات مجلة الغدير (المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى)،ايلول ١٩٤٤ ص٧٨٤٢. والنص في الأصل حوار أجرته معه مجلة المنطلق في شتاء العام ١٩٩٤.

هكذا تصبح مصر ولبنان مثلين على هذا المجتمع المتنوع الذي فيه مسلمون وغير مسلمين (مسيحيون). وفي هذه الفترة بالذات ينتقل التفكير السياسي للشيخ شمس الدين من فكرة الدولة والحكم الاسلامي المعاصر، الخارج عن الشكل التاريخي للخلافة أو الإمامة، إلى مجتمع المواطنة. هنا بالتحديد يبدأ تبلور فكر سياسي أقرب إلى النموذج الغربي الليبرالي، أصبح الوطن الآن انتماءاً فوق ديني، والتنوع فيه أساس هذا الانتماء. تمّ التحول هنا إلى رابطة "الوطنية" التي تحفظ التنوعات المختلفة. "(...) أنا أقبل بمجتمع متنوع. المجتمع اللبناني مجتمع متنوع، هذا التنوع يفرض نمطاً معيناً في النظام السياسي، وفي مشروع الدولة، وأنا ألتزم بكل مقتضيات التنوع من منطلق أن الوحدة السياسية للمجتمع هي المواطن وليس الطائفة"[1].

تخلي شمس الدين عن شرط إسلامية الدولة وقبوله بالتجزئة القطرية والقومية في الآن نفسه، فتح الباب أمام شرعيّة الدولة بصيغتها الحديثة دون شروط باستثناء واحد، هو شرط عام يلتقي فيه مع الفكر الليبرالي غير الإسلامي، وهو شرط موافقة الغالبية الشعبية واحترام الإرادة الشعبية في اختيار النظام السياسي[2].

سمحت هذه التحولات بالقبول بالمساواة بين المسلمين وغير

---

١ – شمس الدين، المصدر السابق، ص ١٠٦ – ١٠٧.

٢ – انظر الحوار الذي أجراه فؤاد إبراهيم مع الشيخ شمس الدين في: فؤاد إبراهيم، الفقيه والدولة – تطور الفقه السياسي الشيعي، بيروت – دار الكنوز الأدبية، ط ١٩٩٨، ص ٤٢٧ حتى ٤٣٨.

obeikandi.com

المسلمين (المسيحيين) في المناصب الرسمية مع استثناء مؤقت، هو منصب رئيس الدولة[1] ، ولسبب سياسي ما يلبث أن يلغيه لاحقاً.

مع الأخذ بعين الاعتبار النقد الجذري الذي يقدمه شمس الدين للفكر الإسلامي السياسي، يبدو مفهوم المواطنة على النموذج الغربي هو أساس فكرة الوطن. وتعطى الدولة بنموذجها الغربي، على يد شمس الدين، الشرعية الكاملة لتجاوز الأفكار السابقة (له وللإسلاميين الآخرين) حول الدولة والحكومة الإسلامية سواء الموحدة أو المجزأة وتصبح مفردة المجتمع، ومفردة الوطن، ومفردة المواطن، هي الحاضرة بدل الدولة الإسلامية. إذ يتجاوز تحفظاته السابقة ليرسي قاعدة المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين في الدولة الحديثة[2]، وبذلك لا يعود هناك أي مانع من تولي غير المسلم لأية وظيفة وتحمّل أية مسؤولية في الدولة الحديثة. هنا يطوي "الشيخ" صفحة الفقه السياسي السني الفاصل بين وزارة التنفيذ ووزارة التفويض باتجاه موقف جديد قائم على مقاربة جديدة لمسألة الدولة الحديثة وللمواطنة.

---

١ – ٥٧–والسبب الذي يورده سجالي – حجاجي ، ومضمونه أنه "حينما ينضج المجتمع الفرنسي لقبول رئيس جمهورية مسلم، أنا أكون مسروراً بأن يكون رئيس جمهورية أي دولة عربية مسيحياً". شمس الدين، الأمة والدولة. م. س، ص ١٠٥.

٢ – شمس الدين، الحوار الإسلامي المسيحي/ نحو مشروع للنضال المشترك، بيروت . مؤسسة الإمام شمس الدين للحوار، ط٢٠٠٤، ص١٤٣ . ١٤٤.

obeikandl.com

يتوقف الفقيه اللبناني عند مصطلح "أهل الذمة" في أكثر من مورد بحثي وكلامي متخذاً منه موقفاً مزدوجاً:

وجهه الأول، إحالة التراكم الفقهي الإسلامي في موضوع أهل الذمة إلى الشأن التاريخي باعتباره جزءاً من شروط تاريخية لم تعد موجودة، والتخلص من موجبات النظرة الفقهية وأحكامها تجاه أهل الكتاب ضمن مفهوم أهل الذمة، باحالتها إلى التقاعد الفكري باعتبار أن هذا النموذج من التعامل الحقوقي والفقهي نتج عن ظروف محددة لها علاقة بالصراع الفكري والسياسي حينها (تارة مع البيزنطيين وطوراً مع الصليبيين)، وبذلك أبطل مفاعيل أحكام أهل الذمة السابقة[1].

والوجه الثاني، هو الدفاع عن مبدأ فكري وعقائدي إسلامي هو أصل العلاقة مع أهل الكتاب كونهم في ذمة المسلمين أي كعهدة قانونية بين فئتين في مجتمع سياسي واحد.

والانتقاد الذي نشهده قاسياً في الوجه الأول للحكام المسلمين (أمويين وعباسيين وخلفائهم) وللفقهاء أنفسهم بسبب عدم الذمة الفقهية لأنه لم يرد في الكتاب ولا في السنة باستثناء تعبير "ذمة بيتكم"[2]، هذا الانتقاد يتحول إلى دفاع عن روح وجوهر مبدأ "الذمة" في التاريخ الإسلامي (بغض النظر عن تجلياته الفقهية والقانونية التاريخية)، إذ يرى

---

١ - انظر، شمس الدين، الحوار الإسلامي المسيحي، م.س، ص٥٧، (الموقف جاء في مقابلة لصحيفة النهار عام ١٩٩٧).

٢ - المصدر السابق، الصفحة نفسها.

في الدلالة اللغوية للمصطلح ما يشير إلى الرفعة والكرامة وليس إلى الدونية[1]. ومعنى كون المسيحي (واليهودي أيضاً) ذمياً فهو اعتراف بالتنوع الديني من خلال الاعتراف بكونه مختلف عقائدياً وثقافياً عن المسلمين في الانتماء الديني داخل المجتمع المدني، ولكنه بالمقابل ينتمي إلى المجتمع السياسي نفسه باعتباره مواطناً مثله مثل المسلم[2].

وفيما يقع اللوم على الحكام المسلمين والتجاوزات التي قاموا بها في إطار تنزيه التشريعات والعقائد الإسلامية تجاه أهل الذمة، فإن الشيخ شمس الدين يلوم أيضاً طرفاً خارجياً هو المستشرقين[3]، الذين أسبغوا الصفات السلبية على مفهوم "أهل الذمة" وكرسوها في الأذهان. والنتيجة النهائية التي يصل إليها هي أن الإسلام أرسى حقوق المواطن وأوجد علاقات مواطنة بين سكان الدولة سواء أكانوا مسلمين أم غير مسلمين و"جعل معنى المواطنة موضوعياً ودنيوياً وحقوقياً لا علاقة له بالانتماء الديني إطلاقاً"[4].

هذا الانقلاب الكامل[5] على فكرة الدولة الإسلامية (باستثناء ما يشكل المسلمون ٩٥٪ من سكانها) يبقى مقيداً بقيد كون المجتمع مسلماً (وليس بالضرورة إسلامياً) فالهوية المسلمة (وكذلك المسيحية)

---

١ – شمس البدين، المصدر السابق، ص١٤١. (والموقف هذا صدر العام ٢٠٠٠).

٢ – المصدر السابق نفسه.

٣ – المصدر السابق، ص١٤٠.

٤ – المصدر نفسه، ص٥٩.

٥ – وصل الأمر إلى انقلاب مضاد في الفكر السياسي عند شمس الدين بحيث صار كثير من الخطابات الإسلامية حول العدالة والأمة وشرعية السلطة مجرد خطابات عامة (شمس الدين، الأمة والدولة والحركة الإسلامية، ، ص٤٧)

obeikandl.com

يكتمل الانقلاب على الفكر الذي آمن به شمس الدين نفسه قبل سبع سنوات فقط، فلا يعود استناد السلطة إلى الاسلام إلا مجرد شعار عام، بينما كان يرى فيه في السابق مصدراً لشرعية الأمة الإسلامية في كيانها السياسي: "فالقول بأن الاسلام هو مصدر شرعية السلطة، دون تحديد لآلية اختبار السلطة وكيفية ذلك يعد نظرياً وتجريدياً. والأمر نفسه يمكن قوله بالنسبة إلى شعار حاكمية الله. فهذه المصطلحات المعروفة، ليست سوى عناوين عامة وكلية لا تنفع في المقام شيئاً إن لم تقترن بآلية لتطبيقها" (ص ٤٢).

ظن شمس الدين انه التقط الحل في موضوع الفقه السياسي للدولة المعاصرة عبر اعطاء الشرعية لسلطة دولة ذات حدود جغرافية من جهة ولشرعية سلطة نابعة من الأمة وهي الأمة التي تعد الوحدة حول الاسلام كمصدر للشرعية شرطاً لها، بل باتت امة مجتزأة تتحمل تعدد الاوطان والوحدات السياسية المتعددة باعتبار انها أمة بالمعنى الثقافي والروحي.

وكان هذا الحل في صيغة لها جذورها في التراث السني والفقه السياسي السني وهي صيغة "ولاية الأمة على نفسها" ولأن شمس الدين بات في اواسط التسعينات من القرن العشرين (اي في السنوات العشر الاخيرة من عمره هو) مغرماً بصياغة الافكار على الطريقة الليبرالية عبر اقتراحات وآليات لها شكل ولحم ودم فإنه وقع في الاشكال الذي انتقد غيره بشأنه، وهو عدم تحويل صيغته السحرية "ولاية الأمة على نفسها" (ص ٤٥) إلى صياغات بآليات لها لحم ودم. وجاهد خلال ما تبقى له من عمر خلال عقده الاخير، فلم يستطع ان يجترح آليات محددة وقابلة

للتطبيق تؤمن المواطنة والمساواة والعدالة والشرعية معاً في إطار "ولاية الأمة على نفسها". فبيقيت شعاراً نظرياً تجريدياً غير ناجز التطبيق، وفي المقابل فإن الصيغة الشيعية الأخرى التي تدعي قابليتها للتطبيق وتضمنها لولاية الأمة على نفسها من خلال انتخابات ومؤسسات محددة، وهي صيغة "ولاية الفقيه" فقد بقيت الصيغة الإسلامية الشيعية الوحيدة التي لها لحم ودم وشكل وآليات عمل مجربة على مدى ٢٠ عاماً في حياة الشيخ شمس الدين وعشرة أعوام بعده، أنها لم تكن صيغة تجريدية لأنها قائمة بالفعل، ولم تستطع صيغة "ولاية الأمة على نفسها" أن تثبت نفسها في تجربة سياسية، فيما تدّعي صيغة "ولاية الفقيه" انها تضمن مشاركة الأمة في كثير من مؤسساتها الدستورية ورقابتها العامة، ضمن شرعية ولاية الفقيه أو ما يصطلح عليه داخل إيران "بالديموقراطية الدينية"، غير الناجزة وإن كانت الواقعية، رغم أن التجربة الايرانية ككل التجارب البشرية خاضعة للتجديد والاصلاح والتكيف مع ضرورات الزمن والمصالح العليا.

إلا أنها في النهاية تجربة غير قابلة للنسخ الحرفي في مجتمعات مغايرة، لكنها بالتأكيد، نموذج قابل للاستفادة منه ومن تجربته الغنية القادمة من داخل الفقه الشيعي الاسلامي في زمن محدد.

جاءت بعض الآليات غير المكتملة في اقتراحات قدمها شمس الدين خارج نقاش "ولاية الأمة على نفسها" بل في تطويرات اخرى على اقتراحات سبق وأن قدمها مفكرون اخرون مثل آية الله مرتضى مطهري حول المرجعية الشيعية وضرورة ادخال التخصص اليها او إنشاء طلبات متخصصة من غير علماء الدين من خلال خبراء يساندون المجتهدين في

الموضوعات المتعلقة بالتدبيرات وليس في الشؤون ذات الطابع العبادي او التعبدي؛ كالأسرة والزواج بل في موضوعات متغيرة من بينها المسائل العامة و"علاقات المواطنة"(ص ٥٣)

obeikandl.com

للمجتمع تضع أمامه قيماً خاصة على الدولة أخذها بعين الاعتبار، فقيم المجتمع الإسلامي هي أحد أبعاد الهوية. تصبح الإسلامية هنا انتماءً ثقافياً - سوسيولوجياً، لا ينعكس في الانتماء السياسي المباشر للحكم. وتصبح الدولة هنا قائمة على المواطنة والحقوق السياسية المتساوية كما في الدولة الحديثة. أما مستوى "إسلاميتها" فموجود في ثنايا القيم والمسلمات الوطنية أي الهوية التي تشكل مرجعية عامة للدولة، وليس بالضرورة في كل تفاصيل الدستور، وفي شكل الحكم الديني المباشر.

أدرك شمس الدين في أواخر سنوات حياته أن الحل الذي نقدم به حول المواطنة في إطار دولة إسلامية، بالاستناد إلى نتائج الاجتهاد السياسي السني المعاصر، كان قاصراً عن بلوغ المساواة الحقيقية كما تقدمها الأنظمة السياسية الحديثة. فكان يجد حاجة إلى أفكار تتجاوز الحدود الاجتهادية القديمة، القائمة على خيار وحيد وهو إقامة صيغة جديدة لدولة إسلامية معاصرة. كانت تجربة الدولة الغربية التعاقدية تبدو له ناجحة في إطار المواطنة وحفظ النظام بالتراضي[1]. وما عاد الفقه السياسي الإسلامي العائد لفترة أبي حسن الماوردي وذلك العائد للحركات الإسلامية المعاصرة كحزب الدعوة ونظيريه السنيين(الاخوان والتحرير) كافياً لمعالجة المستجدات في بلاد المسلمين، ومنها مسألة المواطنة.

"(..) مسألة المجتمع، والتنوعات الدينية داخله التي ولّدت في الفكر الإسلامي الحديث مشكلة وتحدياً، وخصوصاً فيما يخص

١ - شمس الدين، الأمة والدولة والحركة الإسلامية، م. س.، ص٣١.

المواطنة. الوضع الحقوقي للمواطن غير المسلم، هل هو مواطن أم غير مواطن؟ وإذا كان كذلك هل يتمتع بالحقوق نفسها التي تستحق لكل مواطن مسلم"[١].

يقدم "الشيخ" إجابة من خارج التفكير الاسلامي التقليدي، مكرساً قبول النموذج الغربي بقالب إسلامي فضفاض: "أريد مجتمعاً مدنياً، ودولة مدنية بلا دين. (مكوّناً) من مسلمين مخلصين ومسيحيين مخلصين. هذا التنوع." (...) "أنا أقول يوجد مجتمع سياسي واحد، ويوجد مجتمع أهلي متنوع. يعني اللبناني، أو المصري لديه دينان: دين الله الذي هو دين مسلم أو مسيحي، ودينه السياسي الذي هو وطنه"[٢].

كان ذلك نتيجة تكييفات فقهية وفكرية أبرزها وضع مسألة الحكم في مجال الأحكام المتغيرة[٣] وليس الثابتة دينياً، خصوصاً موضوع المواطنة والمساواة بين المواطنين، بعدما أخرج هذه الموضوعات من مجال "المقدس"، إلى المجال التعاقدي المدني. وترافق ذلك مع تغيّر في الرؤية الاجتهدية[٤] لديه.

المواطنة عند فقهاء الإمامية

ما هي علاقة فقهاء الإمامية اللبنانيين بالوطن؟ هل هي علاقة عَرَضية وزائلة، أم أنها جوهرية ودائمة؟ وبلفظ آخر، هل أن الشيعي الإمامي اللبناني ينتمي إلى الوطن انتماءً حقيقياً، أم أن صفة المواطنة غائبة عنه، وبعيدة المنال؟

---

١ - المصدر نفسه، ص٥٢.

٢ - المصدر نفسه، ص ١٠٧.

٣ - المصدر نفسه، ص ٥٣.

٤ - المصدر نفسه، ص ٥٢ - ٦١.

وبالأحرى، هل أن المواطنة والانتماء للوطن هو شعور راسخ عند الشيعة الإمامية، أم أنه شعور على دَخَن، وتالياً، يتجاوز الوطن إلى أوطان أخرى؟

ونتساءل أكثر، هل نجد عند فقهاء الإمامية القدامى ما يُشير إلى (حب الوطن) (والتعلق به)، (والدفاع عنه)؟ أم أنه لا أثر لذلك في سيرهم العملانية ومقالاتهم الفكرية؟ ويا تُرى، بماذا نفسّر ما أصاب هؤلاء الفقهاء من اضطهاد وتشريد، بل من قتل واستشهاد على يد السلطات الحاكمة؟ فهل هو نتيجة "العمالة" و"الخيانة" لأوطانهم، أم لأسباب وعوامل أكثر تعقيداً وخطورة؟

ضرورة العمل على نظرية فقهية معاصرة:

أشار الفقهاء إلى نوعين من الأوطان: الوطن العرفي والوطن الشرعي. وبيّنوا محدّدات كل واحد منهما.

ولكن، من المهم اليوم بيان الرؤية الفقهية تجاه هذه المقولة (الوطن والمواطنة)، والتي هي ليست علاقة عاطفية فحسب، بل هي علاقة قانونية، دستورية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، تتطلب صياغة "نظرية فقهية معاصرة" تجاه هذا الموضوع أو الظاهرةالإنسانية المعاصرة، لأن الشعور الوطني أضحى اليوم من الحقائق الدستورية، والقانونية، والسياسية الهامة. والأمة الإسلامية، اليوم، موزعة في أوطان متعدّدة، وفي كل وطن مكوّنات متعددة، وقوانين مختلفة. والإنسان، عادة، ينتمي إلى دوائر إنسانية عديدة، ومنها دائرة الوطن، فكيف السبيل إلى التوفيق بين هذه الدوائر (الأسرة، القبيلة، المذهب، الوطن، الإنسانية...) وإمكانية انفتاح الانتماء الوطني

على الإنسانية، لتصبح الإنسانية أكثر نبلاً، بدلاً من الانغلاق والتصحّر الإنساني؟

ولن أدخل هنامرة اخرى في عمل معهود ومشهور، أي الحديث عن تعريف الوطن، والمواطنة، لأن في ذلك بساطة ورتابة، لاسيما أن مصطلح (المواطنة) لا ينفك في يومنا، وببداهة، عن ربطه بالوَطَن والمَوطِن[1]، والحقوق والواجبات، فلذلك، فضّلت في ورقتي هذه، أن أترك هذا الجانب، والغوص رأساً في المقصود من (المواطنة) عند فقهائنا الثلاثة، لأن مفهوم (الوطن) (والمواطنة) في عصر هؤلاء، لا يعني بالتمام ما هو مقصود منه في عصرنا الحاضر، فقديماً اعتبر بهاء الدين العاملي (ت ١٠٣٠هـ / ١٦٢١م) "أن الوطن هو ذلك المكان الذي لا اسم له"[2]. فلذلك، ومنذ البداية، أعني بـ " المواطنة والوطن" عند فقهائنا الثلاثة "الكيان الثقافي"، وليس "الكيان السياسي المعروف" لعدمه في حينه[3]، أعني بذلك ان المواطنة عندهم تعني النشأة، والمولد، والانتماء للأرض والناس، والدفاع عنهم، والتشديد على رابطة التعايش السلمي بين أفراد يتشاركون أرضاً واحدة، لأن "الهوية المذهبية" عند فقهائنا الثلاثة،

---

١ – راجع تفريق د.نصار بين المواطنين على أساس الوطن والمواطن وتعريفاته للوطن وغيره. ناصيف نصار :في التربية والسياسة، دار الطليعة البنيان،ط١، سنة ٢٠٠٠م، ص١٤ وما بعدها.

٢ – يقول الشيخ البهائي في ديوانه الفارسي (مثنوي نان وحلوا) ما نصّه: ليس الوطن هو مصر والعراق والشام، بل الوطن هو ذلك المكان الذي لا اسم له. راجع الدين والعلم: مطارحات في دينة العلم، مجموعة من الباحثين؛ تعريب الشيخ محمد زراقط، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، لبنان، ط١، سنة ٢٠٠٨، ص٢٠٦.

٣ – راجع عن هوية لبنان وتشكله ككيان سياسي دراسة د. غسان طه: هوية لبنان، المركز الإسلامي للدراسات الفكرية، لبنان، ط١، سنة ٢٠٠٩م.

وغيرهم طبعاً، لم تكن قاعدة أو منطلقاً للصراع بين الأفراد والجماعات، بل غَدَت وعياً عميقاً في المسؤولية تجاه انتماءاتهم، فلذلك، قاتلوا، وجاهدوا بل واستشهدوا في سبيل هذا الوعي. ومن المؤسف حقاً، أن ما يحصل اليوم هو تمزيق "للذاكرة الجماعية" أو إعدام وجودها، فنرى بثّ الفرقة بين أبناء الوطن الواحد، بل الأمة الواحدة، على قاعدة الانتماء الحقيقي أو العمالة.

الإمامية، والمجتمع، والهجرة:

نعم، لم يؤمن علماء الإمامية بـ"المجتمع المنغلق" Fe عليهم السلامmeé، أو بتعبير برغسون، بعالم محدود، صغير، وراكد. بل آمنوا "بمجتمع منفتح" Ouve عليهم السلامte، هدّموا فيه العوائق الضيّقة، وفتحوا نوافذه بوجه المجتمعات

والأديان الأخرى، لذلك آمنوا بـ"الهجرة"[1]، لأن وراء بزوغ كل حضارة "هجرة". لذا، نجد تاريخ الإسلام هو تاريخ (الهجرة). ونرى في القرآن أن المهاجر في طريق الحقيقة يتقدّم على المجاهد، وبعد الإيمان تأتي الهجرة، كأصل عملي ووظيفة إنسانية مقدّسة[2]. لذلك نجد هجرة علماء الإمامية قديماً قد أنتجت حضارات، بل وجدناهم أينما حلّوا أشاعوا حبّ الإنسان، ومبدأ التعايش، والدفاع عن الأوطان. وورقتي هذه غايتها توضيح هذا المطلب. وأبدأ بالبطل المجاهد ابن ملّي البعلبكي.

---

١ – لنلاحظ هنا، هجرة علماء الإمامية القديمة إلى إيران وغيرها، مقاربة مع هجرة شيعة لبنان التجارية إلى بلدان العالم في يومنا المعاصر، وكأن الهجرة من مكوّنات فكرهم.

٢ – راجع عن الإيمان والهجرة والجهاد د. شريعتي – محمد خاتم النبيّين. دار الأمير، لبنان، ط١، ٢٠٠٢، ص٣١ وما بعدها.

مواطنة ابن ملّي البعلبكي ومحاربة الاحتلال (شهيد الوطن):

أودّ أن أطلق على هذا الفقيه اسم (شهيد الوطن) كمصطلح معاصر، لأننا اليوم نسمّي المدافع عن وطنه بالشهيد، فابن ملّي البعلبكي (ت٦٩٩هـ - ١٢٩٩م)[١] ، ومنذ ما يزيد عن سبعمائة سنة، أعطانا درساً في المواطنة والهويّة، وحبّ الأوطان

كان شجاعاً وثائراً، فسمّاه اليونيني في كتابه "ذيل مرآة الزمان" بـ"الملك الأقرع"، وكأن ابن ملّي أراد بهذا اللقب أن يزيل النمط الثقافي الذي زرعته وعزّزته أنظمة الحكم المتوالية لمصطلح الفقيه، هذا النمط الذي لم يعط للفقيه إلاّ هامشاً ضئيلاً ينحصر بالشؤون الأخروية الصرفة، وبتغطية نظام الحكم، وتقديم التبريرات له عند الطلب، فكيف بفقيه يخرج من مصلاّه، وحلقة درسه، حاملاً سيفه ليقود حرب عصابات شعبية، ويقتل ويُقاتل؟! فجاء هذا الفقيه المجاهد مخترقاً كل

---

١ - إنه نجم الدين، أحمد بن مُحسِّن (بضم الميم وتشديد السين المكسورة) بن ملّي الأنصاري البعلبكي (٦١٧-٦٩٩هـ). أول فقيه شيعي إمامي أنجبته بعلبك، أصولي، ومتكلّم. ولد في بعلبك عام ٦١٧هـ. كان متبحراً في العلوم، كثير الفضائل، أسداً في المناظرة، فصيح العبارة، ذكياً، حاضر الحجّة، حاد القريحة، فارهاً، مقداماً. توفي عام (٦٩٩هـ - ١٢٩٩م) راجع موسى اليونيني - مرآة الزمان. وراجع الدراسة التي وضعها عنه الشيخ جعفر المهاجر، ستة فقهاء أبطال، مركز الدراسات والتوثيق والنشر، ط١، ١٩٩٤، من ص٤٦-٧٧.ابن ملّي أو (شهيد الوطن)٩، هو أول فقيه إمامي أنجبته بعلبك. تلقّى علومه في دمشق، وحلب، وبغداد، وخصوصاً من ابن معقل الحمصي (ت٦٤٤هـ / ١٢٤٦م)، الذي هو آخر فقيه إمامي في حمص وقد سكن بعلبك.

المرتكزات، متجاوزاً إياّها بخبطة عبقرية واحدة، نقلته من موقعه الهلامي الهامشي، إلى موقع أشد صلابة بما لا يُقاس، من موقع (الفقيه) إلى موقع (الملك) [1].

فإن يكن اتخاذ اسم الملك يحرّره من أثقال المفهوم الذي زرعته السلطة للفقيه، فإنّ صفة (الأقرع) المستعادة من منظر التتري، ذلك المقاتل الشرس القاسي الذي لم يغلبه أحد حتى الآن، تستحضر عند السامع صفة المقاتل الشرس الذي لا يُدافَع. وهكذا، يصبُّ الاسم والصفة كلاهما في الاتجاه نفسه.

ولكن من هي الجهة التي قاتلها ابن ملّي وجاهدها؟ هل هم مواطنوه، أو بالأحرى مخالفوه في الرأي؟ بالطبع لا، لأن ابن ملّي جمع كل مواطنيه، ووحّدهم لقتالالمحتلين والجبّارين الذين لا يُهزمون[2]، عنيتُ بهم جيش هولاكو (أي المغول)، العدو الجديد للأمّة والمقاتل الشرس.

يقول اليونيني في "ذيل مرآة الزمان:" في سنة ثمان وخمسين وستمائة عند مجيء التتر على الشام، كان هو بجبال بعلبك، وأنّه جمع له جماعة نحو عشرة آلاف نفر، وأنّه تسمّى بالملك الأقرع، وأنهم كانوا يتخطفّون التتر في الطرقات، خصوصاً في الليل، لأن التتر ما يركبون في

---

١ – منذ الآن وصاعداً سأعتمد مصطلح (شهيد الوطن) للدلالة على ابن ملّي.
الشيخ جعفر المهاجر: ستة فقهاء أبطال، ص٦٧.

٢ – لنتذكر اليوم ما كان يُقال عن الصهاينة. إنّ التاريخ عبرة لمن يعتبر.

obeikandi.com

الليل"[1].

استطاع ابن ملّي بإيمانه وعقيدته الثورية والجهادية ضد المغول، العدو المشترك، الذي احتل البلاد، من سمرقند إلى فارس، والعراق، وبلاد الشام... استطاع أن يؤثربجماهيره كفقيه شيعي يُقتدى به، فأعلن الجهاد، بعد أن انقسمت مدينة بعلبك بين مستسلم وخائف التجأ إلى القلعة[2]، وقرّر التصدّي والمقاومة، فأعلن الجهاد.

وأزعج التتر، متخذاً أسلوب حرب العصابات؛ في جبال تكسوها الغابات، صعبة المسالك والممرات، يعرفها جيداً هو ورجاله، في حين هي عصيّة على العدو.

هذه الطبيعة المقاوِمة، شكلّت فيما بعد ملاذاً للثوار البعلبكيين ضد الأتراك والفرنسيين[3].

وهنا نسأل، يا ترى ما كان مصير ابن ملّي بعد هزيمة التتار، واندحار دولتهم على يد المماليك؟ من المؤسف له حقاً أن يُلاحقَ ابن ملّي، وبعد قتال دام ما يقرب من سبعة شهور، وبدلاً من المكافأة والتقدير، نجده يُطارد ويلاحق من قبل السلطة الحاكمة الجديدة. يقول اليونيني

---

١ – اليونيني، ذيل مرآة الزمان (حوادث سنة ٧٠٠).

٢ – م. ن.

٣ – من المؤسف له حقاً، أن هذه الجبال اليوم هي جرداء قاحلة. وكم تمنينا أن تشجر وتكسوها الغابات، ولا سيما أن وزير الزراعة اليوم، الصديق والحبيب، هو من منطقة بعلبك

obeikandi.com

ما نصه: "ولمّا زالت دولة التتر اختفى"[1]، نعم اختفى، لأن الدولة حشدت جيشاً للقضاء على الملك الأقرع، فخشي على أتباعه، فودّعهم، وسافر متخفياً إلى مصر، واستقرّ فيها سنين طويلة، ثم عاد إلى لبنان، ولم يتجرأ على العودة إلى موطنه بعلبك، فأقام في بخعون من منطقة الضنيّة، وفيها مات (٦٩٩هـ / ١٢٩٩م)[2].

ابن ملّي والمقاومة في لبنان:

يذكّرنا جهاد وموقف ابن ملّي اليوم، بجهاد ومواقف رجال المقاومة في لبنان، ضد العدو الإسرائيلي، فما استكانوا، وما هادنوا، وما خافوا أو لاذوا، بل فضّلوا القتال والاستشهاد، والدفاع عن أرضهم، وشعبهم، بدلاً من الاستسلام، وبعبارة أخرى، اختاروا الكرامة على السلامة.

وعذراً سلفاً يا قارئي عن صراحتي الآن، لأنني عندما كنت أكتب هذه الوريقات، عن هذا البطل الكبير، إنتابني شعور غريب وتساؤل مريب، وهو: هل يا تُرى أن مصير أبطال المقاومة في لبنان سيكون كمصير ابن ملّي؟

بمعنى آخر، هل أن مجاهدات وبطولات شباب الإمامية في لبنان ستذهب سُدى، بل ستكون نهايتهم الغربة، والقلق، والتخفّي؟! لست أدري، ولو أنني أدري أن سماحة السيد حسن نصر الله هو الأمين على هذه الدماء التي زُهقت، وأنها أمانة بين يديه، وهي أضحت اليوم ملك

---

١ – اليونيني: ذيل مرآة الزمان (حوادث سنة ٧٠٠هـ).

٢ – يا حبذا لو أن حكومتنا الكريمة، تحاول البحث عن قبر هذا البطل، وتحدّد مكانه، لتكريمه في مماته، بعد المظلمة التي عاناها في حياته، ما دعاه للموت متخفياً.

التاريخ، فلن تهدر ولن تضيع إن شاء الله تعالى، بل إن تاريخ لبنان واستقلاله، وحقيقة المواطنة فيه، بدأت مع هذه الدماء والبطولات. والعجب أن المحكمة الدولية الخاصة بمحاكمة قتلة الرئيس رفيق الحريري، طلبت من المقاومة الإسلامية في لبنان أن تمثل أمامها قيادات وأفراد ومحبون للاستماع إلى شهاداتهم، ويرتاب المرء، هل وراء الأكمة ما وراءها، بمعنى اتهام المقاومين ومطاردتهم لاحقاً، فيصبح مصير قاهر الصهيونية كمصير ابن ملّي البعلبكي، فبدلاً من مكافأتهم على بطولاتهم، وهم أصلاً لا يطلبون ذلك، أقول، فبدلاً من تقدير جهادهم ونضالهم، فهل أن حالهم مع الحكّام المعاصرين، كحال ابن ملّي مع المماليك، أعني، الخوف، والقلق، والتخفّي؟ وأكثر من ذلك، أخشى أن يُخدش في "البعد المعنوي لمقاومتهم"، ويتحولوا مستقبلاً في العقل الجمعي، إلى مرتزقة، وعملاء، بدلاً من مقاومين وأبطال. أظن، أن الأيام حبلى فلننتظر!

هذه مسيرة أول فقيه إمامي بعلبكي وهو ابن ملّي، وأفضل تسميته بـ (شهيد الوطن). وبعد هذا، فماذا عن الشهيدين؟

مواطنة الشهيدين والدعوة للانتماء والتعايش:

أقصد بالشهيدين: الأول: محمد بن مكيّ الجزيني (ت٧٨٤هـ / ١٣٨٢م)[1]، والأكثر شهرة بالشهيد الأول، وأما الثاني فهو زين الدين

---

١ – هو: محمد بن مكي بن محمد بن حامد بن أحمد المطلبي، المجتهد الإمامي العلم، شمس الدين، أبو عبد الله العاملي الجزيني، النبطي الأصل، المعروف بالشهيد. ولد في جزين سنة ٧٣٤ هـ على المشهور. روى عن الكثير من فقهاء أهل السنّة، وأقام في الحلّة فترة، وأتقن الفقه وغيره، وصنّف فيها، وعاد إلى بلدته جزين، وأسس بها

بـن علـي الجبـاعي (ت٩٦٥هـ / ١٥٥٨م)[١]، والمعـروف بلقـب "الشـهيد الثاني"، واختصاراً، أسميتهما بـ"الشهيدين".

إن العقل العاملي يبتعد عن صيغة التجزئة كما يبتعد عن منطق الأحادية في التفكير. هو عقل تركيبي تعدّدي يهتم بالكليات وكذلك بالجزئيات. والعقل العاملي عقل موزّع، وفي توزيعه وحدة، كما ينشد وحدة متكاملة في المعرفة، فلا تتجدد أفكاره داخل حقولها الخاصة المنتجة فيها، بل أيضاً من حركة الانفتاح المزدوج على بقية الحقول المعرفية، والقطاعات المجتمعية، وبالتالي تساهم في صنع الأحداث وتفاعل الأفكار[٢].

ولأن الإنسان في جوهره له عقل يُدرك ويرتّب ويَعي، فإنه يكشف

مدرسة، ونشر علمه بها. قُتل شهيداً في دمشق سنة ٧٨٦هـ، ثم صلب ثم أحرق، وذلك في عهد السلطان برقوق، ونائبه بالشام بيدمر. راجع: الشيخ جعفر السبحاني: موسوعة طبقات الفقهاء، دار الأضواء، لبنان، ط١، سنة ١٩٩٩م، ج٩ / ٢٣١ وما بعدها، رقم ٢٨٣٥.

١ - هو: زين الدين بن علي بن أحمد بن جمال الدين الجبعي العاملي، المعروف بالشهيد الثاني. أحد أعيان الإمامية وكبار مجتهديهم. ولد في جبع، سنة ٩١١هـ. تنقل بين قريته، وميس، وكرك نوح، ودمشق، ومصر وغيرها. قرأ على كثير من شيوخ أهل السنّة. صنّف كتباً ورسائل عديدة. مات شهيداً سنة ٩٦٥هـ على يد السلطان العثماني. راجع: الشيخ جعفر السبحاني: موسوعة طبقات الفقهاء، ج١٠/ ٢٠١ وما بعدها، رقم ٣١٤٥ (م.س).

٢ - علي حرب: تواطؤا الأضداد، الدار العربية للعلوم ناشرون، مؤسسة الاختلاف، ط١، سنة ٢٠٠٨، ص٦١.

العلاقات وأسباب الانبثاق[1].

هذا ما اشتغل عليه الشهيدان، حيث نجد أثناء قراءتنا للفكر العاملي عامة، عملاً تأسيسياً "لوحدة العقل المختلف المؤتلف"، الذي يعمل على خلخلة ما هو مستوطن في الساحات الثقافية، ثم يعمل على ترتيبها وتنسيقها ضمن أفق معرفي خاص.

هذا ما تميّز به الشهيدان، حيث توسّع نشاطهما خارج جُبع، وجزين، فانتقلا إلى دمشق والقاهرة والحجاز، والآستانة، والقدس، والحلّة والنجف.. يستجمعان أوصال ما تقطّع بين الشيعة والسنّة، ولكن الصراع على الأفكار كان مطيّة للأذى الذي لحق بهما فيما بعد، وهو ما أدى إلى إعدامهما.

وكمثال حيوي عن منظومة الشهيد الأول في التعايش والحوار، نجده يستخلص تجربته الشخصية في وصيّة كتبها لإخوانه، وفيها التركيز على الوحدة، والتعايش، والانتماء، وقَبُول الآخر، فيقول الشهيد الأول ما نصّه: وأوصيهم (أي إخوانه) أن لا يذكروا أحداً من المسلمين إلا بخير على ما يُعتقد فيه من بدعة أو شبهة، ولا يفتحوا على أنفسهم باب التأويل للوقيعة في المسلمين[2]. وأما الآخر غير المسلم، فسئل الشهيد الأول يوماً عن غير الكتابي إذا وجد تاجراً في بلاد الإسلام، فهل يحلّ ماله أم لا؟ وكذلك الكتابي، فأجاب الشهيد الأول بالنفي،

---

١ - كمال البكاري: ميتافيزيقا الإرادة، دار الفكر العربي، لبنان، ط١، سنة ٢٠٠٠، ص٤١.

٢ - رسائل الشهيد الأول، مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية، قم، ط١، سنة ١٤٢٣ق، ص٣٠٠ (الوصية).

وحرّم الاعتداء عليه، وأخذ ماله، فقال ما نصّه: "لا ريب في حرمة مال حربيّ دخل بأمان إلى بلاد الإسلام، وإن كان المؤمّن سلطاناً متغلّباً، لأنه شبهة. ويثبت في الذمة ماله. ومال الذميّ وكل كافر حرام. ويكون المطالب به يوم القيامة ذلك المأخوذ منه..."[1]. فهل هناك دعوة للتعايش، واحترام الآخر، أكثر من ذلك؟

وإذا ما تركنا نصوص الشهيد الأول، وتأملنا سيرته العملية، نجده مثالاً يُحتذى به في الصدق، والإخلاص، والانتماء الوطني. فهو رفض أي تعامل أو تآمر مع السلطة المملوكية المصرية الناشئة حديثاً، وفضّل الولاء لسلطان دمشق بيَدْمر، بل أظن أن حربه مع تلميذه "اليالوش"، الذي خرج عليه، ووقعت بينهما معركة حامية في مدينة النبطية، وسقط فيها العديد من الشهداء، حتى عرفت بمعركة الشهداء، أعتقد أن هذه المعركة كانت من ضمن هذا السياق، أي رفض التآمر على السلطة الحاكمة مع سلطة أجنبية في طور التكوين والنشوء.

ولكن، ومن المؤسف له حقاً، أن هذا الإخلاص للسلطة الحاكمة في دمشق، لم يشفع له، بل نجد "بيدمر" سلطان دمشق، وبعد أن يدرك إرهاصات ولادة سلطة جديدة حاكمة، أعني بهم مماليك مصر، يُسرع الخطى نحو السلطة الجديدة، ويقيم حلفاً معها وتفاهمات سياسية، فمن هذه التفاهمات، كانت "صفقة دنيئة" تقضي بإعدام الشهيد الأول، القائد والفقيه الذي يشكّل إزعاجاً وحرجاً للسلطة

---

١ - رسائل الشهيد الأول، ص٢٧٤-٢٧٥ (م.س).

الجديدة. وبالفعل وبعد شهرين من عودة "بيدمر" سلطان دمشق من مصر، نجده ينفذ حكم الإعدام في صديقه القديم، دون أن تشفع عنده تجربة الشهيد المخلصة، ولا ولاؤه الحقيقي له، فضلاً عن رفضه التحولات السريعة مع تبدلات الحكّام، لا سيما أنّ الشهيد نفسه رفض عرضاً جاءه من الأمير علي بن مؤيد الخراساني للذهاب إلى إيران، ومساعدة أميرها في حكمه، فنرى الشهيد يفضّل المكوث في وطنه، والعمل لأجل أهله، واكتفى بتسطير كتاب "اللمعة الدمشقية"، وإرساله للأمير للاستعانة على نشر الشريعة بين أتباع. فهل هناك أكثر انتماء ووطنية من هذا الموقف؟

الإمامية وتهمة العمالة

وكأن التاريخ يعيد نفسه، فهذه الطائفة الإمامية اليوم في لبنان، تقاتل وتستشهد من أجل الوطن، وحرصاً منها على انتمائها الوطني،ورغم ذلك نجد بعض الأصوات العالية تتهمها بالخيانة والعمالة لإيران وسوريا، وتخدش بانتمائها الوطني. ولو أن الإمام المغيّب موسى الصدر عُرض عليه سابقاً صفقة التعامل مع إسرائيل، على قاعدة توحّد الأقليات (يُقْصَد بذلك تعاون الموارنة، والشيعة، وإسرائيل باعتبارهم من الأقليات في الوطن العربي). والصفقة تقتضي أن تعيش الطائفة الشيعية بأمن وسلام، مقابل التعاون. فنجد الإمام الصدر يرفض هذه الصفقة (على عكس غيره ممن يتشّدق اليوم بالوطنية والاستقلال)، ويجيب السائل أن الإمام الحسين عليه السلام منذ ما يقرب من ١٤٠٠ سنة، علّمنا أن في الحياة طريقين: طريق السلامة وطريق الكرامة. وفضّل الإمام عليه السلام طريق الكرامة على السلامة، وكذلك هو يسير

على الخطى نفسها[1].

الشهيد الثاني وقَبُول الآخر:

ومهما يكن، فإذا تركنا الشهيد الأول جانباً، وأتينا إلى الشهيد الثاني (ت٩٦٥هـ)، وبعد مرور ما يقارب من القرنين من الزمن، نجد السيرة ذاتها في التعاطي مع قضايا الوطن، وهموم الناس. فها هو الشهيد الثاني، ورداً على سؤال من أحد أتباعه، سائلاً إياه عن الصلاة خلف المخالف له في المذهب، يجيبه بما نصّه:

ا"وأما الصلاة خلف لمخالف ففيها ثواب عظيم، بل هي أفضل وأكثر ثواباً من جماعة المؤمنين"[2]!

بالطبع هذه دعوة للتعايش، وقَبُول الآخر، بل نجد الشهيد الثاني ورداً على سؤال، يجيز المقاضاة عند قاضي الجور[3] فليست هذه الأجوبة وغيرها إلاّ دعوة للانتماء، والعيش بسلام مع أفراد الوطن الواحد، بل نرى الشهيد الثاني، حتى في المسائل العقيدية الخاصة بمذهبه، يحاول

---

١ - فضلاً عن أن الإمام الصدر يبين للسائل الهدف من هذا العرض، وهو إشعال فتنة سنيّة وشيعية أولاً، ومن ثم الاستعانة بالشباب الشيعي للقضاء على السلاح الفلسطيني في وقته. راجع نص السؤال الذي طُرح على الإمام في ليبيا وفي آخر مؤتمر صحفي له قبل غيابه واختطافه من النظام الليبي. ولاحظ جواب الإمام الصدر عنه. راجع موسوعة الإمام موسى الصدر، سنة ١٩٧٨.

٢ - رسائل الشهيد الثاني، صادرة عن مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية، قم، ط١، سنة ١٤٢١ق، ج١/ ٥٨٥.

٣ - م. ن. ٥٨٩/١.

تخفيف مدلولاتها للتناسب مع العيش المشترك، فنراه عندما يُسأل عن الناصبي، فيحصره الشهيد بمن أعلن العداوة لأحد الأئمة عليهم السلام، لا من يجحد إمامتهم[1]. ويعلق بعد ذلك بما نصّه: "وعلى هذا فالناصبي قليل الوجود في الدنيا"[2].

هذا درس عملي في التقريب، والتعايش السلمي، وقَبُول الآخر، والوفاق. فتفريق الشهيد بين "عداوة الأئمة"، و"الاعتراف بإمامتهم"، وتقريره بأن المعادي للأئمة عليهم السلام قليل الوجود في دنياه، لهو "نهج تأسيسي للعيش المشترك، والوفاق الوطني".

وليس هذا بالغريب عن نهج الشهيد الثاني، وهو ممن عُرِفَ عنه التدريس، في المدرسة النوريّة في بعلبك ، الفقه على المذاهب الخمسة، فكان يُفتي لكل مذهب على مذهبه[3]

بل وصف الشهيد نفسه هذه المرحلة من حياته فاعتبرها "أياماً ميمونة وأوقات بهجة"[4] ، وأنه "صاحب أهلها على اختلاف آرائهم أحسن صحبة وعاشرهم أحسن عشرة"[5].

---

١ – م. ن. ٥٩٢/١.

٢ – م. ن.٢٥

٣ – وما زالت آثار هذه المدرسة في مدينة بعلبك، وهي خربة، ولطالما تمنينا أن يعاد ترميم هذه المدرسة، وأن تحمل اسم الشهيد الثاني عليها، بل تحمل نهجه التقريبي، آملاً في المستقبل القريب ترميم هذه المدرسة وتحقيق حلم الشهيد في التقريب.

٤ – علي بن محمد العاملي: الدر المنثور، ج١٨٢/٢.

٥ – م. ن.

إذن، عمل الشهيد الثاني على بناء مجتمع على صورته، تلتقي فيه المذاهب والآراء، لقاءً مبنياً على التعارف والمعرفة، في مقابل التناكر والإنكار.

ولكن، لم يشفع منهج الشهيد التقريبي هذا له، بل نجد السلطة العثمانية الحاكمة، تلقي القبض عليه، وتعدمه، بل تجعل موته لغزاً، حيث لا قبر له ولا مدفن، ولا ذنب له، إلاّ العمل على التقريب، والدعوة للتعايش، والسلم الأهلي، كما نعبّر اليوم.

هذه هي خلاصة سيرة فقهاء ثلاثة من الإمامية، مع السلطات الحاكمة في حينه. يعملون على المقاومة فيُطاردون، ويسعون للتعايش والتقريب وترسيخ الانتماء، فيُعدمون ويُحرّقون. وبعد كل ذلك، يُتهمون بالعمالة والخيانة؟!

في نهاية المطاف:

إذا كان لا بد من خاتمة موجزة لهذا البحث المختصر والمضغوط فإن لي فيها أمنيتين:

أن تتسع صدور المخالفين، وبحيث يتم التعامل مع هذه الآراء بشفافية وشعور عالٍ بالمسؤولية.

أن نتخلى عن الأحكام المسبقة بحقّ بعضنا بعضاً، وبحقّ فقهاء الإمامية والطائفة الشيعية عامة، لأنّه ليس المُهّم أن يتربّع حاكمٌ على كرسي حُكْمٍ بائس لعَقد، أو عقدين من السنين، ثم ينتهي بعدها إلى مزبلة التاريخ تلاحقه لعنة الأجيال والأمم، إنما المهمّ أن تبقى كلمات ومواقف رجل لم يتسنّ له أن يمارس الحكم، أو مارس الحكم فترة

محدودة، ولكنه يظلّ حيّاً في ضمائر الناس، يُمارس عليهم سلطته الفكرية والرّوحية، ويستنهضهم دائماً وأبداً للثورة ضد الجبابرة والطغاة، وكأنه حيٌّ لم يمت رغم مرور عقود، بل قرون طويلة على رحيله أو استشهاده.

هذا هو حالنا مع فقهائنا الثلاثة، بالرغم من عدم استلامهم السلطة، ولكنهم بقوا أحياء في قلوبنا، وما زالوا مصدر الثورة فينا.

الإمامية و "الأرشيف" و "النبذ":

أعتقد أن المذهب الإمامي، وفي لبنان تحديداً، لن يَجْنَح نحو التخلّي بصَمْتٍ عن إرادة أن يكون ذاتاً فاعلة. ولن يُدمن إلى حدِّ الهوس، ما أسمَاه دريد "مرض الأرشيف"، أي العيش على ذكريات النضال القديم، حيث يتحوّل الماضي إلى مأوى لأحلامه المجهضة أو المعذورة.

نعم، في معركة التغيير، تعرّضت الإمامية إلى ما أسماه فوكو (بعملية النبذ) بأشكال شتى، فكان من غير المسموح لها بالبوح بما تريده أو بأي شيء، ولا تعبّر عن نفسها في أي شكل، وبقيت، وما زالت، تناضل كيفما تطابق بين: وعيها، وهويتها، ووظيفتها. وهذا لا يعني، أننا ننظر إلى المواطنة عند فقهاء الإمامية كحالة مذهبية أو سجال مذهبي، إنما ننظر إليها باعتبارها "مشكلة وطنية"، لأن السجال المذهبي إن فُتح لن يُغلق بسهولة أبداً، فأرجو أن نرتقي على المذهبيّة، ولا نجعل أعداء الوطن ينتهزون هذه الفرصة، ويجعلون المذهبيّة أو الطائفية علاّقة يعلّقون عليها مشكلاتهم.

إن معالجة هذا المشكل الوطني هو في التوجّه نحو الإصلاح السياسي الشامل في الوطن، لأن الإصلاح الشامل يحتاج إلى تراكم الجهود، وينبغي للشعب وللمجتمع الأهلي أن يكون له الدور الكبير.

نحن لا نريد أن يتضخّم لدينا "المشكل الطائفي"، و"الهمّ الطائفي الخاص"، على حساب "الهمّ الوطني العام"، لأننا نرى ميلاً لدى الشعوب العربية إلى التدافع الطائفي[1].

أعتقد أن هذا ما تشكل في عقول فقهائنا الثلاثة، وعملوا على تحقيقه، فقدّموا أرواحهم فداء لذلك. ويظهر أن التشيّع عند فقهائنا الثلاثة، وكما قال الإمام المغيب موسى الصدرهو "رؤية وسلوك" و"اجتهادات ومواقف"، وليس مشروع سلطة أو دولة مستقلة عن منظومة الأمة أو الوطن[2]. ويدلّل على ذلك أكثر وثيقة حزب الله الأخيرة. فلنعمل سوياً على ترسيخ الهمّ الوطني، لأنه كلما ارتقى الإنسان بطرحه، وبهمّه، أصبح في موقعية متقدّمة، واستطاع أن يخدم همّه الخاص خدمة أفضل[3].

ولقد صدق من قال: "إذا كان المدفع قد انتزع من سيف البطل صولته، فإن المطبعة انتزعت من قلم الورّاق دولته".

---

١ – مجلة المستقبل العربي، عدد ٣٦٤، حزيران ٢٠٠٦، بحث نيفين مسعد، ص٧٦.

٢ – راجع الشيخ حسن الصفّار: المشكل الطائفي والمسؤولية الوطنية، دار الانتشار العربي، ط٢، سنة ٢٠٠٩، ص٣٢.

٣ – موسوعة الإمام موسى الصدر، محاضرات في العقيدة،ج١١، ص ١٥٥.

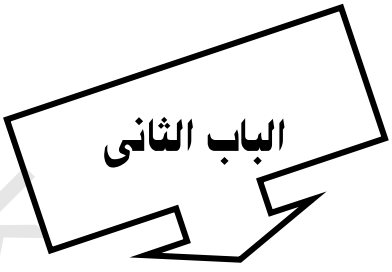

اشكاليات المواطنة
فى الوطن العربى وبعض الدول الاجنبية

obeikandl.com

obeikandl.com

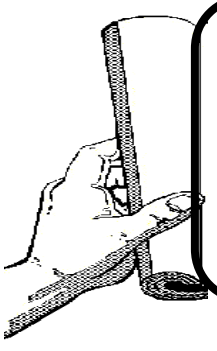

الفصل الأول
اشكاليات المواطنة
والطائفية فى لبنان

obeikandl.com

obeikandl.com

يُعتبر النوع الاجتماعي، بالفعل، عاملاً مميزاً في المساهمة في رصد جذور المواطنة وتحديدها في أية "دولة- وطن" أو "دولة أمة" (Nation-state) لأنه يعالج موضوع المواطنة انطلاقاً من بعده الإنساني ويسلّط الأضواء من ثم على التفاوت الحاصل تاريخياً بين الرجال والنساء في التمتع الكامل بالحقوق والواجبات المدنية والسياسية في المجتمع الوطني وفي الإطار القانوني الحديث الذي شكلته الدولة الوطنية في القرن العشرين.

وإذا كان الكلام عن المواطنة يتسم بالعمومية لأنه يتجاهل العقبات الحقيقية التي تعترض تمتع جميع المواطنين في الدولة بحقوقهم المدنية والسياسية كاملة ويتخذ منحى حقوقياً قد يكون أجوف أو فارغاً من كل مضمون فعلي، فإن التركيز على النوع الاجتماعي يؤكد شمولية مفهوم المواطنة وبالتالي ضرورة تذليل العقبات وإزالة الفروق القائمة بين مختلف فئات المواطنين إزاء ممارسة حقوقهم في المجتمع الوطني. والمعلوم أن دولاً كثيرة عاشت سنيناً بل عقوداً طويلة تحت سقف مبدأ دستوري يقر بالمساواة في الحقوق والواجبات للمواطنين كافة، ولكن القوانين لدى هذه الدول ظلت تقيم تمييزاً بين الرجال والنساء. وكذلك بقيت بعض التشريعات المحلية التي تنتج وتعيد إنتاج التمييز بحق المرأة، في حين نرى أن هناك تشريعات وقوانين أخرى تقر بالمساواة في الحقوق بين الجنسين. فتتحول القوانين المتطورة إلى مجرد إعلان بل إعلان نوايا، في حين يبقى الواقع محكوماً بتشريعات غير متطورة وغير منسجمة مع مبدأ المساواة في الإنسانية بين الرجل والمرأة. ويشكل لبنان بالفعل مثالاً حياً لتعايش المبادئ الدستورية القائمة على

حقوق الإنسان من جهة مع القوانين والتشريعات التي تعطل المساواة الحقيقية بين المواطنين من جهة أخرى. وحتى إن وجدت القوانين فما زالت هناك فجوة كبيرة بين النص والتطبيق الفعلي لإزالة التمييز وتحقيق المساواة.

ومفهوم المواطنة يلقى في لبنان معاملة خاصة لأن لبنان كان من أوائل الدول في المنطقة التي أقرت دستوراً لها (عام ١٩٢٦) ينطلق من مبادئ الحقوق الشخصية والعامة وكذلك من الحريات الديمقراطية، كما اتسم مساره السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي بخصوصية تسمح بإضفاء ثراء كبير على تجربة المواطنة في "الدولة – الأمة" أو "الدولة – الوطن" الوطنية الحديثة. وفي إطار النظام الحقوقي الليبرالي الذي اختاره لبنان منذ قيامه كدولة حديثة (١٩٢٠)، تميز المجتمع اللبناني بحيوية كبيرة للمنظمات غير الحكومية فيه جعلت منه في هذا المجال أيضاً نموذجاً متطوراً وغنياً يشكل واقعاً معيارياً لمدى تطور المجتمع المدني في دول منطقة الإسكوا.

والعامل الرابع الذي يكتسب أهمية خاصة في الدراسة هو النزاعات التي شهدها لبنان على مدى خمسة عشر عاماً والتي اختلطت فيها العوامل الخارجية والداخلية، التي أفرزت واقعاً معقداً من الصعب معالجة بعض جوانبه بسبب التداخل بين العوامل الخارجية والداخلية، وبسبب خصوصية التركيبة الاجتماعية اللبنانية التي تتميز بالنسيج المذهبي والطائفي المتنوع، ويواجه هذا النسيج منذ نشأة لبنان حديثاً تحدي العيش المشترك والبحث عن التكيف والاستقرار.

وهكذا فإن كل عاملٍ على حدة له أهميته الخاصة، كما إن تداخل وتقاطع العوامل الأربعة يكتسب أهمية قصوى ويؤسس لإشكالية هذه الدراسة على قاعدة تجربة غنية هي التجربة اللبنانية.

أولاً- المواطنة و النوع الاجتماعي(*)

يترافق مفهوم المواطنة في الدراسات الاجتماعية والسياسية المعاصرة مع مفهومين آخرين هما مفهوم "المجتمع المدني" ومفهوم "الدولة – الأمة" أو "الدولة- الوطن" أي (nation-state). وبالفعل فقد تبلور مفهوم المواطنة تاريخياً في إطار "الدولة الوطن" في القرن العشرين وتتطور في جدلية دائمة مع المجتمع المدني فيها. وقد يفرض التدقيق في العلاقة بين المواطنة والدولة- الوطن بعض الاستدراكات لأن مفهوم المواطنة ليس مفهوماً حديثاً مرتبطاً حصراً بالدولة الوطن بل إن جذوره تمتد إلى زمن بعيد، أي إلى تنظيم المدن – الحاضرات الإغريقية، حيث كان المواطنون هم الأحرار في المدينة، يشاركون في "المنتدى" العام أو المنبر حيث تعرض المسائل المتصلة بالحياة العامة وتُناقش وتُؤخذ بشأنها القرارات.

ولكن المواطنة في هذه الحقبة كانت متعايشة مع العبودية وتتسم بالتمييز السافر في تنظيم المدينة – الحاضرة بين المواطنين الأحرار

(*) أجرت هذه الدراسة الميدانية الدكتورة فاديا كيوان، أستاذة العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية والأستاذة المحاضرة في جامعة القديس يوسف وفي جامعة باريس. وعاونها كل من المساعدات الباحثات رويدة حمادة منسّى، ألين فرح، رولا مخايل وسحر الأطرش. الآراء الواردة في هذه الدراسة هي آراء المؤلفة ولا تمثل، بالضرورة، رأي الأمم المتحدة.

والعبيد، مع وجود بضع شرائح وسيطة من الغرباء غير المتمتعين بحقوق مدنية وعبيد سابقين حررهم أسيادهم (métèques, affranchis, etc.). ولم تكن النساء يشاركن في الحياة العامة في تلك الحقبة.

أما المفهوم الحديث للمواطنة فيرتبط بالمبادئ العامة التي قامت عليها الثورة الفرنسية وهي الحرية والإخاء والمساواة لكل أبناء الأمة. وهؤلاء شركاء في صناعة القرار العام في وطنهم. والدولة الحديثة التي تطورت منذ اتفاقية وستفاليا في ١٦٤٨ توطدت معالمها عندما استندت إلى مبادئ المواطنة[1] الذي كرسه فيما بعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واكتمل معنى المواطنة بتلاقيها مع التنظيم الديمقراطي للدولة الحديثة. وعلى مشارف القرن الحادي والعشرين اتضحت كذلك صيغة متطورة للمواطنة على مستوى إقليمي تتجاوز الحدود الوطنية مع تشكل الاتحاد الأوروبي وظهور المواطنة الأوروبية. ولكن على أية حال فإن المواطنة هي أولاً مفهوم حقوقي يفترض حقوقاً وواجبات للمواطن في الإطار السياسي العام الذي ينتمي إليه سواء أكان "الدولة- الوطن" أم الاتحاد الإقليمي.

ولكن استناد المواطنة إلى مبادئ حقوق الإنسان لم يكن بالأمر البسيط ولا بالأمر التلقائي في الدول النامية ومنها الدول العربية عامة ولبنان خاصة. فقد تشكلت "الدولة – الوطن" أو "الدولة – الأمة" في العالم الثالث بفعل تداخل عوامل خارجية متصلة بنهاية الاستعمار وعوامل داخلية متفاوتة الأهمية بين دولة وأخرى. ولم يحمل هذا الشكل معه دائماً حقوقاً وواجبات متساوية لأبناء البلد جميعاً. فالنسيج

(1) ean Leca "Individualisme et citoyenneté", in Sur L'individualisme, dir, P. Birnbaum et J. Leca, P.F.N.S.P., Paris, 1986, p. 186.

الاجتماعي في جميع الدول النامية كان- ولا يزال نسبياً – نسيجاً تقليدياً يتميز بالفئوية العشائرية أو القبلية أو الدينية أو المحليّة أو اللغوية أو العرقية. وقد انعكس ذلك ضعفاً في الشعور بالانتماء الوطني وللولاء الوطني وهشاشة المؤسسات الوطنية المشتركة وتمييزاً بين أبناء البلد الواحد في التشريعات والممارسات على السواء. كذلك صادف تشكل الدول الحديثة النامية ضعفاً في الوعي الفردي ووجود ظاهرة الفردية في مقابل تكلس الوعي الجماعي الفئوي التقليدي مما أبطأ وتيرة تأسيس وترسيخ الدولة الحديثة وأخَّر تنزيه التشريعات والممارسات من أشكال التمييز كافة بحق سائر أبناء البلد.

وإزاء هذه الخصوصية لنشأة الدولة الحديثة في المجتمعات النامية، تكثف النقاش حول مفهوم "المجتمع المدني" ومنشئه الغربي وإمكانية استعمال هذا المفهوم كمفهوم تحليلي[٢] يسمح بالتمييز بين أنواع عدة من الروابط: الروابط التقليدية الموروثة، وأغلبيتها مبني على صلة القربى والجوار الجغرافي، والروابط الاختيارية المعقودة في أفق وطني. في حين ذهب البعض إلى حد التمييز بين مفهومين يعبران عن واقعين تاريخيين مختلفين هما "المجتمع الأهلي" و"المجتمع المدني"[٣]، وتحفظ البعض الآخر إزاء مثل هذا التمييز معتبراً أن المجتمع المدني يشير

(٢) الهرماسي عبد الباقي "المجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسية الغربية (من القرن التاسع عشر إلى اليوم: دراسة مقارنة)، في المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٢، ص ١٠٢.

(٣) وجيه كوثراني، "المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي"، في المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٢، ص ١١٩.

إلى المساحة الاجتماعية التي لا تتصل بالسلطة أياً كانت الروابط فيها[٤].

ولكن إشكالية المواطنة تدفع إلى المفاضلة بين المفهومين لصالح مفهوم المجتمع المدني، ذلك لأن المجتمع الأهلي يشير إلى المساحة الاجتماعية الواسعة بروابطها التقليدية والتي تشهد تمييزاً بين المواطنين دون الاكتراث إلى هذا التمييز، مع أنه من الواضح في سياق تطور المجتمع والدولة في العالم المعاصر أن المساحة المدنية – وإن كانت ضيقة – هي التي تحتضن القيم الإنسانية التي تنص عليها الشرعة العالمية لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية الأخرى. وهذه المساحة تتمايز عن المجتمع الأهلي الذي يعيد إنتاج أشكال عدة من التمييز ومبررات ثقافية وأيديولوجية لها. وهذه المساحة تستأهل بنظرنا تسمية نواة المجتمع المدني وهي الرافعة الطبيعية لفكرة المواطنة المبنية على حقوق الإنسان. فمن وجهة نظر المواطنة، يحق لنا في سياق دراستنا هذه التمييز بين الأهلي والمدني واعتماد مفهوم المجتمع المدني.

النوع الاجتماعي (gender)

هذا مفهوم حديث أو هو على الأقل حديث الشيوع في الدول النامية. ويمكن تحديد فترة انتشاره بالعقد الأخير من القرن العشرين عن طريق منظومة الأمم المتحدة واللجان الإقليمية، مثل الإسكوا، والوكالات الدولية المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وخاصة في سياق التحضيرات للمؤتمرات العالمية التي عُقدت

(١) فاديا كيوان، "المجتمع المدني في لبنان وبناء الدولة الديمقراطية"، في دراسات لبنانية مهداة إلى جوزف مغيزل، دار النهار للنشر ومؤسسة جوزف مغيزل، بيروت ١٩٩٦، ص ١٠٩.

obeikandl.com

في التسعينات ومنها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة، ١٩٩٤) مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (كوبنهاغن، ١٩٩٥)، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين، ١٩٩٥)، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) (اسطنبول، ١٩٩٦)، وعبر متابعة توصيات تلك المؤتمرات.

والواقع أن إشكالية التمييز بحق المرأة تضرب بجذورها في تاريخ المجتمعات العربية كما هي الحال في سائر الدول النامية، ودراستها هنا تهدف إلى تسليط الضوء على الفروق الحاصلة أولاً في الحقوق بين الرجل والمرأة وثانياً على أرض الواقع بينهما، والتي مردها إلى تأصل فكرة خاطئة لدى البشرية مفادها أن هناك أدواراً مختلفة للمرأة والرجل يرتبط كل منها بالفروق البيولوجية العضوية الفيزيولوجية بينهما. في حين أن التمييز الذي نقصده ينطلق من أن الأدوار هي أدوار دينامية تُبنى وتتغير حسب الأزمنة والأمكنة، وهي مبنية ومركّبة اجتماعياً، أي إن هذه الأدوار الاجتماعية ليست ثابتة، وأن الفروق البيولوجية بين الجنسين لا تستتبع حكماً تقسيم عمل وتوزيع أدوار تحمل أحكاماً مسبقة بحق المرأة وتكرس دونيتها وتبعيتها وعدم أهليتها المدنية والسياسية.

واكتسبت هذه المعالجة الحديثة لمفهوم النوع الاجتماعي والتمييز بين الجنسين زخماً خاصاً في العقد الأخير للقرن العشرين تحت ضغط إشكاليتين:

الأولى: هي إشكالية التنمية الاجتماعية وقد تطورت المفاهيم المعتمدة فيها إلى التنمية المستدامة. وهذا المفهوم المعتمد في الأمم المتحدة يتسع ليشمل مؤشرات عامة عدة منها مؤشرات متصلة بالمساواة في

الحقوق والواجبات بين المرأة والرجل ومشاركة النساء في مختلف الميادين بما فيها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية. فالتنمية المستدامة تتبع منهجاً شمولياً متكامل الأبعاد (Holistic and Integrated) وهي إنسانية ومستقرة[٥].

الثانية: هي إشكالية حقوق الإنسان وقد ركزت المؤتمرات الدولية التي عقدتها الأمم المتحدة في التسعينات على ارتباط حقوق المرأة بحقوق الإنسان، على اعتبار أنها ترجمة طبيعية لها وجزء لا يتجزأ منها وليست شيئاً خاصاً متميزاً عنها. فحقوق المرأة هي حقوق المرأة الإنسان، وبالتالي فإن أية معالجة لمسألة احترام حقوق الإنسان في أي مجتمع يجب أن تشمل مؤشرات حول مدى استفادة المرأة من هذه الحقوق. فتُعتبر الدولة متقدمة في مجال احترام حقوق الإنسان أو غير ذلك بحسب ما تكون مؤشرات تمتع المرأة في هذه الدولة، فعلياً، بمختلف حقوق الإنسان دون استثناء.

ولا شك في أن هذا الارتباط العضوي بين حقوق الإنسان وحقوق المرأة أمر محرج للعديد من الدول، وبخاصة لعديد من النُّخب التي تبنت قيم الشرعية العالمية لحقوق الإنسان منطلقاً لعملها وطرحت شعار الديمقراطية نموذجاً مرجعياً لها في حين أنها تغفل تماماً مسألة مشاركة المرأة في الحياة المدنية والسياسية أو حتى معالجة التمييز بحق المرأة في التشريعات والممارسات. فأغلبية النُّخب السياسية القائدة، وكذلك لسوء الحظ أغلبية المثقفين من الرجال، ما زالوا ينقلون لا شعورياً ذهنية تقليدية نمطية بحق النساء، وهي ذهنية موروثة من أنماط عيش وتقسيم

(١) مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ١٩٩٥.

عمل وأدوار اجتماعية قديمة سبقت مرحلة نشأة الدولة الحديثة على أساس حقوقي وإنساني. وهذه الذهنية ما زالت تؤثر تأثيراً بالغاً حتى اليوم في الثقافة السائدة وفي سلوك النُّخب من السياسيين إلى المثقفين. وهذا الواقع دفع منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وكذلك الهيئات غير الحكومية الناشطة على مستوى المجتمع المدني في كل دولة إلى اعتماد استراتيجية خاصة في الأنشطة والبرامج والأبحاث والدراسات على السواء، محورها إدماج قضايا النوع الاجتماعي في النشاطات الرئيسية بهدف تحقيق المساواة بينهما والقضاء فعلياً على كل تمييز بحق المرأة وبهدف تحقيق نقلة نوعية في حياة الشعوب في اتجاه تحقيق مجتمع مستقر قائم على المساواة وعلى احترام حقوق الإنسان، أي كل حقوق الإنسان وحقوق كل إنسان.

ثانياً- لبنان والمواطنة والنوع الاجتماعي

كانت الدولة اللبنانية الحديثة من أوائل الدول العربية التي اعتمدت دستوراً لها وأتمت تنظيم الدولة في إطار حقوقي أسوة بالدول الغربية (أقر الدستور في العام ١٩٢٦). ونال لبنان استقلاله في عام ١٩٤٣ وانتقل الحكم فيه إلى السيادة الوطنية. وقد أقر الدستور بالمساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين اللبنانيين، وبذلك دخل مفهوم المواطن للمرة الأولى في الحياة السياسية اللبنانية بعد تاريخ طويل كان فيه اللبنانيون "رعايا". وتم تنظيم الحياة السياسية اللبنانية منذ الاستقلال في ضوء مبدأ المساواة بين المواطنين والمبدأ القائل بأن الشعب هو مصدر السلطات. ووضع قانون الانتخابات ترجمةً لهذين المبدأين. ولكن قانون الانتخاب ذكر "المواطنين من الذكور" واستثنى بذلك النساء من الحقوق السياسية. وقد جرى تعديل قانون الانتخاب عدة مرات دون تغيير ذلك

الاستثناء، إلى أن نشأت حركة نسائية منظمة ومن ثم حركة مدنية ضمت رجالاً ونساءً طالبوا بالإقرار بالحقوق المدنية والسياسية للمرأة اللبنانية. ثم جرى تعديل القانون في عام ١٩٥٢ الذي يشير إلى حق المرأة في المشاركة بشرط حيازتها شهادة التعليم الابتدائي. فثارت ثائرة الحركة المطلبية، وأدى ضغطها والمسيرات التي قامت بها إلى الإقرار بحقوق المرأة المدنية والسياسية بدون أي شرط وذلك في العام ١٩٥٣[٦].

النظام الديمقراطي والتوافق

تميز النظام اللبناني منذ البداية بخصوصية كبيرة، وكان الدستور اللبناني يزاوج بين النموذج الليبرالي الغربي والنموذج التوافقي حيث لا يتم اعتماد النظام الديمقراطي القائم على الأغلبية العددية البسيطة لتبؤ المناصب النيابية ولتشكيل الأكثرية الحاكمة. فمن جهة، أقر الدستور بالحريات العامة والشخصية وبالمساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين، ومن جهة أخرى، نص على تمثيل مختلف العائلات الروحية اللبنانية – والمقصود هنا الطوائف الدينية – في السلطة توخياً للعدالة وبصورة مؤقتة (المادة ٩٥ من الدستور). ولا تجد الطبيعة التوافقية للديمقراطية اللبنانية إطارها المبدئي في الدستور وحده بل إنها تستند إلى المواثيق والأعراف التي يتفق عليها اللبنانيون. لذلك صح القول أن النظام اللبناني قائم على المواثيق والدستور في آن[٧]، وأن الدستور

---

(٦) لور مغيزل، نصف قرن دفاعاً عن حقوق المرأة في لبنان، ص ١٥٥ إلى ١٧٦ وبخاصة بيان الاجتماع النسائي في نادي الضباط في ١٩٥٠/٦/١٥ لإقرار حق المرأة بممارسة حقوقها السياسية كمواطنة، ولائحة الجمعيات المرفقة بذلك البيان، ص ١٦٠–١٧٣.

(٧) Antoine Messarra, *Théorie générale du système politique libanais*, Cariscript, Paris, 1994.

نفسه يرجع إلى المواثيق المعقودة بين اللبنانيين لترجمة العديد من مواده وأحكامه (الميثاق الوطني ١٩٤٣ واتفاق الطائف ١٩٨٩[٨].

ويتصف النظام التوافقي بأربع خصائص هي:

١- اعتماد الحكومات الائتلافية.

٢- اعتماد التمثيل النسبي للجماعات التي يتألف منها المجتمع الوطني (النصاب القانوني).

٣- اعتماد الاستقلال الذاتي لهذه الجماعات في بعض الميادين.

٤- الإقرار بحق النقض (الفيتو) لمختلف هذه الجماعات في الشؤون التي تُعتبر حيوية بالنسبة إليها.

وبناءً على هذه الخصائص، حدد الميثاق الوطني، الذي وُضع في العام ١٩٤٣ والذي شكل جسر عبور إلى الاستقلال الوطني، حصة أو نصاباً قانونياً (أي نسبة محددة) لكل طائفة في لبنان للتمثيل السياسي وكذلك في مختلف المؤسسات العامة. وجاء اتفاق الطائف في العام ١٩٨٩ ليعدل هذه النسب أو الحصص وليعدل كذلك في صلاحيات المؤسسات الدستورية وفي العلاقات فيما بينها. واعتمد الائتلاف الطائفي قاعدة لتشكيل الحكومات[٩]. أما الاستقلال الذاتي في بعض الميادين فقد عبرت عنه خير تعبير المادتان ٩ و ١٠ من الدستور اللتان أقرتا بحق العائلات الروحية اللبنانية على اختلافها بممارسة شعائرها الدينية بكل

(٨) أرندت ليبهرت، "الديمقراطية التوافقية"، ترجمة افلين مسرة، المطبعة الشرقية.

(٩) نص اتفاق الطائف، ١٩٨٩ – منشورات مجلس النواب، بيروت، ١٩٩٢.

حرية وكذلك بإنشاء مدارسها وبحرية التعليم[١٠] فيها وبتطبيق تشريعات الأحوال الشخصية الخاصة بكل منها على أبناء الطائفة[١١]. والملفت في هذا الأمر هو المادة التاسعة التي تقر وتشرع تشريعات خاصة ومتعددة وتعطيها صفة الحق العام. ومعلوم أن لكل طائفة دينية تشريعات خاصة في ميادين عدة من الأحوال الشخصية فإذا بالمواطنين اللبنانيين الخاضعين للحق العام في الأمور المدنية والسياسية، يخضعون في مجال الأحوال الشخصية، لتشريعات خاصة ذات مصادر دينية وهي مختلفة عن بعضها البعض في أحكامها من طائفة إلى أخرى.

ويمكن اعتبار الدولة اللبنانية واقعة تحت نظام السيادة المشتركة[١٢] بين الحق العام والحق الخاص، أي بين التشريعات العامة وتلك الخاصة والتي تأخذ مكانة العام. وفي هذا الإطار يُلاحظ أن المواطن يخضع في بعض المجالات للقانون العام وفي مجالات أخرى للتشريعات الخاصة بطائفته وذلك بموافقة الدولة.

إن هذا الواقع له آثاره المتعددة على مفهوم المواطنة وبخاصة من وجهة نظر 'بعد النوع الاجتماعي. فتشريعات الأحوال الشخصية للطوائف تنظم شؤون الزواج والتبني والوصاية والطلاق والإرث، باستثناء الطوائف المسيحية التي يخضع المواطنون فيها للقانون المدني للإرث لغير المسلمين، في حين أنهم يخضعون في الشؤون الأخرى لتشريعات الطائفة.

---

(١٠) داود الصابغ، النظام اللبناني في ثوابته وتحولاته، دار النهار، بيروت، ٢٠٠٠.

(١١) عصام سليمان، الجمهورية الثانية بين النصوص والممارسة، بيروت، ١٩٩٨.

(١٢) فاديا كيوان، "نموذج الدولة الوطنية في التجربة السياسية اللبنانية"، في الغرب في المجتمعات العربية: تمثلات وتفاعلات، الكتاب الخامس، ١٩٩٨-١٩٩٩، تنسيق جين مقدسي وآخرين، بيروت، ١٩٩٩.

والتشريعات الدينية والطائفية يعيبها أمران: الأول أنها تختلف كثيراً عن بعضها البعض وبالتالي فاللبنانيون خاضعون لأحكام قانونية متفاوتة في الأحوال الشخصية، والثاني، أنها تعكس تمييزاً بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات الشخصية الخاصة وهي، أي هذه التشريعات، متأثرة بصور نمطية للرجل والمرأة هي في الواقع موروثة من واقع تاريخي ثقافي متغير، في حين تأتي النصوص التشريعية لتكرس الصور النمطية.

ولا يجوز التقليل من أهمية التمييز بحق المرأة في تشريعات تنظيم الأسرة وفي العديد من التشريعات الاقتصادية والاجتماعية. زد على ذلك أن بعض الدول العربية ما زال يحتج بالمرجعية الشرعية لحجب الحقوق المدنية والسياسية أيضاً[١٣] عن المرأة، في حين أننا نرى دولاً أخرى تستند إلى المرجعية الشرعية نفسها فيما هي تقر بحقوق المرأة المدنية والسياسية وبمساواتها مع الرجل أمام القانون.

باء- العلاقة الوثيقة بين المواد ٩ و١٠ و ٩٥ من الدستور ومسألة الطائفية

تشكل المواد ٩ و١٠ و٩٥ مواداً محورية في تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية في لبنان. فقد ارتفعت حدة المطالبة بإلغاء المادة ٩٥ وبالتالي إلغاء الطائفية السياسية كما يسميها النظام الديمقراطي والتوافقي في التراث السياسي اللبناني وبالتالي إلغاء قاعدة الحصة أو

(١٣) يتبين من النشرات والتقارير الاحصائية والمسوحات الاجتماعية والاقتصادية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) التابعة للأمم المتحدة حول أوضاع المرأة العربية أن المرأة في ٦ دول عربية أعضاء في الإسكوا كانت، في العام ٢٠٠٠، لا تمارس حق الانتخاب والترشح.

النسبة للتمثيل ومختلف الخصائص التي تحدثنا عنها في الفقرة السابقة. إلا إنه تصاعدت في الوقت نفسه معارضة شديدة وخاصة من مرجعيات روحية وطائفية عديدة لأي مساس بالمواد ٩ و١٠ وبخاصة بسيادة التشريعات الدينية والطائفية في شؤون الأحوال الشخصية. وقد نص الدستور اللبناني، المعدل بعد اتفاق الطائف عام ١٩٩٠، على تشكيل هيئة وطنية مهمتها البحث في الآليات الهادفة إلى إلغاء الطائفية السياسية. ولم يتم تشكيل هذه الهيئة حتى الآن. ولقي مشروع قانون الزواج المدني الاختياري الذي بادر إلى طرحه الرئيس إلياس الهراوي عام ١٩٩٨، والذي حاز على موافقة الأكثرية في مجلس الوزراء، معارضة عنيفة جعلت رئيس الحكومة يطوي هذا المشروع ويضعه في أدراج مجلس الوزراء بدلاً من إحالته على المجلس النيابي لإقراره.

ويمكننا وصف المشهد السياسي العام في لبنان في عام ٢٠٠٠ على أنه ثنائي الاستقطاب في هذه المسألة: فهناك فريق يطالب بقانون مدني موحد ولو كان اختيارياً للأحوال الشخصية بحيث يتجاوز المادة ٩ من الدستور دون أن يتعارض معها، وذلك كشرط لإلغاء المادة ٩٥ من الدستور، أو إلغاء الطائفية السياسية، وفريق آخر لا يقبل بأي قانون مدني موحد ولو كان اختيارياً في الأحوال الشخصية ويتمسك في الوقت نفسه بإلغاء الطائفية السياسية.

٣.المرأة اللبنانية بين مطرقة المادة ٩ وسندان المادة ٩٥

وتقع المرأة اللبنانية بين مطرقة تشريعات الأحوال الشخصية المجحفة بحقها والمتنوعة بإجحافها بحسب اختلاف العائلات الروحية في لبنان وسندان الطائفية السياسية التي تكرس البنية الأبوية والذكورية

للسلطة في لبنان. ومن الواضح أن النسب المخصصة للطوائف والبحث عن مشاركة الطوائف يكلّس ويكرس البنى الاجتماعية التقليدية وأولها البنية العائلية الأبوية وهي تتركز أصلاً حول أولوية الرجل وتبعية المرأة. وهذه البنى تعمق التمييز على أساس نوع الجنس في المجتمع فتوسع الشروخ وتنتج قيماً ثقافية مبررة للتمايز، وفي الوقت نفسه تساهم هذه الثقافة في إعادة إنتاج بنى اجتماعية قائمة على التمييز – فهي إذن حلقة مفرغة لا تزال المرأة اللبنانية تدفع ثمنها، حيث إن الأسباب تكرس النتائج والنتائج تعيد تثبيت الأوضاع.

ووجود المرأة في موقع صنع القرار في لبنان ضعيف جداً، فهي تمثل ٢,٣ في المائة في مجلس النواب و١ في المائة في مواقع القيادة الإدارية وغير موجودة نهائياً في الحكومة. وهذا الواقع يتسم بالمراوحة، إذ أن شيئاً لم يتغير بنيوياً لأنه ليس هناك من سياسة تمييز إيجابي أو تحفيز لزيادة مشاركة المرأة في صنع القرار من جانب الدولة أو من جانب القوى السياسية الرئيسية من أحزاب وزعامات وأقطاب. ومنذ ١٩٥٣ لم تخترق المرأة جدار المشاركة في القيادة السياسية إلا عبر وراثة نفوذ عائلي أو شخصي لأحد أقربائها من الذكور (الأب، الزوج، الأخ). ويشكل انتخاب سيدة عضواً في المجلس النيابي عن الدائرة الثالثة في بيروت (٢٠٠٠) استثناء بالنسبة إلى قاعدة الوراثة العائلية، لكنه من الواضح أن ترشحها في لائحة متينة وفوزها كانا بمبادرة أحد الأقطاب وليس عبر مسار نضالي سياسي شخصي وليس عبر انضمامها إلى تنظيم سياسي أو نقابي أو حزبي.

ويتراجع المطلب النسوي في لبنان عندما يصطدم بجدار الطائفية، فنرى بعض النساء يدافعن عن نظام الحصص الذي قد يحمي حقوق طوائفهن في بعض الأحيان، لكنه يسبب إجحافاً بحقهن، وبعضهن الآخر يطالب بإلغاء نظام الحصص الطائفية منسجماً مع تيارات واسعة في محيطه لكنه لا يصل إلى حد المطالبة بتنزيه التشريعات الطائفية التي تمس بحقوق المرأة. وبالتالي فإن مسألة تمتع المرأة بحق المواطنة تجمع بين النساء اللبنانيات موضوعياً لكنها لم تنجح حتى الآن في تأطير حركة نسائية لها موقف واحد من النظام السياسي والاجتماعي والقانوني.

ومن جهة أخرى، شهد لبنان ظهور وتطور العديد من الأحزاب من مشارب أيديولوجية مختلفة منها الليبرالي ومنها المحافظ والتقدمي والإسلامي، ولكن مشاركة النساء في الحياة السياسية لا تزال ضعيفة جداً وهي لا تتجاوز النشاطات التربوية والاجتماعية المرافقة للعمل السياسي[١٤] والظاهر أن البنية الاجتماعية السائدة تطغى على تركيبة الأحزاب على اختلاف مشاربها وتجعل الغلبة في كل الأحوال للعقلية العنصرية التي ما زالت تنقل من جيل إلى جيل صوراً نمطية عن أدوار محددة للمرأة وأخرى للرجل، وهي بذلك تبرر وتديم التفاوت القائم في العديد من الميادين وبخاصة التفاوت الكبير في نسبة المشاركة في الحياة السياسية العامة.

---

(١٤) J.D. Maalouf, La participation politique des femmes dans les formations islamites au Liban. رسالة ماجستير في العلوم السياسية – جامعة القديس يوسف، بيروت، ٢٠٠٠.

obeikandi.com

٤. النشاط الأهلي النسائي

لكن ضعف المرأة في العمل السياسي وفي صناعة القرار العام يخالف واقع وجود المرأة في العمل الاجتماعي التطوعي. فمن اللافت أن المرأة اللبنانية صاحبة نشاط مميز وهي تشكل الأكثرية الثابتة في مجمل هيئات المجتمع الأهلي[١٥]. ففي الجمعيات والروابط والهيئات الإنسانية والاجتماعية، نلاحظ أن المرأة موجودة بكثافة وهي ناشطة في الخدمات والأنشطة التي تمس المحيط المباشر لها. وهي كذلك موجودة بقوة في مجموعات الضغط البيئية.

أما الهيئات النسائية فعديدة ومتنوعة النشاطات وأغلبيتها لم تكن تعتمد قبل ١٩٩٤ أهدافاً نسوية على وجه الحصر أي أن مجمل نشاطاتها كان يهدف إلى سد حاجات مباشرة وإسداء خدمات عينية ورعائية دون محاولة التوعية أو الحشد أو التوجيه باتجاه أهداف معينة. وكان عدد قليل من الهيئات النسائية منذ تأسيسه متمحوراً حول حقوق المرأة الإنسان وتدور نشاطاته حول التوعية والتثقيف والتنظيم لأوساط النساء بهدف الضغط من أجل إلغاء التمييز ضد المرأة في النصوص وتطوير الممارسات لمنع التمييز الفعلي في المعاملة.

ثالثاً- التطور في مسيرة حقوق المرأة اللبنانية

من تداعيات خصوصية النسيج الاجتماعي اللبناني وبالتالي النظام الديمقراطي الليبرالي التوافقي الذي اعتمده لبنان، اتسعت مساحة

---

(١٥) فاديا كيوان، عمل النساء في الهيئات الأهلية: بحث ميداني، منشورات مؤسسة فريدريش إيبرت والمجلس النسائي اللبناني، بيروت، ١٩٩٤.

النشاط الاجتماعي والثقافي والسياسي وتنوع هذا النشاط كما تنوعت مشاربه وأهدافه. وكان للمرأة في لبنان قسط خاص في حيوية المجتمع الأهلي وبالنظر إلى المناخ الليبرالي العام الغربي التوجه، انفتحت أمام المرأة اللبنانية بدون قيود مبدئية تذكر، أبواب الانخراط في عدة ميادين منها الالتحاق بالتعليم والاشتراك في جمعيات أهلية. وعلى مر الأيام تكونت سمعة خاصة بلبنان على أنه البلد المنفتح على حقوق المرأة ودورها الاجتماعي. وقد بينت الإحصاءات التربوية في خلال العشر سنوات الأخيرة أن نسبة الالتحاق المدرسي هي نفسها تقريباً للبنين والبنات ٩٧,٤ في المائة (بحسب التقرير الوطني اللبناني إلى المؤتمر العالمي للتربية المنعقد في مكسيكو في ربيع ٢٠٠٠). وتبين مختلف الدراسات الاجتماعية أن للمرأة اللبنانية دوراً أساسياً في الجمعيات الأهلية وأن النساء يشكلن أغلبية الناشطين في القطاع الأهلي، خاصة الإنساني والخدمي منه. وذهب البعض إلى حد الكلام عن تأنيث العمل الاجتماعي نسبة إلى الارتفاع الملحوظ لعدد النساء فيه في كل أنواع النشاطات وفي مختلف المناطق[١٦].

لكن هذه السمعة، وإن كان لها ما يبررها في الميدانين المذكورين أي الإنساني والخدمي، لا تنفي وجود نصوص تشريعية أساسية مجحفة بحق المرأة في لبنان وان مشاركة المرأة في الحياة العامة ما زالت ضعيفة للغاية، وهي تشكل خللاً لا يمكن فهمه إلا من خلال النزعة التقليدية التي تسود السلوك السياسي في لبنان نظراً إلى تركيبة لبنان المتعددة الطوائف والمذاهب الدينية وإلى ما يستتبع ذلك من

(١٦) فاديا كيوان، عمل النساء في الهيئات الأهلية: بحث ميداني، منشورات مؤسسة فريدريش إيبرت والمجلس النسائي اللبناني، بيروت، ١٩٩٤.

خصوصيات في طبيعة النظام السياسي اللبناني القائم (المواد ٩ و١٠ و١٩ و٩٥ من الدستور التي تحدثنا عنها سابقاً وتعطي المادة ١٩ من الدستور لمختلف القيادات الروحية الحق في مراجعة المجلس الدستوري في شان أي مسألة قد تمس بتشريعاتهم الخاصة. وهذه المادة جديدة بالدستور أي أدخلت عليه بعد اتفاق الطائف الذي نص على إنشاء المجلس الدستوري).

فالنشاط الملحوظ والمتألق للمرأة اللبنانية في الهيئات الأهلية وكونها، أي المرأة، مؤسِّسة وقائدة للعديد منها، قد ساهم في خلق التباس حول مكانة المرأة وحول تمتعها الفعلي بحقوقها الإنسانية كاملة وبممارسة حقها كمواطنة مثلها مثل الرجل. ولقد خلق تعدد الهيئات الأهلية التي تشغلها النساء، التباساً آخراً حول طبيعة عمل تلك الهيئات: أهي نسائية التركيب أم نسوية الأهداف؟ فقد اتضح في مطلع التسعينات، أي بعد انتهاء الحرب الأهلية والنزاع المسلح في لبنان، أن أغلبية الهيئات الأهلية النسائية كانت تغفل في برنامجها أي ذكر لمسألة حقوق المرأة، وأن المجلس النسائي اللبناني، الذي كان يشكل حتى مطلع التسعينات الهيئة الفدرالية الكبرى التي تنتمي إليها حوالي ١٢٠ جمعية نسائية، لم يكن قد اعتمد برنامجاً واضحاً يتخطى الشعارات، ولم يكن قد شجع الجمعيات المنضوية تحت لوائه إلى القيام بعمل نسوي أي له أهداف محددة محورها إقرار حقوق المرأة والإنسان والعمل في مختلف الميادين لرفع التمييز القائم بحقها. وكانت أغلبية الجمعيات النسائية منشغلة بالعمل الإنساني الرعائي والخدمي والاجتماعي العام، وبتعبير آخر كانت الاستراتيجية النسوية غائبة عن الحركة النسائية اللبنانية حتى مطلع التسعينات.

ويشكل مطلع التسعينات منعطفاً حقيقياً في مسيرة حقوق المرأة، يتزامن ونهاية الحرب الأهلية وإجراء إصلاحات دستورية بحسب الاتفاق الذي أُبرم في الطائف وتشكيل حكومة وفاق وطني وجمع السلاح من الميليشيات وحلها وعودة مؤسسات الدولة وإدارتها وأجهزتها إلى العمل بانتظام وفي ظل الدستور والقانون. ويصادف أيضاً بدء التحضيرات للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بيجين، فكان ذلك مناسبة قامت فيها عدد من النساء الناشطات من أجل حقوق المرأة الإنسان بتشكيل اللجنة الأهلية للتحضير لمؤتمر بيجين، وبتشجيع من الإسكوا التي قامت باتصالات على أعلى المستويات الحكومية وغير الحكومية أدت إلى تشكيل اللجنة الوطنية اللبنانية (المشتركة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية) للإعداد للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في بيجين في أيلول ١٩٩٥. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يشترك فيها لبنان بوفد يضم ممثلين عن المنظمات غير الحكومية وعن الحكومة اللبنانية واللجنة الوطنية للمرأة. وترافق هذا التطور مع مبادرات عدة للمنظمات الدولية وبخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان واليونيفم (صندوق الأمم المتحدة للمرأة) واليونيسيف (منظمة الأمم المتحدة للطفولة) لتوفير الدعم المادي والفني لبناء القدرات والمؤسسات المعنية بقضايا المرأة، والإسكوا لتوفير المعونة الفنية للجنة الوطنية في تحديد منهجية علمية لأنشطة التحضير للمؤتمر ولإعداد التقرير الوطني حول وضع المرأة اللبنانية لتقديمه إلى مؤتمر بيجين. وساهمت تلك المنظمات غير الحكومية لاحقاً في وضع استراتيجية وطنية للمرأة اللبنانية التزمت بها كل من اللجنة الوطنية لمتابعة شؤون المرأة اللبنانية

وكذلك اللجنة الأهلية التي تشكلت بعد مؤتمر بيجين للغرض نفسه.

الترسيخ المؤسسي للعمل الوخمي المتصل بتقدم المرأة

وأسفرت الجهود لمتابعة تنفيذ توصيات المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وخطة العمل العربية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٥ عن بدء تأسيس وترسيخ العمل الرسمي اللبناني الخاص بالمرأة بصدور المرسوم الجمهوري والقانون ٩٨/٧٢٠ الذي أنشأ الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية والتي ترأسها السيدة الأولى وتضم ٢٤ عضواً وتديرها أمينة سر ومكتب تنفيذي ولها مقر دائم.

وتزامن مع هذا التطور على الصعيد الرسمي والمؤسسي، تطور نوعي في عمل المجلس النسائي اللبناني وفي بعض النشاطات والبرامج الخدمية والرعائية التي يقوم بها فأُضيفت إليها الأنشطة والبرامج الدفاعية حول قضايا المرأة والنوع الاجتماعي المبنية على الاستراتيجية الوطنية من جهة وعلى التوجهات الدولية الرئيسية التي ساهم في نقلها خبراء الأمم المتحدة وموظفو المنظمات الدولية المتخصصة.

جاء هذا التحول في العمل النسائي في حقبة مهمة من تاريخ لبنان لأن البلاد كانت قد خرجت من نزاع مسلح دام خمسة عشر عاماً وترك دماراً وخراباً كبيرين والعديد من المشاكل الاجتماعية الحادة ما بين المهجرين والنازحين والمهاجرين، والأيتام، والمعاقين والفقراء، والعاطلين، كما كانت قد بدأت في هذه الفترة مرحلة إعادة الإعمار وبناء البنية التحتية الاقتصادية. وكذلك عملية بناء المواطنة اللبنانية الجديدة المستوحاة من اتفاق الوفاق الوطني في الطائف، وذلك عبر تعديلات دستورية تلغي بعض مستويات المحاصصة. أي تقسيم الحصص المشار إليه

آنفاً، فتم إلغاء المحاصصة الطائفية في الوظائف الإدارية باستثناء وظائف الفئة الأولى التي اعتُمد لها مبدأ المناصفة بين المسيحيين والمسلمين، واعتُمدت المناصفة في توزيع المقاعد النيابية بين الطائفتين ونسبياً بين المناطق والمذاهب (المادة ٤٢ من الدستور). وبدأت ورشة المناهج التربوية الجديدة وشملت وضع مناهج لكتاب تنشئة مدنية وتربية وطنية موحد ولكتاب تاريخ موحد حسبما نص عليه اتفاق الطائف. وكان الهدف من توحيد هذين الكتابين التأسيس لمواطنة لبنانية واحدة لا تشوبها فوارق أو رواسب فئوية قد تضعف وحدة لبنان شعباً ودولة ومؤسسات. وفي إطار هذه الورشة التربوية، تم تنظيم ورشة عمل حول صورة المرأة في المناهج الجديدة وكذلك في الكتاب المدرسي الجديد، فتبين في مراجعة نقدية لما أُنجز أن المناهج قد تخلصت مبدئياً من الصور النمطية لأدوار المرأة والرجل، لكنها التزمت الحياد والصمت إزاء موضوع المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل. أما الكتب المدرسية التي كانت قد أنجزت حتى تاريخ تلك الورشة فقد تبين أنها ما زالت تحمل صوراً نمطية لأدوار المرأة والرجل في الصور والمستندات المرفقة بالنصوص[١٧].

وبعد تلك الورشة، تقرر استدراك هذا الموضوع أثناء عملية تأليف الكتب المدرسية، فهي عملية متواصلة. وتم التأني في تأليف كتاب التنشئة المدنية والتربية الوطنية لمختلف الصفوف ولمختلف المراحل بهدف استدراك أي خطأ أو هفوة قد تعكس صوراً نمطية تقليدية للرجل وللمرأة تحمل في طياتها مؤشرات تمييز ضد المرأة وتناقضاً مع مبدأ

---

(١٧) الجمهورية اللبنانية، المناهج التربوية اللبنانية الجديدة (١٩٩٦)؛

(أ) فاديا حطيط الأمين، "صورة المرأة في الكتاب المدرسي"، بحث قُدم في ندوة خاصة نظمها المركز التربوي للبحوث والإنماء في العام ١٩٩٧؛

(ب) فاديا كيوان، "صورة المرأة في المناهج التربوية الجديدة"، المصدر نفسه.

المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين من كلا الجنسين.

ويمكن الاستخلاص مما تقدم بأن مرحلة التسعينات شكلت منعطفاً هاماً في مسار الحياة الوطنية اللبنانية، وأن السنوات العشر الأولى التي تلت الحرب الأهلية كانت بمثابة الانطلاقة لإعادة الإعمار ولبناء مفهوم مواطنة لبنانية مبنية على أساس جديد تأخذ بعين الاعتبار وضع المرأة في المجتمع وإدماجها في جميع النشاطات الرئيسية. وفي هذا السياق يمكننا اعتبار الحقبة اللاحقة للعام ١٩٩٥، حقبة مراجعة نقدية واستدراك في إطار الورشة الوطنية العامة لدمج إشكالية حقوق المرأة ولتحقيق مشاركتها الفعلية في شتى الميادين وفي ممارستها الكاملة لمفهوم المواطنة الحساسة للنوع الاجتماعي في هذه المرحلة نحو اعتماد وتطبيق استراتيجية تنموية متكاملة الأبعاد وشمولية ومستدامة.

رابعاً- منظمات المجتمع المدنى في لبنان

يتصف المجتمع المدني اللبناني بتعددية واسعة للمنظمات غير الحكومية العاملة فيه. ويستند ذلك إلى قانون الجمعيات الصادر في العام ١٩٠٩ (قانون عثماني صادر في ٢٩ رجب ١٣٢٥ هـ/٣ آب ١٩٠٩). ومعروف أن هذا القانون كان ليبرالياً للغاية وكان بدوره مستوحى آنذاك من القانون الفرنسي للجمعيات الصادر في العام ١٩٠١. لكن عمل الجمعيات والهيئات التي تندرج تحت عنوان المنظمات غير الحكومية في لبنان يعود كذلك وبشكل أساسي إلى المناخ السياسي العام الذي ينطلق من النظام الديمقراطي المبني على الإقرار بالحريات العامة والشخصية. وقد كرس الدستور حرية التعبير والاجتماع وتكوين الجمعيات أو

الانضمام إليها (Liberté d'association) في المادة ١٣ منه حيث جاء إن "حرية إبداء الرأي قولاً وكتابةً وحرية الطباعة وحرية الاجتماع وحرية تأليف الجمعيات كلها مكفولة ضمن دائرة القانون".

ويوضح قانون الجمعيات المذكور أعلاه أن إنشاء جمعية لا يرتبط بالحصول على ترخيص ولكن كل جمعية ملزمة بعد إنشائها، وفقاً للمادة ٦ منه بإعلام السلطات بذلك (المادة ٢ من قانون ١٩٠٩).

لكن مضمون المادة ٦ أدى إلى لغط ومساجلات بين وزارة الداخلية والجمعيات الأهلية. إذ إن المادة السادسة تنص على أنه عند إعلام السلطات الإدارية بتأسيس الجمعية، تتسلم الجمعية إيصالاً بعلم وخبر يحمل رقماً وتاريخاً درجت العادة على أن تضعه الجمعيات الأهلية في أعلى مطبوعاتها. لكن مسألة العلم والخبر فتحت المساجلات في لبنان بين المعنيين. ففي حين تتسلح المنظمات غير الحكومية بالمادة ١٩٠٩/٢ المذكورة آنفاً، تتمسك وزارة الداخلية بصلاحية إضفاء الشرعية على أية جمعية بمنحها جواباً على العلم والخبر. وتعتبر الوزارة أن هذا الجواب هو بمثابة وثيقة الشرعية بحيث إنه إذا حجب عن الجمعية اعتبرت غير شرعية.

ولكن الجمعيات والمنظمات غير الحكومية في لبنان التي يشملها قانون ١٩٠٩ تضم الجمعيات الأهلية عامة بما فيها الأحزاب السياسية، وتحدد القوانين اللبنانية التي تنظم عمل هذه المنظمات نوعية ارتباطها بالإدارات العامة والجهة التي لديها السلطة للتعامل معها.

فقانون العمل الصادر في العام ١٩٤٦ ينظم تأسيس عمل النقابات

على اختلافها (أصحاب عمل، عمال وأجراء) وجاء في المادة ٨٤ – الباب الرابع من هذا القانون أنه "تنحصر غاية النقابة في الأمور التي من شأنها حماية المهنة وتشجيعها ورفع مستواها والدفاع عن مصالحها والعمل على تقدمها من جميع الوجوه الاقتصادية والصناعية والتجارية. ويُحظر على النقابات الاشتغال بالسياسة والاشتراك في اجتماعات وتظاهرات لها صبغة سياسية". وتضيف المادة ٨٦ "أنه لا تنشأ نقابة لأرباب العمل وللأجراء إلا بعد الترخيص من وزير العمل" وتضيف أن على الوزارة المعنية أن تستطلع رأي وزارة الداخلية ومن ثم تتخذ قرارها بالرفض أو بالقبول.

ومن جهة أخرى، اختصت وزارة التربية والشباب والرياضة نفسها بصلاحية التعامل مع الجمعيات الشبابية والكشفية بموجب القانون ٧٢/١٦ ويشمل ذلك موضوع الترخيص من قبل وزير التربية الوطنية بناءً على اقتراح مدير عام الشباب والرياضة وبعد موافقة وزارة الداخلية. وصدر المرسوم رقم ١٩٩٦/٩١٠٤ الذي يحدد الشروط التي تخضع لها جمعيات الشباب والرياضة والكشافة في إنشائها وإلغائها وممارسة نشاطاتها. وتنص المادة الأولى منه على أن "ترعى الدولة شؤون الحركة الرياضية ونشاطات الشباب والكشافة في الحقول التثقيفية والاجتماعية والترويحية والفكرية وتشرف عليها وتراقبها وتهتم بتعميمها ورفع مستواها باعتبارها وسيلة تربوية لإعداد المواطن الصالح صحياً وخلقياً واجتماعياً وفكرياً".

كذلك ظهرت فئة ثالثة من بين الجمعيات الأهلية التي ترتبط بوزارة الشؤون الاجتماعية وهي "المؤسسات ذات المنفعة العامة" والتي

حددها القانون رقم ٧٧/٨٧ المعدل بموجب المرسوم الاشتراعي ٨٣/٩٨ والقانون ٨٨/٨. وهي بشكل رئيسي تلك التي تهتم بإيواء ورعاية الأطفال الأيتام والعجزة وكذلك الإصلاح والتدريب للعاملين في الحقل الاجتماعي وخدمات الطبابة والاستشفاء الخيري. وهذه المؤسسات تتخذ صفة المنفعة العامة بمرسوم يصدر من مجلس الوزراء بناءً على اقتراح من وزير الشؤون الاجتماعية. وهي تخضع في أعمالها لرقابة هيئة رقابة المؤسسات ذات المنفعة العامة المُنشأة لهذه الغاية لدى الوزارة المذكورة.

وبصرف النظر عن هذا التنوع في المرجعيات وفي الاختصاصات وميادين العمل والتدخل، ظلت وزارة الداخلية المرجع الرئيسي الذي يتم التعامل معه لتأسيس الجمعيات (غير الشبابية والكشفية)، وإن استأنست بالوزارات المختصة قبل إصدار "الإيصال" الذي تسبب في المساجلات الكبيرة، فتستأنس برأي وزارة البيئة إذا كانت الجمعية قيد الإنشاء ستعالج القضايا البيئية، ورأي وزارة الثقافة والتعليم العالي إذا كان نشاط الجمعية المرتقب "ثقافياً"، ووزارة التربية أو التعليم المهني والتقني إذا كان عمل الجمعية يتعلق بأية مجالات تدريبية قد تقع في مجال اختصاص إحدى تلك الوزارات.

وانطلاقاً من هذا الامتياز بالتعامل مع المنظمات غير الحكومية، أصدر وزير الداخلية قراراً في ١٩٩٦/١/١٧ بصيغة بلاغ موجه إلى "جميع الجمعيات المرتبطة بوزارة الداخلية" ينص على ضرورة "إعلام الوزارة قبل شهر على الأقل عن موعد أية انتخابات تجريها ليتسنى لهذه الإدارة التحقيق في أوضاع هذه الجمعيات والتدقيق في أسماء أعضائها وتكليف موظف الإشراف على هذه الانتخابات استناداً إلى لوائح الناخبين المأخوذة

من ملف الجمعية ... والإبلاغ عن كل تعديل يطرأ على أنظمة الجمعية تحت طائلة سحب العلم والخبر".

وهذا البلاغ/القرار يذهب إلى أبعد مما جاء في القانون نفسه. وتجدر الإشارة إلى أن القانون (١٩٠٩) لم يتحدث عن ترخيص/علم وخبر بل عن إيصال مع أن الجمعية هي التي أعطت الإدارة العامة علماً وخبراً. كذلك لا يتحدث القانون عن إشراف على الانتخابات ولا عن رقابة.

وقد اعتبرت أوساط المنظمات غير الحكومية هذا البلاغ/القرار غير قانوني، وأنه يشكل تجاوزاً لحد السلطة، لأنه بحسب تسلسل مصادر الشرعية يجب أن يبقى أي نص قرار تنظيمي في حدود الإطار الذي وضعه القانون الأساسي. وبالتالي فإن كل نص تشريعي أو تنظيمي يخالف أحكام المادة ١٣ من الدستور يصبح قابلاً للطعن لدى مجلس الشورى.

ولكن هذا التنوع في المناخ التنظيمي لعمل الجمعيات في لبنان لم يمنع من الاستمرار في تأسيس الجمعيات في مختلف الميادين وفي ظهورها في مختلف المراحل التاريخية بصرف النظر عن المناخ السياسي السائد. فهناك اقتناع عميق لدى الرأي العام اللبناني بأن الحرية هي بُعد أساسي في تكوين الدولة اللبنانية أياً كانت الظروف والسياسات التي قد تتبعها الحكومات والإدارات ذات الصلة.

وهناك حيوية لافتة في المجتمع الأهلي اللبناني ترجع إلى طبيعة النسيج الاجتماعي الطائفي من جهة، وإلى المبادئ الدستورية القائمة على الليبرالية والديمقراطية من جهة أخرى. ولذلك فإن المبادرات

الخاصة، الفردية والجماعية، الصادرة عن أشخاص طبيعيين أو معنويين في لبنان حية دائماً، لا تحبطها الضغوط ولا تضعفها الظروف. فقد شهدت فترة الحرب الأهلية والنزاع المسلح ما بين ١٩٧٥ و١٩٩٠ نشاطاً جيداً للجمعيات الأهلية بمختلف تسمياتها وفي مختلف القطاعات والميادين حتى لقد قيل عن حق إن الجمعيات الأهلية أحيت المجتمع في لبنان عندما غابت أو غُيّبت الدولة والقانون أثناء الحرب، وإن عمل الجمعيات شمل كل الميادين حيثما ظهرت الحاجة وحيثما بدا أن هناك نقصاً أو عجزاً أو تقصيراً[١٨]. ويبين المرجع المذكور أن النشاطات الأهلية والمنظمات غير الحكومية والأحزاب والنقابات وغيرها تكثفت مع استمرار النزاع المسلّح في لبنان ويذهب البعض تعليقاً على كثافة العمل الأهلي والمدني في لبنان إلى حد القول بأن حيوية المجتمع الأهلي هي بديل لضعف الدولة أو لتقلص دورها. ويختلف هؤلاء حول ما إذا كانت هذه الحيوية هي نتيجة لضعف الدولة أو سبباً لهذا الضعف. على أية حال يمكن التحدث عن طفرة ظهرت تدريجياً منذ أواخر الستينات ولم تتوقف بل استمرت مع اندلاع الحرب الأهلية وثبتت خلاله وما زالت حتى اليوم تطبع الحياة الاجتماعية في لبنان بطابع خاص ومميز. وقد شملت هذه الطفرة ميدان العمل النسائي.

وفي حين تبوأت المرأة بصفة منتظمة مرتبة خاصة في العمل الأهلي التطوعي، بات الكلام ممكناً عن التأنيث النسبي لعمل الجمعيات الأهلية، فازدادت الجمعيات النسائية بسرعة في السنوات الأخيرة وازداد وضوح توجهها إلى طرح قضايا النوع الاجتماعي والتمييز بين الجنسين في

(١٨) Ghassan Slaibi, "Les actions collectives de résistance civile à la guerre, in *Le Liban aujourd'hui*, CERMOC, CNRS, Paris, 1994, pp. 119-136.

تعاملها مع المجتمع وفي نشاطاتها ونضالاتها، وإن بقي هناك التباس في طبيعة عمل الجمعيات التي توصف بأنها نسائية والتي رافقت الطفرة وكان جلّ عملها خدمي، إنساني، واجتماعي.

obeikandl.com

التطوّر التاريخي للمواخنة اللبنانية

لا يمكننا الكلام عن المواطنية في لبنان دون إبراز التطور التاريخي للكيان اللبناني انطلاقاً من صورة فخر الدين في المخيلة التاريخية الجماعية لدى جماعة من اللبنانيين كأسطورة تأسيسية للبنان الحديث.

بينما الواقع هو أن الأمير في توسعه لم يطمح إطلاقاً إلى تحقيق مخطط معين لجمع المناطق اللبنانية في دولة موحدة بل كان فقط يستغل ضعف الدولة العثمانية للانطلاق إلى أماكن من المناطق الشامية النائية كعنجر مثلاً.

ولعل هذا الواقع الذي يتميز بتوسع العصبية المحلية انطلاقاً من قانون التغلب وولاية الأطراف هو الذي يفسح في المجال لتأويل مفتوح قادر على رؤية مشروع فخر الدين مشروعاً مطاطاً يتسع ويضيق في الإطار السلطوي العثماني. ويعد انهيار السلطنة العثمانية وتدخل الدول الكبرى تأثر لبنان بالانتداب الفرنسي الذي رسم مستقبل لبنان السياسي والاجتماعي والاقتصادي مع ربطه بالاقتصاد الفرنسي عن طريق زراعة التوت لتأمين المواد الخام للمصانع الفرنسية في مدينة "ليون" الفرنسية. ومن الوجهة السياسية شجعت السلطة المنتدبة التعاون بين الطوائف لا سيما الموارنة والسنة وقيام تجربة ديمقراطية فريدة عانت وما زالت من التناقض الطوائفي ومن تجربة الديمقراطية التوافقية التي تشل المبدأ الذي تقوم عليه الممارسة الديمقراطية بين أكثرية وأقلية.

إذاً علام يقوم النظام اللبناني؟ هل هو نظام مواطنية، يقوم على مبدأ الحق الطبيعي، والعقد الاجتماعي والرابطة الوجودية أم هو، بالأحرى، نظام طائفي؟

إن السلطة في لبنان تقوم على نظام طوائفي، تعاقبي، دوري، يقوم على مبدأ العقد الطوائفي، ما يضرب الأساس الطبيعي للنظام الديمقراطي والإيديولوجيات الطائفية، في لبنان، مترسخة في التربية والاجتماع، فضلاً عن السياسة والاقتصاد كما لو كانت إيديولوجيات تكوينية، قدرية، بينما الفرد، أساس المواطنية، لا حضور له ولا وجود له إلا في إطار الجماعة الطائفية.

فما هي جذور الظاهرة الطائفية في لبنان؟ وعلاقتها به؟ والعوائق التي تخلقها لعدم بناء الدولة الحديثة، دولة المواطن؟

الجذور التاريخية للطائفية: بدأ بروز الطائفية في تاريخ لبنان الحديث بالترابط مع تصاعد الصراع الخارجي بين السلطنة العثمانية المسيطرة على لبنان والمنطقة، وبين تغلغل الدول الأوروبية التي بلغ التطور الرأسمالي فيها مرحلة متقدمة حملت معها الصراع للسيطرة على بلدان وشعوب وأسواق أخرى وإعادة اقتسام العالم. وفي هذا الإطار طرحت المسألة الشرقية: اقتسام تركة الرجل المريض المتمثل بالسلطنة العثمانية.

أ - نظام القائمقاميتين: ١٨٤٠- ١٨٦٠. كانت أولى نتائج هذا الصراع استخدام التعدد الطائفي وإثارة الحساسيات لطمس الصراع الطبقي الذي تجلى بالعاميات الشعبية الفلاحية ولإقامة نظام القائمقاميتين، واحدة يسيطر عليها الدروز على جنوب خط الشام،

والأخرى للمسيحيين.

انتهت هذه المرحلة بمواجهة الثورة الفلاحية (طانيوس شاهين) بأحداث فتنة طائفية عام ١٨٥٩- ١٨٦٠. وقد برزت أغراض التدخلات الخارجية وتصاعدها واستخدامها الطوائف والمذاهب داخلياً في بروتوكول ١٨٦١- ١٨٦٤.

ب- نظام المتصرفية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى: ١٨٦١- ١٩١٩. أعطى الدول الأوروبية، بحجة حماية الطوائف، دوراً مباشراً في الداخل اللبناني. فرنسا ترعى الطائفة المارونية، روسيا الأورثوذكس، النمسا الكاثوليك، وانكلترا الدروز... الخ. وتبقى الطائفتان السنية والشيعية تحت رعاية وسلطة تركيا. وقد أُنشئت على هذا الأساس متصرفية جبل لبنان، مع لحظ مراعاة الطوائف في نظامها ومجلسه.

ج- مرحلة الانتداب الفرنسي: ١٩٢٠- ١٩٤٣: تم تقسيم وتقاسم المنطقة وفقاً لاتفاق "سايكس بيكو". ومع بدء

الانتداب الفرنسي وإعلان لبنان الكبير بحدوده الراهنة عام ١٩٢٠، برزت مراعاة الطوائف في تركيبة المجالس لكن دون اعتماد توزيع المواقع الرئيسة على طوائف محدّدة.

دستور ١٩٢٦ لم يتضمن نصاً يحدد التوزيع الطائفي رغم تضمنه مسألة مراعاة الطوائف في المجالس. "كان شارل دباس الأرثوذكسي رئيساً للجمهورية، ثم أيوب ثابت الإنجيلي".

بالإضافة إلى تثبيت الطائفية في المجالس التمثيلية، قام الانتداب بتثبيت عناصر التبعية في البنية الاقتصادية - الاجتماعية.

د - مرحلة الاستقلال: كان التوافق الذي جرى عام ١٩٤٣ بين ممثلي طوائف (الميثاق الوطني والصيغة)، والذي أوجد عرفاً (اتفاقاً غير مكتوب)، بتوزيع المناصب الرئيسة للسلطة على أساس طائفي، مرتبطاً بحالة ظرفية ومؤقتة بهدف نيل الاستقلال، وتمهيداً لبناء الدولة المستقلة، (كلمة رياض الصلح) لكن البقاء على البنية نفسها للسلطة، وترسيخها في النظام القائم، أبقى الدولة والاستقلال في دائرة الحالة الظرفية رغم الإقرار بسلبياتها الكبيرة على الدولة والوطن والمجتمع. (المادة ٩٥ من الدستور نصّت على اعتبار أن الطائفية مؤقتة). (الحالة الظرفية تتمثل في موقف فريق من المسيحيين يتمسك ببقاء فرنسا، وبمناداة

فريق من المسلمين بالانضمام إلى سوريا، فكان الاتفاق على الميثاق والصيغة تحت عنوان طمأنة المسيحيين سبيلاً مسهلاً للاستقلال). كانت الكوتا الطائفية حتى عام ١٩٨٩ (الطائف) على أساس إعطاء المسيحيين نسبة ٧ على ٦ للمسلمين في مؤسسات الدولة.

أحداث ١٩٥٨ والحرب الأهلية ١٩٧٥: لقد أدت الانقسامات التي جرى فيها استخدام الطائفية في ظل تصاعد أزمات النظام داخلياً واحتدام الصراع العربي الإسرائيلي وتقدم مشروع أيزنهاور الذي أجج الصراع الطائفي في عام ١٩٥٨ والأحداث اللبنانية الفلسطينية عام ١٩٦٩ ما أدى إلى إشعال الحرب الأهلية التي تفجّرت عام ١٩٧٥، والتي تداخلت فيها العوامل الداخلية مع العوامل الخارجية لزيادة طابعها التدميري. وقد

كشفت هذه الحرب مدى الضرر والخطر الذي ينجم عن الطائفية على الشعب والوطن.

هـ - اتفاق الطائف ١٩٨٩: أقر المناصفة بين ممثلي المسيحيين والمسلمين في المجلس النيابي والحكومة، وموظفي الفئة الأولى. رغم ما جاء في اتفاق الطائف الذي أصبح في صلب الدستور اللبناني، من ضرورة تشكيل هيئة وطنية لبحث كيفية تجاوز الطائفية، وضرورة انتخاب أعضاء المجلس النيابي الثاني خارج القيد الطائفي، مع استحداث مجلس

شيوخ للطوائف، فإنه كرّس بالنص التقاسم الطائفي والمذهبي للمواقع الرئيسة للدولة. استتبع ذلك الممارسات السلطوية التي طغى عليها طابع المحاصصة الطائفية والفئوية، وترسيخ وتفشي الطائفية في الدولة والمجتمع. ولم يجرِ تشكيل الهيئة الوطنية لبحث كيفية تجاوز الطائفية، ولا انتخاب أعضاء المجلس النيابي الثاني بعد الأول القائم على المناصفة، خارج القيد الطائفي.

الايدولوجيا الطائفية: أدى تفشي الايدولوجيا الطائفية والانطلاق منها في النظر إلى تكوين الدولة ومؤسساتها وفي المجالات السياسية والتربوية والإعلامية وفي الموقف من الانتماء الوطني والقومي، بالإضافة إلى التنافس على المحاصصة ومواقع النفوذ، أدى إلى نشوء حالة من التناقض يستحيل معها تثبيت التوازنات الطائفية، وجعل الخلل هو السائد فيها منعكساً سلبياً على مجمل الحياة السياسية وعلى الاستقرار والوضع الاقتصادي والاجتماعي، ومكّن ويُمكّن من تحويل معظم القضايا والمشكلات التي يواجهها شعبنا وبلدنا إلى معضلات كثيراً ما

تصل إلى تشنجات وانقسامات طائفية عمودية تهدد وحدة الشعب والوطن.

الطائفية والوطن: تؤدي الطائفية وثقافة الطوائف المبنية على الانطلاق من مصلحة الطائفة ودورها وموقعها حيال الطوائف الأخرى

وحقوقها في ظل البنية الطائفية للنظام، إلى الالتباس والضياع بين مفهوم الوطن والانتماء إليه، وبين مفهوم الطائفة والانتماء إليها. وينجم عن تعميم ثقافة الطائفة بديلاً من ثقافة الوطن المبنية على وحدة المواطنية، إضعاف الرابط والشعور الوطني كجامع أساس مشترك لكل الشعب، لصالح أولوية الطائفة والمذهب الذي يصبح العصب المشترك الأول بين المنتمين إليه. ويؤدي النظر إلى الوطن ومصلحته من منطلق مصلحة الطائفة وزعاماتها التي تتلطّى بها لخدمة مصالحها هي، إلى جعل الولاء للطائفة ورموزها قبل الولاء للوطن. كما يؤدي تعدد مصالح الطوائف وتباينها وتناقضها بعضها مع بعض إلى إضعاف وحدة الشعب والوطن. وإن حالة التناقضات الداخلية هذه تدفع قيادات هذه الطائفة أو تلك إلى المراهنة والاستقواء بالخارج في مواجهة خصومها الداخليين، وتستدرج التدخلات الخارجية، ما يحوّل الوطن إلى ساحة لفعل وتصادم العوامل الخارجية الإقليمية والدولية، ويجعل كل تغير أو خلل يطرأ في التوازن الخارجي، ينعكس على الاستقرار الداخلي.

الطائفية والكيان والنظام:

اعتبار كيان لبنان مجموع كيانات طائفية يخلق حالة ارتباط عضوي وملتبس بين النظام والكيان. ويرمي هذا الأمر إلى تأبيد النظام

الطائفي، تحت حجة أن تغييره يهدد الكيان بالتفكك وسقوط العيش المشترك، في حين أن الشعوب تغيّر أنظمتها في ظل بقاء كيانات بلدانها الوطنية. وإذا كان النظام الطائفي منع تحويل الكيان إلى وطن، فإنه من جهة أخرى عجز عن إقامة دولة حديثة لتبقى الدولة الطائفية القائمة مجموعة مزارع للطوائف والمذاهب وزعاماتها.

الطائفية والدولة: الدولة في لبنان يتداخل فيها استخدام العامل الديني بصيغته الطائفية وعبر الزعامات والمرجعيات السياسية والروحية، مع العامل المدني المرتبط بالحياة المدنية للمجتمع، وهي أشبه بفيدرالية طوائف منها إلى دولة بالمعنى العصري الحديث.

الدولة السيدة المرجوة في لبنان هي الدولة التي تبسط سلطتها وقوانينها على الجميع داخل حدودها، كي تستطيع فعلياً ممارسة سيادتها الوطنية في وجه التحديات الخارجية.

البنية الطائفية للسلطة والنظام، تتيح التداخل والتقاسم، كما يجري، بين سلطة الدولة وسلطات الطوائف. بدلاً من أن يكون دور الدولة وسلطتها هو السائد والوحيد في مختلف مجالات حياة الدولة والمجتمع، والضامن لوحدة اللبنانيين، يسمح النظام الطائفي بتزايد دور الطوائف ومرجعياتها على حساب الدولة، من السياسة إلى التربية، والإعلام، والأحوال الشخصية، وإلى تطييف الحياة السياسية والتعامل مع اللبنانيين كرعايا طوائف وليس كمواطنين، ما يبقيهم كمجموعة أقليات طائفية أكثر مما يجعلهم شعباً ومجتمعاً واحداً.

لبنان مكوّن من مجموعة أقليات (طوائف ومذاهب). ويؤدي

النظام الطائفي فيه إلى جعل كل أقلية منهم تشدد على التمايز والتباين عن الأخرى ويدفعها لتغذية عصبية معينة لجمع المنتمين إليها لتعزيز موقعها. وينجم عن ذلك بقاء الحساسية والحذر وأحياناً التنافر بين هذه الأقليات، والخوف من هيمنة واحدة على غيرها أو على الآخرين. ولا يستقيم الخروج من هذه الحالة إلا بإقامة دولة ديمقراطية حديثة على أسس علمانية تفصل الدين عن الدولة وتضمن حرية الفكر والمعتقد وممارسة الشعائر الدينية للجميع، وتوفر الشروط والضمانات الفعلية لاحترام حقوق الإنسان وتعزيز تماسك الدولة وفاعليتها وبناء وحدة وطنية صلبة تكون ركيزتها قانوناً موحداً للأحوال الشخصية وقانوناً جديداً للأحزاب يمنع العمل للأحزاب الطائفية والمذهبية ويحصر العمل على مساحة الوطن بأربعة أحزاب يمين، يسار، تشكل من مختلف مكونات الشعب اللبناني وقانون انتخاب على أساس اللائحة الحزبية والنظام النسبي. وبعد إقرار مثل هذه المبادئ تصبح عملية إلغاء الطائفية السياسية سهلة المنال.

الطبيعة الطائفية للنظام اللبناني تتعارض كلياً مع الديمقراطية التي تعني المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات إلى أي طائفة أو منطقة انتموا، بينما يعتمد النظام الطائفي معايير تميز بين طائفة وأخرى سواء في توزع المواقع الأساس للسلطة (الرئاسات الثلاث) أم في السلّم المتعدد الدرجات في الحقوق بين المواطنين تبعاً لحجم وحصة الطوائف التي ينتمون إليها. وهذا التفريق والتمييز بين المواطنين يتنافى مع المبادئ الديمقراطية، ومع احترام حقوق الإنسان.

بقاء الطائفية والتوزع الطائفي في قانون الانتخاب لا يحرم الشعب

والبرلمان صحة التمثيل فقط وإنما يؤدي في العديد من المحافظات والدوائر الانتخابية إلى جعل الثقل العددي الأكبر لطائفة ما، هو العامل المحدد لإنجاح أو إسقاط ممثلي طوائف ومذاهب أقلوية، ما يتنافى أيضاً مع المنطق الديمقراطي حتى في النظام الطائفي ويكرس صفة التبعية المطلقة في تأليف اللوائح الانتخابية.

الطائفية والإدارة: يفرض النظام الطائفي كممر إجباري للحصول على وظيفة وحتى خدمة، نمطاً من السلوك للمواطن يجعله محكوماً بالحصول على تزكية مرجعية أو زعامة طائفة. وهذا ما يجعل المواطن مرتهناً وتابعاً لهذا الزعيم أو المرجع، ويشيع ذهنية الارتهان والمحسوبية والوصولية بغرض إعادة إنتاج بنية السلطة والطبقة السياسية نفسها.

ينجم عن المظلة الطائفية واحتماء المحاسيب وحتى الزعامات بها، فساد وإفساد يستشري، وإضعاف دور هيئات الرقابة في الإدارة، إلى جانب تناقض هذا النمط المتبع بالأساس مع معايير الكفاءة والنزاهة في الوظيفة. وهذا ما يضعف الإنتاجية ويعرقل خدمة المواطنين، ويدفع المواطن للجوء إلى وساطة الزعيم والنافذ لإنجاز معاملته ليصبح مرتبطاً به. والارتباط عضوي بين النظام الطائفي والفساد.

الطائفية والشأن الاقتصادي:

إن المصالح العامة للفئات المهيمنة على النظام والمكونة من قوى طائفية ومذهبية تمنع بناء دولة حديثة كما جرى في تجربة البلدان المتطورة، تلبي حاجاتها وتخدم مصالحها العامة بوتائر سريعة وبتعقيدات أقل. وهذه تستلزم بنية حديثة للدولة قادرة على مواكبة التطور الجاري في العالم، وعلى تأمين الاستقرار في السلطة والمجتمع، وهذا يتعارض مع

وجـود سـلطة ونظـام طـائفي عشـائري متخلـف ومصـدر للتجاذبـات والتناقضات والهزات في السلطة والمجتمع، ينجم عنها أزمات وتفجيرات دورية وأضرار وخسائر كبيرة اقتصادياً.

رغم ذلك فإن الجانب الآخر للطائفية يلائم مصالح البرجوازية. ويتجلّى ذلك في استخدام النظام الطائفي كوسيلة لتشويه الوعي الطبقي والاجتماعي، لتفريق وتقسيم صفوف الطبقة العاملة والفئات الشعبية الأخرى على أساس عمودي طائفي ومذهبي، تجنباً لتوحيدها في النضال النقابي والشعبي والسياسي، دفاعاً عن قضاياها وحقوقها ومصالحها المشتركة.

المواخنية من منظور النخب

إن المواطنية هي شكل من أشكال الانتماء إلى الوطن والمجتمع، وهذا الانتماء يفرض وجود ارتباط بين الوطن والمواطن، كما أنه يفرض حقوقاً على كل واحد منهم تجاه الآخر.

هناك عدة خطوات يجب اتباعها لكي يرتقي مجتمع متعدد الطوائف إلى تحقيق المواطنية التي تبدأ من الأسرة ومن ثم المدرسة، اللتين تعتبران من المؤسسات الأساس في بلورة مفهوم المواطنية وصولاً إلى الجمعيات والمجتمع الأهلي فالأحزاب السياسية العقائدية.

ومن خلال بعض المقابلات حاولنا معرفة آراء النخب حول السبيل الذي يقودنا إلى بلورة هذا المفهوم، انطلاقاً من الواقع السياسي اللبناني السيئ وغير المطمئن والذي يتخبّط بالكثير من المشاكل، وما من جهود بشرية تحاول التخفيف منها أو إعطاء حلول، **وذلك لعدّة أسباب:**

١- النظام الطائفي والمذهبي.

٢- عدم الوعي الشعبي وجهله لمفهوم المواطنية.

٣- الولاء لرئيس الطائفة.

٤- انعدام الهوية.

٥- الوراثة في الحكم.

٦- نظام الوصاية.

٧- سوء ممارسة النظام الديمقراطي في مجتمع غير متجانس.

٨- عدم التوافق بين السياسيين.

٩- الفروقات الاجتماعية بين العاصمة والمحافظات.

١٠- غلاء المعيشة.

والتقى الجميع على أن التركيبة السياسية هي وراء التقوقع الطائفي، ويظهر ذلك من خلال تقسيم المناصب السياسية بحسب المصالح والمحسوبيات والإرث السياسي من الوالد إلى الابن فالحفيد، محافظة على مصالحهم واستمرارهم ما يحرم الطرف الآخر في المجتمع من تحقيق غاياته ومصالحه. متسائلين: هل غياب النظام العلماني والأحزاب العلمانية يدفع كل فرد إلى اتباع زعيم طائفته الديني والسياسي؟

أما الحلول المقترحة لإخراج البلاد من أزمتها فهي:

obeikandl.com

١- إلغاء الطائفية السياسية.

٢- تعديل المناهج التربوية لبلورة مفهوم المواطنية.

٣- تفعيل دور الأحزاب السياسية الديمقراطية والعلمانية.

٤- تعديل قانون الانتخاب بحيث يأتي الرجل المناسب في المكان المناسب.

٥- إفساح المجال أمام الشعب لمحاسبة ممثليه في السلطة.

٦- تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة.

٧- عدم الارتهان للخارج.

٨- فصل الدين عن الدولة والخروج من النظام الطائفي المسيطر.

٩- إعطاء الأفراد جميع حقوق المواطنية دون النظر إلى المذهب أو العدد.

١٠- التوافق بين السياسيين حول مفهوم لبنان كوطن للجميع دون تقديم طائفة على أخرى.

هذه المقترحات قد توصل إلى المواطنية إذا ما استتبعت بنصوص قانونية تعزز مبادئ المواطنية التي أساسها إلغاء التوظيف على أساس طائفي ومذهبي. وبالمقابل فإن الحرب الأهلية التي فرضت على الشعب أجبرته على التروّي للحد من الفرز الطائفي في زمن القتل على

obeikandi.com

الهوية.

فالمجتمع اللبناني يتحدّر من مجموعة طوائف أتت من بلدان مختلفة واستوطنت في أماكن محدّدة محدثة تجمعات طائفية. والمهم إعادة دمج الفئات الاجتماعية في بوتقة وطنية واحدة.

فالتعددية الطائفية في لبنان تفرض قانون انتخاب يراعي كل الطوائف. ومن المقترحات التي نالت التوافق، اعتماد قانون انتخاب نسبي على امتداد الوطن أو القضاء وقانون آخر يحوّل الأقضية إلى محافظات بحيث ينتخب الشعب مجلس المحافظات حسب الواقع الديمغرافي، وبالتالي هذه المجالس تنتخب المحافظ بعيداً عن انتمائه الديني والمذهبي بل حسب كفاءته وقدراته على تحقيق مصلحة الجماعة، ويتمثل الشعب من خلال مجلس المحافظة المنتخب بعضوين على الأكثر في كل قرية.

أما فيما يخص البرامج التعليمية، الأحزاب، الجمعيات، المجتمع الأهلي والإعلام فهي تتأثر بالقوى الطائفية في بلورة مفهوم المواطنية الحقة ولا تؤدي وظيفتها بشكلها الصحيح.

فإذا نظرنا إلى البرامج التعليمية لوجدنا أنها تعزّز مفهوم الطائفية من خلال إهمال مادة التربية المدنية التي تعتبر أساس بلورة مفهوم المواطنية، وعدم وجود كتاب تاريخ موحّد بسبب تفرّد أشخاص معيّنين بتأريخ الماضي بحسب تطلعاتهم ووجهة نظرهم.

وبالنسبة للمدارس فهي مقسّمة حسب الانتماءات الدينية

(المسيحية، الإسلامية) والتي تنقل لطلابها أفكارها الدينية والعصبية الطائفية عبر حصصها الدينية.

أما فيما يتعلق بالأحزاب والجمعيات والمجتمع الأهلي فقد اقتصر دورها على النشاطات الثقافية بالرغم من دورها الكبير في بلورة مفهوم المواطنية. ولكن بعضهم يرى أن هناك جمعيات تسعى بإخلاص لإيصال صوتها ولكن القدرة المالية عند أصحاب المصالح تقف عائقاً أمام هذه الجمعيات. وبالمقابل كان هناك اتفاق شبه تام حول الأحزاب اللبنانية على أنها أحزاب سياسية، طائفية ومذهبية بحتة، وتستغل إهمال الحكومة لشعبها لتلعب دور الحاضن لمحازبيها فتقدّم لهم الخدمات التي تعجز هذه الدولة عن تقديمها. ففي كل الأنظمة الديمقراطية يلعب الإعلام دور السلطة الرابعة التي تعكس الرأي العام وتنقل مدى صلاحية النواب لمحاسبتهم من قبل الشعب. ولكن في الديمقراطية اللبنانية المسماة توافقية يلعب الإعلام دور السلطة التابعة لممثلي الشعب وأصحاب النفوذ التي تساعد السياسيين على تعبئة الشعب طائفياً ومذهبياً. ولكن بالرغم من هذه النظرة التشاؤمية هناك بعض وسائل إعلام تلعب دوراً إيجابياً لمصلحة المواطنين فهي تنقل الأحداث فور وقوعها، وتبقي المواطنين على بيّنة من كل التطورات التي تجري في المجتمع اللبناني.

وقد اتفقت أغلبية النخب على أن البرامج الحكومية لا تساعد في قيام إنماء متوازن مناطقياً وطائفياً، بحيث إن أغلبية المشاريع التي يمكن أن تحل المشاكل الاقتصادية لأي منطقة، كلها تنشأ وتنفذ في العاصمة بيروت في حين أن البقاع والجنوب والشمال تفتقدها، وهذا ما يجعل لبنان منقسماً إلى مناطق محرومة ومناطق غير محرومة.

وهناك نخب عارضوا الإنماء المتوازن وشجعوا الإنماء المتوازي مع بقية المناطق، لأن المتوازي يبدأ قبل الإنماء المتوازن.

فالمشاكل والاختلالات التي عاناها المجتمع اللبناني كلها أتت من خلال الحكومات المتعاقبة بعد الطائف، التي لم تطبق مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب. فالفئة الحاكمة في المجتمع اللبناني تقوم بتقسيم الوظائف بحسب المحسوبيات، بغض النظر عن كفاءة المرشحين واختصاصهم، وأدخلت أيضاً الحكومات المتعاقبة ظاهرة جديدة وخطيرة إلى المجتمع اللبناني وهي البطالة المقنّعة إذ إن هناك الكثير من الموظفين الذين يحتلّون مراكز ويتقاضون رواتب دون أي مقابل ودون أي جهد بشري.

وبسبب هذه السياسة للحكومات المتعاقبة نرى تعارضاً بين الممارسات الحكومية والممارسات الشعبية من خلال النظرة إلى المواطنية. وهناك اتفاق أيضاً حول فصل الدين عن الدولة، فالدين لرجال الدين والسياسة لرجال السياسة، فلا يمكن أن نسأل أستاذاً مدرسياً عن أعمال النجارة وبالعكس، ولا يمكن أن نسأل طبيباً عن أعمال النجارة. وهذا هو الحال بالنسبة للدين والسياسة. فالدين لله والوطن للجميع. وبالمقابل هناك فئة دعت إلى محاربة العلمانية ومحاربة كل شخص يدعو إليها. وإن تطبيق المواطنية الحقة من شأنها أن تخرج لبنان من مشاكله السياسية بحيث إن الفرد يغلب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية. وإذا اجتمع كل أفراد المجتمع حول هذه الفكرة فمن المؤكد أن لبنان سيخرج من أزمته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والطائفية.

وكان لاتفاق الطائف دور كبير في إدخال لبنان في العصبية بحيث وسّع الفجوة السياسية الدينية عبر تقليص مسؤوليات رئيس الجمهورية أي مسؤوليات الطائفة المارونية وتفعيل مسؤوليات مراكز سياسية أخرى. بالإضافة إلى ذلك فقد لعب الطائف دوراً أساساً في الخلاف الطائفي الداخلي، فالموارنة يتقاتلون للوصول إلى المركز السياسي الخاص بهم والسنّة كذلك والشيعة. وكل فريق يطلب تمثيلاً لطائفته حتى يصل إلى مبتغاه الخاص.

وهكذا كل فئة تقف وراء متراس طائفتها للرد على الطائفة الأخرى. وكل هذا الاقتتال الطائفي أدى إلى إلغاء التفكير الوطني.

إن البقاع يمثل شريحة جغرافية كبيرة من أرض الوطن، وهو جزء لا يتجزأ منه متأثراً بمشاكله، ولكنه يختلف عن باقي المناطق في نظرته إلى الخلافات السياسية وهي أقل شدّة ووطأة، فالبقاع يضم فئات من مختلف المذاهب والطوائف ويتواصلون فيما بينهم وتحكمهم الجيرة والتعاون أكثر من باقي المناطق، وذلك يعود إلى التعاون والتضامن بين أهاليه.

وأغلبية النخب يأسفون على حال لبنان الحاضر وخاصة عندما يسمعون أحاديث أجدادهم عن مواطنيتهم القديمة وتفضيل العيش المشترك على المراكز السياسية، وتفضيل النخوة الوطنية والأخوة على المصالح الشخصية.

فهم يريدون لبنان الأخضر الذي يمتاز بطيبة شعبه الجبّار. يريدون لبنان الحاضن لشعبه، لبنان الذي يمتاز بشفافيته. وبالمقابل يريدون

المواطن العلماني الجريء القادر على فرض رأيه على من هو أعلى منه وأقوى منه.

وأخيراً، ترى النخب أن مستقبل لبنان يرتبط بالمواطنية، فكل وطن يمر بالمشاكل، ولكن السؤال كيف تخطيها؟

الطائفة ومركب الأزمات

إن الأزمات التي يمر بها لبنان مع الأسف هي أزمات طائفية أو مذهبية أو في قليل من الأحيان لها البعد السياسي الصاخب. إذاً ما هي مشكلة لبنان؟ يمكن للمطّلعين أن يقولوا إن المشكلة اللبنانية هي مشكلة عيش حقيقي بين الطوائف، التكاذب والتعايش الذي يُرفع شعاره دائماً يسقط مع كل هزة ريح. لهذا السبب نقول يجب التفتيش عن مكونات صلبة لقيام النظام السياسي الحديث. فلنكن موضوعيين ونصارح بعضنا بعضاً، إن النظام الطوائفي تشكل بناءً لرغبات خارجية ويستمر انطلاقاً من دعم الخارج لهذه الطائفة أو تلك. كيف نخرج من الهيمنة المارونية إلى الهيمنة السنية فالهيمنة الشيعية؟ فإذا كان لبنان يتألف من ثماني عشرة طائفة كيف سنوفق بين هذه المكونات؟ من هنا كانت فكرة المواطنة أي أن نحمل مفهوم الإنسان كقيمة للإنسان نفسه لا أن نترك الإنسان عرضة لمزاج زعيم الطائفة أو المسؤول الطائفي وتعلقه بمذهبه وطائفته. من هنا الفكرة الأساس أن يُحترم الإنسان كفرد. وانطلاقاً من احترام الإنسان كفرد فكرنا بمسلمات أساس انطلاقاً من التجارب الكبيرة التي عرفتها المجتمعات المسيحية حول التحول الكبير من الدولة الأمة في أوروبا والصراع الكبير الذي عشناه

بين الكنيسة والملكية واستمر هذا الصراع طويلاً بين الدين ومفهوم المؤسسة السياسية إلى أن تفجر هذا الصراع وانتصرت الثورة الفرنسية في القرن التاسع عشر وأدى ذلك إلى ضرب المكونات السياسية الدينية ورفع شعار فصل الدين عن الدولة. وعايشنا التحول الكبير من الدولة التي ركيزتها المسيحية إلى الدولة التي ترتكز على القانون الوضعي المدني. هذه التحولات نقلت أوروبا وعلى رأسها فرنسا من مجتمعات متخلفة إلى مجتمعات متطورة وأصبحت تضاهي في التأثير بريطانيا العظمى التي لا تغيب عنها الشمس. إن التجارب التي عرفها لبنان من تدخلات خارجية من عهد القائمقاميتين إلى التدخل الخارجي حين كانت كل دولة تحمي طائفة محددة، هذا كله أجَّج الصراعات الطائفية في لبنان.

ما زلنا نعيش في مرحلة ما بعد الاستقلال التعقيدات التاريخية السلبية، بين الطوائف ما أدى إلى هذه الخلخلة الطائفية والمذهبية منذ قيام لبنان حتى اليوم. لن أفرق بين طائفة وأخرى لأن النظام السياسي المبني على طوائف ومذاهب أدى إلى هذا البنيان السياسي الهش الذي جعل لبنان عرضة لكل هبة ريح داخلية، إقليمية أو دولية، يتأثر بها ويستنزف قواه. وما زلنا نعيش هذا المسلسل منذ ١٨٦٠ وحتى اليوم. من هنا اقترحنا تطبيق مبدأ المواطنية. المواطنية كمفهوم هي شكل من أشكال الانتماء إلى الوطن وإلى مجتمع مدني ينخرط فيه المواطنون بملء حريتهم، معبرين عن إرادتهم بالعيش معاً متضامنين في بنائه من خلال المؤسسات الرسمية والخاصة ومستعدين للذود عنه عندما يهددهم عدد من داخل وخارج، وذلك بدعم المؤسسات المختصة بشكل محدد لها

حسب القانون.

إذاً في هذا التحديد الشامل لمفهوم المواطنة يكون للإنسان حقوق وعليه واجبات انطلاقاً من قيمته كفرد وليس من قيمته كشخص ينتمي إلى طائفة أو مذهب أو ما شابه. من هنا قدمت المواطنية الإنسان كفرد له قيمة مستقلة وسابقة على الانتماء إلى الطائفة والعائلة والمذهب. هذا أولاً في مفهوم المواطنية. فالمواطنية تهدف فيما تهدف من وراء ذلك إلى تعزيز قدرات المجتمع المدني لكي يكون له التأثير في تغيير الذهنية السائدة وصولاً إلى المبتغى من قيام الدولة المدنية.

ما هي شروط الدولة المدنية؟ هي دولة تمثل جميع المواطنين وتحمي جميع الحقوق وتأخذ موقفاً حيادياً من الجميع، ونتيجتها المؤسسات القادرة والعادلة، فتطبق الدولة المدنية القانون المدني على الجميع دون تمييز. إن تطبيق قوانين الأحوال الشخصية يكون مع مراعاة قوانين كل طائفة في بلد متنوع كلبنان. والقاضي المدني هو الذي يبتُّ في هذه النزاعات، وهي تكفل لكل إنسان حق اختيار الدين الذي يريد، كما عليها أن تحترم خيار من يصرِّح بأنه لا ينتمي إلى أي دين. الدولة المدنية التي مصدرها المجتمع المدني تحترم كل الأديان ولا تنحاز إلى دينٍ معين، ويكون دستورها مدنياً وقوانينها مدنية وتستمد شرعيتها من صناديق الانتخاب والقانون الذي ينظم هذه الانتخابات. الدولة المدنية تعبر عن مصالح الناس مهما اختلف الدين أو المذهب أو غيره، لأنها تصرُّ على فصل الدين عن الدولة، وهذه قضية للنقاش أيضاً بين كل المكونات التي تتألف منها، فميزات الانتماء إلى الدولة المدنية تسمح بالتمتع بالحقوق اللازمة للشخص والالتزام بواجباته وليس التمتع بقانون

الالتـزام بالطائفـة أو المـذهب. وهنـا الفـرق كـبير، مـا هـي الحقـوق الشخصـية للفـرد في الدولـة المدنيـة؟ الحقـوق الفرديـة للشـخص تـتلخص بالحرية التي كفلها الدستور لكل أبناء الوطن والمساواة أمام القانون والعدالة دون استنساب وممارسة الديمقراطية بأبهى صورها ونبذ العنف مهما كان نوعه.

أما الحقوق الاجتماعية في الدولة المدنية فتتلخص بالتعليم المجاني وتأمين العمل والعناية الصحية والحفاظ على البيئة.

أما الواجبات فهي التشبث بالوطن والحفاظ على وحدته وحريته وسيادته واستقلاله. ويتجلى ذلك بنبذ منطق الميليشيات والاستقواء بالخارج ما يؤدي إلى تصدع الوحدة الوطنية والخوف على المستقبل والمصير وانعدام الثقة وتفويت فرص العمل بسبب قلة الاستثمارات وتكاثر أعداد المهاجرين بحثاً عن عمل، وفي كثيرٍ من الأحيان عن أوطان بديلة، وهذا ما نعيشه في هذه الأيام العصيبة.

أيها السادة لا يمكن لهذه القضايا أن تطبق إلا بقيام دولة قادرة وعادلة بمؤسساتها التي تقدم أمثولة في الانضباط وتطبيق مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب وسياسة الثواب والعقاب لأن الدولة المدنية تقوم على القانون الوضعي وتحدُّ من هيمنة الطوائف على الدولة ولكنها لا تدعو إلى الإلحاد، بل تحدُّ من تدخل الطوائف والمذاهب في عمل الدولة، أما المستويات الثلاثة التي تقوم عليها هذه الدولة،

فهي أولاً: الديمقراطية التي تقوم على التسامح وضمان حرية التعبير لكل الأفراد عن معتقداتهم السياسية والفلسفية وحتى الدينية

شرط أن لا تتعارض ومشاريع وبرامج وقوانين الدولة المدنية.

ثانياً: الفصل بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية لكي تقوم دولة الحق والقانون.

ثالثاً: العدالة: لا يكفي للدولة المدنية أن تكتفي بالديمقراطية الشكلية بل عليها أن تطبق مبدأ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وحق الأقلية في مراقبة أعمال الحكومة كي لا تنزلق الحكومات التي تدعي الديمقراطية إلى الديكتاتورية. إن الانطلاق لتغيير المفاهيم السائدة في المجتمع اللبناني يتطلب

أولاً: برنامجاً تربوياً موحداً لكل المواطنين،

ثانياً: إلغاء التمييز الطائفي في الوظائف والمؤسسات،

ثالثاً: إعلاماً وطنياً موحداً،

رابعاً: قانوناً موحداً للأحوال الشخصية، خامساً: قانون أحزاب جديداً يتوافق والمبادئ المذكورة أعلاه، سادساً: قانون انتخاب يعيد النظر بالدوائر الانتخابية ويطبق مبدأ النسبية.

إن هذه المبادئ طرحناها في منطقة البقاع على مجموعة من الشبان. توجهنا إلى النخب البقاعية من بعلبك الهرمل إلى قضاء زحلة فقضاء البقاع الغربي وملأنا مئتي استمارة حول هذه المبادئ وحصلنا على نتائج في بعض الأحيان مشجعة، وفي بعض الأحيان كان هناك تقبّل وفي قليل من الأحيان كان هناك رفض لأن المعاناة كبيرة في كل الطوائف والمذاهب من عدم عدالة النظام السياسي الذي نعيش في ظله.

وأصارحكم القول أن المواطنين كل المواطنين في البقاع يتمنون العدالة، يتمنون فرص العمل، يتمنون النظام السياسي العادل والمؤسسات العادلة، وتطبيق الأمن والقانون على الجميع. ولكن هناك تخوف، فقد تبين معنا من خلال الإحصاءات أن ٢٥ أو٢٦ ٪ بالمئة يحبذون القانون الموحّد للأحوال الشخصية، بينما [٧٥] بالمئة يقولون إن لكل طائفة ولكل مذهب خصوصيته ويجب الاحتفاظ ولو مؤقتاً بنظام المحاكم الشرعية لدى المسلمين أو لدى المسيحيين. لهذا نقول إن هذه المبادئ تُقبل في بعض اللحظات وقد ترفض في لحظات أخرى ولكن نقول إن لبنان، صدِّقوني، من خلال القراءات التاريخية التي اطلعتم عليها، لن يتمكن من الاستمرار في ظل ثماني عشرة طائفة على الرغم من الذين ينظِّرون لهذا العيش، هناك من يقول إن لدى المسيحيين رسالة عيش مشترك ويقول إن لبنان رسالة تعايش، كما قال قداسة الباب هو رسالة محبة وسلام إلى كل العالم العربي. هذه كلها كلمات لا تعالج المشاكل الحقيقية البنيوية التي يعيشها النظام السياسي اللبناني، فلنفكر كلنا بمبدأ كيف نصل إلى مقاربة هذه القضايا لكي نصل إلى حلول لهذه المشاكل التي يعيشها لبنان. أصدرت دراسة بسيطة في عام ١٩٩٦ حول القانون الأجدر للانتخابات وصدرت في الجرائد وأخذت الكثير من النقاشات كأن يوزع لبنان إلى عشر محافظات تشتمل على أقليات طائفية من الجميع دون أن تؤثر واحدة على أخرى. وافترضنا تقسيم لبنان على عشر محافظات عرضية من البحر إلى الجبل توزع حسب التوزيع المستطيل للبنان من الناقورة وصولاً إلى عكار وقلنا هذه مقدمة لكي ننشئ أربعة أحزاب في لبنان يمين ووسط وبيئة ويسار. وهذه القوى تتوزع على المحافظات العشر دون أن يكون لأي طائفة الغلبة في تنظيمها

السياسي، أي أن كل طلب ترخيص لحزب يجب أن يشتمل على كل الطوائف والمذاهب الموجودة في لبنان. هذه المحاولة أظنها مرحلة أساساً وصولاً إلى المجتمع المدني فالدولة المدنية. كما حاولنا أن نشرح فصل النيابة عن الوزارة ومن ثم إدخال النسبية لكي تتمثل كل القوى وكل المحافظات وتصبح الانتخابات على أساس اللائحة الحزبية. من هنا التعارض كان كبيراً من كل القوى الإقطاعية والطائفية لهذا المشروع لأنه لا يناسب القوى السياسية الحاكمة.

فما نقترحه هو القبول بالمبدأ. وإذا أحببنا أن يستمر لبنان على القوى المؤثرة أن تتنازل لمصلحة الدولة العادلة والقادرة والتي تستطيع أن تدير شؤون التكوينات اللبنانية المختلفة. مع ثماني عشرة طائفة لا يمكن لهذا النظام الطائفي أن يستمر فهو ينتج الأزمات وينتج الأحداث وينتج المشاكل كل فترة عشر سنوات إذا يمن السنّة على الحكم بعدها يطالب الشيعة وبعد ذلك يطالب الموارنة وهذه القضية لا تنتهي. ما نطمح إليه هو أن نعايش شباباً يعيشون القضايا المطلبية التي غابت اليوم عن مجتمع الشباب. كل فئة من الشباب تحاول أن تلتزم بمطالب الفريق السياسي التي تمثل. لقد غابت القضايا المصيرية. كنا في الجامعة اللبنانية في ١٩٦٨ و١٩٦٩ والـ١٩٧٠ نعمل لقيام البناء الجامعي وعايشناه في الحدث بناءً على مطالبات مستمرة من قبل طلاب الجامعة اللبنانية. أين طلاب الجامعة من هذه القضايا المصيرية. أين الأبنية الجامعية؟ أين محاربة الغلاء؟ أين محاربة القضايا التي يعاني منها المواطنون في كل الطوائف والمذاهب؟ لهذا أمنيتي إلى الجميع أن نعزّز دور الشباب في قضاياهم المطلبية ونبعدهم قدر الإمكان عن المشاكل السياسية التي تعيشها الأحزاب بمختلف فئاتها في لبنان.

ويجب أن أركِّز على قضية فلسطين. كنا في مطلع الخمسينات والستينات نعالج قضايا أساساً، كقضية فلسطين، اليوم أصبحت القضايا القومية بمثابة مطالب شفوية، وهذا يدمي القلب لأن المطالب القومية تدحرجت أمام المشاكل الكبيرة التي يعيشها الشعب اللبناني والمواطنون اللبنانيون. من هنا يجب أن نقول إن المقاومة انتصرت بدعم كل الشعب اللبناني وحرَّرت الأرض. ويجب أن نتكتل حول القضايا القومية لكي تبقى مستمرة حتى تحرير الأرض المغتصبة، إن في الجنوب أو في فلسطين من الاغتصاب الإسرائيلي.

أنا حاضر لكي أجيب عما ذكرت حول هذه الأفكار، هذه الأفكار التي قد تكون غريبة عن المجتمع الذي تعيشون فيه ولكنها متداولة في قسم كبير من الأوساط الفكرية السياسية. ولكن أقول لكم لن يكون التغيير غداً ولكن التغيير يبدأ بقفزة نوعية متضامنة من كل الفئات اللبنانية وشكراً لكم.

إن المجتمع اللبناني مدرك لمشاكله ويعترف بوجودها. ولكن للأسف إن الشعب خاضع لتدبير عيشه بشقاءٍ وتعب بسبب سياسة التجويع التي تمارسها الحكومات المتعاقبة على هذا الشعب الأبي المناضل الذي تميز بمقاومته للغزاة الطامعين بأرضه على مرّ السنين ولأجيال طويلة.

إن الطائفية زعزعت التاريخ السياسي للبنان وهدّدت وحدته. لقد سأل "ريمون إده" "هنري كسنجر": ما سبب قيام الحروب على أرض لبنان؟ فكان جوابه أن الزلزال لا يصيب إلا الأرض المتصدعة. وهذا الكلام الخطير هو جزء من الواقع اللبناني الذي يدفعنا إلى السعي

لإحداث تغيير جذري في القاعدة الفكرية عند هذا الشعب. فهذا التصدع يخدم الدول الكبرى التي تهدف للحفاظ على أمن دولة "إسرائيل" التي تلعب دوراً كبيراً في التعبئة الطائفية. ومن خلال هذه المقابلات مع بعض نخب المجتمع رأت هذه النخب أن التغيير يبدأ من الأسرة والمدرسة إلى جانب المجتمع الأهلي والجمعيات والأحزاب، حتى الإعلام له الدور الأكبر بترسيخ المواطنية عند الرأي العام. ولكن تعتبر هذه الآراء نظرية غير مطبقة على أرض الواقع لأنه دون القيام بالمبادرة والسعي لتحقيقها ستبقى أفكاراً وأحلاماً وردية في رؤوس مقترحيها. أحد الزعماء العلمانيين أوصى لأبناء عقيدته: "... اتضح أن التوصيات الدينية والحزبيات الملية هي بلاء لا بلاء بعده... يجب أن نكون عصبة واحدة لا تفرق بيننا أي فكرة محلها الآخرة ولا يتميز بيننا أحد إلا بمقدار ما يجاهد ويبذل لخير الجميع... على الشعب أن ينهض نهضة واحدة بعقيدة واحدة وإيمان واحد...".

هذه الكلمات ليست بشعارات بل هي الحل لنهضة الشعب اللبناني المتميز بتنوعه وتعايش أبناء شعبه. ويجب إكمال ما بدأه فؤاد شهاب ورجالات الاستقلال والمقاومة اللبنانية لنتخطى العصبية الطائفية نحو المواطنية. ولكن لأي مدى مسموح لهذا الشعب بأن يرتقي من المصلحة الفردية إلى مصلحة الجماعة؟؟؟

المواخنة ومشروع الدولة العادلة في لبنان

لا يخلو مجتمع من المجتمعات في العصر الحديث من مجموعة من الانتماءات سواء كانت فطرية أو إرادية. كذلك هناك تنوع في الولاءات التي يقع الأفراد تحت تأثيرها.

المقصود بالولاء هنا هو العلاقات التبعيَّة والهيمنة والانصياع والأسبقية للأفراد وللجماعات داخل المجتمع الواحد. وهي ولاءات تتجسد عبر المؤسسات والأطر الطبيعية والإرادية التي تؤطر الأفراد أو الجماعات بإطارها وتنظم العلاقات فيما بينها، والتي تتجلى في تعينات ونماذج متنوعة كالأسرة والعائلة والطائفة، والحزب والنقابة، والدولة، والأمة.

ففي كل دائرة أو إطار من هذه الإطارات تنعقد روابط الأفراد وتقدم علاقات التعاون والمحبة والنزوع نحو تحقيق الأهداف.

ولابد لكل من هذه الإطارات من معايير ضبطية وازنة تتحدد على:

١- أساسها سلوكات الأفراد بحسب المواقع والأدوار التي ترسمها الجماعة لنفسها. ومن هنا، تظهر لدى كل منها التراتبيات والمواقع المقرونة بمنظومة من القيم والمعايير والقوانين الخاصة التي تحدد الأدوار، وهي أدوار لا تخرج عن نطاق الأهداف الخاصة للجماعة.

وفي هذا السياق، فإن ترافق الولاء مع موضوعة الانتماءات الطبيعية والإرادية يثير إشكالية طُرحت ولا تزال على بساط البحث وهي تقوم على أساس السؤال حول كيفية حسم الولاء في حال وجود أكثر من انتماء للفرد كالانتماء إلى الطائفة والانتماء إلى الدولة، وفي حال التعارض بينهما لناحية الأهداف لأي من هاتين الدائرتين يحسم الفرد ولاءه؟ وثمة مثال عملي حول الموضوع يتمثل بالنزوع نحو بناء دولة المواطنة في لبنان، وهي قد تتعارض مع الدعوة إلى الالتزام بأهداف

الطوائف والرؤى الفكرية ذات المنطلقات الدينية.

وبطبيعة الحال لا تكمن الإجابة عن الإشكالية في هذه المقاربة المقتضبة، بقدر ما هي محاولة لفتح باب النقاش حول هذه الفكرة التي ستعمد إلى بلورة فكرة المواطنية والبحث حول الإشكالات المثارة حولها، ثم تبيان مدى ملاءمتها مع الدعوة إلى بناء الدولة القوية العادلة.

هذا ويتعرض مفهوم الدولة في الإسلام منذ قرنين من الزمن إلى كثير من الجدل الدائر حوله. وترافق هذا الجدل في حيثياته الزمنية مع التطورات التي شهدتها المجتمعات الأوروبية جراء حسم الصراع لصالح الفصل بين الزمني والروحي من دائرة الاجتماع السياسي. لقد حُسِم هذا الصراع بعد سيرورة من التحولات التي عمت شمال أوروبا وغربها بينها معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨ التي أقرت مبدأ سيادة الدول المشاركة فيها على المناطق التي تخضع لسيطرتها، وبنتيجتها صار سكانها أتباعاً للدولة على اختلاف انتماءاتهم العرقية والثقافية، وصار للدولة سيادة تختص بإقليم جغرافي معين، وعلى المواطنين القاطنين في ذلك الإقليم، وهو ما يعني زوال عهد الإمبراطوريات وبداية مفهوم الدولة الأمة.

لم تكن هذه التطورات أسيرة الساحة الأوروبية فحسب، لكنها ستمتد إلى العالم الإسلامي جراء تحولات وتغيرات جرت في هذا العالم وان لم تكن مماثلة لما حدث في الغرب، وإنما بفعل انهيار السلطنة العثمانية التي كانت تمثل ولو رمزياً امتداداً لعهود الخلافة الإسلامية بامتداداتها الجغرافية واستيعابها لمكونات ثقافية وعرقية لم تكن تجد في ذواتها ما يؤدي إلى تأكيد خصوصياتها بالانفصال عن السلطنة، بل راحت تعلن لها الولاء ولو لم يكن بالمطلق، انطلاقاً من مبدأ مشروعية

السلطة المتأسسة تاريخياً على الدمج بين الديني والسياسي.

إن انهيار السلطنة وبروز عهود الاستعمار والاحتكاك الثقافي المباشر مع الغرب من خلال النخب الثقافية، ثم محاولات حركات التحرر الوطني الانعتاق من الاستعمار، وبناء الدولة الحديثة، كل ذلك أدى إلى وضع موضوعة الدولة والسلطة على بساط البحث والجدل. وقد تشعبت الآراء بين نخب تنوعت في منطلقاتها وغاياتها بينها تلك التي حاولت الانعتاق من دائرة الدمج بين الديني والسياسي، والولوج إلى مقاربات تحاكي تلك التي بنى فيها الغرب دولته على قاعدة إعادة النظر بوظيفة السلطة وغاياتها وعلاقتها بالأرض والإقليم والجماعات القاطنة فيها كأفراد يمثلون ذواتهم الفردية في إطار علاقتهم بالدولة دون إلغاء خصوصياتهم الثقافية التي تبقى في إطار دوائرها الاجتماعية، فيما تعلو الدولة عليها وترتقي فوقها بشكل مستقل عن الأطراف التي تدخل في تكوينها المجتمعي.

جراء هذه التطورات، ما زال الحديث يتزايد حول فكرة المواطنية في عالمنا العربي والإسلامي منطلقاً من محورين أساسيَن: أولهما خارجي وهو الغرب الساعي نحو تعميم نموذجه الديمقراطي في عالمنا المعاصر في مقابل دعوات أسلمة السلطة والعودة إلى فكر الخلافة التي تتجاوز الجغرافيا بوصفها أحد مخلفات الاستعمار الحديث.

والمحور الآخر، هو المحور الداخلي الذي يمثله المثقفون ودعاة الحرية في التيارات العلمانية والإصلاحيون الإسلاميون الذين تجاوزوا فكرة دولة الخلافة أو الامامة إلى دولة المواطنة التي تقوم على أساس علاقة الفرد بالدولة في إطار جغرافي محدد.

مبادئ المواخنية:

بفعل التطور الحاصل في التنظير لفكرة دولة المواطنية ثمة جملة من المبادئ التي يمكن أن ترتكز عليها هذه الفكرة يمكن إيرادها على الشكل التالي:

تقوم المواطنية على أساس الانخراط العميق في مبادئ عامة واحدة قوامها الحقوق والواجبات التي يتساوى فيها المواطنون بوصفهم أفراداً قبل أن يكونوا جماعات وطوائف وأدياناً.

تقوم المواطنية على أساس الولاء للدولة التي تؤطر المواطنين بإطارها العام والكلي فيما يتحول الولاء إلى الجماعات التقليدية إلى ولاء ثانوي.

تستلزم المواطنية وجود الحرية بمستوياتها المتنوعة السياسية وأصلها حق الانتخاب والترشّح وتكوين الجماعات السياسية، وأن الشعب مصدر السلطة والحرية الدينية التي تستلزم احترام العقائد والأديان داخل الدولة نفسها، ثم الحرية الاقتصادية القائمة على مبادئ الحرية في الكسب والعيش في حدود القوانين التي ترعاها الدولة.

تقوم المواطنية على أساس تنظيم الخلاف عبر تحديدها لآليات الوصول إلى السلطة التي يكون الشعب مصدراً لها وليس شيئاً آخر.

تستند المواطنية إلى فكرة أن الشعب هو مصدر القوانين والتشريعات وليست الأديان.

تعتبر المواطنية أن المؤسسات تعلو على الأفراد، بوصفها مؤسسات

obeikandl.com

عامة تتجاوز انتماءاتهم السياسية والاعتقادية.

تنظم دولة المواطنة سلطة الدولة باعتبارها صاحبة السيادة على أرضها ومواطنيها.

لا تخرج دولة المواطنة عن مفهوم الدين وغاياته، ويعتبر منظورها أن علاقة الفرد بخالقه مكفولة باحترام الدولة لتطبيق الشعائر الدينية، بل هي تجسد إحدى غايات الدين بتأكيدها المساواة بين البشر. وهي على هذه الحال ترتكز على أبعاد إنسانية وأخلاقية واجتماعية.

وتبرز فكرة المواطنية كأحد الحلول المطروحة في لبنان على أنها فكرة جاهزة للتطبيق. ولكن يمكننا القول إن البحث في موضوعة المواطنية لا يخلو من صعوبات خصوصاً عند محاولات شرح المفهوم لكونه خضع للتعديل عبر مسارات تاريخية متعددة حكمت علاقة الفرد بالدولة ولكونه يتداخل مع مفهوم الوطن والوطنية ومع مفهوم الهوية والأمة والشعب، ولذلك عبّر بعض الباحثين عن أنماط مختلفة من المواطنية عبر انتقاء عينات تناولتها دراساتهم انطلاقاً من عهود اليونان والرومان مروراً بالعصور الوسطى وحتى عصرنا الراهن. وقد برزت خلالها أشكال متنوعة في ممارسة المواطنية. وكان من بين هذه الدراسات الأكثر شهرة وتأثيراً المواطنية والطبقات الاجتماعية من تأليف ت- هـ - مارشال وهي على شكل مقالات ألقاها عام ١٩٤٩ ميز خلالها ثلاثة أشكال من المواطنية، وهي المدنية (مثلاً المساواة أمام القانون) والسياسية (التصويت على سبيل المثال) والاجتماعية ونموذجها دولة الخدمات الاجتماعية. هذا بحسب تطورها التاريخي بالنسبة

لمارشال[1] .

قامت المواطنية كمبدأ مؤسس للسيادة الفردية وكمصدر لتضامن حي بين أناس أحرار، على الاعتقاد في مواجهة الكنيسة بصلاحية العقل الانساني كأساس للتفاهم العام.

ومع فكرة المواطنية لم تعد السياسة قائمة على علاقة روحية أو مشروطة بالإيمان، وإنما تحولت إلى نظام من التوازنات بين القوى والأفراد والجماعات، أي إلى سلطة شرعيتها نابعة من فكرة السيادة الشعبية. وضمن فضاء هذه الشرعية تتحقق السياسة بما هي منافسة، وبما هي مفاوضة وتقاسم للمصالح والامتيازات. وهذا الأمر عدل بشكل جذري في مفهوم الحقوق والواجبات والالتزامات الجمعية والفردية والمسؤوليات العامة، في كل ميدان[2].

تتلازم الديمقراطية مع المواطنية. وهي ضرورية لأن الديمقراطية تقوم على الفصل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، تضمن الحقوق القانونية والسياسية لجميع مواطني بلد من البلدان بصرف النظر عن انتماءاتهم، المجتمعية والدينية والإثنية وغيرها.

كذلك فإن المواطنة ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالهوية. ولكنها الهوية التي تعني الدولة الأمة بالمعنى الحديث بحيث يجب أن تكونا متطابقتين، رغم أن تلازمهما مع الديمقراطية يفرض عكس ذلك.

---

١ – ديريك هيتر، تاريخ موجز للمواطنية، دار الساقي، بيروت ٢٠٠٧، ص ٦.

٢ – برهان غليون، نقد السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٩٣، ص ١٥٩

وفي التحديدات، ثمَّة تمايز بين المواطنية والمواطنة كمرادف للجنسية في الدولة ـ الوطن. فالفرد هو مواطن باعتباره يحمل جنسية الدولة، والأفراد المقيمون إما مواطنون وإما أجانب. ويمكن للفرد المواطن أن يكون مواطناً في دولة تحرم بعض مواطنيها من أنواع من هذه الحقوق الثلاثة التي تقدم بها مارشال لدولة جنوب أفريقيا قبل إلغاء قانون التمييز العنصري عام ١٩٩٦ [١].

حتى القرن الثامن عشر، كان لكلمة أمة دلالات مختلفة عما هي عليه اليوم. اليوم أضحت الأمة مرادفة لـ "البلد" أو "أرض الأجداد" والشعب الذي سكنها.

ومثلما بدأت كلمة موطن تتسلخ عن معناها البلدي، وتلتصق بالدولة، كذلك أخذ تعبير أمة يتصل بالدولة أيضاً. [٢]

لقد نجحت بلا شك، الدولة الأمة، عبر تثبيت نموذج دولة المواطنية بضبط توترات الجتمعات الأوروبية والغرب عموماً. ولكن ثمة فارق بين اعتمادها كنموذج يحتذى في لبنان، وبين الوعي بظروف وملابسات نشأتها التاريخية بالتلازم مع خصوصيات المجتمع الأوروبي. في سعي دولة المواطنية الديمقراطية نحو تثبيت فكرتها هذه، هجست بحلم الدولة التوحيدية والتجانسية. يقودنا هذا إلى مقاربة ممارسات عدّة على غرار مبدأ الديار الدينية الذي طغى على أوروبا أيام إيزابيل

١ – المصدر نفسه، ص ١٧٠.

٢ – ديريك هيتر، تاريخ موجز للمواطنية، دار الساقي، بيروت ٢٠٠٧، ص ١٣٤.

الكاثوليكية التي طردت اليهود، وقضت على الحضارة العربية، حتى نقض صك نانت من جانب لويس الرابع عشر عام ١٦٨٥، وما تلاه من مجازر وتهجير ونفي داخلي وخارجي للبروتستانت الفرنسيين وخاصة في منطقة السيفين [١].

ولئن يدفعنا ذلك إلى القول بأن ذلك حدث إبان سيادة نظام الملكية في فرنسا، وسبق إعلان حقوق الإنسان عام ١٧٨٩، وإنه لا مجال للحديث في عصرنا الحاضر عن اضطهاد للأديان المغايرة للمسيحية، أو المذاهب المغايرة للكاثوليكية في فرنسا وغيرها من البلدان الأوروبية، ولكن انطلاقاً من مبدأ المواطنية نفسه، وما يستند إليه من حقوق وواجبات وولاء للدولة الأمة التي تعكس انتماء الفرد لجنسية الدولة، فهل الحال ينطبق على اليهود الذين لا زالوا مشدودين إلى غير دولهم وتحديداً أرض الميعاد فضلاً عن تأثيراتهم على مجرى السياسة العامة عبر ممالأة المرشحين الرئاسيين لهم عقب إجراء كل عملية انتخابية. لا يستطيع لبنان أن يحذو حذو بعض الدول الأوروبية في اضطهادها للأقليات إبان محاولة تثبيت ديمقراطياتها باعتبار أن نسيجه الاجتماعي كله عبارة عن أقليات طائفية أو على الأقل عن مجتمع منقسم بين ديانتين لا يمكن لإحداهما أن تطغى على الأخرى.

قد تتعرض الديمقراطية في مراحل التأسيس إلى انفجارات تهزّ المجتمعات خصوصاً المنقسمة من الناحية الإثنية. وقد شكلت المرحلة التي أدت إلى تفكك يوغسلافيا في تسعينات القرن العشرين مثالاً جيداً في محاولة فرض قسري لمجتمع موحد قبل الشروع ببناء ديمقراطية

---

١ – آلان تورين، ماهية الديمقراطية، دار الساقي، بيروت ١٩٩٥، ص ٩٨

تحاكي النظم الغربية، وبدعم من النظم الديمقراطية العريقة في الغرب، كان التطهير العرقي في كرواتيا والبوسنة. وما تزال المجتمعات المتشكلة في آسيا الوسطى والمجاورة لروسيا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي مثالاً على أزمة بناء الديمقراطية كما في جورجيا وأبخازيا وأوسيتيا حيث لم تحلّ معضلة تنوع الإثنيات وبناء مجتمع المواطنة.

أما في منطقة الشرق الأوسط، فتقدم تركيا مثالاً واضحاً عن عجز الديمقراطية والعلمانية المفروضة هناك عن انتاج مجتمع يتمتع فيه الأفراد بصفات المواطنة والمواطنية في آن معاً. لم تستطع هذه العلمانية رغم عقود من الزمن استيعاب أو الحدّ من مطالبات الأفراد بالحقوق الثقافية والاعتراف بخصوصياتهم التي دفعتهم فيما بعد للمطالبة العمل على بناء دولتهم الخاصة. كذلك لم تستطع هذه العلمانية منع بروز الحركة الإسلامية التي صعدت إلى الحكم مع حزب الرفاه منذ عام ١٩٩٤، وما زالت تسيطر على زمام السلطة هناك بالرغم من الضغوطات التي تتعرض لها تحت شعار اعادة النظر بقانونية ودستورية إطاراتها التنظيمية بحجة مخالفة أعراف العلمنة التركية.

بحسب ارند ليجفارت، وفي معرض دراسته لتطبيقات الديمقراطية في المجتمعات المنقسمة من الناحية الإثنية، يرى أن الديمقراطية الجذرية تقصي حزب الأقلية عن السلطة وتبقى "ديمقراطية" من الناحية النظرية. وقلة هي الأنظمة السياسية التي تستطيع أن تستمر إلى الأبد عن طريق استثناء الأقلية. فالمستثنون سوف يثورون في نهاية المطاف، ما يمهد الطريق لقمعهم أو لنشوب حرب أهلية.

وإن التفسير الذي يقدمه بعضهم للآليات الديمقراطية التناسبية في المجتمعات المنقسمة كيف أن الانتخابات الديمقراطية تكرر الانقسام الطائفي في البرلمان عندما تلتحم الهويات الاجتماعية الاقتصادية والثقافية والسياسية لانتاج أحزاب تمثل طبقة أو مجموعة إثنية واحدة تمثيلاً صارماً. فإذا استخدم الحزب الرابح سيطرته على البرلمان لكي يقصي الأحزاب الإثنية الاخرى عن السلطة بشكل دائم، لا يكون هناك حافز لدى الخاسر يدفعه إلى التمسك باللعبة الديمقراطية، ولن يكون بوسع الخاسرين أن يكونوا ديمقراطيين وبذلك يطرح التمثيل النسبي كمخرج لأزمة حتمية[1] .

وهذه المعضلة كان يجري التعبير عنها في أعمال ليبراليين كبار في القرن التاسع عشر مثل جون ستيوارت ميل ولورد أكتون، فميل، برغم أنه كان من الدعاة الثابتين لليبرالية ديمقراطية، يجادل بأن " المؤسسات الحرة تقترب من الاستحالة في بلد يتألف من قوميات مختلفة"[2] .

المواخنة والواقع فى لبنان

لم يسقط الغرب نظام المواطنية دفعة واحدة، ولم يتم تكريسها على النحو القائم إلا بعد خطوات متدرجة استوجبتها طبيعة الانتقال نحوها.

فبلدان كمنطقة شمال الأطلسي أي الولايات المتحدة وجنوب

---

١ – دانيال برومبرغ، التعدد وتحديات الاختلاف دار الساقي، بيروت ١٩٩٧، ص١٥.

٢ – التعدد وتحديات الاختلاف، مصدر سابق، ص ١١٤.

أوروبا إضافة إلى استراليا ونيوزلندا، كانت طليعة الدول المبادرة إلى إرساء حقوق المواطنية وتوطيدها من القرن الثامن عشر وحتى يومنا هذا.

ولكن من خلال تتبع عملية الإرساء هذه، تبين أن إحدى المشكلات المتعلقة بالمواطنية هي صعوبة ترسيخها في الثقافة الاجتماعية السياسية في دولة ما خلال فترة وجيزة من الزمن. فالولايات المتحدة الأميركية وفرنسا، وبريطانيا، وسويسرا، والبلاد الواطئة استغرقت عدّة أجيال لتصل إلى المستويات الحالية للحياة المدنية، وما زالت مستوياتها قاصرة عن بلوغ المثال المنشود بعدما تسنى للمواطنية أكثر من قرنين كي تنضج في الولايات المتحدة الأميركية[1].

ففي تجربة الغرب لم تكن المواطنية لتستوجب وجود دولة جمهورية كلية القدرة، بل وجود ترابط شديد بين المجتمع المدني والسستام السياسي. لذا جرى التمهيد للحداثة السياسية في الغرب. واستوجب الأمر مدّة طويلة عبر سلسلة من الخطوات على غرار القضاء على الملكية المطلقة في بريطانيا، كذلك إعلان حقوق الانسان والمواطن الفرنسي، وإعلان الدستور الأميركي[2].

عقب حرب الاستقلال الأمريكية عام ١٧٧٦، أُنجزت المواد الدستورية التي تم التصديق النهائي عليها حتى عام ١٧٨١ والقاضية بإقامة حكومة مركزية مؤقتة، في حين عولجت مسألة المواطنية في المادة الرابعة المسماة "فقرة التآلف" لأن الغرض منها هو تربية الشعور

---

١ - تاريخ موجز للمواطنية، مصدر سابق، ص ١٧٣.

٢ - الان تورين، ماهية الديمقراطية، دار الساقي، بيروت ١٩٩٥، ص ٩٤.

بالتقارب الاجتماعي بين الولايات المختلفة. وهي تنص على ضرورة أن ينعم السكان الأحرار في كل ولاية من هذه الولايات بجميع الامتيازات أسوة بالمواطنين الأحرار في الولايات المختلفة باستثناء من يعيشون عالة على الغير، كالمشردين، والهاربين من العدالة[1].

لكن تبعات هذا الأمر كشفت أن كلمة الأحرار يكتنفها الكثير من الغموض بعدما بدت تعبر عن انقسامات في قوانين الولايات فيما يتصل بالعبودية حيث كان أعضاء "العرق الأفريقي" مستثنين في الدستور من مكانة المواطن بالرغم من أن ولاية ما يمكن أن تمنح حقوقاً للسود[2]. ولم يبطل هذا الأمر إلا بعد إلغاء حق الولايات في رفض المواطنية لجميع السود وبذلك زال نظام العبودية ذاته.

كذلك فإن انكلترا لم تعمم الحقوق الانتخابية إلا ببطء وعن طريق اتخاذها الإصلاح تلو الإصلاح بحيث لم تمنح الحقوق لمجمل الرجال البالغين إلا عام ١٨٨٤.

ولذلك يمكننا القول إن الإيمان بضرورة اعتماد المواطنية في لبنان شيء والانطلاق نحو تطبيقها وترسيخها شيء آخر.

فمن بين ما يترتب على اعتماد مبدأ المواطنية، بما هي حقوق وواجبات في تعاطي الأفراد مع السلطة، أنها تخلق مناخاً سياسياً عاماً عبر اعتماد آليات ديمقراطية متجاوزة للطوائف تتيح الإقبال على صناديق

---

١ – تاريخ موجز للمواطنية، مصدر سابق، ص ١٤٩.

٢ – المصدر نفسه، ص ١٥١.

الانتخاب من قبل المواطنين بوصفهم أفراداً لا أبناء طوائف. ولكن ماذا تعني حرية انتخاب الممثلين عن هؤلاء الأفراد أو الشعب إذا كان على سبيل الفرض هؤلاء الممثلون لا يشعرون بالانتماء إلى حقل سياسي عام بقدر ما يشعرون بالانتماء إلى طوائفهم؟ فهل تكفي القوانين والمبادئ الدستورية بهذه المهام ما لم يكن هناك وعي بمستلزمات المواطنية وهي تحتاج إلى مراحل من التربية والتنشئة أو إلى عملية متدرجة من تجاوز الطائفية باستحداث قوانين تراعي مبدأ هذا التدرج، لا سيما أن الإقرار المنزل من قبل نخبة السلطة، قد لا يحوز على الاجماع بضرورة تطبيق هذا المبدأ؟ وما يمنع الممثلين الذين عبروا إلى السلطة بناء على استيلاد المجتمع العام من العمل على تغريز الوشائجية بين أبناء طوائفهم لضمان العبور مجدداً إلى السلطة حتى مع وجود آليات ديمقراطية مترتبة على اعتماد المواطنية؟

ثمة اعتبارات حقيقية تسهم في إنجاح تطبيق المواطنية وهي وجود وحدة مجتمعية داخل الدولة نفسها، في حين وجود مجتمع قائم على التنوع في مكوناته الاجتماعية والثقافية والدينية قد يعيق تطبيق مبدأ المواطنية.

قد يثير بعضهم النقاش حول وجود هوية واحدة لمكونات الاجتماع السياسي اللبناني. وقد أثير الجدل بين الكثير من المثقفين اللبنانيين، فاختلفت المقاربات باختلاف منطلقات هؤلاء المثقفين. فالمنطلقات التي تحيل إلى الدين والطائفة تقول بالتنوع داخل هذا المجتمع الذي يضم مسلمين ومسيحيين، بل حتى التنوع داخل الدين نفسه. والمقاربة التي

تحيل إلى اللغة تتباين بين أصالة اللغة العربية بين هذه المكونات كافة وبين رأى آخر يراه آخرون ينطلقون في التفريق بين اللغة العربية كأم وبين التعريب الذي فرض على المسيحيين ليحل محل لغات لاتينية وسريانية إبان الفتوحات الإسلامية، وهكذا بالنسبة إلى الانتماء العرقي إلى أصول عربية وآخرى آرامية وسريانية.

وبمعزل عن هذا الجدل الذي ازدهر في الخمسينات إبان صعود فكرة القومية العربية، فإن واقع الحال يشكل منطلقاً فعلياً للمقاربة وهي وجود هذا التنوع الذي يحيل إلى الدين أو الطائفة إن لم يكن إلى أكثر من ذلك. ولكن مع وجود هذا التنوع فما لا شك فيه إن تجريد هذه الانتماءات المتنوعة دينياً وطائفياً من أبعادها الوشائجية بما تعنيه من وظيفة تخدم الطائفة في حقل المغالبة والمحاصصة، يردها إلى أصالتها المفتوحة على القيم الدينية، فإن هذه التنوعات تتشارك بالبعد الايماني المتجاوز لخصوصيات الدين أو الطائفة. فإذا جاز القول إن عموم المجتمع اللبناني بتنوعاته وانقساماته هو مجتمع إيماني بغض النظر عن مدى تعبير كل فرد عن مضمون هذا الإيمان هذا اذا ما تم الفصل بين تحول الدين أو الطائفة إلى عصبية وبين حالته الأصلية بما هو انفتاح علاقة الفرد على عالم السماء.

اذن يبقى هاجس المواطنية غير مشدود، والحال كذلك، نحو البحث عن مجتمع قومي موحد، بقدر ما ترتبط القضية بعدم تحويل هذه التنوعات إلى مادة استعمالية من قبل الطامحين إلى سدّة السلطة، إلى وحدات سياسية تستثمر انتماءاتها السابقة على الشعور بالانتماء إلى حقل

سياسي عام، وهو ما لا يتم إلا بتحرير مواقع السلطة من قيودها الطائفية.

ولكن يبقى السؤال الأهم أنه بحال تم تحرير السلطة باعتماد مبدأ الديمقراطية والمواطنة كيف تتم المحافظة والمواءمة بين علاقة الدولةمع مجتمعه بكونه يتشكل من أفراد وبين المحافظة على الانتماءات الأهلية؟

وكيف يصار بحال حكم الأغلبية إلى عدم طغيانها على الأقلية؟ إن العودة إلى فكرة إقامة الدولة العادلة كدعوة حوارية بين مكونات المجتمع اللبناني تشكل إحدى مقدمات الإجابات عن هذه المعضلة.

الطائف وسيلة العبور نحو دولة المواخنة

بين دولة المواطنة التي سبق تحديد أسسها ومرتكزاتها وبين ديمقراطية التوافق والعيش المشترك بين الطوائف كما هو الحال في لبنان، ثمة فارق كبير. وقد رافق الوضع المأزقي الحاد في لبنان، انقسام رؤيوي استند إلى بعدين أساسين بين فريقي النزاع ١٤ شباط و٨ آذار بحيث مال أحدهما للدفاع ومطالبة الفريق الآخر بضرورة الاعتراف والإقرار بمظلة دستور الطائف والركون إلى نصوصه الدستورية باعتبارها انبثقت عن إرادة وطنية تشكل الأساس في العبور نحو دولة المواطنة بكل ما تعنيه هذه الدولة من الاحتكام إلى المؤسسات الدستورية والتسليم بسيادتها على نفسها وأرضها وعلى أنها الحاضنة لأفرادها. وبهذه الحدود يمكن القول: إن هذه الأفكار تمثل بعضاً من المبادئ التي تقوم عليها دولة المواطنة.

أما الفريق الآخر، فقد أعلن نفسه معارضاً للسلطة وليس لدولة الطائف مرتكزاً في طرحه على ثنائية تعدّ وفق رؤيته منطلقاً للتأسيس لدولة حقيقية تقوم على مبدأي القوة والعدالة، دون الدخول في تفاصيل المندرجات والآليات. لعل الأمر كي يكون تعبيراً عن إرادات جميع اللبنانيين بحيث يشكل ذلك منطلقاً لنقاش كبير يبدأ من بلورة ما تختزنه الأبعاد المفهومية لمعنى القوة والعدالة، ثم الانطلاق نحو التساؤل هل التقيد التام بمندرجات الطائف يعبر عن هذه الدولة، أو ثمة مبادئ دستورية إضافية يمكن بموجبها إصلاح بعض الاختلالات النصية دون الخروج عن الدستور، أم أن الأمر مجرد حالة ميثاقية تتجلى بتوافق الإرادات على السير بها بمعزل عن المساس بنصوص الدستور؟

ولو سلمنا أن الأمر يجب الركون إليه من خلال الأبعاد الميثاقية التي ستنشأ بعد حوار جدي ومستفيض دون المساس ببنود الدستور، بل تبقى مندرجاته حاكمة على الحوار لا سيما وأن الكثير من هذه المندرجات يختزن في مضامينه معنى الدولة "القوية العادلة"، كأحد موارده التي تعطي الشرعية القانونية للسلطة الحاكمة وتحكم آلية عملها المؤسساتي، والتي تنص على أن لا سلطة تقوم خارج العيش المشترك، ما يعكس عدالة الدولة في توزيع السلطة بين الطوائف بمعزل عن الأحجام ويحكم عملها الخارج عن نطاق الطائفية في الممارسة ما يعطيها طابعاً عمومياً وهذا بحد ذاته يشكل القوة التي تضمن استمرارية الدولة وتوجه آلية عملها.

قد يصح ذلك من الناحية النظرية التي تأخذ من الأمور بما هو طاف على سطحها، غير أن الولوج إلى عمق الأمور يجعل من هذا المبدأ الدستوري مادة للنقاش المستفيض، على أنه يستوجب التسليم أولاً بأن

العيش المشترك هو مطلب يجد عمقه الإنساني لدى جماعة تعيش حياة مشتركة على أرض واحدة، تعيشه بالمعنى الاجتماعي ثم السياسي، وعلى الأقل يجري التمسك به حتى ممن يخالفه عبر مبررات قد تكون ذاتية أو إيديولوجية كي لا يتهم في أخلاقيته الإنسانية أو الاجتماعية أوالسياسية.

فليس ثمة دولة في العالم ترفض هذا الأمر. ولعل الدولة الحديثة لا تذكره في دساتيرها بنصوص دستورية ولكنها تمارسه عبر وسائلها وآليات ممارساتها السياسية. ولذلك، فإن سوسيولوجيا الدولة الحديثة تفصح عن هذه الممارسة بما لا يحوجها إلى نصوص تأكيدية. فالعيش المشترك واقع لا محال. وأما من الناحية الفلسفية، فالتعايش ناشئ من عقد اجتماعي قائم على ثنائية الشعب والسلطة. ولكنها ثنائية بين طرفين أولهما الشعب ثم الحكام الذين يمارسون السلطة باسم الدولة. فيما واقع الحال أن العقد الاجتماعي في لبنان هو أقرب ما يكون إلى عقد الطوائف مع سلطة الدولة على أن تحفظ هذه الدولة عبر مؤسساتها مواقع النفوذ لكل طائفة من الطوائف، أي بما يشبه الدولة التي تقوم على فيدرالية الطوائف وليست دولة المواطنة بالمعنى الفعلي. هذا العقد معرض للاهتزاز حين إحساس طائفة ما بالغبن وتعمد الإقصاء من قبل الآخرين من الطوائف الأخرى، فتثور حينذاك مقولة العيش المشترك، ويجري الركون إليها كمسلمة لا يمكن الحياد عنها، وهو ما يجعل الدولة عرضة للتصدع والانقسام ولا تستقيم الأمور إلا بعودة الحق إلى نصابه.

على هذا النحو، فالدستور براهنيته هذه يجعل الحياة السياسية للطوائف مفتوحة على الأزمات الآنية والدورية. ففي حين تبرز الأولى في

آلية اشتغال السلطة تجاه صوابية إدارة العمل اليومي ومدى مراعاته لمبدأ العيش المشترك تبرز الأخرى مع الاستحقاقات الدورية من انتخابات نيابية وتشكيل مجالس الدولة ومؤسساتها. وفي كلا الحالين معاً، فثمة دورة أزمة مستجدة في كل حين. وهي من حين بروزها حتى انتهائها تسلك مساراً ثلاثي الأبعاد بحيث ينجلي الأول مع حدوث خلل يقع على إحدى الطوائف ثم تتعمق الأزمة بنقاشات واعتراضات ترخي بظلالها على مجمل التركيبة السياسية لتبلغ مرحلة الذروة، ثم لتخرج أخيراً من عنق الزجاجة إلى مرحلتها الأخيرة وهي التسوية. فطرق التسويات التي لا تمثل عادة أرجحية لطائفة على أخرى - و هي إحدى مبتدعات العبقرية اللبنانية في عبور الأزمات - ليست مقطوعة الصلة عن جذور الدستور، إذ لها ما يبررها في مسوغات العيش المشترك، وفي التوافق الذي هو أيضاً لم يغفل الدستور إبرازه في مواده ليتواءم مع فكرة ومبدأ العيش المشترك.

حين يحتدم النقاش ويتعمق الانقسام لا بد للأزمة من الانحراف عن مسارها إلى وسيلة لحسم النزاع، وهي الاستناد إلى رأي الأكثرية ثم تبريرها محملة بأوصاف مضافة على أن لبنان بلد ديمقراطي على غرار الدول العريقة في ممارسة الديمقراطية التي تصنع الأكثرية فيه قرارها وتتولى تنفيذه، فيما تحفظ للمعارضة حقها بإبداء الرأي. وهي مقولة قد تجد لها سنداً منطقياً يسوغ مقبوليتها من الناحية النظرية على الأقل، غير أنها تبقى مشوبة بالتشويه لكونها تشكل إحدى آليات الانتصار وتأكيد الذات في حقل المغالبة الطائفية بحيث تتقدم على مقولة العيش

المشترك والتغني بعراقتها وفرادتها في لبنان دون غيره من سائر البلدان.

فهذه الآلية الدستورية إلى جانب تناقضها مع مبدأ العيش المشترك تطرح على الاجتماع السياسي اللبناني تساؤلات مستقبلية خطيرة. إذ ماذا لو توافقت طائفتان من الطوائف الكبرى بوجه إحدى الطوائف الكبرى التي تشكل أحد الأعمدة الأساس في نظام فدرالية الطوائف؟ فحينذاك تكون الأكثرية الممكنة قد وفرت الإمكانية لبروز دورة جديدة من الأزمات قد تخمد بعد أن تطول بالعودة إلى فكرة ومبدأ العيش المشترك، وقد تؤسس بحال لم تسلك سبيلها إلى الحل التسووي لدورة جديدة من الحروب الأهلية تعيد إنتاج النظام القديم في توليفة جديدة محملة بإصلاحات فلكلورية لا تخرج عن روحية وجوهر ما هو قائم من ذي قبل.

على هذا النحو، ومع أن دستور الطائف يمثل المظلة للخروج من الحرب بتكريسه لحالة السلم الأهلي بعيد حرب أهلية طاحنة بين مكونات الشعب اللبناني، غير أنه يحمل بذور ضعف كثيرة بينها هذه المقاربة الجزئية لأحد مندرجاته التعايشية، ما يعني أن هذه الصيغة المستولدة والمتجلية بروح النص ومندرجاته ليست سوى صيغة تطويرية لما سبقه عبر دستور ١٩٢٦ والميثاق الوطني عام ١٩٤٣، اللتين شكلتا، حين التوصل إليهما في مرحلتين منفصلتين، بادرتيَ أمل لطالما تغنى الكثير من اللبنانيين بهما حينذاك ليجدوا بعد ذلك أن كلاً منهما قد أسس حين الإشتباك مع واقع الأمور لإنتاج أزمات جديدة.

على هذا الأساس، فإن شعار ومطلب تحقيق الدولة القوية العادلة هو شعار استراتيجي من شأنه إخراج الاجتماع السياسي اللبناني والأهلي

من دورة الأزمات المفتوحة، ويوفر الإمكانية للعبور نحو الدولة. وهو مشروع وطني كبير يحتاج إلى إرادات حقيقية ورجالات تاريخيين هم بحجم الشعار ويحتاج إلى إرادات جموع اللبنانيين لأن الدولة الحقيقية والوطن الحقيقي لا يصنعه إلا أبناؤه.

امكانية الدولة العادلة في لبنان

عندما تُطرح قضية الدولة العادلة كمخرج لأزمة الاجتماع السياسي اللبناني، فإنها بلا شك تعني مسألة السلطة. وهي مسألة لها عمقها التاريخي الذي يتصل بمحاولة الانسان ترتيب علاقاته الاجتماعية بوصفه كائناً يعيش في وسط جماعي. وقد تعرض لها الفلاسفة على مرّ التاريخ، فشهدت الدولة العديد من الأشكال سواء اتخذت شكلاً قهرياً استندت فيه إلى حق الحاكم المستبد في فرض القوة لتأمين استقرار المجتمع، أو الدولة الوازعة التي نشأت بفعل الحاجة إلى وازع يفصل بين اختلاف مصالح الناس، أو الدولة الحامية والمدافعة عن رعيتها إزاء تهديدات خارجية استناداً إلى فكرة الحق في الحياة. ولعل ما شهدته القرون، التي تلت العصور الوسطى في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ومطلع القرن العشرين، من محاولات فكرية لتسويغ عملية الوصول إلى السلطة وما أنيط بها من وظائف، إنما يرتكز على منطلقات أساسها السؤال حول كيفية تحقيق العدالة بين الناس. ولقد ساد العديد من النظريات خصوصاً نظريات العقد الاجتماعي التي تستند إلى فكرة الحقوق الطبيعية للبشر بوصفهم أفراداً، وبين الدولة الناشئة

انطلاقاً من فكرة العقد هذه لتحاكي الفطرة الإنسانية وتسايرها وبذلك تتحقق فكرة العدالة.

من هنا فحين تطرح فكرة الدولة العادلة على بساط البحث، فهي تنطلق من اعتبار فكرة العدل قيمة إنسانية عامة جرى استلهامها في أزمنة تاريخية متنوعة كمنطلق للوصول إلى مجتمع ينشد الاستقرار والأمن والرفاه.

وقد أُخضع هذا المفهوم للتغيير مع تبدلات الظروف، ولذلك عرفت المجتمعات أشكالاً من النظم التي طرأت عليها تبدلات انطلقت من الإحساس بالحاجة إليها لسد الثغرات القائمة بفعل تطور الزمن.

ولا يخرج لبنان بصيغته التي شهدت تعديلات منذ ما بعد دستور ١٩٢٦ وحتى يومنا هذا عن طبيعة المجتمعات البشرية التي عكست فكرة العدل خصوصياتها المجتمعية. ولكن الخصوصية اللبنانية تمظهرت فيه من ناحية التمثيل السياسي، وفق منطق أن العدالة تمر عبر الطائفة وليس عبر الفرد. وهو ما راعته المادة ٩٥ من دستور ١٩٢٦. غير أن فكرة العدالة في مقام السلطة والحكم لم تعبّر بالمطلق عن واقع الدولة، وهو ما تم الاعتراف به خلال المادة نفسها من أن اعتماد آلية العدالة من خلال التمثيل الطائفي هو ذو صفة مؤقتة وليست دائمة. كما وتحددت فكرة العدالة لاحقاً من خلال تعديلات ميثاق ١٩٤٣ عبر تموضع جديد بين الطوائف ومن ثم التأكيد على صفتها المؤقتة على اعتبار أن الغاية هي الوصول إلى إلغاء الطائفية السياسية.

ولأن الطائف شكّل أحد المخارج التطويرية في التماسات العدالة

على مستوى تشكيل السلطة والإدارة، لا تزال هذه الالتماسات الدستورية للعدالة موضع نقاش.

الدعوة إلى بناء الدولة العادلة تتجاوز المبدأ والاقتناع والرغبة إلى إتاحة تطبيقها في الواقع.

إن كيفية إتاحة العدالة في المجتمع هي أساس الحوار والتحاور، ولا بد اذ ذاك مع اختلاف القناعات والرؤى، من تحديد المنطلقات لمفهوم العدل وطبيعة العلاقة بين العدل الكوني والعدل الانساني، ومن ثم تطبيقاته في إطار الدولة وتكوين السلطة وإمكانية شموله الميدان الاجتماعي. هل يتم الوصول إلى ذلك عبر العلمنة، وتطبيق مبدأ المواطنية، والديمقراطية.. أي تحرير السلطة من قيود الطائفة؟ وبحال تم ذلك، كيف يصار إلى التوفيق بين إيجاد هوية عامة لمكونات المجتمع اللبناني باعتباره شعباً مؤلفاً من أفراد وليس طوائف، وبين خصوصيات الانتماء الديني والطائفي؟

وهل تتلاءم هذه النماذج التي طبقت في الغرب مع خصوصية المجتمع اللبناني؟ كيف تتلاءم الديمقراطية باعتبارها دعوة حرية قبل كل شيء، مع إلغاء الخصوصيات في الانتماء والهوية؟

بحال تم اعتماد إحدى هذه الصيغ التي تهدف إلى إيصال الأكثرية للحكم ما هي ضمانات الحفاظ على حقوق الأقلية؟

فهل يتم اتباع التدرج في تحقيق العدالة في الميدان الاجتماعي أولاً، ومن ثم يتم التدرج إلى الميدان السياسي نفسه، وداخله أيضاً باعتماد المرحلية انطلاقاً من محاولة ترسيخ الوعي الفردي بنموذج الدولة العادلة،

وتحريرها تدريجياً من الوعي الطائفي؟ هذه الاسئلة وغيرها يمكن أن تشكل منطلقاً للحوار حول الدعوة إلى الدولة العادلة.

٧- الدولة العادلة في الميزان

تعرّض شعار "الدولة العادلة والقادرة" (الذي طرحه أمين عام حزب الله السيد حسن نصرالله) لعدد من المآخذ كتلك التي عرضها وجيه كوثراني حيث يرى أنّ العدالة والقدرة هي صفات نسبيّة وتاريخيّة أي هي نتاج لمسار تاريخي يتشكّل ويتكوّن. هي مشروع لا يهبط منجزاً من السماء بل هو جملة من البرامج والخطط والمنطلقات القانونية والدستوريّة، وهي إلى ذلك محكومة بنظرية معيّنة للدولة وبثقافة معيّنة في المجتمع الذي تنبثق عنه الدولة.

كذلك يجد أن العلاقة بين حزب الله والولي الفقيه تنطوي على مستويين من الإشكالات تجعل من شعار الدولة العادلة وبالتالي دولة المواطنة غير ذي جدوى:

أولاً: صعوبة الانتظام في دولة، وطن تنحو بحكم حركية الاجتماع السياسي المدني وضرورة الإصلاح، وبحكم تركيبها التعددي والطائفي، لأن تتحول إلى دولة مدنية، أي دولة مدنيين تنفصل فيها السلطة المدنية عن السلطة الدينية، وتتساوى فيها المواطنة في الحقوق المدنية والشخصية والسياسية، لتكون هناك دولة مواطنين، لا دولة طوائف.

وثانياً: إن الإيمان بولاية الفقيه المطلقة يشكل قطيعة أو على

الأقل افتراقاً عن منهج الإصلاحية الشيعية الذي شهده التاريخ الإسلامي - الشيعي وهو ما يرى كوثراني أنه حمل المخرج النظري والفقهي للتكيف مع الدولة المدنية الحديثة والاندماج مع اجتماعها الوطني[1] .

وقد أدرج خلال مقاربته هذه آراء كل من الشيخ محمد جواد مغنية والشيخ محمد مهدي شمس الدين كنموذجي للإصلاح الشيعي.

إن اعتبار كوثراني مشروع الدولة العادلة مشروعاً تدريجياً لا يهبط من السماء لاعتبار نسبية مفهوم العدالة لدى البشر واحتياج نشدانها إلى مسارٍ تاريخي طويل، لا يعيب الطرح الذي تقدّم به سماحة السيد حسن نصر الله، بل يضفي عليه الكثير من العمق والموضوعيّة لملامسته طبيعة الفطرة الإنسانية في نزوعها الاجتماعي نحو تطبيق هذا المبدأ ولاختزانه الكثير من عناصر التحفيز لمكوّنات المجتمع اللبناني في الكشف أو التوصل إلى صيغة حكم تنطلق من خصوصياتها الثقافية والدينية ومن موقعية المشتركات بين الأديان في القيم والمعايير والغايات.

وعلى العكس من ذلك فلو كان مطلب الدولة العادلة يُراد له أن يُنفَّذ على نحو الإكراه من وجهة نظر حزب الله لخالف بذلك قواعد العدالة نفسها، لأن فرضَ رؤيةٍ ما بالإكراه وخلافاً للإرادة والمصلحة العامة يعدُّ ظلماً في كثير من الأحيان.

---

١ - وجيه كوثراني، بين فقه الإصلاح الشيعي وولاية الفقيه، دار النهار للنشر، بيروت ٢٠٠٧، ص ٤٩.

إذاً لا بد من إيجاد صيغة تطويرية للنظام اللبناني تتناسب مع الدعوة إلى بناء الدولة العادلة، وهي دعوة حوارية وليست إسقاطية، يصار خلالها إلى البحث بين النخب والمكونات السياسية والاجتماعية والثقافية للمجتمع اللبناني في كيفية الوصول إلى هذا المبتغى. فحين تشكل العدالة قاعدة للتحاور بين مكونات اجتماعية تصبح العدالة قيمة إنسانية مسنودة إلى فطرة الإنسان بشكل عام فكيف إذا كان هذا الإنسان ينظر إلى العدالة نفسها كقيمة بحد ذاتها انطلاقاً من إيمانه الديني بالعدل الإلهي والعدل في الوجود؟

على هذا الأساس لا تعود فكرة تطبيق العدالة متنازعاً عليها لأنها محل اتفاق ولكن الاختلاف في آليات الوصول إليها فالإيمان بالعدل أو العدالة ليس هو العدل نفسه حين يدخل إلى حيز التطبيق العملي.

وإذ يجد كوثراني أن الدولة العادلة محكومة بنظرية معيّنة وبثقافة معيّنة في المجتمع الذي تنبثق عنه الدولة - كما تقدّم ذكره - فإن تعددية وتنوّع المجتمع اللبناني سوف يؤديان إلى تباينات في هذه النظرة في حين يرى أن خصوصية حزب الله نابعة من تثقيف قاعدته الحزبيّة على أسس طائفية ومن ثم ربط نظرته إلى الدولة من خلال رؤية الولي الفقيه أي الدمج بين الدين والسياسة ومن ثم بين الطائفة والدولة المبنية على ولاية الفقيه.

على هذا الأساس فإن الدولة العادلة بنظر حزب الله ليست إلاَّ دولة الولي الفقيه. وهي تشكّل بنظر كوثراني قطيعة مع الرؤية الحداثوية التي تقوم على بناء دولة مدنية مستقلّة عن الشأن الديني.

ولكن إذا ما عدنا إلى أدبيات الحزب التي يمكننا وفقها تحديد بعض الملامح الرؤيوية لمشروعه الوطني، نجد أن هذا المشروع لا يعبّر عن خصوصية ضيّقة بقدر ما يعبّر عن فهم خاص ينطلق من المرتكز الديني ليتسع أمام المكوّنات الاجتماعية اللبنانية وليتجسّد في خطاب يقوم على أساس الشراكة والمساواة. وهو مشروع حداثوي ينطلق من عمق الإيمان الديني الذي يتشارك به اللبنانيون بمختلف طوائفهم.

ومن بين هذه الأدبيات التي تعبّر في بعض مندرجاتها عن المشروع الوطني لحزب الله، ما ورد في منشور صدر عن المؤتمر الدائم للمقاومة بقلم رئيس المجلس التنفيذي في الحزب سماحة السيد هاشم صفي الدين، **حيث يجد أن حزب الله انطلق في بنائه للمشروع الوطني من حيثيات وأولويات نورد منها ما يلي:**

- الحيثية الإيمانية: هي أن الإيمان بالله تعالى والالتزام بالأحكام الفردية والعامة للإسلام هما أصل حاكم في حزب الله. وهما محور كل الأعمال والمواقف والأهداف والأساليب التي يتبناها الحزب ويمارسها، وهما ينطلقان من قناعات لدى الحزب بأن الإيمان يدعو إلى الالتقاء مع الآخر مهما كان معتقده، وهو لا ينفي الخصوصيات، وهي محل تقدير في نظر الحزب، بل هو يثيرها ويملؤها بقيم الخير والعدل وذلك حتماً غير الطائفية التي هي أقرب إلى مفهوم الجماعة الخاصة والقبيلة والعشيرة في خلفيتها وفي كل ما يترتب عليها من أحكام ومواقف. فالدين يحكم بالعدل، والطائفة لا تقره دائماً، والدين يمد حبل التواصل مع أتباع كل الديانات الأخرى من موقع التقدير والاحترام، والطائفية عقلية إقصائية

حدودها المصالح الخاصة.

إن الإيمان يُلطّف الانتماء الطائفي، ويسحب منه عوامل التهديد المستمر. وهو بنظر الحزب عنصر قوّة في لبنان يعكس الحضارات والتعددية الدينية والثقافية ويحافظ عليها، بينما الذهنية الطائفية أثبتت فشلها وخطرها على الكيان.

إن الموقع الإيماني هو الذي يدعو إلى إقامة الوحدة الإسلامية دون استهداف للشريك المسيحي. وهو الذي يدعو إلى الوحدة الوطنية مع كافة الشركاء، دون الدخول أو المشاركة في أي مشروع عزل.

- الحيثية السياسية: وهي تعبّر عن الشراكة والمساواة كرؤية وطنية استوحاها حزب الله من انتمائه الديني، ومن فهمه للخصوصية اللبنانية جيّداً، على قاعدة أن مدماك بناء الدولة هو العدالة والدستور، وتوفير فرص المشاركة في بناء الوطن بالتساوي بين جميع أبنائه. والحزب يجد أن التعددية إذا أُحسن ربطها بالديانات والحضارة، هي مصدر غنى وقوّة. ويندرج ضمن موضوع المساواة والشراكة موضوع القيم والأخلاق التي يوليها الحزب أهمية خاصّة لتكون أساساً في صياغة مفهوم الدولة، وللتطلّع نحو وطن قوي وعادل، وطن الشراكة الوطنية والعيش المشترك تحت سقف الدستور الذي يشكّل صيغة العقد الاجتماعي والسياسي الملزِم للجميع[1].

---

١ - السيد هاشم صفي الدين، المقاومة ومشروع بناء الوطن، منشور صادر عن المؤتمر الدائم للمقاومة.

نخلص مما تقدم إلى القول إن الدعوة إلى بناء الدولة القوية العادلة وإن كانت دعوة حوارية تتجه إلى الفريق الآخر، ولكنها تحتاج إلى بلورة تفصيلية وإلى الكثير من التسويغ لدى الجهة الداعية نفسها لا سيما حين تكون المنطلقات الفكرية تقوم على أسس ومبادئ مستمدة من فهمها لنصوصها الدينية خصوصاً في مجال تشكل السلطة أي في مصدرها وآلياتها ومصدر التشريع. وقد سبق تجاوز هذا الأمر عبر التأكيد على فكرة إلغاء الطائفية السياسية ثم التأكيد على فكرة الديمقراطية التوافقية وبعدها الدولة القوية العادلة.

وبلا شك فإن هذه الدعوات تشير إلى ممكنات تجاوز الدعوة إلى أسلمة السلطة ولكنها لم تترافق مع التسويغات الفكرية المطلوبة لاقناع الذوات الجمعية للإسلاميين قبل غيرهم الذين ينظرون إلى تلك الدعوات بعين الشك حيث لا تغدو بنظرهم سوى مناورة أو كإحدى الحلقات المندرجة في سبيل الوصول إلى أسلمة السلطة.

كذلك فإن دولة المواطنة بالمعنى الفعلي لا بالمعنى النفعي والتكتيكي الذي يطرحه العلمانيون خصوصاً أو الدعوة إلى الدولة القوية العادلة يستوجب تسويغهما انطلاقاً من مدى توافقهما أو تعارضهما مع مبادئ الشرع إلى نقاش مستفيض، ليس أقله مشاركة عميقة ممن لهم باع في النظر وإبداء الرأي في النصوص الفقهية، وفي الأحاديث الواردة ومن ثم مقاربة جدية للمراحل التاريخية التي عاشهاالمسلمون

وتعاطيهم مع السلطات القائمة. مع ذلك، لا بد من إثارة بعض الإضاءات التي تحتاج بدورها إلى إعمال النظر في مدى ملاءمة دولة

المواطنة كذلك بناء الدولة القوية العادلة للمنطلقات الدينية وهي على الشكل التالي:

العدالة بمفهومها الفلسفي تقوم على أساس إعطاء كل ذي حق حقه أو وضع الأمور في نصابها. ولكن هل العدالة تنظر إلى الأفراد ومساواتهم داخل الدولة أو تنظر إلى الطوائف بحيث لا يتم انتقاص حقوق الطوائف ومن هنا نعود إلى الديمقراطية التوافقية؟

الإكراه المادي لسلطة دولة المواطنة لا يتحول إلى عسف الأكثرية الوهمية مع وجود الحرية ومبدأ الحقوق والواجبات.

هل تجسد دولة المواطنة التماهي مع مركوزات العقل، النظام حسن والفوضى قبيحة، العدالة حسنة والظلم قبيح؟

العقل الإجرائي والتاريخي قد يقع أسير الموازنة والترجيح بين المصلحة الجماعية الخاصة والمصلحة العامة. ليس من عقال ورادع لتفلته سوى الدولة التي توفر أسباب عقلنته بما هي نتاج توافر إرادات الأفراد أو العقل الجمعي.

الشرع لا ينافي العقل العام، بل ينافي المصلحة الخاصة إذا أضرت بالمصلحة العامة، بل يدعو إلى تجاوز المصلحة الخاصة لأجل الصالح العام وهو ما تجسده دولة المواطنة.

دولة المواطنة قانونية وليست شرعية، والشرعية قد تقوم بالإكراه والإجبار على المبايعة.

دولة المواطنة قانونية ولكن نشارك فيها كذوات فاعلة. وهي

obeikandl.com

أفضل حالاً من القانونية الإكراهية التي تضطهد الخصوصيات الثقافية (العالم العربيمصر تركيا)

- الشرع أباح التعامل مع الدولة القانونية والإكراهية كأمر واقع في مقابل الفوضى وبمقابل تجسيدها لأحد مقتضيات العدالة ولو جزئياً. فكيف بدولة قانونية كل الذوات الجماعية فيها فاعلة وليست منفعلة بالإكراه؟ لو فعلها ابن الأصفر: التغاضي عن نزع الشرعية مقابل المصلحة العامة للمسلمين ولشوكة الإسلام.

- دولة المواطنة كذلك دولة الديمقراطية التوافقية كما في لبنان، تقوي نزعة الإيمان خلاف الدولة المادية. الدين يبقى محور العلاقات الاجتماعية. الطائفة تتحول إلى جماعة لا بد من اجتذاب الفرد ومن وضع أهداف ومعايير.

- دولة المواطنة وكذلك دولة التوافقية تقف في وجه العولمة التي أفرزت خصوصيات وذوبت بعضها.

- تؤكد أيضاً عالمية الدين وقدرته مع الاحتفاظ بعالميته على التعايش وليس الانحصار في دائرته الخاصة. العلاقة بالمقدس (الإيمان) وسريانه في المجتمع.

- الدولة- المواطنة لا تضعف الدين بالضرورة (تركيا نموذجاً)، الدولة الدينية قد تقوي العصبية وليس الدين.

- دولة المواطنة تنمي روح التضامن جراء الإحساس بالمسؤولية تجاه المجتمع مسؤولية تكاملية تجاه الأفراد (ضرائب) مسؤولية تطويرية

(برامج اجتماعية، اقتصادية، بيئية..)، إحساس الفرد المحكوم كالحاكم.

جراء ذلك فثمة مجموعة من الحسنات، سواء في دولة المواطنة المنشودة، أو في دولة الديمقراطية التوافقية. ولكن يبقى السؤال أيهما تقترب من مفهوم الدولة القوية العادلة؟ هل تقوم بتبني دولة المواطنة أم مع إضفاء مبادئ إصلاحية وتطويرية على دولة ديمقراطية التوافق بين الطوائف؟ وما هي حدود كل ذلك مع المنطلقات الدينية؟ هل هذه المنطلقات تعمل انطلاقاً من مبدأ الواقع وتتكيف معه أم أنها تعلو عليه وتسعى لتكيفه مع مبادئها ومندرجاتها؟

وبالتالي هل الدعوة إلى بناء الدولة القوية العادلة تشكل المخرج لهذه الإشكالية؟ وإذا كانت الإجابة تتحدد بالإيجاب، ينطلق السؤال من جديد ليتمحور حول الخطوط العريضة وليست التفصيلية لمشروع الدولة المنشودة على قاعدة القوة والعدالة.

obeikandi.com

obeikandl.com

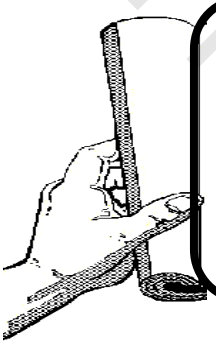

الفصل الثانى
المواطنة المتساوية
فى مصر

obeikandl.com

obeikandl.com

المواخنة المتساوية

فى منتصف القرن الثامن عشر اتخذت الأمم المتحدة والمجتمع الدولى باسره خطوة هامة باعتماد جمعيتها العمومية للعهدين الدوليين الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وقد صدقت مصر عليهم ودخولا فى حيز النفاذ فى ١٩٧٦ .وقد جاء فى العهدين الدوليين الحديث عن الحقوق والواجبات التى يجب ان تمنح للافراد فى المجتمعات وقد ظهر ذلك جليًا فى المادة من الدستور المصري والتى تؤكد ان المواطنين متساوون امام القانون فى الحقوق والواجبات العامة ولا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين والعقيدة ، فان تلك المادة لو تم تطبيقها ، كما وردت فى الدستور المصري ، كان قد تحققت المواطنة المتساوية بين المواطنين ، الا ان تلك المادة لم تدخل حيز النفاذ الفعلي فلم تعمل الدولة التدابير اللازمة لتحقيق مضمون تلك المادة وظهر التمييز في مجالات كثيرة في المجتمع ، الأمر الذي يتضح معه عدم وجود مواطنة متساوية فلقد أصبحت المواطنة منقوصه للمواطنين وإيمانا منا بأن الحقوق والواجبات يجب أن تساوى فيما بين الأفراد لتسود العدالة الاجتماعية ،فإننا قد رأينا أننا بحاجة أن نلقى الضوء على مفاهيم المواطنة ومجالات المواطنة وفى البداية فإننا يجب أن نتعرف على مفهوم المواطنة لغويًا .

تطور فكرة المواخنة تاريخيًا :

لم يظهر قديماً مفهوم المواطنة ، وواجبات المواطنين وحقوقهم، والقانون الدولي والعلاقات الدبلوماسية كما هي عليه الآن، فقد كانت القوة العسكرية لأية دولة هي القوة الأعظم والمسيطرة، وحدود الدولة

لم تحـدد وترسـم مـن قبـل الأطـراف المتلفـة وإنمـا تحـددها القـوات العسكرية المتقدمة.

أما فكرة المواطنة فكانت من نوع الانتماء الثقافي لحضارة معينة أو انتمـاء سياسـي لإمبراطوريـة معينـة والـتي تعتمـد علـى معـايير المعتقـد، وهذا النوع من الانتماء يتعامل مع المعتقدات المختلفة بحذر بالإضافة إلى الاختلاف في مستويات التسامح. ومن هنا رأينا صعوبة تحديد مفهوم المواطنة وخضوع المفهوم نفسه إلى عملية تجديد دائمة، والاعتماد على معايير معينة مثل مكان الولادة، فترة الإقامة، الزواج وهذه المعايير لا تمنح الإقامة القانونية للشخص أو الحق في المواطنة، بينما كان يمنح الإقامة ويصبح مواطن عندما يشارك في المعتقد والثقافة، وإلا سيبقى غريباً، مهما طالت فترة إقامته.

وقد بدأ الاهتمام بالقوانين وتعديلاتها لتحسين مكانة المرأة، بعد الحرب العالمية الثانية، عندما تبنت الأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ ونصت مبادئها على تحقيق المساواة السياسية على أساس (الجندر) النوع الاجتماعي، والمساواة في الأجور بين الرجل والمرأة، وقامت بتأسيس هيئة ملكية لدراسة وضع المرأة تشريعات، فقامت كندا على سبيل المثال بتأسيس هيئة ملكية لدراسة وضع المرأة فيها منذ عام ١٩٦٧ ووضعت التوصيات للتغيير والتحسين، كما تضمن القانون الكندي المساواة في الفرص بين الجنسين، إلا أن المرأة الكندية لم تحقق المساواة في الحقوق السياسية والاقتصادية إلا في عام ١٩٨٢ بعد تمرير الميثاق الكندي للحقوق والحريات.

كذلك تابعت الأمم المتحدة من خلال المؤتمرات الدولية للمرأة في مؤتمر نيروبي عام ١٩٧٥، ومؤتمر كوبنهاجن عام ١٩٨٥، ومؤتمر السكان في القاهرة عام ١٩٩٤ ومؤتمر بكين ١٩٩٥ العمل على تحسين وضع المرأة، فقد أكد إعلان بكين على التزام الوفود الحكومية بالمساواة في الحقوق والواجبات، بين الرجل والمرأة كما أصدرت المنظمات النسائية العربية المشاركة في مؤتمر بكين على أن يتم احترام الثقافات والأديان السماوية.

وقد جاء في الدستور الأردني والذي صدر عام ١٩٥٢ في المادة السادسة أن جميع الأردنيين متساويين أمام القانون. كما تم تأسيس اللجنة الوطنية لشؤون المرأة عام ١٩٩٢ بقرار من رئيس الوزراء للعمل على تحسين وضع المرأة الأردنية بتعديل التشريعات المجحفة بحقها، وتوعية المرأة خاصة والمجتمع الأردني عامة بأهمية وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار لتعمل شريكاً مع أخيها الرجل في تحقيق التنمية الشاملة.

وقد أكد القرآن الكريم على المساواة بين بني الإنسان في العقاب والثواب، في العبادات وأحكامها، في المفاضلة بين الأفراد حسب العمل والانجاز، بقوله تعالى: " يأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ان أكرمكم عند الله أتقاكم، ان الله عليم خبير" صدق الله العظيم (سورة الحجرات). وقوله تعالى: "ان المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات والقانتين والقانتات والصادقين والصادقات والصابرين والصابرات والخاشعين والخاشعات والمتصدقين

والمتصدقات والصائمين والصائمات والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيراً والذاكرات أعد الله لهم مغفرة وأجرا عظيما" سورة الأحزاب.

علاقة المواخنة بالدولة:

إن مفاهيم المواطنة والدول، مفاهيم مترابطة ومتداخلة، وتحدد المواطنة طبيعة العلاقة بين الفرد والدولة والتي هي ليست محايدة من منظور النوع الاجتماعي.

وتبقى المواطنة كمفهوم مجرد، وغير محدد المعنى يستخدمه الناس في طرق مختلفة، ولكن التعريف الأساسي للمواطنة هو جنسية الدولة وقد تبدو منصفة من حيث أن المواطنة تحددها الإجراءات القانونية والسياسية والاقتصادية والثقافية تتأثر بالقوانين وتؤثر بها، وتثار هنا عدة تساؤلات هل يتم تطبيق القوانين على أرض الواقع أم تبقى بحاجة إلى توعية المجتمع بجميع أفراده حتى يتم التوصل إلى الممارسة الواعية التي نرتئيها؟ هل الرجال والنساء متساوون في الحقوق والواجبات؟ ما هي هذه الاختلافات؟ وإلى أي مدى تضمن الدولة الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها من خلال القوانين والتشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية؟

وفي القرن السابع عشر والثامن عشر انطلقت نظرة مختلفة للمواطنة من أوروبا والولايات المتحدة، مؤكدة على حقوق المواطن تضمنت الحقوق المدنية والتي تعني بحرية التعبير وحرية التفكير وحرية العبادة وحقوق الملكية، أما الحقوق السياسية فكانت تعني بالمشاركة

السياسية، ولكن عدم المساواة في النوع الاجتماعي أثرت في الحقوق المتساوية أمام القانون. واذا أردنا تتبع الديمقراطية في مدن اليونان قديماً نجد أن المواطنين هم الرجال فقط وكان عليهم مباشرة المشاركة في الحكم، بينما تم حرمان المرأة من المواطنة واستبعادها مع الأطفال والعبيد، دون أي مشاركة بالحكم.

أما تأثير نظريات القرن العشرين، فقد اعتبر T.H.Marshall ان الحقوق والواجبات المتساوية للمواطنين تجعل الناس أعضاء فعالين في المجتمع، كما أكد على أهمية الحقوق الاجتماعية التي تعني الحرية الاقتصادية بما فيها الرعاية الاجتماعية (الضمان الاجتماعين، التأمين الصحي...) والحق في المشاركة في صياغة الإرث الاجتماعي والتمتع في حياة كريمة حسب المعايير المقبولة، اضافة إلى الحقوق المدنية والسياسية.

أما في الدول العربية فترى سعاد جوزيف ومن خلال تحليل للأبعاد القانونية والثقافية للمواطنة، أنها لم تكن عملية متساوية للذكور والإناث، كما أنه لا يوجد شكل محدود لعلاقة الدولة بالنوع الاجتماعي وتبقى خاضعة للتغير والتطور لأنها علاقة ديناميكية، ضمن هذه الديناميكية فإن علاقات النوع الاجتماعي يتم بناؤها من خلال الدولة بالرغم من أن الدولة عملت أحياناً على تعزيز دونية المرأة أو تعزيز الهيمنة الأبوية أو الذكورية ولكن يبقى المجال متاح داخل حدود الدولة للعمل وتغيير علاقات النوع الاجتماعي.

الدولة والمواخنة والنوع الاجتماعي:

كما ذكرت سابقاً، ان الإجراءات القانونية التي تحددها الدولة والتي يصبح الفرد بمقتضاها مواطناً، وبموجب هذه الإجراءات القانونية؟ يكتسب المواطن الجنسية أو ينقلها إلى زوجته / زوجة وأولاده / أولادها، وقد يفقد بعض المواطنين جنسيتهم لأسباب أخرى، وفي معظم الدول العربية تستخدم قوانين الجنسية معياري مكان الولادة أو القرابة مع تغليب نسب الأب على نسب الأم.

ومن ناحية أخرى تعني المواطنة المشاركة في الحياة السياسية، والسؤال هل الحكومات ديمقراطية إلى الحد الذي تسعى فيه لمشاركة المواطنين في الحياة السياسية؟ هل البناء الحكومي فعال ويتفاعل مع احتياجات الناس من خلال المجالس التشريعية والمجالس البلدية؟ ومؤسسات المجتمع المدني (نقابات.. جمعيات.. اتحادات)، هل تشارك المرأة والرجل في مراكز صنع القرار بشكل متساو؟ وإذا كان الجواب لا.

كيف يمكن تطوير وتحسين مشاركتهم نساءً ورجالاً لتحسين أوضاع الناس الذين يعانون من الفقر، وتحسين نوعية الحياة للأفراد والأسر والمجتمعات المحلية من خلال تقوية المحاسبة والشفافية في المؤسسات العامة لتقديم خدمة أفضل، والتأكيد على المساواة في النوع الاجتماعي للمشاركة السياسية في القطاع الحكومي ومؤسسات المجتمع المدني والالتزام بتفعيل دور المواطن وإعطائه الحرية للمساهمة بالمهارات والمعارف والعلوم التي يمتلكها للمشاركة في آليات صنع القرار.

وفي الوطن العربي هناك ثلاثة أشكال للمشاركة السياسية للمواطنين:

- دول أعطت حق انتخاب والترشيح للمرأة والرجل.
- دول أعطت الحقوق السياسية للرجال فقط، وهي في طور الانتقال للنمط الأول.
- دول لا توجد فيها حقوق سياسية لأي من الجنسين وتحاول على استحياء منحهم هذا الحق.

وقد ظهر ذلك بشكل واضح في أن مشاركة المرأة فى الحياة السياسية ضئيلة بشكل كبير فقد ظهر ذلك على مدى الدورات البرلمانية التشريعية ومجالس المحليات فظهر ان مشاركة المرأة فى اتخاذ القرار قد تكون منعدمه فلو أننا اخذنا اخر على سبيل المثال انتخابات تشريعية فى الدور التشريعية فى الدور التشريعية الاخيرة لمجلسى الشعب والشورى لوجدنا ان مقاعد المرأة اربع مقاعد من مجموع مقاعد المجلسين تكون نسبة ٠٠,٨ ٪ فبذلك تتضح لنا أن المرأة تعانى فى الحياة السياسية بمواطنة غير متساوية .

المواخنة وحقوق المرأة :

في الحقيقة أن بني البشر لا يتمتعون في دولهم بحقوق المواطنة الكاملة، حتى في الدول التي تدعي الديمقراطية، اذ تواجه تحديات جدية للوصول إلى المواطنة العالمية والمساواة التامة بغض النظر عن العرق والجنس والطبقة الاجتماعية أو الدين وتعمل القوانين والتعليمات وتطبيقها عملياً. والنساء هم أكثر فئات المجتمع تعرضاً لإنكار

مواطنتهم أو الانتقاص منها، وبالرغم من أن الدساتير أعطت حقوقاً متساوية لجميع المواطنين، كما تم تعديل الكثير من القوانين التي تجحف المرأة في قوانين الأحوال الشخصية والعمل، والحماية الاجتماعية إلا أن الدراسات النسوية تظهر أن التعديلات تمت بعد نضالات طويلة، ومطالب للحركة النسوية والرغبة من القيادة السياسية لإعطاء دور اكبر للمرأة، إلا أن الواقع والتطبيق يختلفان بدرجات متفاوتة من دولة إلى أخرى، فمثلاً مشاركة المرأة التعليم والعمل قد تكون المقاربات تختلف عن وضع المرأة في المشاركة السياسية والحياة البرلمانية إذ وصلت المرأة إلى أعلى درجات التعليم ومع ذلك ما مازال صوتها الانتخابي بلا وزن حقيقي أما تابعة أو مرهون للرجل ومازال دور المرأة السياسي مهمش بالرغم من أنها نصف المجتمع. ومازال الرجل يمثل الأسرة ويمنح جنسيته لأطفاله، بينما تحرم المرأة من هذا الحق.

وقد يكون من المناسب هنا أن نشير إلى أن هناك مجموعات من الرجال أيضا يعانون من عدم حصولهم على حقيق المواطنة، حيث يعاني ملايين المهاجرين الباحثين عن فرص عمل أو نتيجة الحروب، كما تعمد الدول الغنية إلى تشديد سيطرتها على الهجرة عبر حدودها لمنع مواطني الدول الفقيرة من زيارة أسرهم أو الحصول على فرص عمل، ويعيش المهاجرون غير الشرعيين حالة من الرعب الدائم غير قادرين على المطالبة بالرعاية الصحية أو الاجتماعية من الدول التي هاجروا إليها، وقد يضطر المهاجرين الشرعيين لهذه الدول عدة سنوات قبل حصولهم على الحق لتقديم طلبات لمنحهم الهوية الوطنية.

وبالنسبة للمرأة، خاصة الفقيرة فكل يوم يمر في حياتها تناضل

للقيام بالأدوار المختلفة لتأمين دخل إضافي لأسرتها، وتأمين الغذاء، ورعاية الأطفال والعمل كربة بيت، مما يصعب عليها أن لم يمنعها، من القيام بدورها في الحياة العامة، وقد تواجه تحديات نتيجة للمعوقات الاجتماعية المبنية على أحكام غير منطقية، هذا بالإضافة إلى أن هناك العديد من الرجال وبعض النساء يؤمنون أن المرأة غير مؤهلة للقيادة أو المشاركة السياسية، وإذا ما وصلت المرأة إلى منصب معين يتعين عليها إضافة إلى أدوارها السابقة، القيام بأدوار جديدة لكسر الحاجز النفسي بينها وبين زملاؤها في العمل وأحياناً المجتمع نفسه.

وتبقى الحقيقة، بأن الجمعيات النسائية تلعب دوراً في تعزيز حقوق المرأة والديمقراطية والمواطنة، وتعمل على قيام مؤسسات مجتمع مدني قوية قادرة على تحقيق التنمية، خاصة اذا ما تم لها بناء قدراتها المؤسسية، وتوفر لها الدعم المالي المناسب.، كما أن المشاركة في الجمعيات التطوعية أو الحركات والحكومات لتحقيق مزيداً من الانجازات.

وعلى الرغم من حاجة مفهوم المواطنة إلى كثير من التحديد، إلا أن هناك بعض النقد لمفهوم المواطنة وذلك لعدة أسباب أهمها:

١- أن المواطنة تؤكد على الحقوق السياسية والمدنية على حساب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

٢- أن المواطنة تركز على دور الدولة، ... وتاريخيا الدول في المناطق النامية لم تكن قادرة على تأمين احتياجات مواطنيها بشكل

مناسب، وفي ظل العولمة الاقتصادية التي قلصت دور الدولة تراجعت معه قدرة أي دولة منفردة على حماية حقوق الإنسان وتأمين حياة كريمة لمواطنيها، مما أوقع الكثير من هذه الدول بين القوى المنادية بالعولمة من جهة والقوى المحلية المعارضة لها.

وقد قادت المواطنة العالمية للتركيز على مسؤوليات الدول الغنية نحو الدول التي لم تستطع أن تواكب ترجمة السياسات الدولية نحو مبادئ حقوق المواطن.

كما قادت للنهوض بمجتمع مدني عالمي يضم الحركات الاجتماعية والمنظمات النسائية والمؤسسات غير الحكومية لضمان الحقوق المتساوية للمواطنة.

لقد نوقشت فكرة المواطنة العالمية من وجهة نظر المثقفين العالميين حيث وجدت ان تعميم الفكرة يحتاج أكثر ما يحتاج إلى تمتع صانعي القرار الدوليين بالديمقراطية والعدالة وأهمية تطوير حساسية أخلاقية لدى بني البشر من خلال توعيتهم وارتباطهم بعالم كبير، لهم دور فيه كمواطنين عالميين، مما يمكن الأجيال القادمة من انتهاج سلوكيات تتسم بالمسؤولية نحو أنفسهم والمجتمعات المحلية والمجتمعات الخارجية الأخرى ويؤهلهم لتحدي الممارسات غير العادلة اقتصادية كانت أم سياسية.

تبقى المواطنة عقد اجتماعي بين الفرد ومجتمعه الذي يعيش فيه، باعتبار المواطنة مصدر الحقوق والواجبات، لكل من يحمل جنسية

الدولة دون تمييز في العرق أو الدين أو الجنس، لذلك فإن المواطن بحاجة إلى الوعي بحقوقه الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى الحقوق المدنية والسياسية، كذلك الوعي بحقوق الآخرين واحترامه لهذه الحقوق، كما أنه بحاجة للثقة أن هناك طرقاً مناسبة لتأمين حقوقه، من خلال المشاركة في مؤسسات وطنية تتمتع بالمصداقية.

نظرية العقد الاجتماعي والمواطنة :

يفترض روسو إن الإنسان كان متوحداً في الغالب لا يعرف أهله ولعله لم يكن يعرف أولاده ولا لغة له ولا صناعة ولا فضيلة ولا رذيلة من حيث أنه لم يكن له مع أفراد نوعه أي علاقة يمكن أن تكون علاقة خلقية كان حاصلا بسهولة على وسائل إرضاء حاجاته الطبيعية ولم يصاب الا بالقليل من الأمراض قلما كان يحتاج إلى الأدوية لأن الصحة إنما تعتل بالإسراف في المعيشة وبالميول المصطنعة وما ينتج عنها من إجهاد جسمي وعقلي. يرى روسو ان الحرية هي التي تميز الإنسان أكثر من الفهم (الموجود في الحيوان إلى حد ما) ويقول أن الحيوان ينقاد لدافع الطبيعة ولكن الإنسان يرى نفسه حراً في الانقياد له أو مقاومته. ويعتقد روسو أن هوبز قد أخطأ في قوله أن حالة الطبيعة تتميز بالطمع والكبرياء، فإن هاتين العاطفتين لا تنشآن إلاّ في حالة الاجتماع، فالإنسان المتوحد كان كاملاً سعيداً لأن حاجاته قليلة.

يبدر هذا التساؤل عن كيفية خروج الإنسان من هذه الحالة؟ خرج الإنسان منها اتفاقاً بأن عرضت له أولاً أسباب طبيعة كالجدب والبرد والقيظ اضطرته إلى التعاون مع غيره من أبناء نوعه... تعاوناً موقتاً كان الغرض منه صيد الحيوان... ثم اضطرتهم الفيضانات والزلازل إلى

الاجتماع بصفة مستديمة فاخترعت اللغة فتغير السلوك وبرز الحسد.

ان هذا الإجتماع بنوعيه، المؤقت والمستديم، يمثل في رأي روسو، حالة التوحش الخالية من القوانين وليس فيها ردع سوى خوف الإنتقام ولكن تطور حياة الإنسان واتساع ضروراتها أدى إلى نشوء حالة مدنية منظمة بالقوانين تثبت الملكية ويتوطد التفاوت بين الناس. وهكذا يتحول الإنسان الطيب بالطبع إلى شرير بالاجتماع.

إن الاجتماع قد أضحى ضروريا ومن العبث فضه والعودة إلى حالة الطبيعة.

وكل ما تستطيع صنعه هو أن تصلح مفاسده بأن تقيم الحكومة الصالحة وتهيئ لها بتربية المواطنين الصالحين. فمن الوجهة الأولى تعود المسألة إلى إيجاد ضرب من الإتحاد يحمى بقوة المجتمع شخص كل عضو وحقوقه ويسمح للكل وهو متحد بالكل بأن لا يخضع إلا لنفسه وبأن تبقى له الحرية التي كان يتمتع بها من قبل. لم تكن ملكية الأرض مضمونة بما فيه الكفاية. وكان لابد من تدبر وسائل جديدة لحمايتها. وقد لجأ الأغنياء إلى الحيلة للإيقاع بالفقراء وقد ابتكروا كما يقول روسو، أذكى خطة عندما قالوا للفقراء نتحد لكي نحمي الضعفاء من الظلم والجور، ونضع قوانين العدل والسلم وبدلاً من أن نستنفذ قوانا في الاقتتال نوحد أنفسنا في سلطة عليا وفق الشرائع الحكيمة... وهكذا قاد تأسيس الملكية الأرضية البشر إلى الميثاق الاجتماعي.

هـذه المسـألة الـتي يعالجهـا روسـو في كتابـه (العقـد الاجتمـاعي) يذهب إلى أن هـذا الفـرض (الحريـات والحقـوق) ممكـن التحقيـق عنـدما تجمع الكثرة المفككـة علـى أن تؤلـف شـعبا واحـداً، وأن تحـل القـانون محل الإدارة الفردية وينزل عن نفسه وعن حقوقه للمجتمع بأكمله وهـذا هو البند الوحيد للعقد الاجتماعي إذ بمقتضاه يصبح الكـل متسـاوين في ظـل القـانون، والقـانون إرادة الكـل تقـر الكلـي أي المنفعـة العامـة وأن الشـعب لا يريـد إلا المنفعـة العامـة. فـالإرادة الكليـة مسـتقيمة دائمـاً ومـن يأب الخضوع لها يرغمه المجتمع بأكمله.

كانت القوانين في البداية، علـى حـد قـول رسـو، تفتقـر إلى بعـض الضوابط والمعايير الملزمة للأفراد وكان المجتمـع بأسـره يضـمن احترامهـا والتقيد بها. لكـن سرعان مـا أوحـى ضـعف شـكل الحكـم هـذا فكـرة (توكيل أفراد معينين على الوديعة الخطيرة، السلطة العامة)

هـكذا ظهر الولاة المنتخبون، بما أن الشعب وحَّد إرادته جمعاء في مشـيئة واحـدة، فيمـا يتصـل بالعلاقـات الاجتماعيـة، فـإن كـل مـا وضـع موضـوعاً لهـذه المشـيئة صـار للحـال قانونـاً أساسـياً ملزمـاً لجميـع أعضـاء الدولة دونما استثناء. وهـكذا نجد أن العقد الاجتماعي لا يتمخض، مـن منظور روسو عن تكوين المجتمع كتنظيم سياسي فحسب، وإنما يحـدد أيضـاً العلاقـات المتبادلـة بـين الشـعب وبـين الـذين انتخـبهم كيفمـا يحكموه.

لقد كان العقد أداة إرادية يتنازل بـه الأفراد عن حريتهم الطبيعيـة إلى كـل فـرد آخـر، وأذابـوا إرادتهـم الفرديـة في إرادة عامـة مشـتركة واتفقـوا علـى قبـول أحكـام هـذه (الإرادة العامـة) كأحكـام نهائيـة

قاطعة، وكانت هذه الإرادة العامة هي السلطة صاحبة السيادة، وإذا ما فهمت هذه السلطة فهما صادقا فإنها سلطة (مطلقة) و(مقدسة) ولا يمكن الخروج عليها. أما الحكومة فهي أمر ثانوي عرضي، فالملك والموظفون أو الممثلون المنتخبون ممثلون عن الشعب الذي يملك السلطة والسيادة.

إن العقد الاجتماعي عند روسو ليس عقداً بين أفراد (كما عند هوبز) ولا عقداً بين الأفراد والسلطات (كما عند لوك) فبموجب هذا العقد، كما يرى روسو، فأن كل واحد يتحد مع الكل فالعقد هو بين المجموعة بحيث يضع كل واحد شخصه وقدرته في الشراكة تحت سلطات الإرادة العامة، وسيكون كل شريك متحداً مع الكل ولا يتحد مع أي شخص بشكل خاص.

إن العقد الاجتماعي هو الشرط الضروري والملازم لكل سلطة شرعية ولكل إبرام هذا العقد يمثل في الوقت نفسه من منظور روسو مرحلة محددة من التطور التاريخي يشير إلى الانتقال من الحالة الطبيعية إلى المجتمع المدني، وان ما يخسره الإنسان من جراء العقد هو حريته الطبيعية والحق اللا محدود في كل ما يقربه وكل ما يستطيع أن يبلغه ويطوله

وما يربحه بالمقابل هو الحرية المدنية وهو تملكه لكل ما ملكته يده.

يتلخص جوهر العقد الاجتماعي على النحو الآتي، يضع كل واحد منا شخصه وكامل حقوقه تحت الإمرة العليا للمشيئة

العامــة وان غايــة العقــد الاجتمــاعي الحفــاظ، ولا ريــب علــى حيــاة المتعاقدين.

ولكــن مــن يرغــب بالحفــاظ علــى حياتــه بمعونــة الآخــرين ملــزم بالتضــحية بهــا في ســبيلهم عنــدما يقتضــي الأمــر ذلــك إن الفــرد إن يمــنح نفسه للمجتمع، يستودعه أمواله أيضاً.

فروسو يذعن أن الميثاق الاجتماعي يجعل من الدولة مالكة أموال رعاياها كافة. غير أن الدولة التي تتقبل أموال رعاياهـا وممتلكاتهم لا تجردهم منها وإنما تضمن لهم تملكهم المشروع فالدولة وحدها قادرة على تحويل الاغتصاب إلى حق للتمتع على ملكي

ثم يأتي روسو على أهم جانب من جوانب نظرية وهو الجانب الذي يميزه عن النظريات الأخرى، فليس من المعقول في نظر روسو أن تتخيل عقداً يتعهد أحد الطرفين بموجبه أن يأمر، والثاني أن ينصاع، إن العقد الوحيد هو الذي يتولد عنه الحسم السياسي.

وكل عقد يحد من سلطة الشعب السائدة المطلقة يقوِّض أساس الميثاق الاجتماعي، ليس ممثلوا السلطة التنفيذية إذا كانوا قادة الشعب أو رؤساء، إنما هم موظفون عنده وهو من يعيينهم أو يسرِّحهم، ولا تقوم وظيفتهم على أساس بنود عقد محدد وإنما على أساس انصياعهم للواجب الذي تفرضه الدولة.

إن أشكال الحكم في نظر روسو ليست أكثر من أشكال تنظيمية للسلطة التنفيذية ومهما اختلفت أشكال الحكم، تبقى السلطة السيادية على الدوام. من حق الشعب، ولكن قد يعهد هذا الأخير بالسلطة التنفيذية أما إلى الجزء الأكبر من الشعب، وأما إلى عدد محدود صغير من الأشخاص، وأما إلى شخص واحد، ويطلق على الشكل الأول من أشكال الحكم اسم الديمقراطية وعلى الثاني الأرستقراطية، وعلى الثالث اسم الملكية.

اختار روسو الديمقراطية في حقبة لم تتواجد فيها الديمقراطية لا في الواقع ولا في الأفكار، وبما أن الشروط التاريخية للديمقراطية لم تكن متوفرة، وجد روسو نفسه مضطراً أما لقبول أيديولوجية اللبرالية البرجوازية التي كانت يومئذ الإيديولوجية السائدة (حرية، مساواة، ملكية) وأما بناء مدينة طوبائية لكنها في نفس الوقت عقلانية.

حاول روسو في (العقد الاجتماعي) أن يثبت إنهُ يستحيل في المجتمع الحر أن يحكم أي إنسان من قبل أي إنسان آخر، وكيف إن كل فرد هو في آن معاً رعيَّة ومواطنين، وإن السلطة الشرعية لابد أن تنبثق عن موافقة المحكومين، وإن السيادة تكمن في الإرادة العامة في اجتماع الأمة، وإن الذين يشغلون منصباً عاماً لا يؤدون مهامهم بمقتضى حقهم الخاص، أو حق موروث، وإنما بمقتضى سلطة أوكلتها إليهم، سلطة تمنح وتحسب.

وبعدما زادت النزعة الحقوقية والنظر الى حقوق الانسان بانها منظور لقياس تقدم الدول والشعوب والنظر الى الحقوق والحريات للأفراد على انها من الواجبات اللصيقة بالشخصية وبعدما اصبح مقياس تقدم الشعوب وتخلفها يقاس بما لديها من حقوق وحريات ممنوحه لشعوبها التى تقيم على ارضها ولهذا ولكل ما تقدم اصبح من الضروري ان يتم تعديل المفاهيم الخاصة بفكرة انتماء الفرد للدوله واعطاء مساحه اكبر من الحقوق والحريات لأفراد الشعوب التى تقيم على ارض الدولة باختلاف دينهم والوانهم وأفكارهم ومعتقداتهم وعاداتهم باعتبار ان كل من يحمل جنسية الدولة ويقيم على اقليمها يتمتع بحقوق متساوية مع الافراد الآخرين المقيمين على ارض الدولة التى يحملون جنسيتها ، ولهذا فقد تم تعديل الدستور لكى يتواكب مع الأفكار التى سادت المجتمع الدولى وليتواكب مع افكار حقوق الانسان وبذلك فقد تم تعديل الدستور المصري لكى يتم اعتبار المواطنين على اختلافهم متساوون وتم التعديل فى المادة الاولى من الدستور باعتبار ان نظام الحكم يقوم على أساس المواطنة وبذلك يكون جميع المواطنين متساوون ولهذا فإننا يجب ان نعرف ماهو الدستور وموقعه فى الهرم التشريعي المصري والمواد الدستورية التى تفعل مبادئ المواطنة المتساوية.

مفهوم الدستور :

"هو القانون الاساسى الذى يبين شكل الدولة ونظام الحكم فيها وينظم السلطات العامة من حيث تكوينها واختصاصاتها وعلاقات بعضها ببعض ويقرر حقوق الأفراد وحرياتهم ويضع الضمانات الأساسية

obeikandl.com

لهذه الحقوق والحريات "

تعريف القانون :

مجموعة القواعد التى تنظم سلوك الافراد فى المجتمع بطريقة عامة مجردة ويكفل المجتمع احترامها والالتزام بها عن طريق توقيع الجزاء على من يخالفها .

مـواد من الدستور المصرى :

المادة (١) قبل التعديل

جمهورية مصر العربية دولة نظامها اشتراكي ديمقراطي يقوم علي تحالف قوي الشعب العاملة. والشعب المصري جزء من الأمة العربية يعمل علي تحقيق وحدتها الشاملة.

المادة (١) بعد التعديل فى دستور ٧١

جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديمقراطى يقوم على أساس المواطنة. والشعب المصرى جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة.

المادة (٨) : تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين .

المادة (٤٠): المواطنون لدي القانون سواء ، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل آو اللغة أو الدين أو العقيدة .

obeikandl.com

وبعد ما قد تم سرده من المواد الدستورية ومفهومه وموقعه فى الهرم التشريعي المصري فاننا يجب ان نتعرف على الشرعة الدولية والمواثيق الدولية التى صدقت عليها الدول والتى ترسي مبادئ المواطنة المتساوية والتى ترسي مبادئ الحقوق والحريات التى يجب ان يتمتع بها الافراد فإننا يجب ان نتعرف على مفاهيم الاتفاقية الدولية والاعلان العالمى والتحفظ على مواد الاتفاقية ويعض نماذج للمواد التى وردت فى الشرعة الدولية الخاص بحقوق الانسان والمساواة فى الحقوق وموقع الاتفاقية الدولية فى الهرم التشريعي ومدى الزامها ومدى حجيه نصوص الاتفاقية والأسس التى قام على اساس حقوق الانسان .

مفهوم الاتفاقية الدوليـــة

هي اتفاق بين دولتين أو اكثر تلتزم بمقتضاها الدول المصدقة عليها بالتزامات قانونية محددة والاتفاقية توجب معاقبة الدول الموقعة عليها في حالة مخالفتها .

مفهوم الإعلان :

" مجموعة من المبادئ الأساسية وهو غير ملزم دولياً لأي دولة ".

المادة (١٥١) من الدستور المصرى :

"رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات ويبلغها لمجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان وتكون لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقاً للأوضاع المقررة .

على أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع

المعاهدات التى يترتب عليها تعديل في أراضى الدولة أو التي تتعلق بحقوق السيادة او التي تحمل خزانة الدولة شيئاً من النفقات غير الواردة في الموازنة تجب موافقة مجلس الشعب عليها ´´

مفهوم التحفظ :

هو إعلاناً رسمياً بأن الدولة لا تلزم نفسها بجزء ما أو بأجزاء بعينها من الاتفاقية .

والتحفظ نوعان : تحفظ بالاستبعاد وتحفظ تفسيري .

الابعاد الأساسية التى تقوم عليها حقوق الانسان

الشرعة الدولية لحقوق الانسان

ان الشرعية الدولية: هى مجموعة الاتفاقيات الملزمة للدول والتى قامت بالتصديق عليها والتى تمثل نواة حقوق الانسان وسوف نقوم بعرض لبعض مواد الاعلان العاملة لحقوق الانسان والعهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والثقافية والعهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية مفهوم التمييز ضد المرأة ومواد اتفاقية السيداو .

الاعلان العالمى لحقوق الانسان

اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢١٧ ألف (د- ٣) المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر١٩٤٨بموجب ٤٨ صوت إيجابي وامتناع ٨ عن التصويت يتألف الإعلان من ديباجة و٣٠ مادة

obeikandl.com

تحدد حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي تحقق لجميع الرجال والنساء في أي مكان في العالم دون تمييز.

المادة الأولى من الإعلان :

يولد جميع الناس أحرارا متساويين في الكرامة والحقوق ، وقد وهبو عقلا وضميرا وعليهم أن يعامل بعضهم بعضا بروح الإخاء .

المادة الثانية :

لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أي نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسيا وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أي وضع آخر.

وفضلا عن ذلك لا يجوز التمييز علي أساس الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو الإقليم الذي ينتمي إليه الشخص، سواء أكان مستقلا أو موضوعا تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أم خاضعا لأي قيد آخر علي سيادته.

المادة السابعة :

كل الناس سواسية امام القانون ولهم الحق فى التمتع بحماية متكافئة عنه دون اي تفرقة ، كما ان لهم جميعا الحق فى حماية متساوية ضد اي تمييز يخل بهذا الاعلان وضد اي تحريض على تمييز كهذا .

العهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم٢٢٠٠ (د_٢١) المؤرخ فى ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٦تاريخ بدء النفاذ: ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ ، وفقا للمادة ٢٧

المادة (٣) من العهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بضمان مساواة الذكور والإناث في حق التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنصوص عليها في هذا العهد .

العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

أعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم٢٢٠٠ (د_٢١) المؤرخ فى ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٦

تاريخ بدء النفاذ: ٢٣ آذار/مارس ١٩٧٦ ، وفقا لأحكام المادة ٤٩

المادة (٣) من العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بكفالة تساوى الرجال والنساء في حق التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها في هذا العهد .

المادة (٦) فقرة (١) من العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

الحق فى الحياة حق ملازم لكل انسان . وعلى القانون ان يحمي

obeikandl.com

هذا الحق ولا يجوز حرمان احد من حياته تعسفا

البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بشأن تقديم شكاوي من قبل الأفراد ....

اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٠٠ ألف (د- ٢١) المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦. تاريخ بدء النفاذ: ٢٣ آذار/مارس ١٩٧٦ وفقا لأحكام المادة ٩.

البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بهدف العمل علي إلغاء عقوبة الإعدام ....

اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٢٨/٤٤ المؤرخ فى ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٩ .

دخل حيز النفاذ: في ١١ تموز/يوليو ١٩٩١، وفقا لأحكام المادة٨.

مفهوم التمييز ضد المرأة

هو أى تفرقة أو استثناء او استبعاد او قيد يفرض على المرأة بسبب الجنس بما يحول دون ممارسة المرأة لحقوقها الإنسانية وحرياتها الأساسية في مجالات الحياة كافة وبصورة متكافئة مع الرجل .

المادة (١) من اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) :

لأغراض هذه الاتفاقية يعنى مصطلح " التمييز ضد المرأة " أي

تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان أو الحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان أخر ، أو توهين أو إحباط تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها بصرف النظر عن حالتها الزوجية .

مواد الاتفاقية مقسمة الى اربع اجزاء

الجزء الأول : من المادة الأولى الى المادة السادسة	الجزء الثانى : يشمل ٣ مواد من ٧ الى ٩
م ٢ " أن الدول الاعضاء المنضمة الى الاتفاقية تتعهد بتجسيد مبدأ المساواه بين الرجل والمرأة فى دساتيرها وتشريعاتها الوطنية وتحظر كل عمل تميزى ضد المرأة . و المادة الثالثة والرابعة : توصى باتخاذ التدابير اللازمة للتعجيل باقرار مبدأ المساواه وتوصى المادتين الخامسة والسادسة باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على فكرة الدونية للمرأة	م٧ تتحدث عن تقرير حق الانتخاب والمشاركة فى صياغة سياسة الحكومة وشغل الوظائف العامة والمشاركة فى المنظمات و الجمعيات وتقرر المادة الثامنة اتخاذ التدابير لتمثل النساء فى المنظمات الدولية وتقرر المادة السابعة حق المراة فى اكتساب جنسيتها أو الاحتفاظ بها أو تغيرها وحقها فى ان يكتسب أطفالها جنسيتها

الجزء الثالث يشمل المواد من ١٠ الى ١٤ والمادة ١٠ تقضى بمساواة الرجل بالمراة فى التعليم والعمل ومن م ١١ ، ١٤ تتحدث عن اتخاذ التدابير اللازمة لإعطاء المرأة حقوق متساوية فى التعليم بجميع درجاته فى مجال العمل والضمان الاجتماعي	الجزء الرابع تتكون من المادتين ١٥، ١٦ المادة (١٥) تعيد الحديث عن حق المساواه امام القانون المادة (١٦) وجوب اتخاذ التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة فى الأمور المتعلقة بالزواج واختيار الزوج وتقرير حقوقها كوالده وأم

وبعد ما تعرفنا على مفهوم المواطنة المتساوية والياتها وانه لمن أفج مظاهر المواطنة غير المتساوية والتمييز بين الرجل والمرأة' ، حيث ان النوع الاجتماعي يظهر أكبر أنواع التمييز فى المواطنة ولهذا فانه يجب أن نتعرف ماهو الفرق بين الجنس والنوع والتفريق بينهما وأنماط عملهم واحتياجاتهم .

اختلاف الأدوار (الحقوق والواجبات والالتزامات) والعلاقات والمسؤوليات والصور ومكانه المرأة والرجل والتي يتم تحديدها اجتماعياً وثقافيا عبر التطور مفهوم أخر للنوع الاجتماعي التاريخي لمجتمع ما وكلها قابلة للتغير . مفهوم آخر :

" المواصفات الحضارية الثقافية والاجتماعية ، التي يتصف بها أي من نوعى الجنس البشرى . وتمثل هذه المواصفات نتاج عملية تاريخية

معقدة ، لذلك فهي حالة غير ثابتة ، أي هي قابله للتغيير حسب المكان والزمان ، عكس المواصفات البيولوجية التي لا تقبل التغيير .

obeikandl.com

أنماط العمل / الأدوار الاجتماعية

الدور الإنجابي :

يشمل كافة المهام والأنشطة التي تتم داخل الأسرة المعيشية بغرض رعايتها والحفاظ على أعضائها وعلى وجه خاص :

إنجاب ورعاية وتنشئة الأطفال وتحضير الطعام وجلب الماء وتسويق حاجات المنزل والأسرة والأعمال المنزلية والعناية بصحة أفراد الأسرة .

وفي المجتمعات الفقيرة غالباً ما تكون هذه الأعمال جهداً يدوياً ومرهقاً ويستهلك الكثير من الوقت .

وتنحصر مسئوليته بصورة شبة كاملة على النساء والفتيات في معظم المجتمعات .

والعمل الإنجابي له دور هام وحاسم في إعادة إنتاج وبقاء النوع البشرى ومع ذلك نادراً ما يعتبر عملاً حقيقياً .

الدور الإنتاجي:

يشمل المهام والأنشطة التي يقوم بها أفراد المرأة داخل وخارج المنزل لانتاج سلع او خدمات ذات قيمة تبادلية (عينية او نقدية) سواء كانت بغرض الاستهلاك (الشخصي أو الأسرى) أو للبيع في السوق .

للمرأة :

غالباً عملها الإنتاجي غير مدفوع الأجر .

عملها بأجر في الغالب محدد في أنماط معينة (سكرتيرات -

obeikandl.com

ممراضات – مدرسات ... الخ)

أجرها اقل في الواقع من اجر الرجال عن ذات العمل الواحد .

يقل وجودها في المواقع القيادية العليا .

اغلبهن يعلمن في القطاع غير الرسمي والهامشي .

غالباً ناتج عملهن لا يحتسب في الإحصاءات الرسمية الاقتصادية (غير مرئي)

للرجل :

يشكلون الغالبية العظمي من القوي العاملة في القطاع الرسمي (المنظم) .

يسيطرون على المواقع القيادية والوظائف العليا .

يعترف له دائماً بأنه عائل الأسرة حتى ولو كان عاطلاً او دخله اقل من دخل زوجته .

الدور المجتمعي:

هو المهام والأنشطة التي يقوم بها الرجال والنساء خارج المنزل تطوعاً لخدمة المجتمع المحلي أو تلبية أفراده .

وتزداد أهمية في حالات الأزمات أو تدني مستوى الخدمات او عجز الهيئات الحكومية على القيام بدورها انسحابها من القيام بهذا الدور .

يتفاوت قيام الرجال والنساء بهذا الدور من مجتمع إلى أخر

obeikandl.com

باختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والثقافية .

وعادة يتم بأشكال رسمية أو غير رسمية وغالباً من خلال **منظمات غير حكومية .**

الدور السياسي:

ويشمل المشاركة في صنع القرار السياسي والتخطيط ورسم السياسات والرقابة من خلال تمثيل نيابي (عضوية البرلمان) أو محلي (عضو مجلس مدينة او قرية)

تختلف مستوى مشاركة وفعالية الرجال والنساء من مجتمع لاخر باختلاف الظروف والنظم السياسية والقيم الثقافية والاجتماعية

احتياجات النوع الاجتماعى

الاحتياجات العملية	الاحتياجات الاستراتيجية
هي الاحتياجات التي يتطلبها الأفراد لتسهيل قيامهم بأدوارهم التقليدية .	هي الاحتياجات التي يتطلبها الأفراد لتحسين وضعهم ومكانتهم في المجتمع .
❖ لا تتطلب تغييرا في الأدوار التقليدية وتتمشى مع عادات المجتمع وتقاليده .	❖ توفير هذه الاحتياجات يمكن الأفراد من السيطرة على ظروف معيشتهم والعمل على تغييرها .
❖ تحتاج المرأة ألي الحصول على الموارد (مثل السكن	❖ تتعلق بالعلاقات بين الأفراد والجماعات وتستهدف تقليص

obeikandl.com

الاحتياجات العملية	الاحتياجات الاستراتيجية
والغذاء والمياه) لأداء دورها كأم والعناية بأسرتها . ❖ يسهل تعريفها لأنها الاحتياجات الأساسية والأولية للغالبية العظمى من الناس	الفجوة بين الجنسين في الحصول والسيطرة على الموارد . ❖ تعترف بأهمية الاحتياجات الأساسية وتتجاوزها للعمل على تغيير الظروف التي تعيق من إشباعها . ❖ يصعب تعريفها لأنها غير مباشرة كما يعسر الاتفاق عليه .

تلبية الاحتياجات

تلبية الاحتياجات العملية	تلبية الاحتياجات الإستراتيجية
❖ قصيرة المدى ومباشرة وتحقيقها قد يتسم بالوقتية أو الاستدامة . ❖ متفق عليها من طرف جميع أفراد الأسرة والحكومات والمنظمات الأهلية وحتى البشرية إذ أنها تخص بقاءها .	❖ طويلة المدى وتتطلب تخطيطا استراتيجيا . ❖ غير متفق عليها وتخضع للظروف و الأفراد والجماعات الذين يحددونها وكذلك الأولويات التي تتضمنها . يوجد تخوف منها لتعارضها مع

obeikandl.com

❖ لا يعارضها أحد لأنها تتطابق مع ما هو طبيعي	ثقافة المجتمع وتقاليده وهى تهدد كيان الأسرة والمجتمع

معالجة الاحتياجات

معالجة الاحتياجات العلمية	معالجة الاحتياجات الإستراتيجية
❖ توفير دخل للمرأة عن طريق قروض صغيرة لتنفيذ مشاريع تقليدية ❖ تخفيف عبء العمل عن المرأة بتزويدها بمضخة مياه في مكان قريب أو مطاحن قمح أو أفران منزلية بسيطة توفر لها الوقود . ❖ تحسين الصحة عن طريق توفير الخدمات ❖الرعاية الأولية ، خدمات تنظيم الأسرة ، والتثقيف الصحي وتوفير المياه النقية توفير فرص التعليم الابتدائي .	❖ ضمان الحصول على وسائل الإنتاج، وملكية الأرض، والمسكن ، ورأس المال، والقروض . توفير ظروف تسمح للمرآة بالاختيار الحر في مجال الصحة الإنجابية. ❖ توفير فرص عمل متساوية للنساء والرجال وتوفير التدريب والتأهيل اللازم كي يسمح للمرأة بالحصول على الوظائف في قطاع العمل المنظم وإتاحة الفرص للترقى الوظيفي والوصول إلى مراكز صنع القرار . ❖ تشجيع حصول المرأة على كل أنواع المعرفة بما في ذلك التكنولوجيا الصناعية وخدمات

obeikandl.com

معالجة الاحتياجات العلمية	معالجة الاحتياجات الإستراتيجية
	الإرشـــاد الزراعـــي ، والمعرفـــة بحقوقها القانونية . ❖ سـن وتنفيـذ القـوانين الـتي تضـمن المساواة والعدالة للمرأة . ❖ تشـجيع مسـاهمة المـرأة في الحيـاة السياسية . ❖ تشـجيع عمـل المـرأة في الجمعيـات الأهلية خاصة المعنية بحقوق المرأة وتمكينهـا اقتصـاديا واجتماعيـا وسياسيا .

أربعة صور حديثة للمواخنة المتساوية

١- الصـورة "الجمعيـة" حيـث تـدل المواطنـة ضـمنا علـى المشـاركة والخدمـة الاجتماعيـة مـن أجـل المنفعـة العامـة، مسـتندة إلى المرتكزات الأساسية للجماعة ومنها الثقافة والقيم الأخلاقية.

٢- والثاني هي "الصيغة الجمهورية المدنية" وتنصب فيها المواطنة على المشـاركة السياسـية، إذ لا تشـير المواطنـة هنـا إلى نظـام أخلاقـي أساسـي، أو إلى تجمـع أصـلي، ولكنهـا تشـير إلى فكـرة مسـاهمة المـواطنين في صـنع القـرار، وإضـفاء القيمـة علـى كـل مـن الحيـاة

obeikandl.com

العامة والجدل العام.

٣- "الليبرالية الجديدة" أو المفهوم التحرري للمواطنة، والذي ينظر إليها بوصفها وضعا قانونيا، ينحسر فيه المجال السياسي إلى أقل حد ممكن، من أجل منح الفرد أكبر قدر ممكن من الحرية. وفي هذه الحال يصبح المواطنون مبدئيا مستهلكين عقلاء للبضائع العامة، وتبقى المصلحة الشخصية هي الدافع الرئيسي المحرك للمواطنين.

٢- الصورة "الليبرالية الاجتماعية للمواطنة" وهى الصورة المسيطرة في معظم الديمقراطيات الغربية منذ أن الحرب العالمية الثانية. وتركز هذه الصيغة على حقوق الفرد مثل الحق في إبداء الرأي، والتصويت، والضمان الاجتماعي، مقابل الالتزام بدفع الضرائب، والالتزام بالتقدم إلى الوظائف، وقبولها في حال توافرها، بدلا من العيش عالة على معونة الدولة.

مفهوم الحرية الدينية

الحريَّةَ الدينيةَ هي حق إنساني. وهذه الحُريَّةُ تتطلب بأنْ يكونَ جميعُ الناسِ بمعزلٍ عن الضغطِ سواءٌ أتى من الأفرادِ أو من الهيئاتِ الاجتماعية أو أتى من أيّ سُلطةٍ بشريَّة، وهكذا ففي أمورِ الدينِ لا يجوزُ لأحدٍ أن يُكرَهَ على عملٍ يُخالفُ ضميرَه، ولا أن يُمنَعَ من العملِ، في نِطاقِ المعقولِ، وِفاقاً لضميرِهِ، سواءٌ كان عملُهُ في السرِّ أو في العَلانيّة، وسواءٌ كانَ فردياً أو جماعياً.

الديموجرافية الدينية

تبلغ مساحة البلد ٣٧٠٣٠٨ ميلا مربعًا ويبلغ عدد سكانها ٧٩ مليون نسمة، منهم حوالي ٩٠ في المائة من المسلمين السُّنة. ويشكل المسلمون الشيعة أقل من ١ في المائة من السكان. وتتراوح تقديرات نسبة المسيحيين بين ٨ و ١٢ في المائة، أو بين ٦ و ١٠ مليون نسمة، غالبيتهم ينتمون إلى الكنيسة القبطية الأرثوذكسية

الدستور وحرية العقيدة

يحوي الدستور عددا من النصوص التي تكفل المساواة بين المواطنين، وحرية الاعتقاد وأداء الشعائر الدينية، وضمان احترم الأديان والمعتقدات التي يؤمن بها المواطنون علي تنوعهم واختلاف قناعاتهم. تضمن الدولة-

- تكافؤ الفرص لجميع المواطنين"(المادة ٨)
- "المواطنون لدي القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة" المادة٤٠
- تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية" المادة ٤٦"
- "الحفاظ علي الوحدة الوطنية وصيانة أسرار الدولة واجب علي كل مواطن"(المادة ٦٠)

المادة الثانية من دستور١٩٧١

obeikandl.com

المادة الثانية من دستور١٩٧١ تنصّ على أن (الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع). و من المعروف أن أية تغييرات أو تعديلات على الدستور في أية دولة تهدف إلى تطويره لمجاراة المستجدات الدولية خاصة في ميدان حقوق الإنسان والمساواة بين كافة المواطنين وفتح أفاق واسعة للحرية الفردية طالما هي لا تخل بحرية الآخرين، إلا أن المؤسف أن بعض المواد في الدستور المصري قد تطورت في التعديلات إلى الأسوأ ومنها المادة الثانية، فقد كان دستور عام١٩٢٣ ، دستورا مدنياً يراعى الجانب الانسانى للمواطن المصري كمواطن بغض النظر عن دينه، فقد نصت المادة الثالثة من ذلك الدستور على أن المصريون لدى القانون سواء، وهم متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الأصل أو اللغة أو الدين). ولم يطرأ تغيير على هذه المادة في دستور ١٩٣٠و في عام ١٩٥٦ تم تغيير المادة الثالثة المذكورة لتنص صراحة على(الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية)، في حين أنه في دستور الوحدة بين مصر و سورية عام ١٩٥٨ في زمن عبد الناصر اختفت هذه المادة، لتعود صريحة في دستور عام ١٩٧١.

إجراءات الحصول على الاعتراف الرسمي

لكي يتم الاعتراف بجماعة دينية رسميًا، يجب عليها أن تقدم طلبًا إلى إدارة الشئون الدينية التابعة لوزارة الداخلية، التي تحدد ما إذا كانت هذه الجماعة في رأيها ستشكل خطرًا أو زعزعة للوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي أم لا. وتستشير إدارة الشئون الدينية شخصيات دينية رئيسية في البلاد، خصوصًا بابا الكنيسة القبطية الأرثوذكسية

وشـيخ الأزهـر. ويُرفـع التسـجيل إلى الـرئيس الـذي يصـدر مرسـومًا بالاعتراف بالجماعة الجديدة، وفقا للقانون ١٥ لعام ١٩٢٧. وإذا تجاهلت جماعـة دينيـة عمليـة التسـجيل الرسميـة، يخضـع أعضـاؤها للاحتجـاز، ويمكـن أيضًا أن يُواجه ويُلاحق مرتكبوهـا ويُعـاقبوا بموجب المـادة ٩٨ (و) من قانون العقوبات، التي تحظر "احتقار الأديان".

الحرية الدينية والشرعة الدولية

تحتوي جميع دساتير دول العالم تقريبا بنداً يتعلق "بحُرية الضمير والديانة".

- لقد جاء في الفقرة الثالثة من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة ذكر "الدين" إدراكا لحقيقة مُفَادها أن الحرية الدينية ذات تاريخ ملطخ بالدم والعنف

- تنص المادة الثانية من الاعلان العالمي لحقوق الانسان "على أن لكل شخص أن ينتفع بالحقوق وكل الحريات المعلنة في هذا الاعلان دون أي تمييز ولاسيما ما كان قائما على أساس من الجنس أو اللون أو النوع أو اللغة أو الدين".

- أما المادة ١٨ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان (١٩٤٨) وهي مخصصة بأكملها للمجال الديني فتقرر:- "لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين. وهذا الحق ينطوي على حرية تغيير الدين أو المعتقد وكذلك حرية اظهار دينه وابداء معتقده بمفرده أو في جماعة. وسواء أكان ذلك جهاراً أم خفية وذلك بالتعليم

والممارسات والتعبد واقامة الشعائر".

مواخذة الاقباط

أولا: حق بناء وترميم الكنائس

في عام ٢٠٠٥ أصدر الرئيس مبارك المرسوم ٢٠٠٥/٢٩١ الذي يخوّل ٢٦ محافظًا سلطة منح تصاريح للطوائف المسيحية التي تسعى إلى توسيع أو إعادة بناء الكنائس القائمة. وينص المرسوم على:

١- أنه يجوز للكنائس أن تقوم بالأعمال الأساسية للإصلاح والصيانة وفقًا لإشعار خطي يُقدم إلى السلطات المحلية.

٢- يجب على المحافظين أن يدرسوا جميع طلبات إعادة البناء أو التوسيع، والتي يجب أن تكون مدعومة بوثائق داعمة غير محددة، في غضون ثلاثين يومًا من تقديمها.

٣- لا يجوز رفض التصاريح إلا بحكم مبرر .

ثانيا : التمييز في المناصب العامة

لا يوجد مسيحيون يشغلون مناصب رؤساء أو عمداء جامعات عامة، ونادرًا ما ترشحهم الحكومة لخوض الانتخابات على قوائم الحزب الوطني (الحاكم). ولأول مرة منذ أكثر من ٣٠ عامًا، تم تعيين قبطي في عام ٢٠٠٦ محافظًا لمحافظة قنا من أصل ٢٦ محافظًا في البلاد. واعتبارًا من ٣٠ من يونيو من عام ٢٠٠٧، أصبح في مجلس الشعب ٦ مقاعد يشغلها مسيحيون (٥ معينون وواحد منتخب) من أصل ٤٥٤ مقعدًا؛ إضافة إلى ٦ مسيحيين (كلهم معينون) في مجلس الشورى الذي

obeikandl.com

يضم ٢٦٤ مقعدًا؛ و مسيحيين اثنين في مجلس الوزراء الذي يضم ٣٢ وزيرًا. يشغل المسيحيون أقل من ٢ في المائة من مقاعد مجلسي الشعب والشورى.

ثالثا: التمييز في وظائف القطاع العام

هناك ممارسات حكومية ضد المسيحيين في وظائف القطاع العام، وتعيينات الجامعات العامة، ومنعهم من الدراسة في جامعة الأزهر (وهي مؤسسة عامة تمولها الدولة). كما تُدفع رواتب أئمة المساجد من الأموال العامة ولكن لا ينطبق ذلك على رجال الدين المسيحي. وهناك عدد قليل من المسيحيين في الرتب العليا للأجهزة الأمنية والقوات المسلحة.

حلول مقترحة ومطالب مشروعة

- إلغاء هيمنة السلطة التنفيذية (سلطة المحافظين في منح تراخيص بناء وترميم الكنائس)، وتسهيل منح التراخيص.

- المساواة في بث البرامج الدينية الخاصة بهم من خلال وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة. إن خمسة عشر مليونا من الأقباط يعيشون في مصر و يدفعون الضرائب التي تنفق منها الدولة على الإذاعة والتليفزيون و بالتالي فمن حقهم أن يخصص لهم وقت للبث من خلال هذه الوسائل.

- الأقباط يطالبون بحرية العقيدة لكل المواطنين المصريين و يتضمن ذلك حرية تغيير الديانة. فالمسيحي يجد كل الترحيب و التشجيع للتحول إلى الإسلام و بالتالي فالمسلم يجب أن يكون لديه الحرية

obeikandl.com

في التحول إلى المسيحية إن أراد ذلك و لكن عادة ما يتعرض من يريد التحول إلى المسيحية للسجن و التعذيب.

- رفع خانة الديانة من البطاقات الشخصية و استمارات طلب الوظائف حتى لا تستخدم الديانة كأساس للتمييز ضد الأقباط.

- مراجعة المناهج الدراسية و التأكد من خلوها من الإساءة إلى المسيحية و المسيحيين بل بالأحرى أن تحث الطلاب على قبول و احترام الآخر.

- إن تكف وسائل الإعلام الحكومية بالكف عن توجيه حملات الكراهية ضد المسيحيين و نعتهم بالكفار مما يخلق جوا من التعصب يسهل أن تتزايد فيه أعمال العنف ض المسيحيين. و يجب على وسائل الأعلام أيضا أن تسمح بإذاعة برامج قبطية

- إنهاء التمييز ضدهم في التعيين في الوظائف و كذلك في الترقيات فمن النادر أن يعين المسيحي في وظيفة حيوية كوزير أو مسئول حكومي.

- إنهاء التمييز ضد الطلبة المسيحيين في القبول في المدارس التي تتحكم فيها الدولة. عدد قليل جدا من المسيحيين يسمح لهم بالالتحاق بكلية الشرطة و الكليات العسكرية. و عدد قليل جدا آخر من المسيحيين يسمح لهم بشغل وظائف المدرسين المساعدين فى كليات الطب و الصيدلة و الهندسة و كل كليات القمة.

- معاملة الأقباط باحترام و الحفاظ على كرامتهم داخل أقسام

obeikandi.com

البوليس و كذلك فيما تتضمنه عظات مشايخ المسلمين في الجوامع حيث أنه ليس هناك ما يبرر تحقير إنسان لمجرد اختلافه في الدين.

التمييز ضد البهائين

منع تسجيل البهائية في الأوراق الرسمية :

وقد امتنعت مصلحة الاحول المدنية من بداية الثمانينات عن إصدار بطاقات شخصية للبهائيين فلجئوا إلى المحكمة الإدارية العليا التي جاء في حكمها في ٢٩ يناير ١٩٨٣ " إن امتناع السجل المدني عن إعطاء بطاقة شخصية لمن يدين بالبهائية هو قرار إداري مخالف للقانون" .

وأضاف الحكم "ولا يكون للسجل المدني أن يمتنع عن إعطاء بطاقة شخصية لمن يدين بالبهائية ولا أن يغفل ذكر هذا الدين في بطاقة من يعتنقه ".

ويوضح بهائيون مصريون " أن أغلب إدارات السجل المدني امتنعت عن تنفيذ الحكم، واستمرت في إصدار البطاقات الشخصية للبهائيين مع وضع خط أمام خانة الديانة، وارتضى البهائيين هذا الحل ، مخافة التصعيد ضدهم من قبل أجهزة الدولة".

وما زالت الحكومة تصر على رفض منح المستندات المدنية، بما فيها بطاقات الهوية وشهادات الميلاد ورخص الزواج، إلى أعضاء الطائفة البهائية. في ١٦ من ديسمبر من عام ٢٠٠٦، أصدرت المحكمة الإدارية العليا حكمًا بنقض حكم محكمة أدنى، وقررت أنه لا يجوز تدوين الديانة البهائية في "خانة الديانة" في بطاقات الهوية. وفي مايو من عام ٢٠٠٦ استأنف وزارة الداخلية حكمَ المحكمة الإدارية الصادر في أبريل

obeikandl.com

من عام ٢٠٠٦ الذي أيد حق المواطنين البهائيين في الحصول على بطاقات الهوية وشهادات الميلاد مدونًا فيها الديانة البهائية. وتصر الحكومة على أن تحديد الهوية الدينية في بطاقات الهوية الوطنية أمر ضروري لتحديد القوانين التي تطبق في القضايا المدنية. وأوضحت الحكومة أن كل مواطن يجب أن يكون بحوزته بطاقة هوية جديدة بالكمبيوتر ابتداءً من ١ من يناير من عام ٢٠٠٧ وأن البطاقات الخطية القديمة لم تعد صالحة. ولكن في مايو من عام ٢٠٠٧ أعلنت الحكومة تأجيل هذا الشرط. وقامت الحكومة بإصدار جوازات سفر للمواطنين البهائيين وذكرت أنها مددت الموعد النهائي لاستخدام بطاقات الهوية القديمة كإجراء مؤقت حتى يناير من عام ٢٠٠٨. (جوازات السفر الوطنية لا تشير إلى الديانة.) ويجوز حبس المواطنين الذين لا يملكون مستندات هوية صالحة.

قضية الفنان بيكار :

وفي أوائل شهر فبراير ١٩٨٥ ألقت مباحث أمن الدولة بالقاهرة القبض على عدد من البهائيين على رأسهم الفنان التشكيلي "حسين بيكار" رسام الكاريكتير في صحف مؤسسة أخبار اليوم، وبعد عدة شهور أفرجت عنه المحكمة لكبر سنه رغم اعترافه بأنه "بهائي وأن ذلك مسجل في خانة الديانة ببطاقته الشخصية، و قوله إن البهائية ديانة مستقلة مثل الإسلام والمسيحية واليهودية، وكل الديانات الأخرى .

وفي عام ٢٠٠٤ ، صدر القرار رقم ٤٦ ، الذي قصر خانة الديانة في البطاقات الشخصية على أصحاب الديانات الثلاثة " المسيحية - اليهودية - الإسلام " أو أن تترك فارغة. ويعلق البهائيون بأنهم حرموا

نتيجة هذا القرار من استخراج أوراقهم الرسمية إلا إذا قبلوا بكتابة ديانة أخرى من الديانات الثلاث.

أصدر مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر في شهر ديسمبر من عام ٢٠٠٣. فتوى تعلن أن " الإسلام لا يقر أي ديانة أخرى غير ما أمرنا القرآن باحترامه، فلا ينبغي، بل يمتنع أن تكون في مصر ديانة غير الإسلام والمسيحية واليهودية لأن كل ديانة أخرى غير مشروعة ومخالفة للنظام العام". وطلبت الفتوى من السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية اعمال شئونها في هذا الأمر، ووصفت الفتوى المذهب البهائي بأنه وامثاله " من نوعيات الأوبئة الفكرية الفتاكة التي يجب أن تجند الدولة كل إمكاناتها لمكافحته والقضاء عليه".

وعلق البهائيون على تلك الفتوى بأن ديانتهم "لا تستمد شرعيتها من قبول بعض رجال دين مغاير لها، وإلا تم الصدام بين اتباع العديد من الديانات الأخرى، بل بقبول أنصار هذه الديانة لأحكامها، وأن الفتوى لم تذكر الموقف من بعض البهائيين الذين قدموا من دول أخرى لا تجرمها ، إذا ما شاءوا الإقامة في مصر و كان موقفهم القانوني سليما، هل يتم طردهم لكونهم يعتنقون المذهب البهائي، وماذا عن الأطفال الذين يولدوا لأبوين مصريين بهائيين، وماذا عن الأجيال التي نشأت لأسر مصرية تدين بالبهائية منذ دخولها مصر منذ ما يزيد عن ١٥٠ عاما".

وأضافوا أن الفتوى تساوي "ما بين من يتركون الإسلام لاعتناق ديانة أخرى، وبين من ولد لأبوين يعتنقان البهائية، ويقيم بمصر ، سواء ولد بها أو تجنس بجنسيتها".

المواخنة والخدمات

ما هى الخدمات؟

الخدمات هى تلك الموارد التى تقوم الحكومة بأدارتها وتوزيعها على الشعب ، وتتضمن تلك الخدمات المرافق والصحة والتعليم والاسكان وغيرها من الخدمات الاخرى الهامة .

اعتقاد خاطئ

تعتقد بعض الحكومات ان ما تقدمه من خدمات أساسية لمواطنيها وخاصة فى مجال التعليم والصحة ، انما هو (هبه) أو (منحه) اختارت طواعية ان تتحمل اعبائها المالية ولطالما اشتكى الوزراء وكبار المسئولين من ارتفاع ميزانيات هذه الخدمات.

والحقيقة ان تقديم هذه الخدمات ياتى فى اطار وفاء الدول بانفاق جزء من مواردها التى تاتى من الرسوم والضرائب التى يدفعها المواطنون لتمويل هذه الخدمات تخفيفًا لحدة الفقر ولاعادة توزيع الدخل بما يرفع مستوى الدخل الفعلى لمحدودى الدخل.فميزانيات تقديم الخدمات يمولها المواطنون انفسهم سواء عبر الضرائب او من خلال الرسوم المقررة لهذه الخدمات ، لأن الحكومة ليس لديها عمل يدر عليها ربحًا للإنفاق منه على الخدمات .

والحكومات ايضا تقدم الخدمات باعتبار الالتزامات الدولية الناشئة عن توقيعها على اتفاقيات دولية لعل اهمها العهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ومنذ صدور هذا العهد الدولى فى عام ١٩٦٦ والجدل حول

الخدمات التى تقوم الدول بتزويد المواطنين بها لم ينقطع بل ينتقل من مستوى الى آخر من الفهم والتطبيق .ففى بداية دخول العهد الى حيز النفاذ فى عام ١٩٦٧ ونتيجة لتداعيات الحرب الباردة آنذاك كان هناك من ينظر الى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية باعتبارها وسائل لتحقيق التنمية او النمو الاقتصادى او انها ليست سوى مطالب لاترقى الى المعنى الدقيق لمصطلح الحقوق .وفى الوقت الذى كان ينظر فيه الى الالتزامات الناشئة عن نفاذ العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية بوصفها (حقوق سلبية) ينبغى اعمالها على الفور مادامت لاتتطلب سوى وقف التدخل من قبل الدولة ، كانت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تصنف كحقوق ايجابية يمكن اعمالها تدريجياً بدعوى ان التمتع بها يرتبط بمدى توافر الموارد المالية اللازمة لتمويلها .وبعد ان وضعت الحرب الباردة اوزارها بدأ المجتمع الدولى فى التعاطى مع العهدين الدوليين السابقين باعتبارهما كلا واحدا او شرعة واحدة لحقوق الانسان دون اى فصل بين الالتزامات الناشئة عنهما .

النهج الحقوقى(امارتيا سين)

ووفقا للنهج الحقوقى الذى أخذ فى البروز منذ منتصف الثمانيات من القرن الماضى فقد اعتبرت الحقوق جزءاً من كرامة الانسان وهو يستحقها لا لسبب سوى كونه فرداً بغض النظر عن طبيعة التوجيهات والبرامج السياسية لأنظمة الحكم .ويلخص الخبير الاقتصادى (أمارتيا سين) القيمة الجوهرية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية الثقافية عبر مدخل القدرة بقوله " ان فكرة القدرة هى فى جوهرها فكرة الحرية "" ومعناها مدى الخيارات المتاحة لشخص ما فى تحديد نوعية الحياة التى يريد أن يحياها "" ومن ثم يجب النظر الى الفقر والحرمان الاقتصادى

على ضوء دورهما فى الحد من حرية الفرد فى ان يعيش الحياة التى يراها ذات قيمة "" حيث تحد الوفاة المبكرة من فرصة الفرد فى ان يعيش عمره الطبيعي "" كما أن الامية تحول دون التمتع بالقدرة على حرية القراءة والكتابة "" وهكذا فان التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تزيد من حرية الافراد بزيادة قدراتهم والارتقاء بنوعية حياتهم "

الحق فى السكن

يمكن تعريف الحق فى السكن بأنه "قدر مناسب من الخصوصية، ومساحة كافية، وأمن مناسب، وإضاءة وتهوية مناسبتان، وبنية تحتية أساسية كافية، وموقع مناسب فيما يتعلق بالعمل وبالمرافق الأساسية- كل ذلك بتكلفة معقولة".

وقد حددت لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى تعليقها رقم ٤ الصادر فى ١٢ ديسمبر ١٩٩١ بعض جوانب هذا الحق التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار وتشمل هذه الجوانب ما يلى:

١- الأمن القانونى للحيازة:

حيث ينبغى أن يتمتع جميع الأشخاص بدرجة من أمن الحيازة تضمن الحماية القانونية ضد الإخلاء القسرى أو المضايقة أو غيرهما من التهديدات. وينبغى بالتالى للحكومات أن تتخذ تدابير فورية تهدف إلى منح الأمن القانونى للحيازة للأسر التى تنقصها حاليا تلك الحماية.وينبغى أن تتخذ هذه الخطوات بالتشاور مع الأشخاص والجماعات المعرضة للانتهاك.

٢- إتاحة الخدمات والمواد والبنية التحتية

يجب أن يكون لجميع المستفيدين من الحق فى سكن مناسب إمكانية وصول دائمة إلى الموارد الطبيعية والمشتركة ومياه الشرب النظيفة والنظافة والتدفئة والإنارة والمرافق الصحية والغسيل ومرافق تخزين التغذية والتخلص من النفايات وتصريف المياه وخدمات الطوارئ.

٣- القدرة على تحمل التكلفة

ينبغى أن تكون التكاليف الشخصية أو المنزلية المصاحبة للسكن بمستوى لا يهدد بلوغ الاحتياجات الأساسية الأخرى وتلبيتها ، ويجب أن تكون إعانات السكن متاحة لأولئك الذين يكونون غير قادرين على الحصول على سكن بتكلفة معقولة وينبغى أن يكون المستأجرون محميين ضد مستويات أو زيادات الإيجار غير المعقولة.

٤- الصلاحية للسكن

يجب أن يكون المسكن المناسب قابلا للسكن وبعبارة أخرى يجب أن يوفر للقاطنين مساحة كافية وأن يحميهم من البرد أو الرطوبة أو الحرارة أو المطر أو الريح أو غيرها من الأمور التى تهدد الصحة والمخاطر البنيوية وناقلات الأوبئة ويجب أن تكفل سلامة القاطنين البدينة.

٥- السكن الذى يسهل الوصول إليه

يجب أن يكون السكن المناسب سهل الوصول لأولئك الذين يستحقونه. ويجب أن تعطى الجماعات المعوقة الوصول الكامل والدائم

obeikandi.com

إلى موارد سكن مناسبة وبالتالى فإن الجماعات المعوقة مثل الشيوخ والأطفال والمعوقين جسديا والمرضى فى نهاية المطاف وغيرهم من الفئات الضعيفة فى المجتمع يجب أن تؤمن لها درجة من الاعتبار فى مجال الإسكان وينبغى أن تأخذ قوانين الإسكان هذه الجماعات فى الاعتبار.

٦- الموقع

يجب أن يكون السكن المناسب فى موقع يمكن الوصول منه إلى خيارات العمالة، وخدمات العناية الصحية، والمدارس، ومراكز العناية بالطفل، وغيرها من المرافق الاجتماعية، وينبغى إلا يكون المسكن مبنيا على مواقع ملوثة ولا على مقربة من مصادر التلوث التى تهدد الحق فى صحة القاطنين.

٧- السكن المناسب ثقافيا

حيث يجب أن تعبر الطريقة التى يتم بها بناء المساكن، ومواد البناء المستخدمة ،والسياسات الداعمة لها عن الهوية والتنوع الثقافى.وينبغى للأنشطة الموجهة نحو التطوير أو التحديث فى قطاع الإسكان، أن تكفل عدم التفريط بالأبعاد الثقافية للإسكان.

من كل ما سبق يتضح لنا أن السكن المناسب ليس حقا واحدا فقط ولكن هناك مجموعة من الحقوق تشكل هذا الحق وهو حق مترابط إلى حد كبير مع الكثير من حقوق الإنسان الأخرى بحيث لا نستطيع أن نفصل إحدها عن الآخر فالسكن المناسب ليس أربعة جدران

ولكنه السكن الذى يكفل الكرامة الإنسانية لكل شخص سواء طفل أو امرأة أو رجل.

الحق فى السكن فى المواثيق الدولية

باعتماد الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى عام ١٩٤٨، انضم الحق فى السكن المناسب إلى المجموعة الدولية لحقوق الإنسان الواجبة التطبيق والمقبولة عالميا. ومنذ ذلك الحين أعيد تأكيد هذا الحق فى عدد كبير من الصكوك الإضافية لحقوق الإنسان المتعلق كل منها بجماعات مختلفة ضمن المجتمع.

ولا يقل عدد هذه الصكوك عن ١٢ نصا اعتمدتها وأعلنتها الأمم المتحدة، والتى تقر صراحة بالحق فى سكن مناسب.إن العديد من الصكوك التى تعترف بالحق فى سكن مناسب تصيغ هذا الحق بأنه يحق لكل فرد أن يتمتع به وهذا أمر هام، إذ أنه على الرغم من أن نصوصا أخرى تنص على الحق فى سكن مناسب فى سياق جماعات معينة، فإن الحق فى السكن المناسب هو فى النهاية حق كل طفل وامرأة ورجل فى أى مكان.

وتنص الفقرة ١ من المادة ٢٥ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان على ما يلى: "لكل شخص حق فى مستوى معيشة يكفى لضمان الصحة والرفاه له ولأسرته، وخاصة على صعيد المآكل والملبس والمسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق فيما يأمن به الغوائل فى حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتى تفقده

أسباب عيشه".

أما العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ١٩٦٦ فيحتوى على الأساس الأهم للحق فى السكن فى مجموعة المبادئ القانونية التى تضمنها القانون الدولى لحقوق الإنسان.وهو ما تجسد فى الفقرة ١ من المادة ١١ من العهد والتى نصت على ما يلى:

"تقر الدول الأطراف فى هذا العهد بحق كل شخص فى مستوى معيشى كاف له ولأسرته، يوفر ما يفى بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه فى تحسين متواصل لظروفه المعيشية. وتتعهد الدول الأطراف باتخاذ التدابير اللازمة لإنفاذ هذا الحق، معترفة فى هذا الصدد بالأهمية الأساسية للتعاون الدولى القائم على الارتضاء الحر".

وبالإضافة لهذين المصدرين فإن كل من إعلان الأمم المتحدة بشأن التقدم والتنمية ١٩٦٩ واعلان فانكوفر المتعلق بالمستوطنات البشرية ١٩٧٦ يعترف بحقوق كل فرد فى سكن مناسب.

الحق فى السكن واتفاقيات حقوق الإنسان الأخرى

يجد الحق فى السكن المناسب تأصيله القانونى فى الأتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى (المادة ٥ هـ)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ١٩٧٩ (المادة ١٤)، إعلان الأمم المتحدة لحقوق الطفل ١٩٥٩ واتفاقية حقوق الطفل ١٩٨٩ (المادة ٢٧)، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم ١٩٩٠ المادة ٤٣، التوصية ١١٥ الصادرة عن منظمة العمل الدولية عام ١٩٦١، واتفاقية حقوق اللاجئين لعام ١٩٥١. وبالإضافة إلى

ذلك فإن الحق فى السكن المناسب قد تمت معالجته فى العديد من القرارات المعتمدة من جانب جميع هيئات الأمم المتحدة الصانعة للقرارات، وعلى الرغم من أن هذه القرارات ليست ملزمة قانونا إلا أنها تقوم بوظيفة هامة ألا وهى وضع معايير مقبولة دوليا، هذا بالإضافة إلى التعليقات العامة للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثل التعليقين رقم ٤ ورقم ٧.

أنتهاك مبدا الحق فى السكن

أظهرت دراسة لمركز البحوث الجنائية والاجتماعية أن ١١ مليون مصري يعيشون في ٩٦١ منطقة عشوائية، منها ٨١ منطقة يجب إزالتها، و٨٨٠ منطقة يقترح تطويرها، بحاجة لأكثر من خمسة مليارات جنيه، بعدما ربطت بين تردي الأوضاع المعيشية لسكانها، وتفريخ الخارجين على القانون.

تقول الدكتورة ضحى عبد الغفار أستاذة الاجتماع بكلية البنات، جامعة عين شمس تذكر في دراسة لها أن مصر تضم ٤٣٤ منطقة عشوائية، وتختص القاهرة وحدها بـ٨٨ منطقة يسكنها حوالي ٥٠٪ من سكان القاهرة البالغ تعدادهم بين ١٧ إلى ١٩ مليون نسمة بحسب الإحصائيات الخاصة لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، وتقول الحكومة إن هذه المناطق تحتاج إلى ٣,٤٨٥ مليار جنيه مصري لإدخال المرافق الأساسية فقط إليه

واقع الحياة فى العشوائيات

- أصبحت العشوائيات أكبر بكثير من القدرات البشرية لأجهزة الأمن بسبب ضيق شوارعها وتلاصق مبانيها بما يحول دون دخول سيارات الشرطة والإطفاء والإسعاف، مما يؤدي إلي سقوط قتلى من المواطنين الأبرياء (تقرير للمجلس القومي للثقافة والفنون والآداب والإعلام.

- وكشفت دراسة لمركز بحوث الإسكان والبناء والتخطيط العمراني حول الإسكان العشوائي أن ١٨٪ من الأسر المصرية تعيش في غرف مشتركة وأن معدل التكدس يبلغ ٧ أفراد في غرفة واحدة بالمناطق العشوائية، فضلا عن اشتراك عشرات الأسر في دورة مياه واحدة الأمر الذي يعني غياب سياسة واضحة للإسكان.

- فمثلاً يسكن ١٥٠ ألف نسمة في مساحة لا تتجاوز ٣ كيلومترات مربعة، بمنطقتي «العسال» و«عزبة جرجس» بمنطقة شبرا، بمتوسط كثافة ٥٠ شخصا في المتر المربع بما يتناقض مع كافة المعايير الإنسانية للسكن.

المشكلات التى تعانى منها العشوائيات

١- يعانى سكان العشوائيات من نقص كبير من حقهم فى المأكل والمشرب والسكن والتعليم والصحة

٢- نقص الخدمات الرئيسية من مرافق ومؤسسات امنية وخدمية

٣- اصبحت تلك المناطق وكراً للعصابات الإجرامية ومراكز لتجارة

المخدرات والسلاح بما يهدد امن المواطنين فيها .

٤- اثبتت الدراسات ان معظم الارهابيين الذين شاركوا فى احداث عنف اتوا من تلك المناطق

٥- يتعرض غالبية تلك المناطق لانتهاكات امنية كثيرة ويتعرضون للاعتقال العشوائى والمعاملة اللا انسانية .

٦- ارتفاع معدل الفقر والمرض والأمية

الحق فى الخدمات الصحية

ما هو الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه؟

تقع فكرة وجوب تلبية الاحتياجات الصحية للأفراد في لب الدفاع عن حقوق الإنسان. وهي تشمل الحق في البقاء والحياة دون التعرض لمعاناة يمكن تلافيها.

- تقر المادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالحق في الصحة إذ تنص على أن:"لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفى لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية ..."

- وتعرف المادة ١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحق في الصحة باعتباره "... بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه."

تدهور الخدمات الصحية فى مصر

obeikandi.com

١- ضعف إنفاق الحكومة على هذا الجانب الأساسي في نشاطها اذ لا يتعدى ٣,٨ ٪ من الإنفاق الحكومي و٧٪ من الموازنة العامة للدولة ، بينما توصي منظمة الصحة العالمية بأن يصل الإنفاق إلى ١٠٪ من الدخل القومي و٥٪ من الإنفاق الحكومي .ويعتبر الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة ضئيلاً جدًا بالمقارنة بنظيره في الدول العربية ، فمثلاً يبلغ ١٢,٢٪ في لبنان، ٩,٥٪ في الأردن ، ٧٪ في جيبوتي ٥,٤٪ في تونس وفقاً لبيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام ٢٠٠٥. أي أن الوضع في جيبوتي أفضل من مصر.

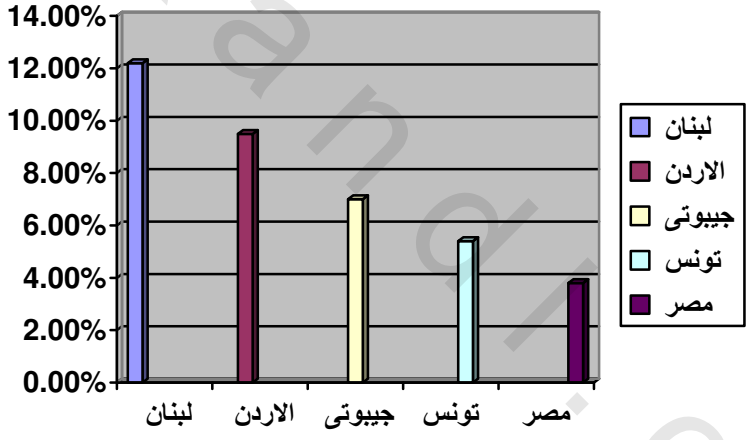

٢- يوجد في مصر ٢٧٤ طبيب لكل ١٠٠ ألف نسمة بينما تصل النسبة إلى ٤٩٣ طبيب في قطر، ٣٦٠ طبيب في ليبيا ، ٢٩٢ طبيب في تونس ، ٣٠٧ طبيب في العراق.أين نحن من الدول المجاورة.

٣- المستوى المحدود لانتشار الخدمات الأخرى وثيقة الصلة بالصحة مثل توفر المياه النقية للشرب وشبكات الصرف الصحي

obeikandl.com

والسكن المناسب والذي يؤثر عليها قطعا بالسلب،هذا بخلاف سوء التوزيع العام للثروة، وانعدام العدالة الاجتماعية، فالمدنية متميزة عن الريف والأحياء السكنية الغنية عن نظيرتها الفقيرة . وتوضح الأرقام ذلك

٤- تعتبر مشكلة تلوث ماء الشرب احدي المسببات الرئيسية لتدهور الحالة الصحية للملايين من الشعب المصري فطبقا لما ورد فى تصريحات د.محمود أبو زيد وزير الموارد المائية والري في احتفالية يوم المياه العالمي، ادى تلوث مياة الشرب الى وفاة ما لايقل عن ٥ملايين .

٥- يعيش حوالي ١٢٪من سكان المدن في الأحياء العشوائية الفقيرة بدون مصادر نقية للمياه.

٦- لا توجد شبكات للصرف الصحي في الريف المصري ، ومازال مرحاض الحفرة هو الوسيلة الأساسية المستخدمة.

٧- غياب مهمة العمل الوقائي وتدني العلاج على مستوى وحدات الرعاية الصحية الأساسية ولاسيما في الريف المصري.

٨- تدني مستوى الخدمات الصحية التي يتلقاها المواطنين من التأمين الصحي، فطبقًا لآخر دراسة أجراها مركز دعم المعلومات واتخاذ القرار بمجلس الوزراء حول أوضاع هيئة التأمين الصحي ومشاكل المنتفعين أظهرت أن ٥٩ ٪ من الشكاوى نتيجة إهمال بعض الأطباء والعاملين والتمريض، وأن ٣٣٪ منها بسبب سوء المعاملة و الرعاية الطبية والعلاجية ، و٢٠٪ بسبب بطء

الإجراءات

٩- تفشي الفساد المالي والإداري في قطاع الصحة، فطبقًا لآخر تقرير لمنظمة الشفافية العالمية احتلت مصر المرتبة ٧٢ في القائمة السوداء للفساد، وأكد التقرير أن مصر تنفق أقل من ٥٪من دخلها القومي على الصحة، وكشف التقرير عن وجود علاقة وثيقة بين الفساد المالي والإداري وبين الرعاية الصحية في العديد من الدول النامية ومن ضمنها مصر

obeikandl.com

المواخنة و الاعلام

قانون الصحافة

ينص قانون الصحافة رقم (٩٦) لسنة ١٩٩٦م علي ضرورة التزام الصحفي فيما ينشره بالمبادئ والقيم التي يتضمنها الدستور، ومنها المساواة وحرية الرأي والاعتقاد (المادة ١٨)، وبميثاق الشرف الصحفي (المادة ١٩)، ويلتزم الصحفي "بالامتناع عن الانحياز إلي الدعوات العنصرية أو التي تنطوي علي امتهان الأديان أو الدعوة إلي كراهيتها أو الطعن في إيمان الآخرين أو ترويج التحيز أو الاحتقار لأي من طوائف المجتمع" (المادة ٢٠) ويعاقب الصحفي الذي يخالف نص هذه المادة "بالحبس مدة لا تزيد علي سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد علي عشرة آلاف جنيه أو بإحدى العقوبتين"(المادة ٢٢) وينص القانون في المادة (٣٤) علي اختصاص "نقابة الصحفيين وحدها بتأديب الصحفيين من أعضائها". ويلاحظ بشكل عام أن النص الوارد في قانون الصحافة بشأن الطعن أو الازدراء بالأديان أكثر تحديدا وضبطا من النص الوارد في قانون العقوبات. فقد جعل قانون الصحافة "الطعن في إيمان الآخرين" في نفس المرتبة مع "امتهان الأديان"، وهي نظرة أكثر شمولا. يضاف إلي ذلك أن المقصود بالأديان في المادة (٩٨) و من قانون العقوبات هي "الأديان السماوية"، أوردها المشرع علي سبيل الحصر، في حين أن لفظ "الأديان" ورد في المادة (٢٠) من قانون الصحافة دون أن يتبع بوصف "السماوية"، وهو ما يعني أن هناك التزاما قانونيا قصده المشرع من الصحافة هو احترام كافة الأديان .

لم يحدث أن طبقت المادة (٩٨ و) من قانون العقوبات في الحالات الصارخة للازدراء بالمسيحية، ولم يحدث أن طبق قانون الصحافة في الأمر ذاته. الحالات التي طبقت فيها المادة المشار إليها من قانون العقوبات كانت بمناسبة إنكار الأديان بالمطلق، أو الإساءة إلي الدين الإسلامي في عمل أدبي أو فني...الخ.

نوعان من الاعلام

١- الاعلام الايجابى (اعلام المواطنة)

يقصد بإعلام المواطنة أن تجد هموم المواطن مساحة في وسائل الإعلام. وتتنوع هموم المواطن حسب موقعه الاجتماعي والديني والسياسي والثقافي في المجتمع. هناك هموم للفقراء، وهموم للمرأة، وهموم للمسيحيين، وهموم للعمال، .....الخ. من الطبيعي أن تجد كل فئات المجتمع مساحة تعبير عن همومها في وسائل الإعلام. وكلما وجد المواطن- العادي- مساحة تعبير ملائمة عن همومه في وسائل الإعلام كلما كان ذلك مؤشرا علي أن الإعلام ذات طبيعة ديناميكية تفاعلية مع المواطن.

٢- الاعلام السلبى

وعلي العكس مما سبق، هناك إعلام يلعب دورا ضد ثقافة المواطنة سواء بتجاهل هموم مواطنين في المجتمع، أو بتفضيل التعبير طبقيا أو سياسيا أو ثقافيا أو دينيا عن هموم مجموعات معينة من المواطنين دون غيرهم. وقد يصل الأمر إلي أبعد من هذا حين يوظف

الإعلام ذاته- كأداة صراع- سياسيا أو ثقافيا أو اقتصاديا أو دينيا، من خلال تأليب مجموعات من المواطنين علي بعضهم البعض، أو نشر ثقافة البغضاء في المجتمع، أو تصوير قطاعات من البشر علي نحو يجعل غيرهم من المواطنين يتعاملون بتسامي غير مبرر معهم.

تعاني الكثير من وسائل الإعلام في بلادنا من غياب الحياد بمعناه الإيجابي، فهي لا تتحيز للمصلحة الوطنية العليا، وتصد أي موجات تستهدف مجتمعاتنا ثقافيا، بالدفاع عن منظومة القيم الراسخة في نفوسنا وعقولنا، بل تتحيز لوجهة نظر السلطة والمتحالفين معها والمتحلقين حولها أو المنتفعين منها. **وغياب هذا اللون من الحياد في إعلامنا يعود إلى اربعة أسباب رئيسية:**

١ - هيمنة السلطة التنفيذية وفرض وصايتها على الإعلام، ويبدو ذلك في صور كثيرة تتجلى في فرض قيود على حرية الوصول إلى المعلومات وحرية تداولها وفرض قيود على حرية التملك وإصدار المطبوعات وعلى حرية التملك والبث الإذاعي والتليفزيوني وفرض الرقابة على المطبوعات الداخلية والقادمة من الخارج، وفرض قيود على حرية الطباعة والتوزيع والإعلان، وأخرى على حرية التنظيم المهني والنقابي والتحكم في ظروف عمل الصحفيين والإعلاميين من خلال قوانين جائرة تكرس مفهوم سيطرة الدولة وحرمان الأفراد من حق الاختيار. ويصل تدخل الدولة في بعض الدول العربية إلى حد الاحتكار والسيطرة الكاملة لكنه يقل عن ذلك كثيرا في بعض الأحوال حيث تراقب الدولة أداء المؤسسات الإعلامية عن بعد.

٢- مشكلة الحصول على المعلومات، فمن المنشأ توجد قواعد لتنظيم حرية تداول المعلومات وتحديد نطاق السرية التي قد تفرض على بعض المعلومات. ويكون حظر المعلومات في حدود معينة، تضيق ولا تتسع، نظرا لطبيعتها ويكون الحظر لفترة زمنية محددة وليس بصورة مطلقة. فالشفافية في نظم المعلومات هي الوسيلة الأهم في مكافحة حالات نشر أو إذاعة معلومات ناقصة أو مخالفة للحقيقة. وتضمن قوانين الدول الديمقراطية حماية الحقيقة ليس من خلال إنزال العقاب البدني بالأفراد وإنما من خلال فتح قنوات الحصول على المعلومات وإتاحة قنوات إضافية تضمن حقوق الرد والتصحيح وطلب الاعتذار، وتصل إلى طلب التعويض في حال وجود ضرر مادي أو معنوي ترتب على الخطأ.

٣- التذرع باعتبارات الحفاظ على الأمن القومي : فرغم القوة التي تتمتع بها وسائل الإعلام للعمل على تنمية الوعي الأمني، فإنها تبقى رهينة للمصادر التي تزودها بالمعلومات والتوضيحات والبيانات، والتي هي في الغالب الأجهزة الأمنية التي تمتلك البيانات والمعلومات. وفي ظل العولمة الإعلامية وانتشار القنوات الفضائية الإذاعية والتلفزيونية وشبكات الإنترنت العربية، وغير العربية لم يعد بمقدور أي دولة التحكم في سياسة إعلامها الأمني، كما كان سابقاً، إلا من خلال وسائلها الإعلامية المملوكة لها فقط والتي سوف يترتب عليها عدم مشاهدتها إلا في المناسبات الوطنية المهمة، لذا فالقيود الإعلامية أوشكت على التلاشي في ظل العولمة الكونية، وحل بدلاً عنها الانفتاح الإعلامي، وأصبح الحل الوحيد للحد من هذه المشكلة هو إيجاد

قنوات فضائية حديثة ومتطورة بأجهزتها ومعداتها وآلياتها وكوادرها البشرية المؤهلة والمدربة لكي تحاول منافسة القنوات الفضائية الأخرى، من خلال جذب أكبر عدد ممكن من المشاهدين، وبالتالي ضمان استمرار العمل الإعلامي قبل أن تصبح هذه القنوات مجرد تكملة عدد للقنوات الفضائية الأخرى.

٤- القيود الاحتكارية : فمصالح المالكين للهياكل الإعلامية باتت أحد أبرز مكونات الممارسة الإعلامية ، ومتطلبات التسويق الإعلاني هي من دون شك العنصر الأهم في رسم هوية البرامج التي تقدمها وسائل الإعلام ، وهذان البعدان : المال والإيديولوجيا ، يحدان في شتى أنحاء العالم من مساحة الحرية والديمقراطية في الإعلام المعاصر على حساب عاملين أساسين هما : حقوق المواطن المعاصر ، وحرية الصحافيين . فالمجموعات الاحتكارية تتصرف بوجودها في شركات الإعلام على أنه أحد ميادين الاستثمار التي تتوقع منها كسواها مضاعفة أرباحها وعائداتها ، كما أنها تستكمل عبرها دورة استثماراتها من خلال امتلاك أدوات التسويق والحماية المطلوبة لوجوه نشاطها الاقتصادي الأخرى ولشبكات الأمان السياسي التي تقيمها بتحالفات معلنة ، و بفعل تلك الشراكة العضوية بين المال والسياسة ، غالبا ما تتحول الملكية لوسائل الإعلام إلى أدوات تدخل وانحياز مباشرين.

اليات دعم المواطنة فى الصحافة المصرية

١- التوازن في عرض الأخبار الخاصة بقضايا المواطنة: وذلك بمراعاة سياسة النشر فيما يتعلق بالفقرات الدينية ومحاولة التوازن في تناول

قضايا الدين الإسلامي والمسيحي مما لا يغيب طرفاً وطنياً أصيلاً كذلك مراعاة الفئات الضعيفة والمهمشة والتأكيد على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتأثير على حقوق المرأة ودعم حرية الرأي والتعبير ومناهضة التعصب وضيق الأفق والدعوة إلى التسامح وقبول الآخر ودعم حقوق المواطنين والتوعية بمفهوم المواطنة الواسع.

٢- الرصد المستمر: تلعب الصحافة المحلية دوراً رصدياً لقضايا المواطنة في المجتمع وما تتعرض له وإصدار تحليل مضمون لما يكتب من قبل الخبراء والمواطنين والمفكرين ومواجهة الصحف التي تمس حقوق المواطنة، ودعوة نقابة الصحفيين أن تحاسب الصحفيين والصحف التي تتعدى على حقوق المواطنة، وأن تفرض عقوبات تأديبية لما في هذا الأمر من خطورة على الوطن ومستقبله.

٣- الدعوة والترويج : أن تقوم الصحف القومية والمستقلة والمحلية بتأسيس أبواب ثابتة في صحفها تعمل على دعم قضية ومفهوم المواطنة بأبعادها المختلفة وتكون هذه الأبواب منبر لدعم وعي المواطنين بكافة حقوقهم وكيفية المشاركة في الدفاع عنها وتنميتها والتفاعل الحر مع ما ينشر بصدد المشاركة في حوار وطني شامل لدعم المساواة بين جميع المواطنين.

٤- التدريب :قيام الصحف بمختلف الطرق وبالتعاون مع منظمات حقوق الإنسان على تدريب الصحفيين على حقوق المواطنة وذلك بشقين التدريب العملي الخاصة بالمهارات العملية لمهنة الصحافة وكيف يمكن استغلال الأساليب الحديثة والمتقدمة وثورة الاتصالات

والمعلومات في دعم قضية المواطنة في الصحافة المصرية والجانب الآخر من التوعية القانونية والدستورية والحقوقية والخاصة بمفهوم وقضايا المواطنة.

٥- الموضوعية والتبسيط: يجب ان تراعى وسائل الأعلام تبسيط المفاهيم المتعلقة بحقوق المواطنة وواجباتها للمواطن البسيط فى إطار من التجرد والموضوعية بعيداً عن أى تحيزات فكرية وأن تحرص على عرض مختلف الآراء والأتجاهات دون الوقوع فى الرؤية أحادية الجانب وأن تبتعد الفضائيات العربية الأخبارية عن الأنفعالية والمبالغة فى طرحها للقضايا المتعلقة بالمواطنة. كما أوصى المؤتمر بأهمية أن يكون للمؤسسات الدينية والمدنية والنقابات و الأحزاب دوراً فى إرساء قواعد المواطنة وكذلك السعى وراء تجديد الخطاب السياسى وتقديم الرأى والرأى الأخر.ضرورة إقامة مركز لقياس الرأى العام بجامعة أسيوط لدراسة إتجاهات المواطنين نحو القضايا المهمة .

الصحافة الاستقطابية

تعريف التحقيق الاستقصائى ؟

التحقيق الصحفي أو الاستقصاء هو: "التحري، والبحث والاستقصاء، في واقعة أو حادثة أو قضية أو مشكلة ومعرفة الأسباب، والدوافع الخاصة بها، والاستماع إلى كل الآراء، في هذه الواقعة، أو الحادثة أو القضية، محور التحقيق، وقد يصل المحقق إلى إصدار حكم في النهاية، وقد يكتفي بعرض جوانب هذه الواقعة، أو الحادثة أو القضية فقط".

وهـــو إحـــدى وســـائل الجريـــدة لممارســـة دورهـــا التفســـيري والاستقصـائي، وأداء مهمتهـا الرقابيـة الكاشـفة عـن نـواحي الخلـل، والقصـور، وسـوء الإدارة، والنقـد والتقـويم، وفقـاً لمفهـوم الصـحافة الليبرالية، ودور الصحافة المهم، في مراقبة البيئة.

وتـداخل وظيفـة التحقيـق الصـحفي، أو الاستقصـاء، مـع وظـائف أشـكال صـحفية أخـرى، فـإن التحقيـق يوظـف هـذه الأشـكال داخلـه، كأسـاليب لجمـع المـادة وكتابتهـا، خاصـة الحـديث الصـحفي، والصـور والرسـوم. وقـد ازدادت أهميـة التحقيـق الصـحفي، والاعتمـاد عليـه، في السبعينات، كمنافس للتغطية التليفزيونية المصورة، خاصة بعد تحقيق الـ Washington Post الشهير المعروف بفضيحة ووترجيت، التي تعد نموذجاً مثالياً للتحقيق الصحفي.

الفـت لوسـيدا س. فليسـون كتيبـاً لتعلـيم كتابـه التحقيقـات الاستقصـائية بعنـوان " إحفـر عميقـاً واطمـح عاليـاً " فـى كتيبهـا هـذا شرحت فليسون ان هـذا النـوع مـن الصـحافة لا ينحصـر بكشـف انشـطة الفساد والاجرام بل بالقصص التى تشـرح كيفيـة عمـل الانظمـة وفشـلها وتفسير المشـكلات الاجتماعية والاقتصادية المعقدة.

أما بالنسبة إلى العقبات التى يواجهها صحفيو الاستقصاء ؛ فتقول فليسون أن من الشائع فى الدول المتقدمة والـدول النامية وجـود نقـص فـى المعلومـات وصـعوبة الحصـول علـى الوثـائق ومعارضـة أصـحاب شـركات الاعلام نشر القصص المثيرة للجدل والخوف من العقوبة من قبل المصـالح السياسـية أو التجاريـة والتهديـدات للسـلامة الشخصـية والوقـت غـير

الكافى لإنهاء المهام وعدم وجود الميزانية الكافية للسفر أو للمصاريف والوحدة والارهاق والخوف من الفشل والدعاوى القضائية وعدم وجود العادة الاستقصائية

مبادىء الصحافة الاستقصائية

كيف تقرر البدء فى عمل قصة استقصائية ؟

ان العنصر الاساسى هو انتقاء او اختيار نوع الاعلام الذى سيتم نشر القصة فيه .ويميل الصحفيين الاستقصائيون الى اختيار الاعلام المطبوع لانهم يحصلون فيه على مساحة اكبر ووقت اكثر ولأن انتاج

مميزات الصحفي الاستقصائي

أن تكون مثابراً وذكياً ونزيهاً هي مواصفات يجب توفرها في كل صحفي، ولكن يجب أن تكون لديك ايضاً الرغبة الحقيقية في الوصول إلى استنتاجات وان تكون اميناً على ما يقوله لك الناس ومن يزودونك بالمعلومات لتكسب ثقتهم. كما أن عليك أن توسع من آفاق معرفتك بالقضية التي تستقصيها وكل ما له علاقة بها. وأفضل وسيلة لتوسيع المعرفة هي القراءة من اجل البحث عن الأدلة والوثائق والتمعن في محتوياتها وتدوين الملاحظات والأسئلة.

وقد يساعدك ايضاً أن تكون واضح التفكير، وان تركز على مشروعك دون الانشغال في أعمال أخرى، وان تفكر بشكل سريع وعميق، وان تمتلك سرعة البديهة وان تكون شديد الذاكرة وان تطرح في تفكيرك أسئلة مختلفة مثل أين؟ لماذا؟ كيف؟ متى؟ ماذا بعد؟ ما هذا؟

من شأن تفكيرك السليم وأسئلتك الدقيقة وشدة ذاكرتك أن توفر لك معلومات كثيرة تمكنك من الدخول في التفاصيل كأن تستذكر صوت شخص معين، أو حواراً ما دار مرة أمامك، أو مشهداً كنت قد نسيته، أو موقعاً معيناً، لتستجمع كل هذه العناصر للوصول إلى الاستنتاج الصحيح. هذا تماماً ما يفعله المحقق الشُرَطي.

ولعل شدة الذاكرة من أهم مميزات الصحفي المستقصي، لأنه بذلك يستطيع استرجاع بعض المشاهدات والأمور ذات العلاقة بموضوعه. وربما يعتمد في عمله كثيراً على الذاكرة وخاصة في الظروف التي لا يمكن له فيها أن يخرج دفتراً وقلماً ليدون الملاحظات أو مسجلاً لتسجيل حوار ما أو كاميرا التصوير لالتقاط صورة لدليل معين، لأنه بذلك يثير شكوك من حوله وقد يدخل في عملية "سين وجيم" لا داعي لها. في مثل هذه الحالات، عليك أن تدون ملاحظاتك فوراً بعد وصولك إلى مكان آمن، وقد يكون ذلك بعد ساعة أو يوم أو أسبوع، وبالتالي عليك أن تتذكر أدق التفاصيل.القصة فية لايكلف كثيراً عملى الاذاعات وخاصى التليفزيون. وبينما تقوم قناة مثل الجزيرة بتخصيص ميزانية

خطوات العمل الاستقصائى

١- افكار لقصص

يحتاج بعض الصحفيين للحصول على قصص للملاحقة ، وقد يعتمدون فى ذلك بالاعتماد على بعض المصادر التى تتبرع بأفكار او قصص مبنية على معلومات متوفرة لديهم . لكن على الصحفى ان يمتلك قدرا كافيا من المعارف التى تمكنه من التمييز بين القصص الواقعية

والقصص المضلله. قد يجد الصحفى الكثير من القصص المثيرة على شبكة الانترنت ، لكن هذا لايمكن ان يكون بديلاً للمعارف البشرية والرؤية بالعين وسماع التقارير والتدقيق الشخصى. وقد تكون التقارير الاعلامية والمنشورات واليافطات والملصقات والبريد الالكترونى والبرامج الثقافية نقطة انطلاق لقصة جديدة .

٢- الحصول على موافقة التحرير والميزانية

تثير قضية ما اهتمامك وحسك الصحفي، وتجد في نفسك الكفاءة لمتابعتها والبحث عميقاً في جذورها لتصل إلى الحقائق، وتأمل بذلك أن تفجر قضية تهم الرأي العام. تذهب إلى رئيس تحريرك وتطلعه على الأمر ليعطيك إشارة الانطلاق. يتردد رئيس التحرير ويحاول جاهداً أن ينهيك عن هذا العمل، لكنك تصر فيعطيك الضوء الأخضر، لكن ليس قبل أن ينبهك بالقول "ستتوقف عن متابعة القضية إذا ما أمرتك بذلك"، تجيبه "لا تقلق".

٣- مصادر المعلومات

هناك ثلاثة اشكال من المصادر التى قد يبنى الصحفى عليها قصته:

١- المصدر الاول : حين يحصل الصحفى على قصته بشكل مباشر نتيجة قيامة بالملاحظة فى موقع الحدث .

٢- مصدر ثانى: حين يقوم الصحفى بجمع معلومات من اشخاص كانوا فى موقع الحدث.

٣- المصدر الثالث: وهى القصص التى تصل الى يد الصحفى بعد تنقيحها عدة مرات، مثال على ذلك ان المرسل قد يحصل على معلومات اجتماع رسمى من طاقم العمل

٤- الوثائق

هناك عدد من الوثائق والتسجيلات الى يستعملها الصحفيون والتى يجب ان تكون واضحة وجاهزة للاستخدام منها:

دليل الهاتف، ودليل الجمعيات ، وسجلات الضرائب ،ووثائق الترخيص وسجلات البناء، وملكية السيارات ،وملفات المبيعات وسجلات الاجتماعات، وميزانيات الحكومة .

وقد نجد بعض البلدان التى يصعب فيها الوصول الى المعلومات لكن فى مثل هذه البلاد غالبا ما يعتمد الصحفيين على احصائيات المنظمات الغير هادفة للربح والمؤسسات الدولية والسفارات الاجنبية والمصادر السرية.

وتنقسم الوثائق الى قسمين :

أ - وثائق اولية: وهى سجلات موثقة يمكن للصحفى الاعتماد عليها والوثوق فيها مثل سجلات الولادة أو الوفيات، محاضر مجلس الشعب، تقارير مالية سنوية، مطبوعات، فواتير، تقارير طبية، محاضر المحاكم والشرطة، بطاقات الهوية أو جواز السفر، وغيرها من الوثائق.

ب- الوثائق الثانوية : وهي وثائق غير أصلية ثم نشرها في السابق ويتم الحصول عليها من الكتب، الصحف، المجلات، المكتبات، الأقراص المدمجة، شبكة الانترنيت، وغيرها.

حين يبنى الصحفى قصته على الالماحظة المباشرة تكون القصة جديدة ولكن حين لا يكون الصحفى او المراسل فى الموقع وتجمع المعلومات من اشخاص كانوا موجودين هناك ، تصبح القصة من مصدر ثان اة اخر. اما القصص من المصدر الثالث فتصل الى يد المراسل بعد ان يتم تنقيحها عدة مرات ، مثال على ذلك ان المرسل قد يحصل على معلومات اجتماع رسمى من طاقم العمل. ومن الضرورى ان يحدد الصحفى مصدر معلوماته مستعملاً أدق الطرق، ففى التقارير الاستقصائية يجب ان يتأكد المراسل او الصحفة من وضوح مصادره كى يحافظ على مصداقيته توكى يتجنب ومصادره اى ضرر. وهناك خطوة هامة يجب على الصحفى اتباعها الا وهى التحقيق من صحة البيانات التى حصل عليها حتى وان دعمها بمصدر ما، فهذا لايثبت ان هذه المعلومات صحيحة. لذلك يجب عبى الصحفى او المراسل ان يقوم بعمل تحقيقات روتينية لتأكيد صحة الاسماء والعناوين وأرقام التليفونات والفاكس وعناوين البريد الالكترونى وقواعد البيانات على شبكة الانترنت.

٥- الملاحظة المباشرة:

وهي من أقوى الوسائل التي يمكنك الاعتماد عليها في تحقيقك الاستقصائي. حاول دائماً أن تدرس وتلاحظ ما حولك، لأنك قد تكون

obeikandi.com

شاهداً على حادثة معينة أو دليل ما دون أن تدرك ذلك. وربما يلفت انتباهك امر قد لا يكترث له بقية الناس. وعند كتابتك النهائية للتحقيق الاستقصائي، صف ما شاهدت وما سمعت وما شممت، لان وصفك قد يكون له وقع اكبر من تصريح لمسئول معين، واجذب جمهورك من خلال عرضك لملاحظاتك الشخصية، فأنت كنت هناك وعليك أن تأخذ قارئك أو مشاهدك أو مستمعك إلى حيث كنت.

كما أن للملاحظة المباشرة الأولية من موقع الحدث مميزات مختلفة، منها انك تستطيع أن تكتب ملاحظاتك في اللحظة نفسها بينما ما زال المشهد حياً أمامك، إذا ما سمحت الظروف بذلك طبعاً. وخلال تواجدك في موقع الحدث حاول الحصول على اكبر قدر من المعلومات والمقابلات لشهود العيان، لأنك قد لا تستطيع ذلك فيما بعد، فالشهود يتفرقون ويكون عليك أن تبحث عنهم وعن أسمائهم وعناوينهم واحداً واحداً.

وتعزز الملاحظة المباشرة معلوماتك الأخرى، وقد تنتقل بمشروعك إلى مرحلة تالية، كما أنها تكون دليلاً قاطعاً على حدث قد ينكره المسئولون لاحقاً، لكنك كنت هناك ودونت ملاحظاتك وربما التقطت الصور وسجلت الأصوات. كما أن الملاحظة المباشرة تعزز لديك المعرفة، فعلى سبيل المثال إذا كنت تعد تحقيقاً استقصائياً عن مرض معين نتج عن دفن إسرائيل لنفايات ضارة في أراض فلسطينية، وكان عليك أن تشاهد تفاعلاً كيماوياً بين هذه المواد السامة وماء الشرب، فان خبير المختبر سيقوم بهذه التجربة أمامك، وبالتالي تتعزز نظريتك.

٦- **التقارير والأبحاث بمساعدة الكمبيوتر**

لا يمكن لاى عمل صحفى استقصائى ان يكتمل الا بمساعدة الكمبيوتر. ويمثل الكمبيوتر اداة فى غاية الاهمية للصحفى الاستقصائى وذلك للاسباب التالية:

١- يمكن الكمبيوتر الصحفيين من نشر القصص التى يطلبها القراء ولا يستطعون الحصول عليها بطريقة اخرى.

٢- يمكن الكمبيوتر الصحفى الذى يقوم بعمل تحليل التاريخ من الوصول الى كم هائل من القصص المثيرة للاهتمام .

٣- يساهم الكمبيوتر ايضا فى خلق ثقافة المراقبة او تحسينها. لإالعناصر هذه مثل قاعدة البيانات واوراق الحسابات تزيد عمق القصص وتفاصيلها مما يزيد من اهتمام القارىء.

ويجب على الصحفي إتباع إستراتجية في بحثهم الذي يتم على الانترنت . عليهم ان يعرفوا المعومات التى يبحثون عنها ووضع خطة لبحثهم واختيار الادوات الملائمة (دليل المواضيع او محركات البحث) وغيرها من المواقع ذات الصلة.

٧- **المقابلات**

المقابلات هي إحدى الأدوات الهامة التي لا غنى عنها فى الصحافة الاستقصائية . ولكى تكون المقابلة فعالة ومثمرة هناك عدة خطوات يجب ان يتبعها الصحفى قبل اجراء المقابلة وتتضمن:

obeikandi.com

١- ان يقوم بعمل بحثاً عن موضوع المقابلة وعن الشخص الذى سيجرى المقابلة معه كى يتمكن من طرح الاسئلة المناسبة وفهم الاجابات. .

٢- ان يقوم بتحضير قائمة مسبقة بالاسئلة التى سيطرحها.

٣- ان يتوقع رد فعل الشخص الذى سيقابله على اسئلة معينة وبخاصة اذا ما كان الموضوع حساساً.

٤- اثناء تحضير الاسئلة يجب عبى الصحفى ان يستعمل اكثر من طريقة لطرح السؤال بهدف انتزاع اجوبة تفيده فى تقريره الاستقصائى. وهناك عده اشكال من الاسئلة يمكن ان يستخدمها الصحفى وهى :

أ- الاسئلة المباشرة والتى تاتى حسب ما يرى المراسل انه موضوع المهمة

ب- الاسئلة المفتوحة وهى تلك التى لا تتطلب جواباً محدداً وقد تخرج ولا ينتج عنها رداً معينا وقد تخرج الصحفى عن موضوع المقابلة.

ج - الاسئلة المغلقة: وهى الاسئلة التى غالبا ما ينتج عنها جوابا محدداً ومختصراً. الا ان هذا النوع من الاسئلة قد يؤدى الى عكس النتائج المرجوة ويزعج المقابل فيطلب من الصحفى انهاء المقابلة.

وفى جميع الاحوال يجب على الصحفى ان يتعامل بحذر مع الاسئلة الصعبة التى قد يطرحها ، ومن المفضل الا يبداء الصحفى بالاسئلة الصعبة لكن عليه اولا ان يقوم " بكسر الجليد " بالمدح الناعم.

obeikandl.com

obeikandl.com

obeikandl.com

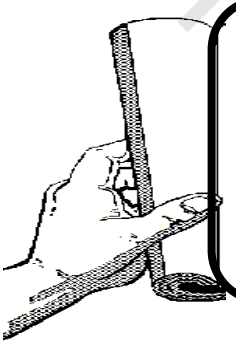

الفصل الثالث
الديمقراطية
والمواطنة المتساوية فى اليمن

obeikandl.com

obeikandl.com

الديمقراخية والمواخنة المتساوية فى اليمن

الديمقراطية تقترن بالمواطنة المتساوية، والديمقراطية دون مواطنة متساوية أراجيف لا فائدة منها. فالتطور الديمقراطي يجلب المنفعة للعدالة والحرية ومساواة المواطنين أمام قانون عادل وسليم يهدف إلى ضبط الحياة العامة والسكينة والوئام الاجتماعي.

فليس من مصلحة فئات قوية قد ألفت على عدم المساواة، أن يطبق مبدأ المساواة حتى في حدوده الصغرى. والمشكلة التي نعيشها في الديمقراطية الناشئة، أن الفئات الضعيفة لا تدأب لانتزاع حقوقها، ولا تدافع عن ما حصلت عليه من حقوق، بل تنتظر من ينتزع لها الحقوق، ومن يدافع عن حقها، وهذه إشكالية تندرج ضمن الإشكاليات المعوقة للتحول صوب الديمقراطية والمواطنة المتساوية.

إن المواد الدستورية والقوانين الخاصة بحقوق الإنسان والمواطنة المتساوية على علاتها، لو طبق النزر اليسير منها بنزاهة واستقامة، لأحدثت هذه التطبيقات تغيرات إيجابية في الواقع ولا طمأنت النفوس، وتعززت الثقة بالحراك صوب تحول ديمقراطي مفيد للمجتمع.

لقد أرقت العدالة والمواطنة المتساوية البشر على مر العصور، وكانت ولا زالت غاية يتعارك من أجلها الناس، وتشكل أساساً لاحترابات دامية من أجل إحقاق الحق ومساواة الناس في الحياة والحرية والعيش الكريم.

فاللامساواة قاعدة يعتاش عليها الجبابرة والمتسلطون وتستند على مداميكها الأنظمة القهرية، والتي أوغلت في الحط من شأن الإنسان وقيمه الحميدة.

إن المواطنة المتساوية قيمة إنسانية تتساوق مع الأنظمة الاجتماعية العادلة والفاضلة، فهي نقيض للأنظمة العبودية والقمعية، تتقاطع مع مبادئ الاسترقاق والإظهاد والظلم والإذلال.

إن العيش في أنظمة استبدادية ظالمة لفترة زمنية طويلة يؤدي بالبعض للاستسلام والرضوخ للواقع الكئيب ولا يرى البعض بصيصاً من النور في نهاية النفق.

يقول إحدى شخصيات رواية "عصفور من الشرق" لتوفيق الحكيم:

"لن يذهب الرق من الوجود... لكل عصر رقه وعبيده"، وأن "جنة الفقراء لن تكون على هذه الأرض، وأن "مشكلة الدنيا التي لا تحل [هي] وجود أغنياء وفقراء... من أجل هذه المشكلة وحدها ظهرت الرسل والأنبياء... إن أنبياء الشرق فهموا أن المساواة لا يمكن أن تقوم على هذه الأرض، وأنه ليس بمقدورهم تقسيم مملكة الأرض بين الأغنياء والفقراء، فأدخلوا في القسمة "مملكة السماء" وجعلوا أساس التوزيع بين الناس "الأرض والسماء معاً: فمن حرم الحظ في جنة الأرض، فحقه محفوظ في جنة السماء".

ففي اليونان القديمة خاصة في عهد بركليس (٤٦١- ٣٤١ ق.م)، مورست الديمقراطية، إلا أنها كانت منقوصة، فقد اقتصرت

على الأرستقراطيين من أسياد وأحرار، وحرمت على العبيد والمرأة والأجانب، والذين يشكلون أغلبية سكان أثينا. ونلاحظ أن هذه الديمقراطية لم تكن إنسانية في بعض جوانبها وسلوكاتها، ليس لأنها فقط مارست واعترفت بالعبودية، بل لأنها أعطت الحق في قتل أو نفي أصحاب العاهات الجسدية والعقلية والمشوهين والعجزة فأفلاطون (٤٢٧- ٣٤٧ ق.م)، الذي رفض الديمقراطية اليونانية، قد غالى في جمهوريته في المساواة ما بين طبقة الحكام والعسكر، وحرمها على الطبقات الضعيفة في المجتمع، فتلميذه أرسطو (٣٨٤- ٣٢٢ ق.م)، أنتقد أفكار أفلاطون عن المساواة واعتبرها خيالية وغير واقعية، وأكد أن الملكية الجماعية التي اقترحها أفلاطون، لن تؤدي إلى المساواة بين الناس وإنما إلى عدم المساواة، حيث أن الكسالى وغير الموهوبين سيتم مساواتهم بالنشطاء والمبدعين الموهوبين، الأمر الذي سيؤدي إلى قتل الحوافز والمواهب عند المبدعين وإلى انعدام الدافع الشخصي أو إضعافه، ومن ثم ستؤدي هذه المساواة إلى الفقر، علاوة على أن الطبقات العليا لن ترضى بالمساواة بمثل هذه الطريقة، وإن تساوى الناس في الملكية، ستظل الفوارق شاخصة في أفرع الحياة الأخرى.

لقد غالى أفلاطون في رسمه للمجتمع المثالي (مجتمع العدالة والمساواة)، بحيث يكون نظيفاً وجميلاً وخالياً من الشوائب والأمراض، ووصلت به المغالاة إلى درجة من العنصرية، حيث أكد أنه لا مكان في المجتمع للضعفاء والمشوهين و البلداء والمرضى والمعاقين، واقترح التخلص منهم، حتى لا يشوهون صورة المجتمع النقية والنظيفة.

ونلاحظ أن الفاشية الألمانية قد طبقت هذه الأفكار في ألمانيا

باتجاه خلق مجتمع نقي من الجنس الألماني الراقي:-

- في مايو ١٩٣٣م، حرمت النازية الإجهاض على النساء الألمانيات الأصليات ذوات الشعر الأشقر والعيون الزرقاء.

- في يناير ١٩٣٤م بدأت النازية تطهير أكثر من ٤٠٠,٠٠٠ شخص بما فيهم المرضى عقلياً والعاهرات والمجرمين، وبعض فقراء الناس السود من الألمان.

- في أغسطس ١٩٣٦م، أفتتح أول بيت لإنجاب العرق الألماني.

- في يوليو ١٩٣٨ ، صدر قانون جديد يقضي بتخفيض سن الزواج للنساء الألمانيات الأصليات إلى ١٦ سنة وتسهيل الطلاق من المصابين بالعقم.

- في أكتوبر ١٩٣٩م، دشن برنامج الموت الرحيم، حيث قتل أكثر ١٠٠,٠٠٠ معاق ومريض عقلياً.

- في يناير ١٩٤٢م، أعلن رسمياً عن القتل الجماعي المنظم لستة ملايين يهودي، كما استهدفت حالة القتل النازية أيضاً الناطقين باللغة السلافية والغجر والمخنثين وأنواع أخرى غير مرغوبة.

وفي السبعينات من القرن العشرين، أراد بول بوث في كمبوديا أن يخلق مجتمعاً نظيفاً، وأن يحرر المجتمع من المعوقات صوب تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع، حيث عمل باتجاه القضاء على الملكية بصورها المختلفة، وهجر عدة ملايين من الناس من المدينة إلى الريف، حيث كان يعتقد أنه بهذه الخطوات سيخلق مجتمعاً مثالياً نظيفاً يتسم

بالعدالة والمساواة بين أفراد مجتمعه، وفي سبيل المساواة قتل ما يربو على مليون شخص في إطار برنامجه الهادف إلى مساواة الناس في كل شيء، وعمل على إبادة المثقفين (غير الثوريين) من أطباء وعلماء ومترجمين، وفنانين وموسيقيين وشعراء...، من أجل خلق مجتمع ينعم بالمساواة.

وتشكل هذه القناعات امتداداً لأفكار المفكر الفرنسي جان جاك روسو (١٧١٢- ١٧٧٨م)، والبابوفيين في الثورة الفرنسية ، والذين لم يقدروا دور الفن والشعر والموسيقى والثقافة، حيث كانوا يعتقدون أن الثقافة والفن تولد عدم المساواة بين الناس في الأذواق والمواهب، ولذلك قالوا لتنتهي كل الفنون، إذا كانت تولد عدم المساواة بين الناس، ولم يقدروا العمل الذهني والكدح الفكرية، وكانوا يرون أن العمل الفكري غير مفيد للمجتمع، أما العمل العضلي، فهو مفيد للمجتمع.

فالمساواة غاية تطمح إليها المجتمعات الإنسانية المتحضرة، إلا أن التنطع في فهمها وتطبيقها بتعسف قد أضر كثيراً بمعانيها الإنسانية السامية.

فلا يقصد بالمواطنة المتساوية أن يتساوى الناس في المأكل والمشرب والملبس وفي الثروة والملكية، أو مساواة الناس في الأذواق والمواهب والملكيات والقدرات والكفاءات وإنما يقصد بها المساواة في الحقوق والواجبات في إطار الأنظمة والقوانين العادلة. أما المساواة الاقتصادية فهي غير معقولة ومضرة بكيان المجتمع.

فلقد نظر علماء الإسلام إلى المساواة باعتبارها أصلاً من أصول

الشريعة الإسلامية، راعته الشريعة وبرعاية ولاة الأمور، ويحملون الناس عليه، وكان مبنى الشريعة الإسلامية على أن المساواة هي الأصل، فإقامتها لا تحتاج لانتفاء الموانع ولا تحتاج إلى إثبات موجباتها ولا يحول دون إجرائها إلى وجود مانع معلل بعارض مؤقت أو دائم يبطل الأصل الذي هو المساواة وهو مبنى الشريعة... وكان هذا المعنى هو جوهر خطبة توديع نبي الإسلام (ص) لأمته:

"أيها الناس أن أباكم واحد وأمكم واحدة كلكم لآدم وآدم من تراب، لا فضل لعربي على عجمي، ولا عجمي على عربي، ولا أحمر على أسود، ولا لأسود على أحمر إلا بالتقوى".

إن مبدأ المواطنة المتساوية مصطلح رديف لمصطلح حقوق الإنسان، فهو يتناسل من مفهوم حقوق الإنسان وشديد الالتصاق به.

وجميع الناس خلقوا متساويين وقد وهبهم الله حقوقاً معينة لا تنتزع منهم.. ومن هذه الحقوق حقهم في الحياة والحرية والسعي لبلوغ السعادة. والحكومات إنما تنشأ بين الناس لتحقيق هذه الحقوق فتستمد سلطانها العادل من رضا المحكومين وموافقتهم. وكلما صارت أية حكومة من الحكومات هادمة لهذه الغايات، فمن حق الشعب أن يغيرها أو يزيلها وأن ينشئ حكومة جديدة، ترسي أسس تلك المبادئ. وان تنظم سلطاتها على الشكل الذي يبدو أنه أوفى من سواه لضمان أمنه وسعادته.

ولكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات، دونما تميز من أي نوع، ولاسيما بسبب العنصر أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو

الـدين، أو الـرأي سياسـياً أو غـير سياسـي، أو الأصـل الـوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أي وضع آخر.

فالناس متساوون: أمام القانون في اللجوء إلى المحاكم، في الحرية الشخصية والأمان والعيش الكريم، في حرية التنقل، وبناء الأسرة، والتملك، وحرية التعبير والفكر والعقيدة، وإقامة الشعائر الدينية، والمشاركة في إدارة شؤون المجتمع، وفي تقلد الوظائف حسب الكفاءة والموهبة وفي حق التملك والتصويت والانتخابات، وتحمل المسؤوليات المدنية والسياسية والاجتماعية والعلمية، وفي الأجر المتساوي، في العمل المتساوي، وفي الراحة والعمل، وأوقات الفراغ، وفي الصحة والتعليم والثقافة، وفي إنشاء التجمعات والأحزاب.

لقد نشأ المجتمع المدني الحديث من رحم المجتمع القديم، نشأ مع تطوره، فالعلاقات في المجتمع القديم، هي علاقات قرابة وقبيلة وعشيرة وطائفة ومذهب ومحله... في حين تحل محل هذه الأشياء في المجتمع المدني فكرة المواطنة، فتتكون العلاقة المركزية الأساسية حصراً أي يصبح المهم في المجتمع المدني هو إن الإنسان الآخر مواطن دون النظر إلى حسبه ونسبه أو قبيلته أو عشيرته أو منطقته، وهذه لها مجال آخر باعتبارات الحياة الخاصة لكن في الحياة العامة للمجتمع المدني فتصبح فكرة المواطنة هي الأساس وهي الفكرة الأساسية الحاسمة.

المواخنة المتساوية في النصوص الدستورية اليمنية:-

الديمقراطية والتعددية السياسية والمواطنة المتساوية، حديثة

العهد في مجتمعاتنا العربية المعاصرة، فقبل عقد من الزمن بدأت الإرهاصات الأولى للديمقراطية، عندما انهارت الأنظمة الشمولية في شرق أوروبا، وانتصرت القيم الليبرالية الديمقراطية، وتفاقمت أزمة النخب السياسية، وأصبحت في وضح حرج لا تحسد عليه، مع تفاقم المفاسد وتعثر التنمية وطغيان السلطة وتغلغلها في جميع أفرع الحياة تتصرف بمطلق الحرية بالثروات والموارد غير عابئة بالشعب، وزادت حدت العراكات والاحترابات الاجتماعية والسياسية، في وضع سعت فيه الماكينة الإعلامية الرسمية إلى تنصيع صفحات النخب السياسية، في ظل أوضاع متردية وكبت وقمع فاق التوقعات في غير قطر.

وفي غير مكان عبر مثقفون وأكاديميون عن أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، على النحو التالي:-

أ - غياب المشاركة السياسية من قبل الجماهير العربية في الحياة السياسية، إما نتيجة اللامبالاة السياسية وضعف الوعي السياسي، وإما عدم الثقة بالأنظمة السياسية، وإما نتيجة تضييق المشاركة السياسية من قبل هذه الأنظمة، وإما توافر هذه الأسباب مجتمعة.

ب- سيطرة الشخص الحاكم تسانده نخبة سياسية محدودة على مقاليد الأمور، وإحكام إغلاق الدائرة السياسية، بدرجة لا تسمح بدخول أية عناصر جديدة إلا في ظل ظروف وشروط بالغة التعقيد.

ج- الانفصال بين الحاكم والمحكوم، وعدم وجود تفاعل بين قيم وأمنيات ومطالب المحكومين، والسلوك السياسي للحاكم الأمر الذي يؤثر في مدى توافر شرطي الرضا والقبول بجانب

المحكومين، وهما الشرطان اللازمان لاستمرار الأداء السياسي للسلطة السياسية وفاعليته في المجتمع.

ذ- يؤدي وضع كهذا إلى اتجاه النظام السياسي إلى استخدام كافة أساليب العنف تجاه معارضيه الأمر الذي يؤدي إلى إهدار كافة الحريات والحقوق المتعلقة بالإنسان، كما يؤدي إلى اتساع دائرة العنف السياسي في المجتمع من قبل الجماعات السياسية النشيطة في المجتمع.

هـ- غياب المؤسسات الفاعلة القادرة على إعداد وتدريب وتجنيد المواطنين بالأسلوب الديمقراطي الذي يقوم على الحوار والمناقشة الموضوعية.

و- شيوع قيم الاتكالية والفردية والانتهازية السياسية في المجتمع.

ز- غياب البنى الاقتصادية والاجتماعية، والإطار الثقافي والفكري اللازمين للممارسة الديمقراطية.

ح- عدم الاعتراف بالتعددية السياسية، وعدم إمكانية تداول السلطة بأسلوب منظم.

والديمقراطيات الناشئة اليوم، بما صاحبها من حقوق وحريات ومواطنة متساوية، لم تكن امتداداً لتراكمات نضالية مطلبية للمجتمع المدني أفرزت في نهاية المطاف الديمقراطية، وإنما هي عبارة عن تفضل سلطوي للشعب، لقد جاءت الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة المتساوية بقرار سياسي، وفي ظل سيطرة شبه مطلقة للنخب السياسية

على الساحة الديمقراطية وأساليب وأدوات مختلفة في ظل ضعف مزمن للمعارضة السياسية والاجتماعية والثقافية، وتعاني المعارضة من أمراض وتأزمات عميقة، مكن السلطة من إدارة اللعبة الديمقراطية وتطبيق المواطنة المتساوية حسب مشيئتها.

إن تثبت الديمقراطية والمواطنة السياسية، يحتاج إلى فترة زمنية مديدة. حيث أن أوروبا الإقطاعية الحاملة جنين الرأسمالية لم تثبت الديمقراطية والمواطنة المتساوية إلا بعد أحداث درامية كان لها الفضل في تثبيت الديمقراطية الحديثة والمواطنة المتساوية. ففي فرنسا، فقد انتصرت الثورة بقيادة البرجوازية ونقل إليها مونتسكو فلسفة لوك فتصوغ دستورها الأول ١٧٩١م مقرراً ديمقراطية النخبة أو الصفوة: "إن الأمة التي تتبع فيها السلطات لا يمكن أن يمارسها إلا بواسطة مفوضين "المادة الثانية". وأقترح حق الاقتراع على من يكون مالكاً أو منتفعاً بملك يدر عليه دخلاً يعادل ١٥٠ يوم عمل. أما في الريف فاشترط أن يكون مالكاً أو منتفعاً بأرض تدر عليه الدخل نفسه أو أن يكون فلاحاً زارعاً لأرض تدر دخلاً سنوياً يعادل ٤٠٠ يوم عمل. أي كان على الفلاح أن يزرع أرض ثلاثة من الملاك المتمتعين بحق الاقتراع ويكون له حق الانتخاب.

وفي إنجلترا ظل حق التصويت، قاصراً حتى الثلث الأول من القرن التاسع عشر على الطبقة العليا، وجاء الإصلاح الانتخابي عام ١٨٣٢م في إنجلترا ليسمح للطبقة الوسطى بالمشاركة ولم يتمتع العمال بهذا الحق حتى نهاية القرن الماضي، وكان على النساء أن ينتظرن حتى

بداية القرن العشرين ليكون لهن الحق نفسه (الولايات المتحدة عام ١٩٢٠م، وإنجلترا ١٩٢٨م).

ويلحظ المتتبع تطور الديمقراطية الليبرالية في الدول الغربية ذاتها بين تطور الديمقراطية وتوسيع نطاق التمثيل وبين مستوى المعيشة والتعليم والصحة في هذه البلدان. ففي بريطانيا على سبيل المثال، شكل مجلس العموم البريطاني عام ١٨٣٢م من ٥٠٨ من ملاك الأراضي و ٨٣ من رجال المال و ١٠٠ من الجنود والبحارة والمحترفين. وفي عام ١٩٢٤م حصل اثنان فقط من أبناء الطبقة العاملة على مناصب وزارية. وحتى عام ١٩٠٦م كان أكثر من نصف أعضاء مجلس الوزراء ينتمون إلى الطبقة الأرستقراطية. وقبل عام ١٨٨٢م كان واحد فقط من أربعين من السكان يتمتع بحق التصويت وفي عام ١٩٢٩م أصبح لكل السكان البالغين حق التصويت، وقد مارس ٧٥ بالمائة من هؤلاء هذا الحق ممارسة فعلية ولم يكن أي من هؤلاء قد ترك التعليم قبل سن الرابعة عشرة، كما كان بعضهم قد بقى في التعليم حتى سن الثامنة عشرة. وفي عام ١٨٥١م، ومن بين ٥ ملايين طفل بريطاني ما بين الثالثة إلى الحادية عشرة، لم يتلقَ حوالي ٥٠ بالمائة تعليماً مدرسياً منتظماً، ولم يستمر في التعليم حتى سن الثالثة عشرة إلا ٢٥ بالمائة. فالمواطنة المتساوية شرط من شروط المجتمع المدني الحديث والذي تطور بالتدريج في المجالات المختلفة. فالنصوص الدستورية والقوانين قد ضمنت بوجه عام المساواة في الحقوق والواجبات بين أفراد المجتمع اليمني. ولعلنا لا نجانب الصواب إن قلنا، أن النصوص الدستورية والقانونية اليمنية، تعد متقدمة عن سواها من نصوص دستورية وقانونية في بلدان أخرى.

ولقد وردت المواطنة المتساوية في الدستور اليمني فيما يقارب عن ٢١ مادة، والتي تضمن المساواة والعدالة والحقوق الاجتماعية والاقتصادية المدنية والسياسية والثقافية للمواطنين دون تمييز ونورد بعضاً منها:-

- مادة (٤٠): المواطنون جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة.

- مادة (٤١): لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتكفل الدولة حرية الفكر والإعراب عن الرأي بالقول والكتابة والتصوير في حدود القانون.

- مادة (٤٢): للمواطن حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي في الاستفتاء...

- مادة (٤٧): أ- تكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية وتحافظ على كرامتهم.... ولا يجوز تقييد حرية أحد إلا بحكم محكمة مختصة.

ب- لا يجوز القبض على أي شخص أو تفتيشه أو حجزه إلا في حالة التلبس... وكل إنسان تقيد حريته بأي قيد يجب أن تصان كرامته ويحضر التعذيب جسدياً ونفسياً ومعنوياً ويحظر القسر على الاعتراف أثناء التحقيقات.

- مادة (٥٠): يحق للمواطن أن يلجأ إلى القضاء لحماية حقوقه ومصالحه المشروعة وله الحق في تقديم الانتقادات والمقترحات إلى

obeikandi.com

أجهزة الدولة ومؤسساتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

- مادة (٥١): للمساكن ودور العبادة ودور العلم حرمه ولا يجوز مراقبتها أو تفتيشها إلا في الحالات التي يبينها القانون.

- مادة (٥٢): حرية وسرية المواصلات البريدية والهاتفية والبرقية وكافة وسائل الاتصال مكفولة ولا يجوز مراقبتها أو تفتيشها أو إفشاء سريتها أو تأخيرها أو مصادرتها إلا في الحالات يبينها القانون وبأمر قضائي.

- مادة (٥٣): التعليم حق للمواطنين جميعاً تكفله الدولة...

- مادة (٥٤): الراعية الصحية حق لجميع المواطنين وتكفل الدولة هذا الحق...

- مادة (٥٥): تكفل الدولة توفير الضمانات الاجتماعية للمواطنين...

- مادة (٥٦): حرية التنقل... ولا يجوز إبعاد أي مواطن من الأراضي اليمنية أو منعه من العودة إليها.

- مادة (٥٧): للمواطنين في عموم الجمهورية بما لا يتعارض مع نصوص الدستور والحق في تنظيم أنفسهم سياسياً ومهنياً وثقافياً والحق في تكوين المنظمات العليمة والثقافية والاجتماعية والاتحادات الوطنية بما يخدم أهداف الدستور وتضمن الدولة هذا الحق كما تتخذ جميع الوسائل الضرورية التي تمكن المواطنين من ممارسته وتضمن كافة الحريات للمؤسسات والمنظمات السياسية والنقابية والثقافية والعلمية والاجتماعية.

obeikandi.com

- مادة (٧): حماية واحترام الملكية الخاصة فلا تمس إلا للضرورة ولمصلحة عامة وبتعويض عادل..

- مادة (١٢): يراعي فرض الضرائب والتكاليف العامة مصلحة المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين.

- مادة (٢٤): يقوم المجتمع اليمني على أساس التضامن الاجتماعي القائم على العدل والحرية والمساواة..

- مادة (٢٥): تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتصدر قوانين لتحقيق ذلك.

- مادة (٢٩): العمل حق وشرف وضرورة لتطور المجتمع ولكل مواطن الحق في ممارسة العمل الذي يختاره لنفسه في حدود القانون ولا يجوز فرض أي عمل جبراً على المواطنين إلا بمقتضى قانون، ولأداء خدمة عامة، وبمقابل أجر عادل وينظم القانون العمل النقابي والمهني والعلاقات بين العمال وأصحاب العمل.

- مادة (٣٠): تحمي الدولة الأمومة والطفولة وترعى النشء والشباب.

- مادة (٣١): النساء شقائق الرجال لهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله وتوجبه الشريعة وينص عليه القانون.

- فالمواطنة المتساوية ليست لدينا مشكلة نصوص دستورية أو قانونية، وإنما هي مشكلة تطبيق هذه النصوص في الواقع، فالنصوص تظل جامدة ولا معنى لها إن لم تبعث فيها الحياة والحركة والديمومة وتحول إلى قاعدة يستند عليها المجتمع في

حياته العملية.

وممارسات الإنسان لحقوقه وحرياته في مجتمع ما، لا يتحقق بمجرد النص عليها في دستور الدولة وفي القوانين. ولا تتحقق بمصادقة الدولة على اتفاقيات ومواثيق دولية بشأن تلك الحقوق والحريات. هذه الحقيقة لم يعلمنا إياها المنطق، بل واقع المجتمعات في كل مكان، ومن ذلك واقع مجتمعاتنا العربية

فمشهد الحياة اليومية مترع بالخروم والثقوب والتجاوزات للمواطنة المتساوية، وهذا ما تبرزه، الحياة بإيقاعها اليومي، فالمواطنة المتساوية لا يمكن أن يضبط إيقاعها إلا في مجتمع مدني قد ألف الحياة المدنية والسكنية والهدوء.

فالانقسامات الاجتماعية والفئوية والعشائرية والقبلية والعسكرية والمدنية، والانقسامات بألوان الطيف تساعد على بقاء المواطنة غير المتساوية.

إن الحديث عن المواطنة المتساوية في ظل وهن المؤسسات النظامية الرسمية، وانتقائية تطبيق القوانين واللوائح مسألة بحاجة إلى إعادة نظر.

المشكلة الكبرى التي يعاني منها المجتمع، هو أن الدستور والقوانين، قد أعطت أشياء كثيرة من الحقوق تعود بالفائدة للمواطنة المتساوية. ولكن العثرة العظمى أن هذه القوانين والمواد الدستورية لا تجد من يطبقها في الواقع، وإن طبقت فتطبق بانتقائية لصالح أفراد

وجماعات وتضر بأفراد وجماعات اجتماعية أخرى.

حقوق الإنسان في اليمن من الناحية النظرية تكاد تكون أحسن من غيرها في الدول العربية والإسلامية، فلدينا نصوص دستورية وقانونية تكفل للإنسان كامل حقوقه وحرياته، ولو رجعت إلى دستور الجمهورية لوجدت أنه قد كفل كثيراً من الحقوق والحريات، وكذلك بالنسبة للقوانين... وعلى سبيل الخصوص قانون "الإجراءات الجزائية"، وقانون "العقوبات"، وقانون "الانتخابات"، وقانون "الصحافة"، وغيرها من القوانين. بالإضافة إلى أن الجمهورية اليمنية قد نص دستورها على التزام الدولة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أما من الناحية العملية، فأن الانتهاكات كثيرة تتوالى يوماً بعد يوم من قبل السلطة والمعارضة على حد سواء.

وحتى لا نقفز فوق الواقع، هناك ملاحظة لابد من الجهر بها، هو أن الواقع معقد جداً، ولا يمكن تطبيق المواد الدستورية والقانونية في أوضاع مترجرجة دفعة واحدة، عند من لم يألفوا الدولة والقانون، في ظل عدم بسط الدولة لسيادتها على كامل التراب، حيث لا زالت المؤسسات النظامية الرسمية غير متواجدة في أماكن مختلفة.. المهم وما في الأمر أنه لو طبقت فقط بشكل حضاري سليم ١٠٪ من النصوص الدستورية والقانونية الخاصة بالديمقراطية والحريات العامة والمواطنة المتساوية لعمت الفائدة الجميع.

إن تطبيق المواطنة المتساوية بشكل متدرج بخطى بطيئة غير متسرعة مع إتقان هذه الخطوات، والانتقال من مرحلة إلى أخرى بتأنٍ، لأعطت ثماراً طيبة.

فعُمان والتي بدأت خطواتها صوب النهج الديمقراطي في نوفمبر ١٩٩١م بإنشاء مجلس الشورى العُماني، تتطور الخطوات الديمقراطية ببطئ وبشكل متدرج، ولا تتم الانتقال من ممارسة ديمقراطية إلى أخرى إلا بعد إتقان الأولى، وهذه خطوات سليمة.

فعلى الرغم من الظروف الاجتماعية لهذا المجتمع المتعدد قبلياً، والذي ما زالت التقاليد القبلية راسخة في جذوره، وعلى الرغم من التفاوت في المستوى الثقافي مقارنة بدول خليجية أخرى متقدمة في هذا المجال كالبحرين والكويت، إلا أنه تفوق عليها من حيث اعترافه بحق المرأة في المشاركة السياسية. وفي مبادرة جديدة على طريق الإصلاح السياسي قام السلطان قابوس في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦م وللمرة الأولى بإصدار النظام الأساسي للدولة الذي هو بمثابة دستور للدولة ويتكون من ٨١ مادة تنظم الحكم والمؤسسات والحقوق والواجبات

فالخطوات الهادئة والمدروسة للديمقراطية والمواطنة المتساوية هي أكثر إيجابية، من أن نعطي كل شيء للمواطنين ولا يتحصلون إلا على نزر يسير من هذه الحقوق والحريات والمواطنة المتساوية.

المعوقات فى تطبيق المواخنة المتساوية:-

لا شك أن السلبيات كثيرة في وطننا العربي، ولكن وسط هذه السلبيات توجد نقاط مضيئة في الممارسة السياسية في هذه البلد أو ذاك، والموضوعية العلمية تتطلب من الكاتب أو الباحث المتخصص ألا يبقى أسير أيديولوجية اليأس والإحباط ومنطق التخوين، وفي الوقت نفسه ألا يتحول إلى متملق وبوق للسلطة، فما بين الحدين من مستويات متعددة من

التحليل والمقارنة للظواهر السياسية.

فلو لا الديمقراطية التعددية السياسية لتعذر علينا اليوم الحديث بصوت عال عن المواطنة المتساوية وعن الخروقات والانتهاكات لحقوق الإنسان، فالتعبير عن الرأي بحد ذاته نصر للحرية والديمقراطية في بلادنا. فرغم المناكفات والمماحكات المختلفة والالتفافات، إلا أن هذا لا يطمس الجوانب الإيجابية في حياتنا المعاصرة، وما أحدثته من تأثير قد لا تكون نتائجه ملموسة في المنظور القريب.

فالتجربة الديمقراطية اليمنية تساوقت مع الوحدة اليمنية وفي سياق عقد كامل من التجربة الديمقراطية يصعب إعطاء رأي نهائي عنها، فنشاهد الآن حالة مخاض عسير نأمل أن يؤدي إلى مزيد من تجذير الحياة الديمقراطية.

صحيح أنه لم يحدث ارتداد جذري عن الخيار الديمقراطي، لكن العملية الديمقراطية ظلت أسيرة الحدود والمبادرات والمواقف السياسية الفوقية للدولة، دون أن تسندها موازين قوى ضاغطة ومرجحة بحيث تكرس وتعمق العملية الديمقراطية.

ومما لا جدال حوله أن أفضل سبل التعبير السليم عن التعددية في مجتمع ما، هو الاعتراف بوجودها، وفتح سبل العمل السياسي المشروع أمامها. وهذا الاعتراف يقتضي قبول التعددية التقليدية والحديثة، والاعتراف بوجود القوى المعبرة عن التعدد، وتشكيل الأحزاب والحركات السياسية وجماعات المصالح وقوى الضغط للتعبير عن

أراءها والدفاع عن مصالحها بشكل علني سلمي مشروع يكفله الدستور. وهذه ميزة النظام الديمقراطي من حيث أنه نظام واقعي لا يتعالى على حقائق التركيبة الاجتماعية، يعترف بالواقع ويتعامل معه سعياً إلى تطويره في المستقبل.

فالتجربة الديمقراطية اليمنية ما بعد الوحدة اليمنية (١٩٩٠م)، قد فتحت مجالاً للحرية والانفتاح والتعددية الحزبية والاجتماعية والثقافية، على عكس ما كان موجوداً قبل الوحدة، حيث احتكر العمل الحزبي في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (الجنوب)، الحزب الاشتراكي اليمني، وفي الجمهورية العربية اليمنية (الشمال)، المؤتمر الشعبي العام، وقد حرمت الحزبية والتعددية السياسية.

وقد دعم ذلك النفي للعمل الحزبي بنص دستوري حددته دساتير الشطرين في المادة رقم (٣٧) من دستور ١٩٧٠م في الشمال والمادة رقم (٣) من دستور ١٩٧٨م في الجنوب.

ومع بزوغ فجر الوحدة اليمنية ظهرت في الساحة اليمنية قرابة ٦٠ حزباً سياسياً، غير أن قرار التعددية ترافق مع بروز ظاهرة يمكن تسميتها (ظاهرة التضخم الحزبي) ، ليصل عدد الأحزاب السياسية في يوليو ٢٠٠٠م ٢١ حزباً سياسياً مصرح له بالنشاط رسمياً.

ولقد وصل عدد الأحزاب والتنظيمات والمنظمات الاجتماعية والمدنية والأهلية والتعاونية والمهنية والحرفية والغُرف التجارية عام ١٩٩٩م إلى ٢١٢٧

وأطلقت حرية الصحافة والتعبير والنقد حيث وصل عدد الصحف والمجلات إلى ٧٣ صحيفة ومجلةولقد تم تثبيت الحرية والديمقراطية والمواطنة المتساوية في الدستور والقوانين، ولأول مرة يقام في اليمن الموحد دورتين انتخابيتين تشريعيتين في أبريل/٩٣م، أبريل/٩٧م، والانتخابات الرئاسية في سبتمبر ٩٩م، وتم إطلاق الحريات المدنية العامة بشكل عام مع وجود منغصات واحتراسات وعثرات في هذا المضمار.

ومما لا شك فيه، أن هناك معوقات كثيرة تحول دون ممارسة الديمقراطية والمواطنة المتساوية في الجمهورية اليمنية مثل الأمية، وتخلف المجتمع، وضعف القاعدة المادية والتكنيكية، وسيادة العادات والتقاليد الموروثة بطابعها السلبي، والتراث الشمولي، وسيادة مبدأ الغلبة في الحياة اليومية، وضعف الثقافة الديمقراطية، ضعف المعارضة ومؤسسات المجتمع المدني، ضعف مؤسسات الدولة.

فلا يمكن آن نتصور أن مجتمعاً قد تطبع على الشمولية، والأُحادية، واللون الواحد، أن ينتقل بسهولة إلى فضاء الديمقراطية والتسامح والمواطنة المتساوية دون معوقات وارتجاجات وهزات عنيفة في أحايين أقل.

لقد تميز وضع الدولة في الوطن العربي، كما في الحاضر بنفي "الشريك" في الحكم. إن الإيمان بوحدانية الإله هو حجر الأساس في عقيدتنا الدينية، وهذا ما يجب أن نحافظ عليه، ولكن مع الإيمان بأن كل شيء بعد الله متعدد ويجب أن يقوم على التعدد وفي مقدمة ذلك

الحاكمية البشرية التي يجب أن نسلب عنها سلباً قاطعاً باتاً صفة الوحدانية. إذاً فمادمنا نحن العرب والمسلمين لا نؤمن بضرورة قيام الشريك في الحكم والسياسة إيماننا بضرورة نفيه من ميدان الألوهية والربوبية فأننا لا نستطيع أن نعطي الديمقراطية معنى ولا مضمونها أبعاداً فكرية واجتماعية واضحة.

وفي هذا السياق نبسط أهم معوقات تطبيق مبدأ المواطنة المتساوية:-

١- النظام والقانون:-

لقد كان المفكر اليوناني سقراط (٤٦٩- ٣٩٩ق.م)، ضد نظرية الحق للأقوى لكليكليس والتي تعطي الحق للأقوياء في استرقاق الضعفاء، وامتهان حريتهم وكرامتهم والسيطرة عليهم، وتمنح هذه النظرية الحق للقوي في أن يطلق عنان رغباته وشهواته وإشباعها حسب هواه، ودون ضوابط أو قوانين حيث أكد السوفسطائيون وكليكليس من أن القوانين هي من صنع الضعفاء. وعليه فالمواطنة كانت عند سقراط متلازمة بالقوانين والتقيد الحرفي بتطبيقها، حتى لا تتحول الحياة إلى غوغائية وعبث. وكان وفياً لمبادئه وقيمه حتى آخر رمق في حياته.

فعندما حكمت عليه المحكمة بالموت لأنه أفسد شباب أثينا بأفكاره وتعاليمه النيرة، رضى بالحكم ورفض الهروب من السجن، واعتبر حكم المحكمة لا رجعة فيه، فكيف لأحدٍ طبع مُريديه على احترام النظام والقانون أن يتراجع عن مبادئه، فتجرع السم

ومات.

فسلطة المؤسسات الحديثة، لم تثبت إلا في عهد الديمقراطيات، والتي بدأت تتبلور بشكل تدريجي مع فكرة العقد الاجتماعي، ففكرة العقد الاجتماعي والتي بسطها جان بودان (١٥٣٠- ١٥٩٦م)، التوزياس (١٥٥٧- ١٦٣٨م)، وغروتياس (١٥٨٣- ١٦٢٤م)، توماس هوبز (١٥٨٨- ١٦٧٩م)، جان لوك (١٦٣٢- ١٧٠٤م)، وجان جاك روسو (١٧١٢- ١٧٧٨م)، تنطلق من المفهوم التالي وهو أن تطور الحياة في العصر الطبيعي أوجد ظروفاً اضطرت الجماعة لأن تتفق فيما بينها لإقامة نوع من التنظيم يؤمن لها الاستقرار والأمن وبهذا الاتفاق أو العقد وجد التنظيم السياسي...

لقد كان لفكرة العقد في العصور الحديثة وخاصة في القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر، أثراً كبيراً في التحطيم النهائي لنظرية الحق الإلهي في السلطة السياسية وأوجد المفكرون السياسيون بفضلها تفسيراً مدنياً للسلطة السياسية أساسه الإنسان الفرد وحقوقه في المجتمع السياسي للدولة.

فلقد تطورت الدولة بمؤسساتها من سلطة الكنيسة في العصر الوسيط إلى السلطة الزمنية، ومن ثم إلى سلطة المؤسسات الديمقراطية الحديثة. فمع تطور الدولة بأجهزتها المختلفة تتطور الديمقراطية، ولا يمكن للديمقراطية أن تتقوى إلا في ظل دولة المؤسسات، دولة النظام والقانون، فمن الممكن وجود الدولة بدون مواطنة متساوية، ولكن من العسير تطبيق المواطنة المتساوية بدون المؤسسات الديمقراطية للدولة.

سمات دولة المؤسسات :-

١- وجود دستور للدولة، ٢- الفصل بين السلطات، ٣- خضوع الإدارة للقانون، ٤- تدرج القواعد القانونية، ٥- الاعتراف بالحقوق الفردية، ٦- تنظيم رقابة قضائية.

فيتعذر الحديث عن المواطنة المتساوية والأمن والاستقرار والتنمية والعدالة في ظل غياب دولة المؤسسات، لأن الفوضى على حد تعبير المفكر العربي عبد الرحمن أبن خلدون (١٣٣٢- ١٤٠٦م)، مهلكة للبشر مفسدة للعمران.

إن ما يميز مؤسسات الدولة بهيئاتها المختلفة في اليمن:-

- ضعف فعالية المؤسسات.
- تركز السلطة في مركز واحد.
- ضعف تطبيق الأنظمة والقوانين.
- تدامج السلطات المدنية والعسكرية وعدم فصل تداخلها.
- ضعف المؤسسة التشريعية والقضائية، والتهام السلطة التنفيذية لسلطات المؤسسات التشريعية والقضائية.
- عدم تطبيق مبدأ الثواب والعقاب إلا فيما نذر.
- الفساد والارتجال وانتشار المحسوبية، والانتهاك المتكرر لمبدأ المساواة.

obeikandl.com

- انتهاب المال العام من قبل شخصيات رفيعة، شجع على انتهاب المال العام في المراكز الوسطى والدنيا للسلطة.

- إهدار الكفاءات والموارد، وتركيز المؤسسات على الجباية والضرائب من المواطنين بطرق غير مشروعة.

- ضعف سلطة القضاء والضبط القضائي وانتشار المفاسد فيها.

- شخصنة الوظيفة والأداء في المؤسسات وسيادة المزاجية في الأداء.

- ضعف القيم الديمقراطية المؤسسية وسيادة المركزية.

- عدم بسط سلطة الدولة على جميع المناطق في الجمهورية.

- تغليب الأعراف والعادات والتقاليد على سلطة المؤسسات وهيبة القانون.

إن الدولة بشخصيتها وأداءها تشكل عائقاً رئيسياً من عوائق المواطنة المتساوية.

إن التخريب اليومي لفكرة الدولة، ولإستقلال القضاء للمواطنة الواحدة ماثل في أخبار لجوء ضابط أو شيخ أو مجرم إلى منزل شيخ من المشائخ هرباً من الدولة والمجتمع، وبذلك تتضاعف الكيانات التي تفصل الدولة، ففي الدولة الحديثة لا يتوسط بين الأسرة والدولة أي كيان أو أية مؤسسة اجتماعية، إلا ما كان وظيفة اجتماعية يتساوى فيها كل المواطنين.

إننا نعيش في مجتمع فيه عناصر ما قبل الدولة، فالمفكر الألماني

obeikandi.com

ماكس فيبر (١٨٦٤- ١٩٢٠م) قسم السلطات إلى ثلاثة أنواع:-

١- السلطة (الكاريزمية) Charismatic Authority- سلطة الشخصية القوية القائد والبطل.

٢- السلطة التقليدية – سلطة العادات والأعراف والتقاليد والشخصيات التقليدية والروحية والدينية.

٣- السلطة القانونية – سلطة النظام والقانون وفي هذه السلطة تنتفي السلطة الكاريزمية، والسلطة التقليدية، وهي متواكبة مع الدولة المدنية الحديثة والمؤسسات القانونية.

وفي هذا الإطار، يمكننا القول، أن السلطة الكاريزمية والتقليدية في المجتمع اليمني أقوى من سلطة المؤسسات النظامية الحديثة (سلطة النظام والقانون).

بل أن وجود نصوص دستورية تكفل حماية حقوق الإنسان لا تكفي لحمايتها في الممارسة العملية، وإنما تتطلب هذه الحماية شروطاً وآليات عملية تفعل فعلها في الواقع: وفي مقدمة ذلك بناء دولة القانون بمؤسساتها الحديثة الذي يكفل احترام أجهزة الدولة المختلفة وكل مسؤول فيها لسيادة القانون وانقيادهم التام لمبدأ المشروعية وعدم الخروج عليها، ويندرج ضمن ذلك احترام استغلال السلطة القضائية ووضعها في مركز يمكنها من التحرر من التأثيرات والقيود والإغراءات والضغوط والتهديدات من أي جهة، ولأي سبب..

فهناك: مراكز مصالح ومراكز نفوذ وواجهات اجتماعية لا تريد

أن يقوم القضاء بدوره في بسط الحماية وإقامة التوازن الاجتماعي وحماية حقوق وحريات الناس وأموالهم وأعراضهم ودمائهم. هذه المراكز تتمسك ببعض المكتسبات القديمة التي تعتبرها مشروعة وتسعى للإبقاء عليها لممارسة دورها ، وهذه المراكز والواجهات هي أهم العقبات في بناء مؤسسات الدولة الحديثة وتطبيق المواطنة المتساوية.

٢- الفقر والهوة الاجتماعية:-

يعد الفقر من كوابح المواطنة المتساوية ، ويعمق الهوة الاجتماعية والفئوية في المجتمع، ولربما يؤدي إلى تفككات اجتماعية واصطدامات دموية في نهاية المطاف من أجل اقتسام الثروة وتوزيعها على أسس وطنية.

إن الشعب الذي تغطي أجسامه خرق بالية ، ويعاني من التعب والجوع، ويأوي في أكواخ، ثم تبهر أعينه عربات الأغنياء الفخمة مرابطة على أبواب القصور، إن هذا الشعب لا بد أن يشعر بالظلم شعوراً قاسياً ، وأن تحمل قلوب أفراده حسداً وحقداً.

فالفقر عائق أمام التنمية ، كما أنه يتعارض مع حقوق الإنسان، والقضاء على الفقر هدف أساسي من أهداف التنمية ، كما أن تحرير الإنسان من الفقر والعوز هو حق من حقوق الإنسان الاقتصادية ، وهو يؤثر أيضاً في الحقوق السياسية والمدنية ، لأن من لا يجد قوته يصعب أن يطالب بحرية التعبير وبقية حقوقه السياسية ، باعتبار أن تفكيره، واهتمامه منصرفاً إلى توفير لقمة العيش.

فيمكن ممارسة الديمقراطية وتطبيق المواطنة المتساوية وحتى في أصغر صورها في ظل الفقر، إذا توفرت المصداقية والثقافة الديمقراطية

والمؤسسات المدنية ودولة النظام والقانون.

وحيثما ينبع الفقر والتهميش الاقتصادي من الفروق العرقية والاجتماعية يجب أن تصمم السياسات بعناية لمواجهة تلك الفروق.

فالفقر مثلاً، لا يمنع تحقيق الديمقراطية ولدينا الهند كمثل على ذلك، ثم أن التقدم والثروة، لم يمنعا شعوباً هي أرقى من شعوبنا العربية من الوقوع تحت نير الدكتاتورية كألمانيا وإيطاليا وأسبانيا والبرتغال.

المشكلة لدينا، أن التجربة الديمقراطية اليمنية لم يتزامن معها نهوض اقتصادي، بل أن الأمور ازدادت سوءً بعد الوحدة اليمنية لأسباب عديدة ليست الآن محل مُدارسة من قبلنا.

حيث تعتبر اليمن من الدول الأكثر فقراً في العالم بحسب التوصيف الدولي للدول الفقيرة والغنية، حيث تحتل المركز ١٣٤ بين بلدان العالم من حيث مستوى دخل الفرد... كما تقع في المرتبة ١٤٨ وفقاً لمعيار التنمية البشرية.

وتشير الإحصاءات أن ، متوسط إنفاق الفرد في الجمهورية اليمنية ٣٢,٦ دولار شهرياً، حسب سعر الصرف لعام ١٩٩٨م، أو إلى حوالي دولار واحد لأكثر متوسط إنفاق الفرد في اليوم على مستوى الجمهورية.

ولقد كان دخل الفرد السنوي سنة ١٩٩٠م، ٥٤١ دولاراً وانخفض في الفترة الأخيرة إلى أن وصل إلى ٢٧٥ دولاراً وتشير البيانات أن معدل الفقر سيصل عام ٢٠٠٠م إلى ٧,٩٢٢ مليون، بنسبة تصل إلى ٤٢,٦٪ من عدد السكان الكلي.

فـالفقر عامـل مـن العوامـل المؤديـة إلى الانحرافـات والتخلـف والجهل، ويصرف العدد العديد من الناس عن ممارسة المواطنة المتساوية أو المطالبة بها. ففي فترة الانتخابات والمنافسات الديمقراطية (مثلا)، يجد أصحاب السلطة والثروة والجاه في الفقراء لقمة صائغة لشراء أصواتهم وذممهم وتجاوز حقوق الآخرين، وتجهيلهم وسلب حقوق المواطنة منهم من حيث لا يشعرون. خاصة عندما طغت المادة والقيم الاستهلاكية على الناس، وأصبح الناس في المجتمع (أغلبهم)، يقيسون المواطن بما يمتلكه من سلطة وموقع اجتماعي وثروة، غير مكترثين بقيم وأخلاق الإنسان وعلمه وثقافته وشفافيته. لقد سيطرت الفردية والأنانية المفرطة والحسد والجشع على حياة الناس لتحل محل الأخلاق والعادات والأعراف والقيم والتقاليد الحميدة، فالمجتمع الذي نعيش فيه هو مجتمع انتقالي يصعب تسميته بالمجتمع المدني أو المجتمع التقليدي الصرف، إنه مجتمع مشوه، يقع ما بين التقليدية والحداثة، وبالتالي تكونت أخلاق وقيم لا هي بأخلاق وقيم مدنية، ولا هي بأخلاق وقيم تقليدية معهودة.

فالقلق والخوف من الجوع لا يساعد على بروز الحد الأدنى من الحس الوطني أو الاهتمام بشئون الدولة، حيث تكون المشكلة الرئيسية اليومية لدى الأفراد هي تدبير لقمة العيش. وإذا ما وجدت هذه المشكلة، فأنه في حالة إجراء انتخابات عامة لاختيار القيادات العليا، فأن التعبير عن الثقة الشخصية في إنسان معين يؤمل منه المساعدة على الخروج من حالة اليأس هو الدافع وراء مثل هذه المشاركة السياسية.

٣- الثقافة الشمولية:-

الثقافة لا تقتصر، على التعابير والمنجزات والمفاهيم والقيم الأدبية والفنية والفكرية والعلمية فحسب، وإنما تشمل كل المضامين الفكرية والوجدانية التذوقية في مختلف مجالات السلوك السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ولكل إنسان رؤيته الثقافية التي تتجسد في تصوراته في سلوكه العملي ومواقفه الاجتماعية وهذه الرؤية الثقافية رغم طابعها الشخصي الذاتي ليست مجرد رؤية شخصية ذاتية في إغنائها، وإنما قد امتص هذه الثقافة من الحقل المعرفي الاجتماعي الذي يعيشه، فضلاً عن موقفه الاجتماعي وممارساته وخبراته الحياتية في مجتمعه وعصره عامة

وهناك توجهات للثقافة السياسية، نحو الموضوعات السياسية التي يجسدها النظام السياسي. والتوجهات هي استعدادات أولية للفعل السياسي. وهي تتحدد من خلال عوامل مثل: التقاليد، الأحداث التاريخية، والدوافع، والمعايير، والعواطف، والرموز، **ويمكن تقسيم هذه التوجيهات إلى عناصرها الأساسية التي تشمل على:-**

التوجيهات المعرفية: المعرفة والوعي بالمسائل السياسية.

التوجيهات العاطفية: العواطف والمشاعر التي تكونها حول الموضوعات السياسية.

التوجيهات التقويمية: وهي الأحكام المتعلقة بهذه الموضوعات.

أما المسائل السياسية التي تتبلور حولها هذه التوجيهات فهي تشمل الأنظمة التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، والأحزاب السياسية، والجماعات الضاغطة، ونظرة الفرد لنفسه كفاعل سياسي، ونظرته للمواطنين الآخرين.

فالثقافة الشمولية السياسية والعامة، تعد حجرة عثراء أمام المواطنة المتساوية وأمام حياة ديمقراطية سليمة في المجتمع.

ومن أهم الأخطار التي تواجه الديمقراطيات الناشئة، هو أن المتصدرين للعملية الديمقراطية، هم أصحاب الثقافة الشمولية، والذين مارسوا الشمولية، وتربوا في محيط شمولي وفي أجواء غير ديمقراطية، والذين مارسوا التمييز والتسيد بطرق غير مشروعة، والبعض منهم مارس العمل السياسي تحت الأرض وبسرية شديدة، وفي ظروف كبت وقهر وترقب وحذر شديد. فمن الصعوبة بمكان أن يتحول هؤلاء في عشية وضحاها إلى ديمقراطيين، تاركين تراثهم الشمولي وثقافتهم الأحادية، والتي لا تسمح للمعارضة والرأي والرأي الآخر فراغاً للتنفس.

فلا زالت الثقافة الشمولية بأفكارها وممارستها هي السائدة في الحياة اليومية، حيث أن النخب السياسية تمارس سلطاتها غير مكترثة بالرأي العام وبالأغلبية، لأنها تعول على القوة في إسكات المناوئين، فهم يحشدون العامة عبر المؤسسات الرسمية، ويطلبون من الناس تنفيذ السياسات كواجبات، ولا يسمحون بحقوق المشاركة في الإدارة إلا في جوانب رمزية ولا يرغبون أحياناً حتى الاستماع إلى صوت العقل.

إن الشموليين لا يعترفون بالمساواة والمواطنة الواحدة، إلا في حدود

دنيا، فهم فوق العامة ويستثنون أنفسهم من الالتزام بالأنظمة والقوانين واحترام الشرعية الدستورية والقانونية. ومن هنا فأن التمايز ينشأ عندما تفتح الأبواب لشخصيات وعشائر وعائلات وأحزاب ونخب من المواطنين بالتمتع بالمواطنة الواحدة، وتقفل على غيرهم ممن لا يتكئون على أريكة الثروة والسلطة والوضع الاجتماعي الرفيع. ولذلك نراهم يدأبون إلى تضخيم الديمقراطية والتمظهر شكلاً بالمواطنة المتساوية، فالتركيز على الشعارات الديمقراطية والمواطنة المتساوية يؤدي إلى مغالطة وتزييف الوعي العربي، الذي قد سئم المبالغات والوعود السرابية

إن الثقافة الشمولية تأصلت في الشعب والنخبة السياسية والمعارضة، مع التذكير أنه من غير الإنصاف أن نضع الجميع في سلة بيض واحدة.

يجب أن نعيب على الشعوب ما نعيبه على الحكومات، فهي كالحكومات لا تؤمن بالديمقراطية، والذين وصلوا إلى السلطة لم يشكلوا أي حكومة لديها اهتمام بالديمقراطية. وأنا أرى أن الشعب عليه عبء كبير، عليه مسؤولية أن يعلم نفسه الديمقراطية. إذا الشعوب علمت نفسها الديمقراطية نستطيع أن تجبر الحكومة بالتدريج على مدى طويل أن تدعن وتتبنى الديمقراطية. ونرى ذلك القصور في جميع حياتنا كشعوب عربية، ليس هناك تدريب أو ممارسة شعبية للديمقراطية. يجب ألا تنتظر من المؤسسات الحكومية ذلك، يجب على الشعوب أن تضع مؤسساتها، وتنشئ الأجيال على أساس الديمقراطية

فالثقافة العربية المعاصرة تتشبع بمضامين العنف والتسلط، والتي تأخذ مداها في عمق الحياة الواعية وغير الواعية، الشعورية واللاشعورية للإنسان العربي، وتدخل هذه القيم التسلطية في نسيج الحياة الاجتماعية الثقافية لتشكل عنصراً حيوياً في بنية الثقافة ووجودها...

فالثقافة العربية تعاني تبعات العلاقات الاجتماعية، التي تأخذ طابع الإكراه والقهر والتسلط، التي تضرب جذورها في العائلة والمدرسة والحياة العامة لهذه المجتمعات، وبموجب هذه العلاقات يخضع الصغار للكبار، والأباء للأبناء، والإناث للذكور، والفقراء للأغنياء، والضعفاء للأقوياء.

ومن صور المواطنة المنقوصة، هو أن الفئات الضعيفة في المجتمع تطبق عليها الأنظمة والقوانين وبدون أنظمة وقوانين تسلب حقوقها في أحايين كثيرة، والفئات القوية لا يصل إليها القانون، وإن طبق لا يتم ذلك إلا بشيء من الرخوة والمرونة.

لذلك نلاحظ أن جماعات تظلم جماعات أخرى بالغلبة والعنف، وعشائر وقبائل، تظلم عشائر وقبائل أخرى، ومناطق تسلب حقوق مناطق أخرى، وأفراد أقوياء فوق القوانين.

ففي الوطن مواطنتين هما: مواطنة قوة العمل المنتجة والمبدعة والدافعة للضرائب.

ومواطنة عاطلة عن العمل بالطبيعة والميراث لا تنتج غير التسلط والهيمنة ونهب الثروات الوطنية فالثقافة الشمولية متغلغلة حتى في المؤسسات المدنية الحديثة، والتي كان لا بد أن تكون مركزاً للتنوير

والتثقيف المجتمعي، لنشر قيم الحرية والديمقراطية والمواطنة المتساوية. ففي مناشطها تتجسد روح القمع والتسلط والفردية بمستويات متفاوتة، ويتسلل الفساد إلى بنيانها مع ضعف وغياب العمل المؤسسي الجماعي، ونزوع شخصيات في إطارها إلى التسيد والتمظهر وعدم احترام القوانين واللوائح، وشخصنة المؤسسات المدنية إلى درجة تحويلها إلى ملكيات شخصية.

لقد اعتقد البعض أن الديمقراطية والتعددية الحزبية وحرية الصحافة مغنماً، كل واحد من هؤلاء خرج مهرولاً بعد إعلان التعددية ليؤسس له حزباً كيما يصبح زعيماً، لقد تعاملوا مع الديمقراطية بعقلية تجارية، كل واحد فتح له دكاناً حزبياً وصحيفة ناطقة بإسم الدكان تماماً مثلهم مثل القبائل في الريف الذين يرفضون الاشتراك في موتور كهربائي كبير يضيء القرية كلها ويصر كل واحد منهم على أن يكون له موتوره الخاص به.

أن الواقع يسمح لنا بالقول، بأنه تنعدم بصفة عامة الثقافة الديمقراطية السلمية المقترنة بالتطبيق السليم، وانعدام التراث الديمقراطي والتربية الديمقراطية في السلوك والممارسة. فأكثر الجماعات والشخصيات والأفراد تعرضاً للقمع والمضايقات والرافعين لشعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة المتساوية، أكثرهم تجريحاً لهذه القيم الخالدة.

البنى الاجتماعية والثقافية التقليدية:-

يتميز المجتمع اليمني بضعف البنية التحتية، وتفشي الروح الاستهلاكية والإتكالية وبالتخلف الحضاري. فالتخلف هو أبعد بكثير من أن نقول تخلفاً اقتصادياً واجتماعياً، إنه مسكون في الوعي والممارسة الاجتماعية والنفسية، ويستمد جذوره من تراكمات تاريخية ومعرفية وحياتية ضاربة أطنابها في أعماق التاريخ.

ويتميز التركيب الاجتماعي بالتشابه والتشابك بين الفئات والكتل الاجتماعية، ومن الصعوبة بمكان الحديث عن تركيب اجتماعي متكامل وواضح المعالم.

فيتخالط لدينا نمط حياة العصور الوسطى مع نمط الحياة العصرية، حيث تتلاشى تدريجياً فئات وكتل اجتماعية قديمة، وتولد فئات وكتل اجتماعية جديدة. فالتكوين الاجتماعي هش وضعيف للكتل والفئات الجديدة في المجتمع، وتلعب القبيلة والعادات والتقاليد والأعراف القبلية والعشائرية أدواراً مهمة وأساسية في حياة المجتمع.

فالديمقراطية والمواطنة المتساوية بشعاراتها وممارساتها في المجتمع لا تساوي شيئاً أمام قوة العادات والتقاليد والأعراف والعلاقات الاجتماعية القبلية والعشائرية التاريخية التي تجذرت وتقوت عبر عصور فارطة من الزمن. فالقبيلة بعاداتها وتقاليدها الحميدة تتلاشى تدريجياً، وتشكل عائقاً أمام المواطنة المتساوية عندما تقوم على أساس المفاضلة وعدم المساواة بين المواطن وأبن القبيلة.

لقد فقدنا مجتمع القبيلة الذي تحكمه القيم والأصلية والأعراف

obeikandl.com

والتقاليد النبيلة التي كفلت استقرار المجتمع وأمنه في ضوء ظروف الواقع اليمني قواعد كفلت تأمين السوق والطرق والمدينة واحترام وحماية الأعزل والمرأة والصغير والجار والهجرة، ونصرة الضعيف والتعاون في الملمات، بحيث لم يتبقِ في أغلب الأحوال بعض سمات القبيلة، كالعصبية الجاهلية المجردة من القيم والعادات النبيلة، بحيث غالباً ما تكون عصبية تنصر الشر وتقهر الضعيف ولا تميز بين امرأة أو طفل أو شيخ، ولا ترعى حق جار أو مهاجر أو طريق أو سوق ولا تستنكف عن نصرة الخارجين عن القانون.

فالنفسية القبلية تفضل "الأنا" و الذات القبلية على الآخرين وتقر المساواة بين أفراد القبيلة والعشيرة ولا تسمح بانتقاص في الحقوق والواجبات في إطار القبيلة.

فالقبيلي قد يدفع حياته ثمناً لصون كرامته أو حق أخيه من نفس القبيلة. ولكن هذا القبيلي ذاته يستطيع إذا ما أمكنه ذلك - أن يهدر كرامة أو حق إنسان آخر من خارج القبيلة دون أن يخالجه أدنى شعور بالذنب. هنا نجد أنفسنا أمام مفهوم ينكر عمومية مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات، ويقصره على أفراد ذوي صفة محددة وهذا المفهوم قد رسخ في الوعي الشعبي.

وفي هذا السياق لا بد من التمييز بين أفراد القبيلة الحاكمة أو القريبة من النخبة السياسية، وما بين أفراد القبيلة غير الحاكمة، فهناك كثر من هؤلاء (القبائل)، وخاصة المظلومين يتمنون ويطالبون بالعدالة والمساواة في الحقوق والواجبات وأمام القانون وفي توزيع الثروة على أسس وطنية..

فالبعض بوجه عام ليس من مصلحتهم الالتزام بالنظام والقانون وتحقيق المواطنة المتساوية، ولذلك فهم يرفضون المؤسسات والقوانين، ويتشبثون بالأعراف والعادات القبلية ويسعون إلى: خلق وعي اجتماعي مناهض للدولة والقانون، وتلعب الزعامات التي تقود هذه المؤسسات دوراً كبيراً يفوق حجمها بما لا يقاس، وذلك للأسباب التالية:-

١- لأنها تتكون من زعماء القبائل والعشائر الكبيرة إلى جانب زعماء القيادات المتلبسة لبوس الدين، الذين تمكنوا في ظل ضعف الدولة من استخدام إمكانياتها لبسط وتقوية نفوذهم وسلطتهم على القبائل وعشائرهم ومناطقهم واستخدام الخطاب الديني العاطفي لتحقيق هذا الغرض على مستوى المجتمع ككل.

٢- العودة من جديد والانفراد بممارسة العمل السياسي الإيديولوجي المنظم والعلني منذ بداية السبعينات وتحريم ذلك على بقية التيارات والقوى السياسية، في ظل غياب الديمقراطية، بل وتحريم التعددية السياسية وحرية الرأي والمعارضة.

٣- ظهور رديف قوي مدعم لهذه الزعامات برفض القانون والمتمثل بالشرائح الطفيلية التي تمكن أفرادها الوصول إلى الثراء الكبير عن طريق استغلال السلطة وممارسة الأعمال غير المشروعة كالتهريب والصفقات غير القانونية ونهب المال العام والخاص وتعاطي الرشوة وغيرها.

٤- الجمع بين تحمل مسؤوليات في الدولة والأحزاب والزعامة القبلية.

٥- فعندما تمارس المؤسسات التقليدية العدالة والمواطنة المتساوية،

فأنها تعزز بذلك نهج الممارسة الديمقراطية، وعندما تعمل على مزيد من العصبوية والتمييز فأنها بذلك تقوض دولة النظام والقانون وتضعف مبدأ المساواة الواحدة.

فالحكم على المؤسسات التقليدية لابد أن يكون في الأساس نابع من فائدتها وما تقدمه من محاسن لأفرادها وللمجتمع ككل وعلى فعاليتها وأهمية تأثيرها وطبيعة مقاصدها وغايتها وإيجابياتها وسلبياتها.

٥- الفساد:-

الفساد هو الجرثومة الخطرة التي تصيب الحياة العامة بالتعفن والترهل والانحسار، وهو مضاد للشفافية والنقاء، مضاد للأنظمة والقوانين والمساواة يؤدي إلى الفوضى ويعمق اللامساواة في المجتمع، ويمكن فئات وكتل اجتماعية من الارتقاء والتسيد بطرق غير مشروعة، ويمكن الأقوياء من التهام الثروة والتهام رصيد الكتل الاجتماعية الضعيفة في المجتمع، ويؤدي إلى الانحرافات الأخلاقية والقيمية والمادية والحياتية بوجه عام.

فكلما زاد عدد الفقراء والمهمشين والمنحرفين واللصوص والمطحونين والمنبوذين، كلما دلل ذلك على كبر حجم الفساد وعلى الانتهاك الفج لمبدأ المواطنة المتساوية في المجتمع.

فالفساد هو سوء استخدام المنصب لغايات شخصية تتضمن قائمة الفساد على سبيل المثال لا الحصر الرشوة، الابتزاز، واستغلال النفوذ، المحسوبية والاحتيال واستغلال "مال التعجيل"، والاختلاس، وعلى الرغم من أن الناس ينزعون إلى اعتبار الفساد خطيئة للحكومة، فأنه موجود

أيضاً في القطاع الخاص، بل أن القطاع الخاص متورط في الفساد الحكومي. فالفساد يضر بقواعد اللعبة مثل نظام العدالة، أو حقوق الملكية، أو العمل المصرفي والقروض، يدمر النمو الاقتصادي والسياسي وهو على حد تعبير المفكر الأمريكي صوماليل هنتجتون Huntington أنه:

أحد المعايير الدالة على غياب المؤسسة السياسية الفعالة

وليس هناك أمر على المواطن من انتهاك مبدأ المساواة لا أقسى عليه من ينظر إلى حقه القانوني وقد منح لغيره أو أرغم على أداء الواجب دون غيره... ولا يقتصر انتهاك مبدأ المساواة على مجال حقوق المواطنين بل يمتد ليشمل مجال واجباتهم أيضاً فكما يحرم البعض المواطنين بفعل الإخلال بمبدأ المساواة من الحقوق التي لهم مثل حق الحصول على الخدمات الحكومة والتعيين في الوظائف العامة، والالتحاق بالكليات الجامعية والحصول على المنح الدراسية والعلاجية، يكلف بعضهم دون البعض الآخر بالواجبات العامة مثل الخدمة العسكرية الإلزامية والتكاليف الضريبية يضاف إلى ذلك سلطة التأديب التي قد تتحرك في مواجهة البعض دون البعض الآخر.

وللفساد أنواع مختلفة قيمية، أخلاقية، اجتماعية، ثقافية، اقتصادية، ولعل من أخطرها الفساد السياسي حيث يصبح جهاز الدولة أداة في يد حفنة صغيرة من المنتفعين للاستيلاء على الفائض الاقتصادي للمجتمع... وتتراوح نتائج الفساد بين توزيع الثروة بشكل غير عادل بين أفراد المجتمع وتذويب الطبقة الوسطى وخلق فرز طبقي حاد وازدراء السياسات العامة وعدم الرغبة في التفاعل معها، وتراجع الولاء الوطني

لصالح ولاءات أكثر محدودية كالأسرة والعشيرة والقبيلة.

والملفت للانتباه، أنه كلما أزداد الحديث عن الفساد وانتقاده، كلما زادت وتيرة الفساد، وممارسته بأشكال مختلفة.

تتفق الحكومة والمعارضة والمجتمع برمته، على وجود الفساد وضرورة محاربته، ولا توجد خطوات جادة في هذا السبيل. وهناك مسألة بارزة في الساحة السياسية اليمنية تلتقي فيها جميع الأحزاب والمنظمات والهيئات المدنية مع السلطة بالاعتراف بوجود الفساد، ففي خطاباتهم ووثائقهم، لا تستطيع بشكل عام التمييز ما بين الحكام والمحكومين، ما بين السلطة والمعارضة. فكلهم يبكون تعاسة الواقع، وكلهم ينتقدون الفساد والمفسدين، وكلهم يتعاطفون مع الفقراء والمساكين والعاطلين عن العمل الذين لا يجدون خبزاً وكساءً ودواء.

فالمعارضة تقف على قدم المساواة مع السلطة، لا في النظام والقانون والمواطنة المتساوية، ولا في الحقوق والواجبات، وإنما من حيث الاعتراف بوجود الفساد وانتقاده والشكاء من آلام الواقع ومرارة المرحلة، دون أن يتقدموا قيد أنملة في محاصرة الفساد ومحاربته من الناحية العملية حتى في أبسط صورة.

فالفساد داخل الأحزاب يترجم في صراعات وانشقاقات، والفساد في الإدارة يتجسد في سوء استخدام الموقع الإداري، فأي مسؤول صغير يتعامل مع المواطن من خلال المنفعة ويحول مكتب الدولة إلى دكان يحصل منه على كسب غير مشروع، وأحياناً يحدث ذلك من خلال تفسيرات مزاجية للقانون يستغل خلالها جهل الناس بالقوانين والحقوق

التي يقرها لهم، إضافة إلى عدم وجود رقابة ومحاسبة فالفساد الذي يضبط من قبل المؤسسات والأفراد يتم التغاظي عنه وتمييعه، وتتخذ إجراءات وعقوبات ضد حالات نادرة، مثلاً قدم الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة تقرير إلى مجلس النواب يرصد مخالفات داخل خمس وزارات، فساداً أهدر فيه مبلغ وقدره ٢٧ مليار ريال.. تم إحالة التقرير إلى لجنة الخدمات، وماتت القضية في اللجنة المذكورة... مثال آخر عن تقرير ثانٍ سلم للمجلس بشأن مخالفة بخمسة مليار ريال ومليون دولار ، ولم تتخذ أي إجراءات قانونية رادعة لمثل هذه المسالك الفاسدة.

فالفساد بألوانه الطيفية يعد عائقاً حقيقياً أمام تحقيق المواطنة المتساوية في المجتمع، ومن أحد العوامل المهمة لزيادة حدة اللامساواة، وركيزة أساسية لهدر مبدأ المواطنة المتساوية، إنه عائق أمام تحضر وتقدم الشعوب.

لقد كان المفكر الأيرلندي أدموندبيرك (١٧٢٩- ١٧٩٧م)، من اشد المتحمسين للأنظمة الاجتماعية التقليدية، ولأجل الحفاظ عليها، أسدى نصيحة لحكام بريطانيا للإسراع بالإصلاح، حتى لا تعصف بالنظام مبادئ الثورة الفرنسية (١٧٨٩م)، ووضع أسس النظرية السياسية المحافظة حيث يقول:-

الأنظمة لا تخترع ولا تصنع، بل تعيش وتنمو، ولذلك ينبغي معالجتها ومسها بحذر.

فالنظام الاجتماعي الذي لا يسعى إلى معالجة الاختلالات والإخفاقات والارتجاجات الاجتماعية والحياتية، فأنه يعجل بتفكك

أركانه بأسرع ما تيسر.

ولا يحكم على الأنظمة السياسية بما يحوي دستورها وقوانينها من مواد وتشريعات تصب في خانة المواطنة المتساوية، وإنما يحكم عليها بمدى تطبيقها لهذه المواد والتشريعات في الواقع.

ويخيل لي، أن الخطوة السليمة، خير من ألف خطوة مسرعة، غير عابئة بالمقومات للمواطنة المتساوية.

فالديمقراطية تحتاج، لكي تنشأ وتتجسد وتنمو، إلى وعاء حضاري، واستعداد عقلي، ومناخ ثقافي واجتماعي يسود احترام عقل، وحرية وكرامة الإنسان، على صعيد المعايير القيمية، وعلى صعيد النشاط الإنساني المتعدد الوجوه... فالديمقراطية تعني ميل الجماعة البشرية إلى عقلنة شؤونها وتنظيمها وإدارتها بأكثر ما يمكن من الإشراك في القرار والإقناع وأقل ما يمكن من القسر والعنف

فلتطبيق مبدأ المواطنة المتساوية لا بد من وجود مؤسسات ديمقراطية فعالة ومؤثرة ترتكز على النظام والقانون وتساوي الناس في الحقوق والواجبات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية من الناحية الحقوقية.

فقضية المواطنة المتساوية ليست مشكلة دستورية وقانونية، إنها مشكلة مجتمع يعاني من تأزمات عدة، وواقع اجتماعي رتيب اعتمد على الاتكالية والاستهلاك والعطايا، ينتظر من يعطيه الهبات والحسنات، ولا يثابر لانتزاع الحقوق والدفاع عنها والمطالبة بها. إن ضعف الجماعات الضاغطة والمعارضة السليمة والبناءة، قد أعطى النخبة

السياسية فرصة في تفصيل الديمقراطية والمواطنة المتساوية حسب مقاسها.

إن الواقع الاجتماعي متخلف، والوعي الاجتماعي لم يرتقِ إلى مستوى الفهم العميق للحقوق والواجبات، ولم يرتقِ إلى مستوى الفعل والممارسة السوية لحقوق المواطنة، فأغلبهم (الناس)، لا يكترثون بالدستور والقوانين، ولربما أنهم قد ملوا سماع الحقوق والواجبات والمواطنة المتساوية والعدالة الاجتماعية ولا يلمسونها في الواقع.

ولقد مل البعض منهم المطالبة والنضال من أجل الحرية والمواطنة المتساوية والعدالة الاجتماعية ردحاً من الزمن، فالتجأ إلى الانزواء والصمت، وهذا ما وصل إليه أحدهم، عندما ينصح صديقه بعدم المطالبة بالعدالة والإنصاف طالما أنه من الرعايا وليس من المواطنين، وطالما أنه لا يملك القوة والعصبة في تحقيق ذلك.

ومن الصعوبات الكبيرة في طريق مبدأ المواطنة الواحدة، هو تعزز الانقسامات العصبوية الاجتماعية في المجتمع، حيث لاقت هذه العصبيات والتي ترتكز أغلبها على عدم المساواة، تربة خصبة في واقع موبؤ بتلاوين طيفية من التشظيات والانقسامات والتي قوى عود شوكتها ضعف الدولة بهيئاتها المختلفة، والتي لا تقوم في كل الأحوال بتقوية ميزان العدل وإعادة الأمور إلى نصابها، فيضطر أصحاب الحق لطلب العدالة من جهات عصبوية أخرى للوقوف إلى جانبهم ولإحقاق الحق ونصرة المظلوم، وبذلك تبرز التعصبات ما بين أصحاب حق وأصحاب باطل، وتتقوى الإحترابات والإصطدامات. إن الأوطان الكثيرة القبائل والقصائب قل أن تستحكم فيها الدولة... والأوطان الخالية من

العصبيات يسهل تمهيد الدولة فيها.

الدولة ضرورية من أجل استتاب الأمن وتثبيت المواطنة والعدالة والمساواة، والدفع بعجلة التنمية إلى الأمام.

إن نجاح التحول الديمقراطي لا يعتمد على الظروف الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل يتوقف أيضاً على نوع المؤسسات السياسية المأخوذ بها.

فيتعذر وجود مجتمع مدني متطور وديمقراطي دون المواطنة الواحدة، فالمواطنة الواحدة متلازمة بالديمقراطية وحقوق الإنسان. إن مبدأ المواطنة لصيق بنشأة المجتمع المدني الحديث في نهاية القرن الثامن عشر، وكان محل مدارسة من قبل المنورين الغربيين، وفكرة المواطنة المتساوية، تعد امتداداً لفكرة العقد الاجتماعي في القرن السابع عشر والثامن عشر الميلادي. وجدت تباشير نقلها لحيز الواقع في الثورة الإنجليزية (١٦٨٨م)، وإعلان الاستقلال الأمريكي (١٧٧٦م)، والثورة الفرنسية (١٧٨٩م). وتطور المجتمع المدني والمواطنة المتساوية بشكل طبيعي وتدريجي تدعمه الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر والتغيرات الحياتية الصناعية والزراعية والعلمية والتكنولوجية، مما أفضى إلى تغيرات اجتماعية وسياسية عميقة، وأوجد ثورة في العقل والفكر والتصورات والقيم والأخلاق.

ولذلك لا يكفي أن ينص الدستور والقوانين النافذة على مبدأ المواطنة المتساوية، إن لم تتواجد مؤسسات ديمقراطية لحمايتها

وتطبيقها. فالنصوص الدستورية والقانونية على علاتها إذا وجدت طريقها للنور، وخرجت من إدراجها لتلامس الواقع، فستدفع بالعملية الديمقراطية والمواطنة المتساوية إلى الأمام. هناك نقائض وخروم في القوانين، ففي ظل المؤسسات والهيئات النظامية الحكومية والمدنية الشفافة يمكن تطبيقها على أفضل وجه، وتلافي الثغرات إذا توفرت القناعة والمصداقية.

نحن نمتلك قوانين إجرائية سواء جنائية أو مدنية أو شخصية من أفضل القوانين والنصوص... فقد تضمنت كافة الضمانات والحقوق والحريات وحقوق الإنسان، وغير ذلك من حاجات العصر مع نصوص إجراءيه كفيلة بان توصل إلى أفضل نتائج العدالة التي نسعى إليها... فحتى مع افتراض وجود عيب أو نقص في القانون، فالقاضي الجيد يقدر أن يتغلب على هذا النقص القانوني ويستوحي من روح القواعد والعدالة وجوهر الأحكام الدستورية والشرعية والقانونية ويحقق العدالة.

ولأجل تعميق مفهوم المواطنة المتساوية في النظرية والتطبيق، وتحويل المواد الدستورية والقوانين الصادرة إلى حيز الواقع لابد من:-

١- النوايا الحسنة:-

إن ما يجعل للنوايا الحسنة أهميتها، هو أن المكتسبات الديمقراطية لم يصنعها الشعب ولا قواه الحية المتحركة، وإنما هي عبارة عن عطاء من النخبة السياسية، ولذلك جاءت الديمقراطية ورديفها المواطنة المتساوية وحقوق الإنسان من الأعلى، وهي رهينة بقرارات وتصرفات الهيئات العليا السلطوية، وعليه فأن النوايا الحسنة والمصداقية

من النخب السياسية تلعب أدوراً رئيسية في تعزيز مسيرة الديمقراطية والمواطنة المتساوية في ظل ضعف جماعات الضغط والفعاليات السياسية المؤثرة.

٢- الثقافة الديمقراطية:-

في البلدان المتقدمة سبق النهج الديمقراطي، والاعتراف بالمواطنة المتساوية وحقوق الإنسان، حركة تنوير واسعة وشاملة مهدت الطريق فيما بعد للأنظمة الديمقراطية، والتي تطورت في كنفها حقوق المواطنة وبالتدريج إلى أن وصلت إلى ما وصلت إليه اليوم من رقي وتحضر.

أما ما حصل لدينا هو أن الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية الهشة، سبقت التنوير والثقافة الديمقراطية في المجتمع، فأصبحت الديمقراطية نخبوية، هي محل اهتمام من قبل النخب السياسية والمؤسسات المدنية والمعارضة، ويتوسطها أفراد المجتمع، غير مكترثين بما يحدث في ظل شخصنة السلطة وبقاء الأوضاع المعلولة كما كان سابقاً (قبل النهج الديمقراطي)، ولم تحدث التجربة الديمقراطية نقلة نوعية في الحياة والمؤسسات... ومن هنا تأتي أهمية الديمقراطية الفاعلة التي تعطي المجتمع نوراً وثقافة وتحشد الكتل الاجتماعية للمشاركة في العملية الديمقراطية بوعي، والوقوف ضد الانتهاكات والالتفافات على المواطنة المتساوية وحقوق الإنسان، وتدفع بعملية التغير الاجتماعي إلى الأمام.

٣- المؤسسات الديمقراطية:-

obeikandi.com

الدولة بمؤسساتها ومصالحها وهيئاتها المختلفة، إذا شُيدت على أسس قانونية، ديمقراطية، ولمصلحة المواطن ولإحقاق الحق والعدل والمساواة، فإنها بذلك تكون دولة ديمقراطية، عندما يرتكز دستورها وقوانينها على أساس أن الشعب مصدر السلطات وهو مالكها، وفي سياق نشاطها يوجد فصل سلطات واحترام لكل سلطة، والقضاء النزيه وتطبق على أرض الواقع، ويتم انتخابات ديمقراطية للهيئات والمؤسسات الديمقراطية بشكل دوري ونزيه.

فالمواطنة المتساوية لا يمكن أن تلامس الواقع إلا في ظل دولة النظام والقانون، دولة ديمقراطية مؤسسية.

٤- مؤسسات المجتمع المدني:-

إذا كانت المؤسسات المدنية الحديثة تتصف بالشمولية والفردنة، وتعاني من عسر في الممارسة الديمقراطية، ولا تطبق الحقوق والواجبات المتساوية في هيئاتها، ولا تجد المواطنة المتساوية طريقاً لها في العمل المؤسسي، فكيف لهذه المؤسسات المدنية أن تطالب بالمواطنة المتساوية في المجتمع؟، إذا كانت المؤسسات المدنية عاجزة عن الدفاع عن نفسها وأعضائها، فكيف ستدافع عن حقوق وحريات المجتمع؟!!!.

فمؤسسات المجتمع المدني الضعيفة، والتي لا تستطيع أن تشكل ضغوطاً على النخب السياسية في حالة تجاوزها للعبة الديمقراطية وحقوق المواطنة المتساوية، تكون من المسببات التي تعطي للنخب والمؤسسات الشمولية مدماكاً للتطاول على المواطنين وتجاوز حقوق وحريات المجتمع، وبذلك تشوه مسار الحياة الديمقراطية... وعليه، لابد

من وجود مؤسسات مدنية وديمقراطية، لكي يقوي عود الممارسات الديمقراطية ويتساوى الناس في الحقوق والواجبات.

٥- تطوير البنية الاجتماعية التقليدية:-

البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع اليمني واقع لا يمكن القفز عليه، فنحن لا نطالب بإنهاء البنية التقليدية، لأن ذلك يعد مطلباً غير ديمقراطي، طالما أننا نؤمن بالتعدد الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي والمدني... إنما المهم في ذلك أن نعمل باتجاه دمج أفراد المجتمع والعمل على مزيد من الانصهار الاجتماعي والوطني، وتعزيز مبدأ المواطنة المتساوية، بحيث تكون المساواة في الحقوق والواجبات نصاً وعملاً هي البارزة في سياق الحياة اليومية تحت مظلة القانون ودولة المؤسسات.

٦- محاربة الفساد:-

تصبح الديمقراطية دون معنى، إن لم تنقِ من الفساد، وتنمي الشفافية والنزاهة والمصداقية في المجتمع. ومن المنافذ الرئيسية التي ينفذ منها الظلم والتعسف والإذلال واللامساواة والعبث والتقوقع والانهيار والتقهقر، هو نافذة الفساد.

فمحاصرة الفساد وتضييق الخناق عليه، من المسائل المهمة المؤدية إلى المواطنة المتساوية وإلى الارتفاع بمستوى الممارسة الديمقراطية.

٧- رفع المستوى المعيشي:-

إن العوز وصعوبة الحياة المعيشية يشكل عائقاً من عوائق

الديمقراطية بشكل عام، ومن عوائق المواطنة المتساوية بوجه خاص. فالفقير يهتم بتوفير الخبز له ولعائلته، قبل أن ينظم إلى حزب سياسي أو أن يمارس حق الاقتراع أو الانتخاب. وقد يهدر حقوق المواطنة ويشوها، عندما يعطي صوته لمن يمارس الظلم عليه، ويرسم استراتيجيات وسياسات لغير صالحه، يؤدي به وبالمجتمع إلى مزيد من الإفقار.

فالفقر يؤدي بكتل اجتماعية فقيرة إلى التنازل عن حقوقهم كمواطنين، عندما تنتهك كرامتهم وأعراضهم، ويرضون بالتحكيم (العرف التقليدي) خارج مؤسسات الضبط الشرعية والقانونية، حيث يتنازلون عن مظالمهم، وعن الأضرار التي لحقت بهم مادية ومعنوية.

فهؤلاء يعجزون عن الوصول إلى الخدمات العامة بيسر وإلى الوظائف المناسبة حسب الكفاءة بسبب فقرهم، وذلك لعدم مقدرتهم شراء الوظائف... فهم ينفذون الواجبات، أما حقوقهم تظل عرضة للمساومات والانتهاكات في غير مكان وفي غير مجال.

فرفع المستوى المعيشي للشعب، ومحاربة الفقر والفاقة، والقضاء على الأمية الأبجدية والثقافية والسياسية، ودمج أفراد المجتمع في إطار هوية اجتماعية ووطنية عامة، والنهوض بالثقافة والتعليم والخدمات الاجتماعية، ومحاربة العصبوية التي تخل بالمساواة، والعمل باتجاه مصالحة وطنية ما بين السلطة والمعارضة، وخلق جهاز قضائي نظيف

وشفاف، ونشر العدالة وتطبيق القوانين على الجميع بتساوٍ، ومواصلة عملية التنوير والتثقيف المجتمعي...

كل هذه المسائل ستؤدي فعلاً إلى تطوير مبدأ المواطنة المتساوية، وبالتالي ستؤدي إلى إنعاش الحياة الديمقراطية العامة.

obeikandl.com

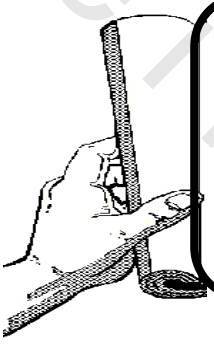

الفصل الرابع
الاتجاهات المعاصرة
في تربية المواطنة السعودية

obeikandl.com

obeikandl.com

الاتجاهات المعاصرة في تربية المواخنة السعودية

لقد شهدت العقود الأخيرة من القرن الماضي أحداثاً متلاحقة وتطورات سريعة جعلت عملية التغيير أمراً حتمياً في معظم دول العالم، وقد انتاب القلق بعض المجتمعات من هذا التغير السريع، ومنها العربية والإسلامية التي تخشى أن تؤدي هذه التحولات الاجتماعية المتسارعة والمرتبطة بالتطور العلمي السريع إلى التأثير على قيمها ومبادئها وعاداتها وتقاليدها بفعل الهالة الإعلامية الغربية.

والمملكة إحدى هذه المجتمعات التي مرت بتغيرات سريعة شملت معظم جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مما أثر على تماسك المجتمع واستقراره، وأدت إلى ظهور اتجاهات وقيم وأنماط تفكير لا تتفق وطبيعة المجتمع السعودي. ولذلك تستعين الدولة، كغيرها من الدول، بالنظام التربوي باعتباره من أهم النظم الاجتماعية، حيث يقوم على إعداد الفرد وتهيئته لمواجهة المستقبل، وكذلك المحافظة على القيم والمبادئ الأساسية للمجتمع، والتجاوب مع الطموحات والتطلعات الوطنية. والمفهوم الحديث للمواطنة يعتمد على الانفاق الجماعي القائم على أساس التفاهم من أجل تحقيق ضمان الحقوق الفردية والجماعية ، كما أن المواطنة في الأساس شعور وجداني بالارتباط بالأرض وبأفراد المجتمع الآخرين الساكنين على الأرض وهي لا تتناقض مع الإسلام لأن المواطنة عبارة عن رابطة بين أفراد يعيشون في زمان ومكان معين أي جغرافية محددة، والعلاقة الدينية تعزز المواطنة.

لذا نجد أن سياسة التعليم في المملكة تنص على إعداد المواطن الصالح وفقاً لقيم هذا المجتمع التي تنبع من تعاليم الدين الإسلامي

وقيمه الحميدة (وزارة المعارف ، ١٤١٦هـ، ص ١٠). بالإضافة إلى إعداد مواطن مؤمن برسالة الإسلام داعياً إليها، وقادراً على إتقان العمل وتنمية المعرفة الإنسانية (السنبل وآخرون، ١٩٩٦م، ص ١٢٩). ونظراً لأهمية المواطنة قررت وزارة المعارف(وزارة التربية والتعليم حاليا) منذ العام الدراسي ١٤١٧- ١٤١٨هـ تدريس مادة مستقلة للتربية الوطنية في التعليم العام تشمل المراحل الثلاث، **وبررت ذلك بوجود ثلاثة أسباب تدعو إلى تدريسها (وزارة المعارف، ١٤١٧هـ) :**

١ - ضرورة وطنية لتنمية الإحساس بالانتماء وبالهوية.

٢ - ضرورة اجتماعية لتنمية المعارف والقدرات والقيم والاتجاهات، والمشاركة في خدمة المجتمع ، ومعرفة الحقوق والواجبات.

٣ - ضرورة دولية لإعداد المواطن وفقاً للظروف والمتغيرات الدولية.

أولاً – أهم المفاهيم المرتبطة بالمواطنة :

ورد في لسان العرب بأن مفهوم الوطن لغة يشير إلى المنزل يقيم فيه الإنسان، فهو وطنه ومحله (ابن منظور، ٢٠٠٠م، ص ٢٣٩).

أما اصطلاحاً فتعرفه آمنة حجازي بأنه بشكل عام قطعة الأرض التي تعمرها الأمة، وبشكل خاص هو المسكن فالروح وطن لأنها مسكن الإدراكات، والبدن وطن لكونه مسكن الروح، والثياب وطن لكونها مسكن البدن، فالمنزل والمدينة والدولة والعالم كلها أوطان لكونها مساكن (حجازي، ٢٠٠٠م، ص ٨٠). وينظر الحقيل للوطن بأنه "البلد التي يقيم فيها الإنسان ويتخذها مستقراً له. ولذلك فهو شبيه

بالمنزل، فالمنزل هو المكان الصغير الذي يسكن فيه فرد مع أسرته، والوطن هو المنزل الكبير الذي يضم عدداً كبيراً من الأفراد والأسر (الحقيل، ١٩٩٠م، ص ١٩).

التعريف الإسلامي للمواطنة ينطلق من خلال القواعد والأسس التي تنبني عليها الرؤية الإسلامية لعنصري المواطنة وهما الوطن والمواطن وبالتالي فإن الشريعة الإسلامية ترى أن المواطنة هي تعبير عن الصلة التي تربط بين المسلم كفرد وعناصر الأمة، وهي الأفراد المسلمين، والحاكم والإمام، وتُتوج هذه الصلات جميعاً الصلة التي تجمع بين المسلمين وحكامهم من جهة، وبين الأرض التي يقمون عليها من جهة أخرى. وبمعنى آخر فإن المواطنة هي تعبير عن طبيعة وجوهر الصلات القائمة بين دار الإسلام وهي (وطن الإسلام) وبين من يقيمون على هذا الوطن أو هذه الدار من المسلمين وغيرهم (هويدي، ١٩٩٥م، ص ١٣).

ويؤكد ذلك القحطاني بقوله إنَّ مفهوم المواطنة من المنظور الإسلامي هي "مجموعة العلاقات والروابط والصلات التي تنشأ بين دار الإسلام وكل من يقطن هذه الدار سواء أكانوا مسلمين أم ذميين أم مستأمنين" (القحطاني، ١٤١٩هـ).

كما أن هناك مستويات للشعور بالمواطنة أوردها رضوان أبوالفتوح في النقاط التالية :

١- شعور الفرد بالروابط المشتركة بينه وبين بقية أفراد الجماعة كالدم والجوار والموطن وطريقة الحياة بما فيها من عادات وتقاليد ونظم وقيم وعقائد ومهن وقوانين وغيرها.

٢- شعور الفرد باستمرار هذه الجماعة على مر العصور ، وأنه مع جيله نتيجة للماضي وأنه وجيله بذرة المستقبل.

٣- شعور الفرد بالارتباط بالوطن وبالانتماء للجماعة، أي بارتباط مستقبله بمستقبلها وانعكاس كل ما يصيبها على نفسه، وكل ما يصيبه عليها.

٤- اندماج هذا الشعور في فكر واحد واتجاه واحد حركة واحدة. (رضوان، ١٩٦٠م، ص ١٢٧). ومعنى ذلك أن مصطلح المواطنة يستوعب وجود علاقة بين الدولة أو الوطن والمواطن وأنها تقوم على الكفاءة الاجتماعية والسياسية للفرد، كما تستلزم المواطنة الفاعلة توافر صفات أساسية في المواطن تجعل منه شخصية مؤثرة في الحياة العامة، والتأثير في الحياة العامة والقدرة على المشاركة في التشريع واتخاذ القرارات وإذا ربطنا مفهوم المواطنة بالديمقراطية نجد أن المواطنة ركيزة الديمقراطية، فلا يوجد مجتمع ديمقراطي، لا يعتمد في بنيانه على كل مواطن.

وقد أشار عبدالتواب إلى أن الحديث عن المواطنة والوطنية يختلف عن الحديث عن الانتماء والولاء، فأحدهما جزء من الآخر أو مكمِّل له. فالانتماء مفهوم أضيق في معناه من الولاء، والولاء في مفهومه الواسع يتضمن الانتماء، فلن يحب الفرد وطنه ويعمل على نصرته والتضحية من أجله إلا إذا كان هناك ما يربطه به، أما الانتماء فقد لا يتضمن بالضرورة الولاء، فقد ينتمي الفرد إلى وطن معين ولكنه يحجم عن العطاء والتضحية من أجله (عبدالتواب، ١٩٩٣م، ص ١٠٨).

ولذلك فالولاء والانتماء قد يمتزجان معاً حتى أنه يصعب الفصل بينهما، والولاء هو صدق الانتماء ، وكذلك الوطنية فهي الجانب الفعلي أو الحقيقي للمواطنة. والولاء لا يولد مع الإنسان وإنما يكتسبه من مجتمعه ولذلك فهو يخضع لعملية التعلم فالفرد يكتسب الولاء "الوطني" من بيته أولاً ثم من مدرسته ثم من مجتمعه بأكمله حتى يشعر الفرد بأنه جزء من كل (السليمان، ١٩٩٨م، ص ١٩٦).

مكونات المواطنة :

للمواطنة عناصر ومكونات أساسية ينبغي أن تكتمل حتى تتحقق المواطنة وهذه المكونات هي :

١ - الانتماء :

إن من لوازم المواطنة الانتماء للوطن دار الإسلام "فالانتماء في اللغة يعني الزيادة ويقال انتمى فلان إلى فلان إذا ارتفع إليه في النسب ، وفي الاصطلاح هو الانتساب الحقيقي للدين والوطن فكراً تجسده الجوارح عملاً" (الدروع، وآخرون، ١٩٩٩م، ص ٣٢).

والانتماء هو شعور داخلي يجعل المواطن يعمل بحماس وإخلاص للارتقاء بوطنه وللدفاع عنه. أو هو "إحساس تجاه أمر معين يبعث على الولاء له واستشعار الفضل في السابق واللاحق" (الزيد، ١٤١٧هـ، ص٦٠).

ومن مقتضيات الانتماء أن يفتخر الفرد بالوطن والدفاع عنه والحرص على سلامته. فالمواطن السعودي منتم لأسرته ولوطنه ولدينه وتعدد هذه الانتماءات لا يعني تعارضها بل هي منسجمة مع بعضها ويعزز بعضها البعض الآخر .

٢ - **الحقوق :**

إن مفهوم المواطنة يتضمن حقوقاً يتمتع بها جميع المواطنين وهي في نفس الوقت واجبات على الدولة والمجتمع منها :

- أن يحفظ له الدين.
- حفظ حقوقه الخاصة.
- توفير التعليم.
- تقديم الرعاية الصحية.
- تقديم الخدمات الأساسية.
- توفير الحياة الكريمة.
- العدل والمساواة.
- الحرية الشخصية وتشمل حرية التملك، وحرية العمل، وحرية الاعتقاد ، وحرية الرأي.

هذه الحقوق يجب أن يتمتع بها جميع المواطنين بدون استثناء سواء

obeikandl.com

أكانوا مسلمين أم أهل كتاب أم غيرهم في حدود التعاليم الإسلامية فمثلاً حفظ الدين يجب عدم إكراه المواطنين من غير المسلمين على الإسلام قال تعالى : ¼لا إكراه في الدين« (البقرة : ٢٥٦)، وكذلك الحرية فهي مكفولة لكل مواطن بغض النظر عن دينه أو عرقه أو لونه، بشرط ألا تتعدى إلى حريات الآخرين أو الإساءة إلى الدين الإسلامي.

٣- الواجبات :

تختلف الدول عن بعضها البعض في الواجبات المترتبة على المواطن باختلاف الفلسفة التي تقوم عليها الدولة، فبعض الدول ترى أن المشاركة السياسية في الانتخابات واجب وطني، والبعض الآخر لا يرى المشاركة السياسية كواجب وطني.

ويمكن إيراد بعض واجبات المواطن في المملكة العربية السعودية **التي منها :**

- احترام النظام.
- التصدي للشائعات المغرضة.
- عدم خيانة الوطن.
- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- الحفاظ على الممتلكات.
- السمع والطاعة لولي الأمر.

obeikandl.com

- الدفاع عن الوطن.
- المساهمة في تنمية الوطن.
- المحافظة على المرافق العامة.
- التكاتف مع أفراد المجتمع.

هذه الواجبات يجب أن يقوم بها كل مواطن حسب قدرته وإمكانياته وعليه الالتزام بها وتأديتها على أكمل وجه وبإخلاص .

٤- المشاركة المجتمعية :

إن من أبرز سمات المواطنة أن يكون المواطن مشاركاً في الأعمال المجتمعية ، والتي من أبرزها الأعمال التطوعية فكل إسهام يخدم الوطن ويترتب عليه مصالح دينية أو دنيوية كالتصدي للشبهات وتقوية أواصر المجتمع،وتقديم النصيحة للمواطنين وللمسؤولين يجسد المعنى الحقيقي للمواطنة.

٥- القيم العامة :

وتعني أن يتخلق المواطن بالأخلاق الإسلامية والتي منها :

- الأمانة : ومن معاني الأمانة عدم استغلال الوظيفة أو المنصب لأي غرض شخصي (الشيخ ، ١٤٢٠هـ، ص ٧٤).
- الإخلاص : ويشمل الإخلاص لله في جميع الأعمال، والإخلاص في العمل الدنيوي واتقانه، والإخلاص في حماية الوطن.

obeikandl.com

- الصدق : فالصدق يتطلب عدم الغش أو الخداع أو التزوير، فبالصدق يكون المواطن عضواً نافعاً لوطنه.

- الصبر : يعد من أهم العوامل التي تساعد على ترابط المجتمع واتحاده.

- التعاضد والتناصح : بهذه القيمة تجعل المجتمع مترابطاً ، وتتألف القلوب وتزداد الرحمة فيما بينهم.

ثانياً – الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة :

لبيان الاتجاهات الحديثة لتربية المواطنة يجب التأكيد علي أنه لا يوجد اتفاق بين المجتمعات حول الأولوية التي يجب أن تعطي لأي من أهداف النظام التعليمي، هل تكون الأولوية للأهداف الإدراكية "المعرفية" التي تعنى بتعليم الأفراد المهارات والمعارف؟ أو تكون للأهداف القيمية التي تعنى بإعداد الأفراد لكي يكتسبوا المواطنة، وإيجاد مواطن يحتفظ بقيم صحيحة للمشاركة في حياة المجتمع؟ أو تكون لأهداف التنشئة الاجتماعية التي تحاول أن تجعل الأفراد أكثر توافقاً للدخول في علاقات شخصية متبادلة مع الآخرين؟ (أحمد، ١٩٩٧م، ص٢٠).

ولو نظرنا إلى جميع النظم السياسية نجد أنها تسعى بشكل أو بآخر من أجل تحقيق درجة قصوى من الانسجام السياسي بين مواطنيها، وتبرز التنشئة السياسية كموضوع رئيس يمتد من التربية الوطنية في العالم الغربي، إلى مفهوم تدريب الشخصية في النظم الاشتراكية السابقة، وإلى مفهوم التوجيه أو الإرشاد الروحي في الأنساق السياسية الكاريزمية، وفي كل الحالات تتحكم في العملية عدة متغيرات أهمها

المواقف والأهداف والولاءات تجاه السلطة السياسية.

وقد أشار إلى أنَّ مجموعة الدول الاشتراكية قد حرصت قبل التحولات الضخمة التي بدأت في الثلث الأخير من عام ١٩٨٩م على التأكيد على أن التعليم بها يستهدف خدمة النظام السياسي، فعلى سبيل المثال كان الغرض الرئيس للنظام التعليمي في تشيكوسلوفاكيا هو الاهتمام بفكرة المدرسة السياسية لتربية الشباب على القيام بدور نشيط في بناء دولة شعبية ديمقراطية. أما في يوغوسلافيا فهدفه تمكين الأجيال الصغيرة من المساهمة في التنمية المستمرة لقوى الإنتاج، وتقوية الروابط الاجتماعية، وتربيتهم على روح الولاء لوطنهم. ويلعب تدريس التربية الوطنية دوراً أساسياً في بث الروح الاشتراكية في هذه المجتمعات . فكان الهدف من تدريسها في رومانيا هو التأثير في أخلاقيات الشباب وإعدادهم بشكل إيجابي للاشتراك في مستقبل المجتمع الاشتراكي. وتهدف التربية الوطنية في ألمانيا الشرقية إلى تزويد الطلاب بالمعرفة التاريخية والسياسية للتعرف إلى قوانين التطور الاجتماعي (علي، ١٩٩٧م، ص ٩٤). وتبقى ثمة حقيقة هامة أوردها أحمد وهي أن أمكانية النظام التعليمي ودوره في نقل القيم والمعتقدات السياسية لا تختلف من مجتمع ليبرالي ديمقراطي أو مجتمع شمولي سلطوي، إلا في جانب واحد وهو ما يطلق عليه التغذية الراجعة التي يمكن من خلالها أن يؤثر الطلاب في النظام السياسي والقيم التي يعتنقها (أحمد، ١٩٩٧م، ص ٢٥).

ومن هنا يتضح أن هناك اتفاقاً عاماً بين المختصين على أن تحقيق

المواطنة الصالحة يمثل الهدف الرئيس للنظام التربوي في كل الدول، مما أدى بها للاهتمام بالتربية الوطنية، ولكن هذا الاهتمام يتفاوت من دولة إلى أخرى (المجادي، ١٩٩٩م، ص ٨). وعلى ضوء ذلك يجب التأكيد على دور المدرسة في تنمية المواطنة الصالحة والفعالة ويتمثل ذلك في تنمية الديمقراطية باستخدام التربية والتأكيد على طرق التدريس المختلفة داخل الحياة المدرسية لتنمية المواطنة ، ومن أهم الاتجاهات المعاصرة ما يلي :

دور المدرسة ضمن الاتجاهات المعاصرة في تربية المواخنة :

المدرسة وحدة اجتماعية لها جوها الخاص الذي يساعد بدرجة كبيرة على تشكيل إحساس الطالب بالفاعلية الشخصية، وفي تحديد نظرته تجاه البناء الاجتماعي القائم. فهي تلعب دوراً حيوياً في عملية التنشئة السياسية خاصة أنها تمثل الخبرة الأولى المباشرة للطالب خارج نطاق الأسرة، وذلك من عدة زوايا، فهي تتولى غرس القيم والاتجاهات السياسية التي يبتغيها النظام السياسي بصورة مقصودة من خلال المناهج والكتب الدراسية والأنشطة المختلفة التي ينخرط فيها الطلاب، وليس بصورة تلقائية كما هو الحال في الأسرة أو المؤسسات الأخرى. كما أن المدرسة تؤثر في نوع الاتجاهات والقيم السياسية التي يؤمن بها الفرد، وذلك من خلال علاقة المعلم بالطالب، ومن خلال أداء المعلم لعمله، ومن خلال التنظيمات الإدارية (علي، ١٩٩٩م، ص ٥) :

١. نوعية المعلم :

عندما يكون المعلم متمكناً من مادته الدراسية متعمقاً فيها، فإنه يكتسب قدراً كبيراً من احترام الطلاب، وبالتالي يسهل عليه

التـأثير عليهم فكرياً، فـإذا أضـاف إلى ذلـك معاملـة يظهـر فيهـا إيمانـه بتوجهات النظام السياسـي القـائم وتحمسـاً لـه، فـإن طريقـه يصـبح سـهلاً لغرس قيم هذا النظام في قلوب الطلاب والعكس صحيح.

٢. العلاقة بين المعلم والطالب :

تختلـف العلاقـة في الفصـل الدراسـي بـين المعلـم والطالـب مـن معلـم إلى آخـر ومـن بيئـة مدرسـية إلى أخـرى، فقـد تكـون العلاقـة ذات طبيعـة سلطوية لا تسمح للطالب أن يناقش الآراء والأفكـار الـتي يطرحهـا المعلـم وقد يتجاوز ذلك إلى استخدام أساليب الاستبداد والقهر، أو يكون المعلم ذا طبيعة ديمقراطية يتعامل مع الطلاب بنوع مـن الحريـة لتركهـم يعبـرون عـن آرائهـم وأفكـارهم مـن خـلال نقـاش مفيـد ممـا يسـاعد علـى نمـو شخصياتهم وزيادة ثقتهم بأنفسهم، ولهذا الأسلوب أو ذاك تأثيره المؤكـد على اتجاهات الطلاب سواء بالسلب أو الإيجاب.

٣. التنظيمات الإداريـة :

لكـل إدارة مدرسـية أسـلوب وتنظيمـات معينـة تـدير بهـا المدرسـة، ويتوقف نمو الإحساس لدى الطالب بالاقتدار الذاتي والانتماء الاجتمـاعي علـى إمكانيـة انضـمامه إلى هـذه التنظيمـات والمسـاهمة في شـؤون المدرسة، والحد الذي تسمح به لانسياب الآراء في معظم الاتجاهات.

ومن هنـا يتضـح تـأثير طبيعـة النظـام المدرسـي علـى الطـلاب، ففـي نظام يعتمد على الحفظ والترديد، ويعد نتائج الامتحانات المؤشـر الوحيـد لتقـويم الطـلاب، تـبرز النزعـات الفرديـة وتتفشـى ظـاهرة الغـش والمنافسـة السلبية، بينما تختفي مثل هذه النزعات في نظـام تعلـم يقـوم علـى القـراءة

والاطلاع الحر ويغرس قيم الابتكار والجماعية والتعاون (المشاط، ١٩٩٢م، ص ١٠٨).

وقد أشار القحطاني إلى البيئة المدرسية بأن لها تأثيراً مباشراً في تحقيق ما تهدف إليه التربية الوطنية، حيث إن تركيبة ونوعية الحياة داخل المدرسة تؤثر في الطالب أكثر من عمل المنهج الرسمي بمواده ومحتوياته المقررة، كما يعتقد بعض التربويين الذين يرون إمكانية تحسين أو تطوير التربية الوطنية من خلال المنهج الخفي، أي النظم والقواعد السائدة داخل المدرسة، فممارسة الطلاب لمسئولية تعليم أنفسهم، وحل الخلافات والمشكلات التي تواجههم في مدرستهم سوف تجعلهم يتعلمون كيف يعملون بمسئولية في مجتمعاتهم بينما تعتقد مجموعة أخرى من التربويين أنه يلزم الطالب الالتحاق بالمدرسة، ليتم الحكم على قدراته وكفايته عن طريق المنهج الرسمي حتى يمكنه القيام بدور المواطن البالغ المسئول في مجتمعه مستقبلاً (القحطاني، ١٤١٨هـ، ص٥٧) .

وهناك عدد من المبررات التي تجعل للمدرسة دوراً في التربية الوطنية، ويمكن إيجازها فيما يلي :

١ - أن المدرسة تمثل بنية اجتماعية ووسطاً ثقافياً له تقاليده وأهدافه وفلسفته وقوانينه التي وضعت لتتماشى وتتفق مع ثقافة وأهداف وفلسفة المجتمع الكبير والتي هي جزء منه، تتفاعل فيه ومعه، وتؤثر فيه وتتأثر به بهدف تحقيق أهدافه السياسية والاجتماعية

والاقتصادية .

٢ - أن المقررات الدراسية إلزامية يدرسها كافة التلاميذ ، ولذلك تعتبر أداة هامة لتحقيق التواصل الفكري والتماسك الاجتماعي في المجتمع .

٣ - تعد المدرسة من المؤسسات الرسمية التي توظفها السلطة السياسية في سبيل نشر القيم العليا التي تبتغيها لدى الطلاب .

٤ - احتوائها للفرد فترة زمنية طويلة سواء أكان ذلك بالنسبة لليوم الدراسي أم بالنسبة للعام الدراسي أو بالنسبة لعمر المتعلم، فتؤثر فيه وتعدل من سلوكه، إضافة إلى إكسابه المعلومات المختلفة التي تساعده في حياته (علي، ١٩٩٧م، ص١٧٢) .

وتبلغ المدرسة أقصى درجات الفاعلية في التربية الوطنية إذا كان هناك تطابق بين مناهجها النظرية وبرامجها التطبيقية، ولكن حينما يوجد تناقض يصبح تأثير المدرسة في هذا المجال ضعيفاً . ومثال ذلك أن تتضمن مقررات التربية الوطنية والتاريخ قيماً مثل الكرامة الإنسانية والمساواة بين البشر، بينما تنطوي معاملة المعلمين للطلاب على كل شيء عدا الكرامة والمساواة . إذ يجب أن تتحول المدرسة إلى مجتمع حقيقي يمارس فيه النشء الحياة الاجتماعية الصحيحة، ويمارس فيها المسئولية والاستقلال والتعاون وإنكار الذات، وأن يجد في ممارسة هذه الصفات ما يشجعه على التمسك بها في المستقبل ، وإذا ما تحولت مدارسنا إلى الفاعلية المطلوبة فإن ذلك سيؤدي إلى تنمية مواطنة فعالة وعن السؤال

المطروح والهام ما هي الأساليب والطرق التدريسية للتربية الوطنية وتنمية المواطنة.

obeikandl.com

الأساليب والطرق التدريسية للمواخنة :

يتأثر تدريس التربية الوطنية والمواطنة بالغايات التربوية التي تقوم عليها ، سواءً كمادة دراسية مستقلة أو متضمنة في الدراسات الاجتماعية ، وقد أورد (Martorella, 1991) خمسة مجالات يمكن تدريس التربية الوطنية من خلالها :

١. عند تدريس الدراسات الاجتماعية من أجل نقل التراث أو ثقافات الجيل الأول للجيل الذي يليه ، فإن التربية الوطنية تهدف إلى نقل المعارف والمعلومات التقليدية والقيم كإطار أو هيكل لاتخاذ القرارات.

٢. عند تدريس الدراسات الاجتماعية ، كالعلوم الاجتماعية ، فإن التربية الوطنية تهتم بتعليم مفاهيم وتعميمات العلوم الاجتماعية لبناء قاعدة معلومات يتم تعلمها فيما بعد.

٣. عندما تدرس الدراسات الاجتماعية من أجل التفكير التأملي والبحث والاستقصاء ، فإن التربية الوطنية تسعى إلى استخدام عمليات التفكير والحصول على المعارف والمعلومات التي يحتاج المواطن معرفتها لاتخاذ القرارات وحل المشكلات التي تواجهه.

٤. عند تدريس الدراسات الاجتماعية من أجل النقد الاجتماعي ، فإن التربية الوطنية تسعى إلى تنمية قدرة الطالب لاختبار ونقد وتنقيح التراث السابق أو التقليدي والوضع الاجتماعي القائم من خلال استخدام طريقة حل المشكلات.

٥. عند تدريس الاجتماعيات من أجل نمو الشخصية، فإن التربية الوطنية تهتم بتطوير ونمو المفهوم الذاتي الإيجابي وتطوير شخصية الطالب بفاعلية وإحساس قوي.

وبيّن (Grelle, and Metzger, 1996) أن الدراسات الاجتماعية تعد أفضل أداة نقل لإبراز التآلف أو التنشئة الاجتماعية (Socialization)، ولإعداد الطلاب بالبنية الاجتماعية الموجودة أو القائمة في المدرسة والمجتمع، حيث إن نقطة القوة الوحيدة في طريقة التنشئة التقليدية، حسب قولهما، أسهمت بدور بارز في جعل الدراسات الاجتماعية تقوم بدور فعال في مهمة التربية الوطنية في المجتمع الأمريكي.

ويبين (Engle and Ochoa) قولهما بأن التعليم الذي يركز على حقائق منعزلة أو جامدة، فإنها غالباً ما تكون غير مفيدة، بل إنها مضرة على تحصيل الطالب وتنمية قدراته الفكرية، وهناك موضوع واحد مهم في التعليم ألا وهو الحياة بكل مظاهرها.

ويؤيد (Chapin and Messick, 1989) ما أكده (Engle and Ochoa) حول ضرورة ربط ما يتعلمه الطلاب عن المواطنة في مدارسهم بمجتمعهم الذي يعيشون فيه، حيث تعد عملية ربط منهج التربية الوطنية بواقع الطلاب وحياتهم من العناصر المهمة في تطوير المواطنة وتحقيق أهدافها، وحتى يتم تحقيق ذلك فلابد من ممارسة الطلاب للأنشطة والخبرات في مجتمعهم وبيئتهم بشكل مباشر.

وقد أورد (Chapin) مجموعة من النشاطات التي يمكن أن يقوم الطلاب بها من خلال زيارة بعض الأماكن المهمة في المجتمع، وذلك لمعرفة الطلاب بها وتطوير معنى المواطنة لديهم، مثل : الشرطة لأطفال الروضة، الدفاع المدني للصف الأول، البلدية للصف الثاني، المواصلات للصف الثالث، الصحة للصف الرابع، المحكمة للصف الخامس، الخدمة الاجتماعية للصف السادس، صحة البيئة للصف السابع ، المجالس الإقليمية للصف الثامن ...).

كما بين (Entwistle, 1994 and Martorella, 1991) أن التربية الوطنية يتم تعلمها داخل المدرسة من خلال المنهج الرسمي للمدرسة والمنهج الخفي، حيث تقوم سياسة المدرسة وأعرافها وعاداتها وأنشطتها وأحكامها ونماذجها بدور بارز في اكتساب الاتجاهات والمعلومات التي لها علاقة بالتربية الوطنية، وهنا يبرز دور المنهج الخفي. أما داخل حجرة الصف ، فإن (مادة) التربية الوطنية (Civic Education)، كما يوضح ذلك (Oppenhiem and Tomey, 1974) ، لا تقف عند نقل المعارف (Knowledge) للطلاب ، ولكنها تهدف إلى غرس الاتجاهات والقيم المشتركة، مثل مبدأ المسؤولية السياسية والتسامح والعدالة الاجتماعية، واحترام المسؤولين أو السلطات المسؤولة ، ويتم استخدام جانب المحتوى المعرفي أو الإدراكي في المنهج لإلقاء الضوء على الإيديولوجيات والمبادئ الأساسية للمجتمع، الأحكام أو القوانين الأساسية.

٢ - **التربية من أجل السلام والتعايش السلمي :**

السلام هدف إنساني وغاية نبيلة تسعى الإنسانية لتحقيقها على امتداد تاريخها الحضاري، وقد ازدادت الدعوة للسلام والعمل على إرساء دعائمه وتعميمه في العصر الحديث بعد الحرب العالمية الثانية وقيام هيئة الأمم المتحدة كأداة تفاهم تجمع شعوب العالم حول هذا الهدف ، ويعتبر الاهتمام بالسلام ضمن المواطنة من الاتجاهات الحديثة وتبقى ثمة حقيقة هامة وهي أن السلام من الإسلام. وقد أرساه الإسلام في تشريعاته ، ولقد بدأ الاهتمام بدراسات السلام كميدان أكاديمي في الجامعات العالمية منذ الخمسينات، وكان التركيز في البداية على السلام في مواجهة العنف المباشر، كما هو الحال في الاعتداء والتعذيب والاضطهاد والحروب، ليتطور فيما بعد إلى تناول العنف غير المباشر، أي ما يعانيه الناس نتيجة للنظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تؤدي إلى الموت أو الانتقاص من آدمية الإنسان وانتهاك حقوقه مثل : التمييز العنصري والتعرض للجوع وإنكار حقوق الإنسان (الهارون، ١٩٩٦م، ص٧) .

والتربية دعوة للحياة، والحياة في جوهرها هي السلام مع الذات ومع الآخرين ومع البيئة المادية، ومن هنا فإن التربية من أجل السلام تتراوح في مداها من السلام بين الدول والشعوب إلى الأفراد داخل الأسرة أو الجماعة وأخيراً إلى الإنسان نفسه .

والسلام مطلب إنساني بدونه يعيش الإنسان في فزع وخوف يفقده اتزانه ويجعله يتعامل مع من حوله على أساس أنهم أعداء ويفقده صداقة الناس واحترامهم، والإنسان اجتماعي بطبعه فإذا فشل في التكيف،

فإنه يفقد سلامه الاجتماعي ويشعر بالعزلة والتقوقع حول الذات . والسلام مطلب اقتصادي لأن الخلافات تؤثر على قدرات الفرد الإنتاجية، تؤدي لتدني دخله وضعف إمكاناته الاقتصادية، والسلام العادل لا يكون على حساب مصالح الآخرين وإنما يحمي مصالح الفرد ليسعى في اتجاه التعاون والتنسيق مع الآخرين بهدف بناء اقتصاد متين، وعموماً فإن السلام كمطلب اقتصادي للفرد يؤثر ويتأثر بالسلام كمطلب اقتصادي وطني، فمستوى الرفاهية الذي قد يتمتع بها الفرد قد يعود بالدرجة الأولى للمستوى الاقتصادي للدولة التي يحمل هويتها (عزيز، ١٩٩٨م، ص١٨)

وهناك عدد من الأساليب التي يمكن من خلالها تعويد الطالب على التعايش والتعاون مع جيرانه المحليين والدوليين، منها :

١- وضع الطالب في مواقف تفاعلية حقيقية يدرك من خلالها أهمية الانتماء لوطنه.

٢- ربط الطالب بفكرة أن المجتمعات الإنسانية كلها جاءت من نسل واحد، وهو آدم عليه السلام . وأن الإسلام دعا إلى تكريم الإنسان مهما كان جنسه أو عرقه أو لونه أو دينه قال تعالى : ¼ولقد كرمنا بني آدم وحملنهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا« (الإسراء : ٦٩).

٣- ربط الطالب بفكرة أن الكرة الأرضية أرض مشتركة لجميع البشر مهما اختلفت ألوانهم ومعتقداتهم وأديانهم .

٤- تعريف الطالب بأننا نعيش في عالم تحكمه مجموعة من المثل والقيم والأهداف والمبادئ الدولية المشتركة "ميثاق الأمم المتحدة".

٥- إلقاء الضوء على بعض النجاح الذي تحقق في مجال التعاون الدولي "الصحة، العلوم، التعليم، الاقتصاد" .

٦- إبراز الدور الهائل لوسائل الاتصال والمعاهدات التجارية والتشريعات الاقتصادية في إقامة علاقة قوية بين الدول (عزيز، ١٩٩٨م، ص٢٢) .

وتوجد طريقتان أساسيتان لتعليم المواطنة، هما :

أولاً : إعداد المواطن الصالح : هذه الطريقة كانت واسعة الانتشار ومازالت سائدة في المناطق التي تولي التقاليد أهمية كبيرة، وتعطي تركيزاً لسيطرة المعرفة من أجل خلق الولاء للقيم التقليدية، ولا تشجع التحليل النقدي ولا تحتاج إلى إيضاح القيم .

ثانياً : المسؤولية النقدية : تعتمد هذه الطريقة على تركيز التربية الاجتماعية على الاستعلام وحل المشكلات، وتضع الكثير من الاعتبار للتحليل التركيبي وتحليل القيم، وتتضمن تعليمات عن العملية الدستورية وقيم النظام السياسي، والاختلاف بين الطريقتين هو في نوعية الافتراضات التي تضعها كل منهم، وإذا كان تعليم السلام يختص أساساً بالتغيير فإن الطريقة الثانية تكون أكثر اتساقاً مع أهدافه (أبوعلام، ١٩٩٥م، ص ١٤٦) .

وتشير "شارب" إلى خمسة أنواع لتعليم مفاهيم السلام وهي :

١- تعليم السلام عن طريق التأكيد على القوة : هذه الطريقة تؤيدها الحكومات والقوات المسلحة، ويقوم هذا المبدأ على أساس أن الحفاظ على السلام يتم عن طريق الإبقاء على تعزيز قوة الجيش لتحقيق التفوق العسكري .

٢- تعليم السلام عن طريق التوسط في الصراعات وحسمها : يقوم هذا النوع على تحليل الصراعات بين الأفراد والمجتمعات وحلها دون استخدام العنف، ولكن الخطورة في استخدام هذا النوع تكمن في احتمال ظهور عدم المساواة لعدم توازن القوى .

٣- تعليم السلام عن طريق تحقيق السلام الشخصي : يؤكد هذا النوع بشكل أساسي على الحاجة الشخصية للتعاطف والتسامح والتعاون .

٤- تعليم السلام كجزء من النظام العالمي : يأخذ هذا النوع في اعتباره الحاجة إلى الاعتراف بأن العنف غير "التكويني" هو العقبة الرئيسية في سبيل السلام، ويحتاج هذا النوع إلى تحليل تفصيلي للتغير الشخصي والتغير الاجتماعي.

٥- تعليم السلام عن طريق إلغاء علاقات القوة : ينظر هذا النوع إلى قيم الناس كما لو كانت هي نفسها نتيجة لبعض المتغيرات البنيوية . ولذلك فإن التأكيد يكون على زيادة الوعي بالعنف البنيوي والتعاطف مع كفاح الجماعات المضطهدة (أبو علام، ١٩٩٥م، ص١٤٨) .

المنهج التربوي وتربية السلام :

أهم مسؤوليات المنهج التربوي التي يجب القيام بها في مجال تربية السلام، أن يؤكد على عدم وجود تعارض بين الوطنية والإنسانية، فيكسب الطلاب مقومات الانتماء للوطن متمثلاً في الولاء للأسرة والمجتمع المحلي بمصالحه ومؤسساته، والمجتمع الوطني بمنظماته وهيئاته، ويكمل ذلك بالانتماء العالمي، وتنمية مسؤولية التلاميذ وتربيتهم بما يحقق البعد الإنساني الذي يقوم عليه المجتمع الدولي. ولذلك ينبغي أن يتضمن المنهج التربوي عدداً من الموضوعات التي عن طريقها يمكن تحقيق أهداف تربية السلام وصنع الإنسان الدولي على أن يتم تنفيذها عن طريق التدريب والممارسة في مواقف إجرائية حياتية تتم داخل المدرسة وخارجها، ومن أبرز الجوانب التي يجب أن يتضمنها المنهج (عزيز، ١٩٩٨م، ص٤٦) :

١- الخبرات الإنسانية بمعناها الواسع، مع مراعاة أن تبدأ دراستها مبكراً في رياض الأطفال والسنوات الأولى للمرحلة الابتدائية وتمتد للمرحلة الثانوية.

٢- بعض المشكلات الدولية وأسبابها، ويتطرق للمجتمعات والحضارات والنشاطات الإنسانية للأخذ بيد التلميذ نحو عالم اليوم والمستقبل.

٣- خصائص الناس من حيث تشابههم واختلافهم واهتمامهم بالآخرين، ليتعلم التلميذ أهمية احترام الناس مهما كانت تباياتهم المعيشية والاقتصادية، ومهما كانت الفروق الفكرية والأيديولوجية بينهم.

٤ - تطوير فلسفة عالمية للحياة تؤكد على القيم الإنسانية الدولية .

٥- تربية المتعلم على التعايش السلمي، لكي يستطيع التأثير في قرارات السلم والحرب، وفي تحديد الأهداف السياسية .

٦- تربية المتعلم على الحياة في مجتمع يقوم على التسامح والقيم السامية، ويرفض التعصب العرقي والديني والعقائدي .

٧- إكساب المتعلمين ما يسهم في تحقيق الأهداف التي تؤكد على قيم السلام كأسلوب حياة للتعامل مع بعضهم ومع الآخرين .

٨- إكساب المتعلم مقومات التنشئة التي تسهم في جعله يؤمن بوطنه القومي وبوطنه العالمي الإنساني، مما يحقق في المتعلم، "سلوكاً فاعلاً ومتغيراً إزاء المشكلات، مهارات حل المشكلات، اهتمام بالمشاعر والحقائق على قدم المساواة، ممارسة النشاطات التربوية المحلية والعالمية" .

وأخيراً إذا كانت المدرسة عاملاً مهماً في القضاء على التناقض القيمي والصراع الثقافي بين أفراد الأمة الواحدة، فإنها يمكن أن تلعب مثل هذا الدور على المستوى العالمي، لتسهم في التعاون والسلام العالمي، وإذا كانت المدرسة ذات أهمية للعب هذا الدور في الظروف العادية، فإن دورها يزداد أهمية خلال فترات التحولات الاجتماعية والتغير الثقافي حيث تنتقل المجتمعات من أوضاع اجتماعية مرتبطة بفكر وقيم وعوامل ضبط معينة إلى قيم وفكر وعوامل ضبط جديدة تحتاج إلى الفرز للانتقاء والاختيار من خلال الممارسة، والتربية المدرسية هي وسيلة ذلك كله (سلطان، ١٩٨٣م، ص١٠٦) .

٣- التربية من أجل الديمقراطية "الشورى" :

لقد تبين أنه خلال التطور الحضاري وتغير الظروف السياسية أصبحت الديمقراطية ذات معاني كثيرة، فقد عرفها بعضهم بأنها عقيدة سياسية تستوجب سيادة الشعب في نظام يقوم على احترام حرية المواطنين والمساواة بينهم دون تمييز بسبب الأصل أو الجنس أو الدين أو اللغة، أو أنها نظام اجتماعي يؤكد على قيمة الفرد وكرامته على أساس المشاركة في إدارة شئون المجتمع، أو أنها مبدأ إنساني ينادي بإلغاء الامتيازات الطبقية الموروثة ويطالب بأن يكون الشعب مصدر السلطة السياسية، أو أنها نظام سياسي يمارس الشعب من خلاله حقه في الحكم عن طريق انتخابات دورية لمثليه (علي، ١٩٩٧م، ص٢٦٤) .

والديمقراطية بمعناها العام : طريقة للحياة يستطيع كل فرد أن يتمتع بتكافؤ الفرص عندما يشارك في الحياة الاجتماعية . ومعناها الضيق : الفرصة التي يتيحها المجتمع لأفراده للمشاركة بحرية في اتخاذ القرارات بنواحي الحياة المختلفة (عزيز، ١٩٩٨م، ص٥٤) .

ويعد مبدأ الشورى أحد الدعائم الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة الإسلامية، وهو الإطار الفلسفي الذي ينبغي لها اتباعه كأساس لبناء نظامها السياسي، لأنه المنهج الإلهي الذي أمر به القرآن الكريم للحاكم والمحكوم ولأمة الإسلام سواء أكانوا جماعة أم دولة، قال تعالى : ¼والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة، وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون« الشورى : ٣٨ (صائغ، ١٤٢٢هـ، ص٢٧) .

ولا تعد الشورى فرعاً من فروع الدين الإسلامي، ولكنها أصل من أصوله، والخطوة الأولى في طريق أولوية السلطة الربانية للعباد بصفتهم مواطنين كاملي الحقوق . ويعرف أحدهم الشورى بأنها "استطلاع رأي ذوي الخبرة للتوصل إلى أقرب الأمور للحق" . ويعرفها آخر بأنها "استطلاع رأي الأمة أو من ينوب عنها في الأمور المتعلقة بها ". وهناك قيود للشورى يجب الالتزام بها، الأول : لا تتم الشورى في مسائل ورد فيها نص من الكتاب أو السنة، الثاني : لا تتوصل الشورى إلى نتائج تخالف نصاً ورد في الكتاب والسنة، مما يمنع الأخذ بها، أما ماعدا ذلك فإنه مجال للشورى (الحقيل، ١٤١٧هـ، ص٧٧) .

وإذا نظرنا إلى الديمقراطية كاتجاه عالمي، نجد أن مظاهر الديمقراطية تختلف من الحكومة النيابية كما في الولايات المتحدة إلى ديمقراطية المشاركة الشعبية كما في سويسرا، وقد شهدت الديمقراطية كنظام للحكم وأسلوب للعمل خلال الفترة الماضية انتصارات متلاحقة في الفكر السياسي والاجتماعي لدى معظم الشعوب، فأغلب دول العالم اليوم "٦١٪" هي دول ديمقراطية، مقارنة بكونها كانت تمثل أقلية "٤٢٪" منذ عقد واحد فقط، وهذا التغير الأساسي حدث بطبيعة الحال في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق (بور، ١٩٩٩م، ص٢٢١) .

والمعايير التي تستخدم لتصنيف الدول على أنها ديمقراطية هي "الانتخابات الحرة، وحكم الأغلبية" وهذه معايير وصفية بحتة، فالديمقراطية أكثر من مجرد صيغة معينة للحكم، حيث تمثل حالة نموذجية من المشاركة الشعبية، ولهذا يمكننا أن نتحدث عن دول

أكثر أو أقل ديمقراطية، وهناك معياران لتقويم ديمقراطية ما، هما: مدى المشاركة الشعبية، ونوعيتها (بور، ١٩٩٩م، ص٢٢٢).

وإذا نظرنا إلى العلاقة بين الديمقراطية والتربية نجد أن التربية عملية اجتماعية تقوم على تشكيل الفرد وإكسابه الصفات الاجتماعية التي تجعله يتكيف مع ثقافة المجتمع وأيديولوجيته. وإذا كان الفرد أساس المجتمع الديمقراطي، فإن تشكيله ديمقراطياً يكون هدفاً للتربية، ولا يتأتى ذلك إلا إذا اتخذت التربية من الفرد محوراً للعملية التربوية، ومن المبادئ والقيم الديمقراطية أسلوباً لها، ومن تقدم المجتمع هدفاً لها. والحكم على التربية كقوة اجتماعية إيجابية يتطلب قياس مخرجات النظم والحياة الاجتماعية السائدة، لمعرفة مدى اشتراك الأفراد في المصالح العامة، والحرية التي يتمتعون بها (سرحان، ١٩٩٧م، ص٢٥٦).

ولا ينظر للديمقراطية كنظام حكم فقط، بل أيضاً كطريقة حياة تعد الإنسان قيمة في حد ذاته، فهو أداة التنمية وغايتها، ترفض القيود التي تقف أمام إطلاق طاقاته وتفتح قدراته، لتلتقي مع العمل التربوي على نفس الهدف، ولهذا كلما توفر المناخ الديمقراطي ازدهر العمل التربوي. ومن ناحية أخرى تعد العملية التربوية الوسيلة الأساسية لتحويل المفاهيم الفلسفية الديمقراطية إلى قيم سلوكية يمارسها الإنسان ويدافع عنها (علي، ١٩٩٧م، ص٢٦٣).

والسؤال المطروح الآن ما طرق التربية الديمقراطية ؟ للإجابة عن هذا السؤال نجد أن هناك عدة طرق للتربية الديمقراطية من أهمها :

١- المدخل المجتمعي : يعتمد هذا المدخل على إشراك جميع الطلاب والمعلمين في صنع وفرض القواعد والسياسات الخاصة بحياة الطلاب وبالنظام ككل، ويتم تأسيس ذلك من خلال ديمقراطية المشاركة المباشرة "شخص واحد، صوت واحد"، ويميز هذا المدخل أنه يشرك جميع الطلاب في تحمل المسؤولية من خلال تحديد المعايير المشتركة وإدراك معنى الجماعة، **ويتفهم الطلاب النموذج الديمقراطية من خلال ثلاث مراحل :**

أ) أن يشعر كل طالب بأنه حر في التعبير عما في ذهنه والدفاع عن مصالحه الخاصة .

ب) أن يعتاد الطلاب على الاستماع للآخرين، واحترامهم، والاهتمام بما يقولون، والتفكير فيما هو أصلح للأغلبية .

ج) أن يعتاد الطلاب على الحوار المفتوح مع الاهتمام بوجهة نظر الأقليات والجماعة ككل .

٢- مدخل مجالس الطلاب : يقوم هذا المدخل على ديمقراطية نيابية تضمن لمجموعة مختارة من الطلاب الدخول في خبرة من الحوار العلني، ويؤخذ على هذا المدخل أنه يقصر العملية على عدد محدود من الطلاب الذين يفوزون في الانتخابات، وهم غالباً أولئك الطلاب الملتزمون بالمدرسة الذين نمت لديهم نسبياً مهارات اجتماعية، وليس الطلاب المغتربين الذين يحتاجون بشدة للفوائد التي توفرها المشاركة الديمقراطية، ويلجأ إلى هذا المدخل بسبب الصعوبات البنيوية التي تواجه المدخل الأول، مثل "كبر حجم المدارس،

والوقت المخصص" .

٣- أنشطة المناهج الإضافية : تتخوف بعض المجتمعات من منح السلطة للطلاب، وعدم قدرتها على الوفاء بالإمكانات الزمانية والمكانية التي يحتاج إليها التدريب على الديمقراطية في المدخل المجتمعي ومدخل مجالس الطلاب، مما يجعلها توجه اهتمامها إلى أنشطة المناهج الإضافية باعتبارها المجال المناسب للتربية الديمقراطية، لأنها تسمح بمزيد من المبادرات الطلابية وتحمل المسئولية لديهم، ومن أكثر أنشطة المناهج الإضافية دلالة على التقدم في تنمية الاتجاهات والقيم الديمقراطية هو نشاط خدمة المجتمع، حيث تشير عدد من الدراسات التي تمت على طلاب المدارس العليا في المجتمع الأمريكي، بتأثيره في التزام الطلاب على مساعدة الآخرين ومقاومة عدم المساواة الاجتماعية . وتقدم الأنشطة الرياضية كذلك فرصة للتربية الديمقراطية من خلال بناء الشخصية، ولكن الأمر يتوقف على المعلم وتركيزه على تنمية بعض الصفات مثل "الأمانة، والتعاون، والتوجيه الذاتي" أثناء اللعب. وتوجد فرص عديدة في المناهج الأخرى وأنشطتها (بور، ١٩٩٩م، ص٢٢٣- ٢٢٦) .

استراتيجية علاقة تربية المواطنة والتربية الوطنية كمادة بالمواد الدراسية الأخرى :

يكاد يكون هناك إجماع بين المختصين في ميدان التربية على أن إيجاد وتنشئة المواطن الصالح يمثل الهدف الأسمى للنظم التربوية في مختلف الدول. ولذلك فإن تحديد أهداف تربية المواطنة تعد الخطوة

الأولى في بناء المناهج، بحيث ترتبط هذه الأهداف، كأهداف عامة للتربية ، بأهداف كل ميدان من ميادين المنهج الدراسي (المجادي ، ١٩٩٩م، ص ٨).

وقد اختلفت آراء التربويين حول استراتيجية منهج تربية المواطنة، أيهما أفضل :

١- المدخل الذي يعتمد على فرع واحد من المعرفة والذي يركز على قضايا المواطنة ويدور محتواه حول موضوعات محددة مثل التربية الوطنية، والتربية للسلام، وحقوق الإنسان، والتربية ا لدولية وغيرها من الموضوعات التي تساعد على نمو الوعي بالوظائف السياسية للنظام، ونمو الاتجاهات الخاصة بالتسامح الديني والسياسي والانفتاح الثقافي وتقدير دور الثقافات الأخرى في الحياة والمجتمع وفي الداخل والخارج، والمشاركة في الأنشطة المدرسية.

٢- المدخل الذي يعتمد على عرض الموضوعات داخل المواد المختلفة، والذي يساعد على تطوير التضامن والاستقلال السياسي، لأنه يهتم بالمشاركة الفعالة من قبل الطلاب سواء في المدرسة أو في المجتمع حيث يقوم الطلاب بالأنشطة التي لها فوائد تربوية مثل المشاركة في مجالس الطلاب، والأنشطة المصاحبة للمنهج ، وأنشطة خدمة المجتمع، والأنشطة الخيرية (أيوب، ١٩٩٨م، ص ١٣٥).

٣- ولذلك فإنه في مجال تنمية المواطنة لابد من توفر أهداف محددة لتربية المواطنة تربط المناهج الدراسية بالاستراتيجية التربوية، بحيث تتم ترجمة الأهداف إلى محتوى ونشاط وخبرات متعددة تكون لها

صلة وثيقة بالخطط والسياسات المقررة، ويتم تنفيذها من قبل إدارة المناهج، وتهتم بالمشكلات والقضايا المعاصرة التي تساهم في تنمية المواطنة، فوجود هذه الأهداف يساعد على تحديد مساهمة كل ميدان من ميادين المنهج الدراسي كالدراسات الاجتماعية، واللغات، والعلوم، والرياضيات، والتربية الفنية وغيرها من المواد الدراسية الأخرى، لأنه لا يمكن لمادة دراسية واحدة أن تحقق أهداف تربية المواطنة كطريقة حياة وسلوك دون مساعدة المواد الدراسية الأخرى والمناخ المجتمعي بمؤسساته المختلفة (المجادي، ١٩٩٩م، ص ٢٥). ومعنى ذلك أن إعداد المواطن الصالح على خير الوجوه ومن جميع النواحي الفكرية والوجدانية والعملية مسؤولية جميع العاملين، أي أن الاهتمام بتدريس المواطنة ينبغي أن يأخذ نفس الاهتمام الذي يحظى به تدريس اللغة القومية التي هي من واجبات جميع المعلمين، فكل منهم يكون مسؤولاً عنها بقدر ما يسمح به موضوعه، وإن كانت مسؤولية هذه العملية تقع بالدرجة الأولى على معلم التربية الوطنية.

بالإضافة إلى ما سبق فان السطور التالية توضح أكثر الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة وذلك من خلال عرض نماذج لبعض الدول.

تربية المواطنة في المملكة العربية السعودية

تعد التربية الوطنية من الوظائف الأساسية للتعليم، فلا يكفي أن يتلقى المتعلم تربية ثقافية تنمي مداركه وتهذب من نفسه وترهف من حسه، ولا أن يتلقى تربية مهنية تعينه على اكتساب رزقه، بل لابد – إضافة لما سبق – من تربية وطنية سليمة تجعل الفرد يدرك أنه جزء من

مجتمعه وأمته.

والمملكة إحدى الدول التي اهتمت بتربية المواطنة فقد نصت سياسة التعليم على:

- تربية المواطن المؤمن ليكون لبنة صالحة في بناء أمته ويشعر بمسؤوليتة لخدمة بلاده والدفاع عنها.
- تزويد الطالب بالقدر المناسب من المعلومات الثقافية والخبرات المختلفة التي تجعل منه عضوا عاملا في المجتمع.
- تنمية إحساس الطلاب بمشكلات المجتمع الثقافية والاقتصادية والاجتماعية وإعدادهم للإسهام في حلها.
- تأكيد كرامة الفرد وتوفير الفرص المناسبة لتنمية قدراته حتى يستطيع المساهمة في نهضة الأمة.

وبالنظر إلى تلك الأهداف نجد أنها تتضمن حقوق وواجبات المواطنة، وقد بذلت المملكة العربية السعودية كثيرا من الجهود لتأكيد الوطنية في نفوس الطلاب فنجد المناهج التعليمية مليئة بما يبعث روح الوطنية فمثلاً مقررات التاريخ التي تبدأ من الصف الرابع الابتدائي تعطى الطالب " تاريخ مجتمعه ومواقف قادته الإصلاحية والبطولية، ويحاول أن يتمثل هؤلاء العظام في تاريخ مجتمعة، وبالتالي تنمو الرغبة في أن يكون مواطنا صالحا" (السيف ١٤١٨ ، ص٦٩). وكذلك في مقررات الجغرافيا التي توضح للطالب موقع وطنه ومناخه وتضاريسه

وحدوده والأماكن السياحية والتاريخية وغيرها مما يزيد في تعلق الطالب المواطن بموطنه، بالإضافة إلى ما تقوم به المواد الشرعية من غرس القيم الفاضلة في نفوس الطلاب وإيضاح الحقوق والواجبات التي على المواطن القيام بها.

مع هذه الجهود إلا إنها لم تكن كافية في نظر المسؤولين، لذا كان الاهتمام بوجود مادة التربية الوطنية منذ ظهور التعليم بشكل رسمي، فلم تكن البداية عام ١٤١٧هـ، وإنما سبق تطبيقها عدة مرات خلال مراحل تطور التعليم، حيث كانت المرة الأولى عام ١٣٤٨هـ تحت مسمى مادة "الأخلاق والتربية الوطنية" لتدرس في الصف الثالث الابتدائي بواقع حصة واحدة في الأسبوع، والصف الرابع الابتدائي بواقع حصتين في الأسبوع، وفي تلك الفترة كانت المرحلة الابتدائية نهائية تؤهل من يتخرج منها للعمل، وتتكون من أربع مستويات تسبقها مرحلة تحضيرية مدتها ثلاث سنوات (السلوم، ١٩٩١م، ص ١٩٧).

ولم تستمر مادة الأخلاق والتربية الوطنية تحت هذا المسمى أكثر من سنة واحدة، حيث تم تعديل الخطة الدراسية عام ١٣٤٩هـ، وفي ضوء ذلك تحول مسماها إلى مادة "المعلومات المدنية"، واقتصر تدريسها على الصف الرابع الابتدائي بواقع حصة دراسية في الأسبوع، وقد استمر العمل بهذه الخطة حتى جرى تعديلها عام ١٣٥٥هـ وبموجبه حذفت مادة "المعلومات المدنية" من الخطة الجديدة (الريس، ١٤٢١هـ، ص ٣).

ويمكن تعليل سبب حذف مادة التربية الوطنية إلى اختلاف آراء التربويين حول مدى قدرة مادة دراسية معينة على تحقيق أهداف التربية الوطنية، لأن مسؤولية تحقيقها يجب أن ترتبط بجميع المواد الدراسية والنظام المدرسي والمؤسسات الاجتماعية الأخرى. ورأي آخر يعزو سبب ذلك لرؤية المعنيين بالشأن السياسي لعزل التعليم عن السياسة وإبعاد الطلاب عن جميع أوجه النشاط السياسي الذي تمتاز به طبيعة المادة (السلوم، ١٤١٦هـ، ص ٣١٠).

وغابت التربية الوطنية كمادة مستقلة عن التعليم العام منذ عام ١٣٥٥هـ إلى عام ١٤٠٥هـ حتى عادت مرة أخرى من خلال التعليم الثانوي المطور كمادة إجبارية يدرسها جميع الطلاب من جميع التخصصات بواقع ساعتين في الأسبوع لمدة فصل دراسي واحد، ولكن هذا لم يستمر طويلاً فقد ألغي التعليم الثانوي المطور عام ١٤١١هـ ومعه ألغيت مادة التربية الوطنية، ثم عادت من جديد عام ١٤١٧هـ كمادة مستقلة تدرس في جميع مراحل التعليم العام بداية من الصف الرابع الابتدائي إلى الثالث ثانوي (القحطاني، ١٤١٨هـ، ص ٣١).

ولقد جاء في الفقرة الثالثة من التعميم الوزاري رقم ٦١١ ما نصه "يسند تدريس مادة التربية الوطنية إلى المدرسين السعوديين الذين تبدو عليهم إمارات الاستعداد والحماسة والقدرة على القيام بهذه المسؤولية ويبدون فهماً واضحاً لها".

ومعنى ذلك أن التربية الوطنية في المملكة، لم تكن وليدة الصدفة، أو بتلك الحداثة في عام ١٤١٨/١٤١٧هـ ، لأن سياسة التعليم والأهداف التربوية تنص على إعداد المواطن الصالح حسب أسس وقيم

المجتمع في المملكة التي نبعت من تعاليم الدين الإسلامي وقيمه الحميدة، وقد حدد السنبل وآخرون (١٩٩٣م) بعض مخرجات النظام التعليمي السعودي المتمثلة في إعداد مواطن مؤمن بالرسالة المحمدية وداع إلى الإسلام ، وقادر على إتقان العمل وإثراء المعرفة الإنسانية. وهذه المخرجات من أهداف التربية الوطنية التي تعد هدفاً رئيساً للتعليم العام في المملكة العربية السعودية.

وقد أوردت خطة مادة التربية الوطنية الأسباب الموجبة لتدريسها، وحددتها في ثلاثة أسباب رئيسة تدعو إلى إيجاد وتدريس مادة التربية الوطنية في مراحل التعليم العام، وهذه الأسباب تمثلت في كون وجود هذه المادة ضرورة وطنية واجتماعية ودولية، وعند مقارنة ما تضمنته هذه الأسباب الثلاثة مع ما تقدم عرضه من دوافع مهمة للتربية الوطنية يمكن التوصل إلى الاستنتاجات التالية :

- **إن تحديد الأسباب الثلاثة سالفة الذكر يعدُّ من الركائز التي يقوم عليها مبدأ المواطنة.**

- فالسبب الأول يوحي بحس الانتماء والهوية.

- والسبب الثاني يوحي بحس المعرفة وتنمية القدرات والقيم والاتجاهات والمشاركة في خدمة المجتمع ومعرفة الحقوق والواجبات.

- أما السبب الثالث فيوحي بحس طبيعة إعداد المواطن وفق الظروف والمتغيرات العالمية.

ولإبراز دور وأهمية التربية الوطنية في إعداد المواطن الصالح، فإن الأسس الثلاثة التي كانت من أسباب تدريس التربية الوطنية في المملكة العربية السعودية **يمكن تفسيرها في ظل الخصائص التي يتوجب تحقيقها للطالب في التربية الوطنية :**

- ضرورة تزويد الطالب بالمعارف والقيم والاتجاهات التي تنمي عنده معنى الانتماء والهوية الإسلامية التي تجعله فخوراً بها كمواطن مسلم وعربي وسعودي في نفس الوقت (ضرورة وطنية).

- ضرورة اكتساب الطالب المعرفة والمعلومات اللازمة التي تمكنه من الاستفادة منها في خدمة دينه ووطنه وشؤونه الخاصة (ضرورة وطنية).

- ضرورة تزويد الطالب بالقدرات والمهارات اللازمة حتى يتمكن من القيام بدوره تجاه القضايا والمشكلات التي تواجه مجتمعه ووطنه وأداء الدور المطلوب منه (ضرورة اجتماعية).

- ضرورة اكتساب الطالب المهارات الاجتماعية التي تساعده في كيفية التعامل مع الآخرين، المساهمة والاهتمام بشؤون الآخرين ، بناء الشخصية الإسلامية المتكاملة ، احترام شعور الآخرين ووجهات نظرهم (ضرورة اجتماعية).

- ضرورة المشاركة في الظروف المحيطة بالطالب من بيته إلى مدرسته ثم مجتمعه، وهذا بدوره يقوده إلى القدرة على مواجهة الأحداث التي يقابلها أو يقابلها مجتمعه (ضرورة اجتماعية).

- ضرورة معرفة الأنظمة الحكومية (السياسية) التي يعيش في ظلها الطالب، وكذلك الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ضرورة اجتماعية)

- ضرورة إعداد الطالب وفق الظروف العالمية المتغيرة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً حتى يدرك دوره وموقفه تجاه هذه المتغيرات العالمية ومساندة مجتمعه في ظل هذه الظروف والمتغيرات (ضرورة دولية أو عالمية).

التصور المقترح لتربية المواخنة في المملكة العربية السعودية

إن التربية الوطنية مهمة جداً لإعداد المواطن (الطالب) وفق فلسفة المجتمع التي يقوم عليها، ومجتمعنا في المملكة العربية السعودية مجتمع قائم على الأصول الثابتة من كتاب الله وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم – ويحتاج ذلك المواطن إلى تنويره بالمعرفة والقيم والمهارات التي تساعده في أداء دوره تجاه مجتمعه وعلاقة ذلك المجتمع بالمجتمعات الأخرى وتأثيره وتأثره بها، ولكن الأهم من ذلك هل تستطيع مادة التربية الوطنية تحقيق كامل الأسباب الموجبة للتربية الوطنية كمفهوم عام يشمل حياة المواطن وسلوكه؟ بالطبع ليس من الممكن أن تقوم مادة التربية الوطنية وحدها بهذا الدور الكبير في إعداد المواطن بكل مقومات المواطنة الجيدة، ولكن ما هو دور سياسة التعليم وأهدافها والمنهج ككل وجوانب المدرسة الأخرى في التربية الوطنية بالإضافة إلى دور مؤسسات المجتمع الأخرى؟الإجابة عن هذا السؤال يوضحه الشكل التالي والذي يمثل التصور المقترح لتربية المواطنة في المملكة العربية السعودية ويمكن توضيح التصور فيما يلى:

obeikandl.com

١ – السياسة التعليمية :

لقد أكدت سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية على إعداد المواطن الصالح ولإعداد هذا المواطن يجب أن يتوافر فيه شرطان: الأول أن يكون عضوا عاملا مؤديا لواجبة متمسكا بحقوقه في المجتمع. والثاني أن يكون مدركا لواجباته وحقوقه كواجبات وحقوق ، عارفا بالأثر الاجتماعي الذي يترتب على حسن القيام بها .

وفيما يلى ماتضمنته أهداف سياسة التعليم لإعداد المواطن الصالح:

١. فهم وقبول المسؤولية كمواطن

٢. فهم الهيكل التنظيمي للدولة على المستوى المحلى والاقليمى

٣. فهم دور الأفراد في عمليات اتخاذ القرارات السياسية

٤. فهم مبادئ حقوق الأفراد وتنمية القدرة على الاختيار مع مراعاة قواعد ومبادئ القوانين التي تحكم المجتمع

٥. تقدير القانون واحترامه والالتزام به

٦. معرفة قضايا الأمة المعاصرة وتنميه مهارات التميز بين البدائل المختلفة بخصوص هذه القضايا

٧. معرفة التحديات التي تواجه المجتمع ،ووضع الحلول المناسبة لها ،

obeikandl.com

وتنمية القدرة على التمييز بين البدائل المختلفة واختيار أفضل تلك البدائل

٨. فهم أهمية اعتماد المجتمعات على بعضها البعض ، وأهميه العلاقات فيما بينها.

٩. فهم وسائل المشاركة في اتخاذ القرار السياسي على المستويات المختلفة في المدرسة أو المنطقة ، أو الدولة ، وإكساب الطلبة المهارات اللازمة لذلك .

الأهداف المتعلقة بالمواطنة في مراحل التعليم العام :

١- إعداد مواطنين صالحين متمسكن بعقيدتهم الإسلامية الصحيحة.

٢- تنمية روح الولاء للكيان السعودي عند الطلاب وتعريفهم بكفاح الرواد من الأئمة والملوك من آل سعود وما بذلوه من جهود لتوحيد البلاد وإعلان شأنها.

٣- غرس حب الوطن في نفوس الناشئة والشباب ليزدادوا اعتزازاً به مع العمل من أجل تقدمه وإعلاء شأنه والذود عن حياضه.

٤- تعريف الناشئة والشباب أن بلادهم المملكة العربية السعودية مهد العروبة والإسلام وأرض البطولات والجهاد.

٥- تدريب رجال الغد على كيفية التصدي لمشكلات مجتمعهم ليتعرفوا من ناحية على طبيعة هذه المشكلات، وليألفوا من ناحية

obeikandl.com

أخرى أساليب البحث العلمي في معالجة القضايا الاجتماعية.

٦- غرس حب العمل أياً كان نوعه - ما لم يكن منافياً للدين - في نفوس الناشئة والشباب ليس لأهميته في نهضة الأمم ورفاهية أبنائها فحسب بل لأنه مطلوب شرعاً وسبيل إلى مرضاة الله عز وجل.

٧- تعريف الناشئة والشباب بمؤسسات بلدهم وتنظيماته الحضارية، وأن هذه لم تأت محض مصادفة، بل ثمرة عمل دؤوب وكفاح مرير وأنها في لبابه مرآة صادقة لشخصية الأمة وأخلاقها.

٨- غرس حب النظام واحترام القانون في نفوس الناشئة والشباب لكون التقيد بهاتين الفضيلتين من مظاهر التمدن والرقي.

٩- تنشئة الطلاب على العادات الصحيحة وقواعد الأمان والسلامة العامة وحب الرياضة والألعاب البدنية المناسبة.

١٠- تنمية اتجاهات الأخوة والتفاهم والتعاون التي يجب أن تسود المواطنين والناس أجمعين.

١١- تأصيل بر الوالدين في نفوس الناشئة واحترام الأقارب، والمحافظة على كيان الأسرة بوصفها النواة الأساسية في بناء المجتمع السليم.

١٢- غرس روح المبادرة للأعمال الخيرية والتطوعية التي تسهم في تأصيل معنى المواطنة الصالحة.

هذا ولايمكن أن تتحقق هذه الأهداف إلا بوجود تعاون وثيق بين

الأسرة والمدرسة والمجتمع ويتطلب ذلك التنسيق التكامل مع المؤسسات الأخرى ذات الصلة التربوية . التي يتعرض لها المواطن كوسائل الإعلام والصحف والمجلات ودور العبادة ووسائل الترفيه كالأندية والمسارح وشرائط الفيديو والانترنت والتفاعل مع الآخرين.

فالبيئة والمجتمع اليوم معلم أساسي يزاحم المدرسة، وقد يتفوق على كل جهودها . وبالتالي فإنِّ أيَّ تعلم أو خبرة يحصل عليها الطالب من المدرسة لا يمكن أن تحقق أهدافها مالم يكن هناك تفاعل وتعاون وتنسيق بين البيت والمدرسة والمجتمع بهدف تعزيز وتأكيد الخبرات المكتسبة.

٢ - الأسرة :

أكد الإسلام على أهمية اختيار الزوجة الصالحة باعتبارها الحضن الأول للتربية وركز على أهمية وظيفة الأسرة ففي حديث الرسول - صلى الله عليه وسلم – (ما من مولود يولد إلا على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه).

فيعتبر الوالدان بمثابة المعلم الأول للطفل والأكثر تأثيراً به والذين يقومون بتعليم القيم والعادات الوطنية.

ويمكن للوالدين مساعدة أطفالهم لمزيد من التعلم حول الواجبات الوطنية من خلال :

- كونهم المثل الأعلى الذي يحتذي به الأبناء، عند المشاركة في العمل السياسي والتطوع في مشاريع خدمة المجتمع.

- إبداء الاهتمام بالشؤون الوطنية والحكومية من خلال التحادث حول القضايا العامة.

- تشجيع الطفل للمشاركة في مشاريع خدمة المجتمع مثل تنظيف المنطقة المجاورة.

- توفير موارد التعلم الوطنية في الكتب الموجودة في المنزل والمجلات والصحف والاستعانة بها في تعليم الأطفال من خلال قراءة العناوين المتعلقة بالقضايا السياسية أو القضايا التي تطرح وجهات نظر أخلاقية مختلفة.

٣- المدرسة :

من المهام الأساسية للتعليم إعداد أفراد تتوافر فيهم صفات اجتماعية تكفل للمجتمع الوحدة والتضامن، ويتوفر فيهم الطموح للرقي بالمجتمع (جلال، ص ٢٤).

تعد المدرسة مكملة لتنشئة الأسرة "بوصف المدرسة مؤسسة من مؤسسات الدولة عن طريقها يستكمل ما بدأته الأسرة، وفيها يتم تدعيم مبادئ السلوك القويم وربط الفرد بمجتمعه ورفع شعوره بالولاء والانتماء إليه، ويتعلم فيها النظام وحقوقه وحقوق الآخرين وواجباته نحو مجتمعه" (داود ، ١٤١٩هـ، ص ٧٤).

فدور المدرسة يتمثل في توفير المعارف الأساسية التي يحتاجها الطالب لإدراك مكانة دولته وعلاقتها بالعالم الخارجي وإلى فهم طبيعة الاختلافات الثقافية في المجتمع إدراك وتقدير كفاح الأجيال السابقة الوعي بالمشكلات الرئيسية التي تواجه مجتمعه (القحطاني ، ص ٣٥).

obeikandi.com

كما ينبغي للمدرسة من رياض الأطفال إلى المرحلة الثانوية أن تحقق فهم مبادئ حقوق الأفراد وتقدير واحترام النظام ومعرفة قضايا الأمة المعاصرة وفهم أهمية اعتماد المجتمعات على بعضها البعض، وفهم وسائل المشاركة في اتخاذ القرار السياسية (المجادي، ١٩٩٩م، ص ٩). **وتستطيع المدارس تعزيز القيم والواجبات الوطنية من خلال النشاطات التالية :**

- بث المعلومات حول الواجبات الوطنية في جميع الدروس ولجميع المراحل والتركيز الخاص في الدراسات الإسلامية والاجتماعية والأدبية.

- دعوة الطلبة للقراءة والتحليل ومناقشة حالات وقصص حول الأفراد المرتبطين بالحياة المدنية في مجتمعاتهم في الماضي والحاضر.

- ربط الطلبة بالنشاطات الوطنية ونشاطات تمثل الأدوار في جوانب مختلفة من المسؤوليات المدنية.

- تأسيس البرامج المبنية مدرسياً لأداء خدمة المجتمع كجزء منظم للمنهاج المدني.

- تعزيز الدروس حول القيم الوطنية من خلال صياغة الأدوار وتحديد واجبات القراءة والكتابة وفتح الحوار للقضايا العامة والأحداث الحالية.

- تحديد الواجبات التي تتطلب من الطلبة أن يشاركوا في النشاطات السياسية والاجتماعية خارج الصف الدراسي.

- تنظيم الزيارات المختلفة واللقاءات المتنوعة مع المسؤولين للتعرف إلى واقع الوطن.

- تنظيم برنامج أعمال تطوعية واجتماعية مختلفة لخدمة الوطن والمواطن.

٤- الإعلام :

للإعلام دور كبير في توعية الأفراد نحو مسؤولياتهم الفردية والجماعية وبناء روابط بين أبنائه وغرس العادات والقيم وإيجاد اتجاهات موحدة (عبدالله، نورة، ص ١٣٥).

ويمكن للإعلام أن يقوم بدوره عن طريق البرامج الهادفة التي تعمق المواطنة، وعن طريق الصحف التي توضح إنجازات الوطن وتزيد من روح المواطنة وغيرها من الوسائل التي من شأنها ترسيخ حب الوطن والانتماء إليه والاعتزاز بالانتساب إليه وبيان حقوق المواطن وواجباته.

٥- المسجد :

رسالة المسجد مهمة لبث العقيدة الصحيحة والعبادة والأخلاق عن طريق الدعاة والخطباء وأئمة المساجد، والمسجد يقضي على الفوارق بين الناس فهم سواسية كأسنان المشط ويرتبط جماعة المسجد بعضهم ببعض في محبة وتعاون وإخلاص ويتفقد بعضهم البعض الآخر مما يزيد التعاون والتآخي، ففي المسجد يتعلم الأبناء القدوة الحسنة ويتعلم الكبار الموعظة ، وفي المسجد تقام المحاضرات والندوات التي ترسخ

القيم الإسلامية من صدق وصبر ومحبة وغيرها.

٦- المؤسسات الثقافية والرياضية والترفيهية :

تقوم هذه المؤسسات بدور مهم في تنشئة الشباب بشغل أوقات الفراغ بما يعود بالنفع عليهم ، ودفعهم لممارسة هواياتهم الرياضية والثقافية والاجتماعية، وتعزيز القيم الحسنة من تعاون وتكاتف وتناصح ولأهمية هذا العامل الذي ثبتت فيه تعزيز المواطنة، لابد من الاهتمام بة من قبل الدولة والمواطن على حد سواء فالدولة مطالبة بتوفير تلك المؤسسات وتشجيع الشباب على ارتيادها والاستفادة منها كما على المواطنين التفاعل مع ماتقدمه من أنشطة.

وفى النهاية لايسعنا الان نقدر لكم اطلاعكم ما تقدمنا من عرض وتوضيح وتحليل لمفهوم المواطنة والذى اصبح متشعبا بالدرجة التى جعلتنا نساهم بهذا الكتاب فى محاولة منا لخدمة العلم والمعرفة حول ثقافة تتجدد حول الوطن والحياة داخله وعوامل الانتماء التى لم تعد فى يد المواطنين وحدهم واصبح على الدولة والمجتمعات المختلفة وجمعيات المجتمع المدنى القيام بدورها من اجل الوصول الى مواطنة تتسم بالعدل.